



۴۲۴

۲۱ × ۱۴

۱۶/۵ × ۱۰





۱

به مبلغ ششصد ریال ابتیاع شده است
الاحوج الی ربه محمد المشکوة

# المتن

# حکمة العین

للعلامة نجم الدین ابی الحسن علی بن محمد الشهیر بدبیران الکاتبی القزوینی المتوفی سنة ۶۷۵

۱۳۵۱ - ایضاح المقاصد من حکمة عین القواعد للعلامة جمال الدین حسن بن یوسف بن علی بن مطهر الحلی المتوفی سنة ست وعشرین وسبعمائة
کشف الحجب والاستار طبع کلکته ص ۷۴

وهذا الشرح الموسوم

# بایضاح المقاصد من حکمة عین القواعد

للعلامة علی الاطلاق آیة الله فی العالمین جمال الملة والحق والدین حسن بن یوسف الحلی

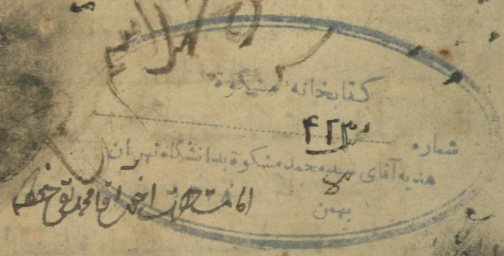
قدس الله روحه المتوفی سنه ۷۲۶ من الهجرة

ومن الشروح ایضاً من شروح حکمة العین ایضاح شرح جمال الدین حسن بن یوسف الحلی وهو شرح لقال ...
اوله الحمد لله الذی ... العزالاعلی ...
کشف الظنون طبع استانبول ج ۱ ص ۶۸۵

تاریخ الکتابة سنة ۷۳۱

این نسخه شریفه عزیزه چهار سال و چند ماه پس از فوت حضرت علامه کتابت شده

شرح حکمة العین جمع [illegible] شرح ۲
جمال الدین مطهر حلی قدس سره
العزیز






از حصه سید رضا [illegible]

شرح حکمة العین ابن مطهر حلی

شرح حکمة العین

۶۰۰

وزورده [illegible] دراین دفتر بزرگ
[illegible] از بزرگ [illegible]

سید الجلیل السید ابو القاسم الموسوی [illegible]

[illegible]



امیر [illegible] و [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله ذي العزة الباهرة والسلطان القاهر والاحسان الشامل
والانعام المتواتر العالم القادر الاول والآخر والباطن والظاهر احمده حمد معترف
بما اولاه من المفاخر وامداه من المآثر معتقدا ان الحمد من اعظم الذخائر والصلوة على
اشرف الانبياء الاوائل والاواخر محمد المصطفى وعترته الامجاد الاكابر المؤيدين بالزواهر
والصلاة المعصومين من الصغائر والكبائر واما بعد فهذا كتاب ايضاح المقاصد شرح
حكمة عين القواعد شرحت فيه ما اجمله شيخنا المعظم امام الائمة نجم الدين ملك العلماء
علي بن عمر الكاتبي القزويني تغمده الله بالغفران واسكنه منازل الرضوان وبينت فيه ما
استبهم من مسائله واوضحت فيه غوامض دلائله واشرت اشارة حسنة الى ما يتوجه
من الايرادات وتحطمن الاعتراضات معتمدا على واجب الوجود انه خير موفق ومعين
قال الكتاب الاول في العلم الالهي وفيه مقالات المقالة الاولى في الامور العامة
وفيه مباحث الاول في الوجود والعدم تصور وجودي بديهي والوجود جزء منه
وتصور جزء المتصور بالبديهة بديهي فالوجود بديهي اقول المراد بالعلم الالهي ما
يبحث فيه عن عوارض الوجود ولواحقه من غير افتقار الى مادة او عوارضها وقد جرت
عادة القدماء بتاخير هذا العلم عن الطبيعيات لكون النفس مشغولة بالمحسوسات
اول الامر ثم تنتقل عنها الى المعقولات واما المصنف فاقتدى بالمتقدمين
في تقديم الامر اذا تجرد عن علائق المقارنات واراد ... اشرف العلوم اتم ... في هذا
العلم وقدم البحث عن الامور العامة لانها اعرف ... من الخاصة وقدم
البحث عن الوجود لانه اعرفها ولزمه البحث عن مقابله عقيبه واعلم ان
في هذا البحث مسائل المسألة الاولى في ان تصور الوجود والعدم بديهي وهذا
من المطالب الغنية عن البرهان وقد استدل المتاخرون على ذلك بدلائل اعرضنا عنها
وقد استدل المصنف هنا بما ذكره في المتن الذي هو ان التصور وجودي بديهي والوجود



المطلق بديهي جزء منه وتصور جزء المتصور بالبديهة بديهي لانه سابق عليه
والسابق على البديهي في التصور اولى بان يكون بديهيا فتصور الوجود بديهي واعلم
ان المطلوب اوضح من هذا الدليل فان كل عاقل يتصور الكون في الاعيان وان
خفيت عليه هذه المقدمات مع ان لقائل ان يقول ان اردت بتصور وجودي
الحكم بثبوت الوجود للماهية فهو مسلم لكنه لا يقتضي بداهة تصور الوجود
المطلق لجواز اطلاق التصور على التصديق غير متعارف وان اردت التصور الحسي فهو نفس النزاع
سلمنا لكن يمتنع كون الوجود المطلق جزءا منه فان ذلك انما يتم بعد العلم بكونه
مشتركا وقد نازع فيه جماعة واعلم ان الحكم بكون البديهي بديهيا جاز ان يكون كسبيا
المسألة الثانية في ان الوجود مشترك قال وهو مشترك لان الاول الاعتقاد بالوجود
بدون الاعتقاد بالخصوصيات وبطلان الانحصار التي في الموجود والمعدوم ضرورة
ان الواقع في مقابلة المعدوم وجود خاص ح ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن
والثاني باطل اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود
جزمنا بوجود السبب اذا اعتقدنا ان السبب واجب الوجود زال الاعتقاد بكونه ممكن الوجود
ولم يزل الاعتقاد بوجوده واما الثاني فظاهر اقول اختلف الناس ههنا
فالذي عليه الاوائل ان الوجود معنى واحد مشترك بين الموجودات الممكنة والواجب
لكنه متفاوت بالتقدم والشدة والضعف والاولوية وعند جماعة انه ليس مشتركا وجماعة
ذهبوا الى انه مشترك لفظا وان كل موجود نفس حصته ما بيناه من غير ان يكون
هناك معنى مشترك وقد استدل الاوائل بوجوه ذكر المصنف منها ثلاثة الاول
انا اذا اعتقدنا وجود ممكن جزمنا بوجود سببه فاذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب
ثم اعتقدنا انه ممكن زال الاعتقاد بخصوصية كونه واجبا وحصل لنا اعتقاد
خصوصية كونه ممكنا ونعتقد تارة انه جوهر ثم يزول الاعتقاد بخصوصية الجوهرية
ونعتقد كونه عرضا واعتقاد الخصوصيات الوجودية ... من غير
ان يتجدد لنا اعتقاد ... فيكون الوجود مشتركا بين هذه الخصوصيات لو كان
نفسها لزال الاعتقاد بزوال اعتقادها الثاني

[illegible]

أنا نقسم الشيء إلى الموجود والمعدوم وهذه قسمة حاصرة تشهد العقلاء بحصرها
وإنما تم الحصر لو كان الوجود مشتركا ليقع في مقابلة المعدوم المشترك وجود مشترك
لا وجود خاص لو كان وجود كل شيء نفس حقيقته لم يصح القسمة الحاصرة فإنا إذا
قلنا زيد إما أن يكون موجودا أو معدوما وكان وجود زيد مغايرا لوجود عمرو
وجب في القسمة ذكر الوجودات بأسرها ليتم الحصر بذكر جميع الأقسام الثاني
أنا نقسم الموجود إلى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام ولهذا لو
قيل الإنسان إما أن يكون تركيا أو حجارة لا يقبل العقل هذه القسمة لعدم شركة الإنسان
مع جميع الأقسام والعقل يقبل قولنا الموجود إما واجب أو ممكن ولولا الاشتراك
لما صحت القسمة قال والشرطية الأولى ممنوعة لاحتمال أن يكون وجود كل ماهية ممكنة زائدا
عليها ويجوز قيام بعض أفراده بنفسه وهو الوجود الواجب فلا يجب
زوال الاعتقاد بزوال اعتقاد الخصوصية وكذا الثانية لأن المقابل للعدم كل ماهية
هو وجودها الخاص بها وأما ما ذكره لبطلان التالي فضعيف لجواز أن يكون الاشتراك
لفظيا ولهذا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية وعلم منه ضعف
بطلان تالي الشرطية الثالثة أقول اعترض المصنف هذه الوجوه بأجوبة ضعيفة
نقلها من اعتراضات فخر الدين على الأولى على تقرير الإيراد الأول أنا نمنع
زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصيات لو لم يكن مشتركا وإنما
يلزم ذلك لو كان وجود كل شيء نفس حقيقته وأما على تقدير أن يكون وجود كل ممكن
زائدا عليه ووجود الواجب نفس حقيقته قائما بذاته غير عارض لغيره
ويكون كل وجود مخالفا لغيره من الموجودات في الحقيقة فلا يجب زوال الاعتقاد
عند زوال اعتقاد معروضه الخارجي فإنا قد نتصور أشياء ونصدق بأن لها عوارض
خاصة بها ثم نفرض زوال تلك المعروضات مع بقاء العوارض في الذهن
سلمنا الشرطية ومنافاته لو لم يكن الوجود مشتركا لزال الاعتقاد بزوال
اعتقاد الخصوصيات لكن يمنع بطلان التالي لإمكان كون الاشتراك لفظيا
فلا يزول الاعتقاد بزوال اعتقاد الخصوصيات وهذا الإيراد في غاية
الضعف



الضعف أما ما ذكره في منع الشرطية فلأنا نريد في الملازمة بين
زوال اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصيات وبين انتفاء اشتراك
الوجود الملازمة بين زوال اعتقاد التصديق بالوجود زواله إجمالا ومما
أكثر يا عند زوال اعتقاد الخصوصيات وبين انتفاء اشتراك الوجود الذي هو تصور زوال
المقصور الموجود عند زوال اعتقاد الخصوصيات وهو انتفاء الاشتراك ومنع المصنف
قوله ثم اللازم ما أورده على ما قلناه لا ينافيه علته لأن عند زوال
اعتقاد الخصوصيات ينتفي التصديق بوجود الخصوصية الإجمالية وأما ما ذكره في المنع
من بطلان التالي فضعيف أيضا لأنا نريد بزوال اعتقاد الوجود زوال المعنى لا اللفظ
واللازم ذلك إذ الحاكم بوجود السبب عند وجود المسبب إنما حكم بثبوت معنى الوجود للسبب
لا بثبوت لفظه وتقرير الإيراد على الوجه الثاني أنا نمنع عدم الحصر لو لم يكن الوجود
مشتركا لأنا إذا قسمنا الشيء إلى الموجود بوجوده وعدمه كمل القسمة إلى المتقابلين
إذ المقابل لعدم كل ماهية هو وجودها الخاص وهذا أيضا ضعيف لأن عدم الانحصار
على تقدير اختلاف الوجود ظاهر فإنا إذا قلنا زيد إما أن يكون معدوما وإما
أن يكون موجودا بوجوده طلب العقل باقي القسمة وهي أو يكون موجودا بوجود عمرو أو
بوجود خالد وهكذا إلى أن ينتهي العقل إلى جميع الموجودات ويمنع أن يكون المقابل
هو وجوده الخاص لجواز أن يكون وجود عمرو عارضا لزيد فيكون أيضا مقابلا وإن
استفيد بدليل خارجي امتناع عروض وجود الشيء لغيره وتوقف العقل في الحكم إلى
أن يحصل ذلك الدليل ونحن نعلم قطعا الحصر وإن لم يخطر بالبال ذلك الدليل وتقرير الإيراد
على الوجه الثالث أنا نقول مورد القسمة هو الوجود اللفظي وإلى هذا أشار المصنف بقوله
وعلم منه ضعف تالي الشرطية الثالثة كما تقسم العين إلى الباصرة وينبوع الماء
والذهب وهذا أيضا ضعيف لأن الحكم هاهنا وارد على المعنى لأن المراد في قولنا
الموجود إما أن يكون واجبا أو ممكنا أن نسبة الوجود إلى الماهية إما أن يكون واجبة
أو ممكنة ولا يمكن أن يراد أن إطلاق لفظ الوجود على الماهية إما أن يكون واجبا أو ممكنا
وهذه الاعتراضات إنما نشأت من عدم التحصيل والأخذ بظواهر
الألفاظ

قال والاولى ان يقال الوجود عبارة عن كون الشيء في الاعيان والاشتراك
في ان الموجودات باسرها مشتركة في هذا المعنى اقول لما ذكر الاعتراضات
على وجوه القدماء لجاء الى تغيير اللفظ مما ان الايرادات التي اوردها
على لفظ الموجود اوردها على ما استدلوه ونقرره ما قاله ان معنى الوجود هو الكون في الاعيان
وهذا معنى مشترك بين جميع الموجودات فيكون الوجود مشتركا وللمانع ان يمنع اشتراك
معنى الكون في الاعيان لجواز ان يكون كون زيد في الاعيان نفس حقيقته زيد وكون عمرو كذلك
الاعتماد على عدم اخذ ما ادعوه ههنا نقل اذ لم يلتفت ان من سلم اشتراك الكون يسلم
اشتراك الوجود ومن منع منعه ثم انتفاء المعنى المسالة الثالثة في ان الوجود
زائد على ماهيات الممكنات قال وهو ليس نفس الماهية ولا داخلا فيها والا
لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجودها ومستلزما لتعقله والثاني باطل
لانا قد نتعقل المثلث مع الشك في وجوده وما كان ضمه اليهما فانما صدق مطلقه
صادق عليهما والثاني باطل لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم
والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك اقول القائلون بان الوجود
نفس ... ذهبوا الى انه نفس حقيقة الموجود والامامية ذهبوا الى ان
وجود كل ممكن زائد على ماهيته واما وجود واجب الوجود فانه نفس حقيقته
والمصنف استدل على الحكم الاول بابطال نقيضه بوجوه اربعة ولما كان
نقيضه محتملا لامرين احدهما كونه نفس الماهية والثاني كونه جزءا منها ذكر المصنف
وجها يدل على ابطالهما معا ووجها اخر يدل على كونه ليس جزءا منها
الاول ان الوجود لو كان نفس الماهية او جزءا منها لكان تعقل كل ماهية ممكنة عين
تعقل وجودها ان كان عين الماهية او مستلزما لتعقله ان كان جزءا لكن التالي باطل
بالضرورة فانا قد نتعقل المثلث ونشك في وجوده وقد اعترضنا في كتاب ...
وخلاصته عدم اطراد ... ان الوجود لو كان جزءا للماهية او جزءا
منها لم يكن انضمامه اليها ... صدق ما يصدق عليها والثاني باطل فالمقدم مثله

٥

والشرطية ظاهرة بان نفس الماهية وجزءها لا بد ان يصدق عليها ما يصدق على موضوع وارد
وبيان بطلان التالي ان السواد من حيث هو هو قابل للوجود والعدم لانه ممكن
واذا اخذ السواد مع الوجود لم يكن قابلا للوجود والعدم والا لكان الموجود
قابلا للوجود وهو محال لاستلزامه تحصيل الحاصل ولكان الشيء قابلا لنقيضه فدل على ان
مع اخذ السواد من حيث هو مغاير له من حيث انه موجود فيكون الوجود زائدا عليه
قطعا قال ولانه لو كان داخلا فيها لكان اعم الذاتيات المشتركة لكونه فكان
جنسا فامتيازها بالانواع الداخلة تحته بعضها عن البعض بفصول موجودة متميزة
عن الانواع بفصول اخر موجودة وهكذا الى غير النهاية ولكان امتياز الواجب عن
الممكن بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا وانه محال اقول هذان الوجهان
الدالان على ان الوجود ليس جزءا من الماهيات الموجودات وتقرير الاول
ان الوجود من اعم الاعراض لا يوجد شيء هو اعم منه فلو كان ذاتيا للماهية لكان جنسا
لوجود خواص الجنس فيه وهو انه ذاتي اعم من كل الذاتيات والتالي باطل والا لكانت
الانواع المندرجة تحته متمايزة بفصول موجودة لان الفصل علة للجنس على الوجود من حيث
ان يكون الجنس صادقا على الفصل ويكون الفصل نوعا ما العبيد من الانواع المندرجة تحته
في الدخول فيكون متميزا الى فصل اخر ويتسلسل وفيه نظر لانه لا يلزم من الصدق التقويم فجاز
ان يكون الوجود عارضا للفصل غير مقوم له وعلى الموجود موجود لا على ان الوجود داخل
فيهما بل على معنى انه هو مطلق الصدق الشامل للمقوم والعارض الثاني ان الوجود
لو كان جزءا من الماهية لافتقر واجب الوجود الى فصل يميزه عن غيره من الانواع الداخلة
تحت الجنس لمشاركته اياها في الدخول تحت مطلق الوجود والتالي باطل والا لكان
ممكنا فالمقدم مثله وفيه نظر لان المدعى كون الوجود الممكن عارضا لكل ماهية ممكنة
غير مقوم لها لا مطلق الوجود فكيف يلزم تركيب الواجب وكان المصنف غفل عن
صدد الدعوى واستدل على كون الموجود مطلقا غير مقوم لماهيته ولو اخذ كذلك
لكان لقائل ان يقول جاز ان يكون الوجود مقوما للممكنات دون الواجب

فلا يتاتى الاستدلال المسألة الرابعة في ان الوجود نفس حقيقة الواجب الوجود
قال وهو نفس حقيقة الواجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول
يستلزم التركيب والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية وكل ممكن له من علة فعلته ان كانت
تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول فيكون الماهية موجودة
مرتين وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب منفصل وما كان كذلك
لا يكون واجبا لذاته اقول اختلف الناس هنا فقالت طائفة ان وجود الواجب الوجود هو
نفس حقيقته واخرون ذهبوا الى انه زائد عليها والى الاول ذهب المصنف ولاجل ذلك لو كان زائدا عليها
او داخلا فيها والقسمان باطلان اما امتناع كونه داخلا فيها فظاهر والا لزم تركيب
واجب الوجود فيكون ممكنا لافتقار كل مركب الى اجزائه فلا يكون واجبا هذا خلف واما
امتناع كونه زائدا عليها فلانه يكون ح صفة عارضة للماهية فيكون ممكنا لافتقار كل صفة
الى موصوفها واذا كان الوجود ممكنا افتقر الى مؤثر يكون علة في تحققه فعلة الوجود اما
ان تكون نفس ماهية واجب الوجود او غيرها والاول باطل لانها تكون متقدمة عليه بالوجود
ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول في الوجود فلو كانت متقدمة عليه بالوجود لزم
كون الماهية موجودة مرتين وهو باطل بالضرورة والثاني باطل وهو ان يكون
المؤثر في ذلك الوجود الممكن غير واجب الوجود لانه يلزم افتقار واجب الوجود الى غيره
وكل مفتقر ممكن فلا يكون واجب الوجود بذاته بل بذلك الغير هذا خلف قال ولا يمنع
وجوب تقدمها عليه بالوجود وان تكون الماهية من حيث هي هي علة له من غير
اعتبار وجودها وعدمها كما في القابل فنقول العلم بما ذكرنا من المقدمة ضروري
لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود بخلاف القابل فانه يستعد للوجود والمستفيد للوجود
يمتنع ان يكون موجودا اقول هذا ايراد على احدى مقدمات الدليل وتقريره
ان يقال لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الوجود هو نفس الماهية قوله يلزم ان تكون متقدمة
عليه بالوجود قلنا ممنوع ولم لا يكون له مثالا في الوجود لكان المتقدم متوقفا
مكيفة وان له مثالا في الوجود فان القابل للوجود لا يجب ان يكون علة كالقابل



والجواب نقول ان القابل للوجود بالوجود والا لزم ان يكون للوجود وجود اخر وهو محال الحاصل
من ذلك انا نقول لم لا يجوز ان الماهية من حيث هي هي علة لا باعتبار كونها موجودة ولا باعتبار كونها
معدومة فان قيد الوجود والعدم امران زائدان على الماهية فاذا كانت العلة هي الماهية
لم يكن لهذين القيدين مدخل في العلية كما في القابل والجواب الفرق بين العلة الفاعلية
والقابلية فان الضرورة حاكمة بان مفيد الوجود يجب ان يكون موجودا وان القابل للوجود يمتنع
ان يكون موجودا لانه مستفيد له واذا فرقت البديهة بين الصورتين لم يجز حمل احديهما على
الاخرى ولقائل ان يقول نحن نسلم ان المفيد لوجود غيره يجب ان يكون موجودا كالقابل
لوجود غيره ويمتنع ان يكون مفيدا لوجود نفسه موجودا حالة الافادة والضرورة انما قضت
بالاول دون الثاني فانه نفس النزاع قال لا يقال الوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التجرد
والا لكان مقتضيا للتجرد او غير مقتض لشيء منهما والا لزم التقضي ان يكون وجود الممكنات مجردا
والثاني افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل والاول وجود معقول وحقيقته
غير معقولة وجوده غير حقيقته والا لو جوده لو كان غير حقيقته لما كان واجبا لان
الوجوب امر اضافي لا يمكن تعقله الا بين امرين اقول لما ذكر الدليل على ان وجود
الواجب الوجود نفس حقيقته واجاب عن الشك الوارد عليه اخذ في الاعتراض على نفسه متعاطيا
وقد ذكر ثلاثة وجوه من طرف الخصم ذكرها فخر الدين الرازي الاول ان الوجود من حيث هو اما ان
يقتضي التجرد عن الماهيات فيلزم بذاته ان تقتضي المقارنة بغيره من الماهيات واللا تجرد او
لا يقتضي احدهما والاول باطل والا لكان كل وجود كذلك لان الطبيعة النوعية اذا
اقتضت شيئا كانت مقتضية له في صورة وجودها فيكون وجود الممكنات مجردا وذلك يستلزم عدم
وجود الممكنات بالكلية او يكون وجودها نفس حقيقتها فيكون مشاركا لواجب الوجود فيكون واجبا
لا ممكنا وقد سلف بطلانه والثاني هو المطلوب اذا اقتضى الوجود من حيث هو هو
للمقارنة فيستلزم كون وجوده كذلك والثالث باطل والا لم يتصف باحدهما
الا بسبب منفصل فيكون تجرد واجب الوجود معللا فيلزم افتقار واجب الوجود الى
الغير في تجرده هذا خلف الثاني ان الوجود معلوم لان الوجود
شيء واحد معقول وماهيته غير معلومة لاحد من البشر فان المعلوم [illegible] الاضافة [illegible]

او السلبية او الحقيقية اما ذاته فلا والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم فيكون
وجوده مغايرا لحقيقته الثالث ان الوجوب امر اضافي لا يعقل الا بين
شيئين وهو نسبة بين الوجود والماهية فلو كان الوجود نفس الماهية كانت النسبة بين
الشيء ونفسه وهو غير معقول فان الاضافات انما تعقل بين شيئين قال الجواب
عن الاول بان التجرد عدمي فلا يفتقر الى سبب وعن الثاني لا نسلم ان وجوده معقول
بل المعقول الوجود من حيث هو وجود وعن الثالث لا نسلم ان الوجوب ثبوتي بل
الوجوب عين ماهيته ويجب ان نعلم ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقته
واجب الوجود وعلى سائر الموجودات الممكنة بالتشكيك فان منه على الكثرة
من الشبه اقول تقرير الجواب عن الاول ان نقول نختار القسم الثالث وهو ان يكون
الوجود مقتضيا للتجرد والعدم قوله يلزم ان يكون واجب الوجود مفتقرا في تجرده
الى الغير قلنا انما يلزم ذلك لو كان التجرد امرا وجوديا اما على تقدير كونه عدميا
فلا يفتقر الى سبب وفيه نظر فان التجرد لو كان عدميا لم يكن عدما مطلقا بل كان
عدم ملكة والشك في ان اعدام الملكات تفتقر الى العلل كما تفتقر الملكات ولهذا
قالوا علة العدم عدم العلة وعن الثاني لا نسلم ان وجوده معقول بل المعقول
هو الوجود المطلق وذلك غير حقيقته وفيه نظر لان وجوده هو الوجود من
حيث هو وجود مضافا الى الذات المخصوصة وليس هناك وجود خاص مخالف للوجود
المطلق بغير الاطلاق والتقييد فان امثال الكليات انما تخالف جزئياتها
بخصوصيات داخلة زائدة تعلقها اضافية او غير اضافية والا لم يكن كلية
بالنسبة اليها ولكل خاص من كلي حصة لا يزيد على حصة الخاص الاخر بغير المميز
وح يكون وجوده معقولا من حيث هو وجود مضاف الى المعلوم وعن الثالث
لا نسلم ان الوجوب لماهيته فان الوجوب انما يعقل لو كان الوجود
زائدا على ماهيته اما على تقدير ان يكون الوجوب نفس ماهيته فلا يكون [illegible]
متحققا وفيه نظر فان المعقول من الوجوب انما هو النسبة بين الماهية
والوجود



بالصفة له والشك في زيادة هذا المعنى على الماهية فان اثبتوا وجودا اخر غير هذا
غير نسبي فلا منازعة فيه ومع ثبوته فالعقل يحكم هذا الاستغناء وهو امر نسبي
بين شيئين اقول تقرير الجواب عن الاشكالات ان معنى كليا يتنوع به كثيرة
من نسبتي نفس الوجود ذكره صاحب الملخص وهو ان الوجود معنى مقول بالتشكيك على
ما تحته والمقول على اشياء بالتشكيك لا يجوز ان يكون نفس ماهياتها والا لما امتنع التفاوت
في الماهية واجرى بهما [illegible] لها فوجود زيد معنى مغاير لوجود عمرو وكذا غيره من
الوجودات والوجود المطلق لازم هذه الوجودات الخاصة ولا يجب من كون
المعنى المشكك مقتضيا لشيء في بعض الصور كونه مقتضيا له في الجميع كالنور الشمس
تقتضي ابصار الاعشى بخلاف غيره من الانوار فلا يجب من اقتضاء الوجود الواجبي
للتجرد اقتضاء كل وجود له وايضا المعنى المعقول من الوجود هو المقول بالتشكيك
اما الوجودات الخاصة فغير معقولة المسئلة الخامسة في اثبات الوجود الذهني
قال واعلم انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية
والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة المشتق فرع ثبوت
لها لشيء واذ ليست في الاعيان فهي في الاذهان فثبت القول بالوجود الذهني
وان لم يكن لها وجود الا في الاذهان اذ كل موجود في الاعيان فهو متحقق اقول
الوجود المطلق اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا ونعني بالوجود الذهني
تصور ما نحكم عليه بالوجود ذهنا وهو حكاية عن الوجود الخارجي واختلفوا في تحقق
الوجود الخارجي وانما تم العموم للوجود المطلق باثبات الوجود الذهني والدليل
عليه انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج كالجبل من الياقوت ونحكم عليها
بالاحكام الثبوتية كالامكان والشيئية والكلية وغيرها والمحكوم عليه بالصفة
الوجودية يجب ان يكون وجوديا لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء وامتناع
اتصاف المعدوم بالصفات الوجودية والتعدد ان تلك الاشياء لم تكن ثابتة في الاعيان
فتعين ان تكون ثابتة في الذهن وهو المطلوب الثبوت [illegible] فهذا الكلام غير محقق

لان المراد بالوجود الذهني ان كان هو التصور كان استدلال التصور عليه
استدلالا بالشي على نفسه وان كان غيره وجب بيانه اللهم الا ان يعني بالتصور
نسبة بين العالم والمعلوم وبالوجود الذهني والتصور المتعارف وايضا
فالاحكام المشهورة التي استدل بها على ثبوته ان اراد بها الثبوت الخارجي فباطل
لان المحكوم عليه بالموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج فيبطل الاستدلال
على الوجود الذهني وان اراد بها الثبوت الذهني كان استدلالا بالشي على نفسه
لا يقال المراد ما هو اعم ثم يستدل بانتفاء احد الاخص على ثبوت الاخر لانحصاره
فيهما لانا نقول منكر الوجود الذهني لا يحكم بالاعم لعدم الفرق بين
الوجود المطلق وبين الخارجي عنده وقوله ولان الحقائق لو لم يوجد لها الا في
الاذهان الى اخره دليل ثان على الوجود الذهني وتقريره ان الكلي الطبيعي
اعني الحقايق لانها غير ماخوذة كلية والجزئية الامور موجودة وليس وجودها
في الخارج والا لكانت مشخصة اذ كل موجود في الخارج مشخص ولا شي من المشخص
بكلي ولا يحمل على الشي بطبيعته اذ المشخص مناف فيه قيد التشخص وفي هذا نظر فان
اراد بالحقائق المعاني الماخوذة من حيث حقيقة الشي وطبيعته فهي موجودة في الخارج
وكونها مشتركة في الوجود مع التشخص لا ينفي وجودها في الخارج وان اراد بالحقائق
مع قيد العموم كان صحيحا لكن لا نطلق على مثل هذا لفظ الحقائق واعلم
ان الحكم بالوجود الذهني اظهر من هذه الادلة قال لا يقال لو حصل الحرارة
والبرودة الكليتان في الذهن لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن حارا
وباردا معا لانا نقول لا نسلم تحقق التضاد في الامور الكلية ولا نسلم انهما
الصورة الذهنية والحرارة والبرودة ونقول الذهن لها اقول هذا نقض
الاستدلال على الوجود الذهني مر شبه في الاعتراض عليه وجهين الاول
ان الحرارة والبرودة الكليتين مثلا لو كانتا موجودتين في الذهن لزم اجتماع
الضدين فيه وانه محال وكذا بطلان التالي لانه يلزم ان يكون الذهن
حارا وباردا



معا لانه يعني الحار والبارد ما حصلت فيه الحرارة والبرودة واجاب عن الاول بالمنع
من تحقق التضاد بين الامور الكلية وانما يتحقق التضاد في الامور الشخصية والموجود في الذهن الامور الكلية
فلا تضاد فيه وعن الثاني بالمنع من كون الصور الذهنية مقتضية لصيرورة الذهن حارا
وباردا فان الطبيعة النارية انما تقتضي السخونة لو كانت في الخارج اما لو كانت في الذهن فلا
وكذا الطبيعة المائية تقتضي البرودة بشرط وجودها في الخارج سلمنا لكن نمنع
كون الذهن حارا وباردا لان المؤثر الكلي لا يوجب وجود الاثر ما لم يحصل الفاعل والقابل
للحرارة والبرودة الاجسام الشخصية اما الذهن فغير قابل لهما وهذا الجواب يحتاج تحقيقه
فانا نعلم قطعا وقوع التضاد بين مطلق الحرارة ومطلق البرودة والحاكم بالتضاد
بينهما انما يحكم بذلك غير مشروط فيه وجودهما في مادة معينة فالتضاد واقع في الامور
الكلية وقولنا عدم التضاد فيه لكون الذهن لا يتصور الامور الكلية كذلك تصور بعض
الامور الجزئية لوجودها في الات النفس وحينئذ يتوجه الاشكال ومن اثبت الوجود الذهني
يستلزم اجتماع المتضادين عند تصور الحرارة والبرودة الجزئيتين مطلقا والتحقيق
ان الموجود انما هو صورة الحرارة والبرودة لا نفسهما والتلازم من وقوع التضاد
في نفس الحرارة والبرودة وقوعه في صورتيهما وقوله الطبيعة النارية انما
سببان الحرارة والبرودة عند وجودهما الخارجي لا الذهني [illegible] انما
بحث عن الحرارة والبرودة انفسهما لا عن مثليهما ونقول لو حصلتا في الذهن
لزم كون الذهن حارا وباردا وهو محال وطريق التخلص ما ذكرناه من ان الحار
والبارد هو الذي حصلت فيه طبيعة الحرارة والبرودة لا صورتهما وقوله الذهن
غير قابل لهما يقتضي انتفاء ما ذكره لامكان وجودهما في الذهن ولا وجه للتعلق
الا بما ذكرناه وانما نشأ الغلط في هذه المواضع لعدم الفرق بين الشي وشبهه
فان صورة الشي ومثاله شبهه به قال ولقائل ان يقول لا نسلم
انا نتصور الامور لا وجود لها في الخارج بل انما نتصورها فصورة موجودة قائمة
بنفسها او بغيرها من الموجودات الخارجية [illegible] وهذا هو الذي [illegible]
ثم نتصور على ان جميع الامور من قبيل العقل الفعال [illegible]

لان النفس لا تتصف بصورة الحرارة والبرودة [illegible]

من الاستدلال على الثبوت الذهني وما اعترض عليه والجواب عنه
شرع في اعتراض الذي ايراده وتقريره انا نمنع تصور المستحيل في الخارج
بل كل متصور له ثبوت في الخارج اما بان يكون له صورة موجودة في نفسه
قايمة بذاتها كما يذهب اليه افلاطن في المثل او بان يكون له صورة قايمة
في غيره كما يذهب اليه الحكماء فنمنع ان جميع الموجودات مرتسمة في العقل
الفعال مذاعم محقق فان تصحيحها ليس ثابت في الخارج ظاهر فانا نتصور شريك
الباري وغيره من الممتنعات مع استحالة ثبوتها في الخارج واما المثل فانها ظاهرة
البطلان وتوجيه الاعتراض على المذهب الباطل باطل وايضا لو سلم جميع الموجود
في العقل الفعال فيه لم يثبت انها صور الموجودات وامثالها في نفسها
قال والموجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن من الموجودات الخارجية
اقول ان الماهيات تارة توجد قايمة بنفسها او حالة في غير الذهن وتارة توجد في الذهن
والاول يسمى بالوجود العيني والثاني بالوجود الذهني وان كان كل منهما وجودا
عينيا اقول الموجود في الذهن قد يوجد من الاعتبار موجودا
خارجيا فان الذهن موجود في الخارج فالموجود فيه موجود فيما هو موجود في الخارج
والموجود في الموجود في شيء موجود في ذلك الشيء لكن بواسطة وجوده فالموجود
في الذهن موجود في الخارج وانقسام الموجود الى الذهني والخارجي ليس بهذا
الاعتبار بل من حيث ان للماهيات وجودا في نفسها قايما بدون اعتبار وجود
الذهن او عدمه سواء كانت قايمة بذاتها كالجواهر او حالة في محل غير
الذهن كالاعراض وبهذا الاعتبار يقابل الوجود الذهني واما الحاصل في
الذهن كان وجودها ذهنيا وهذا غير محقق على ما بيناه فان الموجود في الذهن
ليس هو نفس الماهية مثالها وصورتها المساوية لها في حقيقة الوجود
ومرتبة العدم قال والموجود خير والعدم شر هذه [illegible]
وما [illegible] بافتقارها [illegible] فان الفعل الشر [illegible] من حيث انه [illegible]
كان [illegible] معلقه ولا من حيث ان الالة كانت قاطعة ولا من حيث
عضو



عضو المقتول كان قابلا للقطع بل من حيث انه ازال الحيوة عن ذلك الشخص وهو عدمي
وباقي القيود الوجودية خيرات اقول اعلم بان الموجود خير والعدم شر
ظاهر فان الخير هو كمال الشيء والشر هو فقدان ذلك الكمال والادلة ان وجود
فانه كمال الماهية المتصفة به وكل عدم فانه فقدان كمال للماهية التي نسب اليها
واورد المثال لايضاح الحكم الثابت عند العقل لا لطعن فيه وهذا اذا اعتبر
كلما يقال له شر فانه يكون وجوديا ومقابلا له شر فالعقل يحكم بانه شر واذا حقق
كان الشر فيه راجعا الى فقدان كمال المقتول فانه ليس شرا من حيث ان القاتل
على القتل قادر عليه فان القدرة كمال للقاتل ولا من حيث ان الالة قاطعة
فان ذلك راجع الى كمال الالة ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلا للقطع والانفصال
بل من حيث فقدان الحيوة التي هي كمال عن ذلك الشخص وهو امر عدمي وكذا الاستيلاء
على مال الغير ليس شرا من حيث حصول المال للظالم بل من حيث فقدانه عن المظلوم
والجهل شر من حيث فقدان النفس كمالها والبخل شر من حيث فقدان النفقة وبالجملة
اذا اعتبر كل ما يقال له شر وجد راجعا الى العدم المسالة السابعة في ان
المعدوم ليس بشيء قال والمعدوم ليس بشيء اي الكون الماهيات متقررة في
الخارج عارية عن صفة الوجود والا لكان لها كون في الخارج ولا كون له
في الخارج لكونه الخارج وانه محال اقول ذهب جماعة من المتكلمين الى ان
المعدوم الممكن ثابت في الخارج وبنوه على ان الوجود ليس هو الثبوت في الخارج
بل الوجود مغاير له وجوزوا خلو الماهية عن الوجود الخارجي والذهني حال
كونها ثابتة في الاعيان وهذا المذهب لا شك في بطلانه فانا لا نعقل من
الثبوت الا الوجود فان الثبوت صفة اخرى غير الثبوت وسميتموها بالوجود كان
من الواجب اقامة الدليل على ثبوت هذه الصفة والمصنف استدل على
هذا المطلب بالزام المسا[illegible] لان الماهية المعدومة لو كان لها ثبوت في
الاعيان [illegible] لان العدم [illegible] الكون في الاعيان لزم ان يكون لها الكون

لذا الاعيان كون في الاعيان وهذا ايضا فيه ظاهر وايضا انظروا فان النوع اشيء
صفة ان الثبوت في الاعيان وليس له وجود في الاعيان والايلزم الشافعي الاولى
ومع ذلك ماقلناه من ان المعقول من الوجود والثبوت واحد قال
واحتج الامام عليه بان المعدوم اما مساو للمنفي او اخص منه او اعم منه والثالث
باطل لانه يجب ان يكون نفيا محضا والا لم يبق بين العام والخاص فرق
فهو اذن ثابت وهو صادق على المنفي فكل منفي ثابت وانه محال فتعين احد القسمين
الاولين وايما كان ينتظم قياس هكذا كل معدوم منفي ولا شيء من المنفي بثابت
فلا شيء من المعدوم بثابت وهو المطلوب اقول ذكر فخر الدين الرازي
دليله على ابطال قول هولاء وتقريره ان المعدوم اما ان يكون مساويا للمنفي على معنى
ان كل منفي معدوم وبالعكس او اخص او اعم منه والثالث باطل لانه لو كان اعم
لم يكن نفيا محضا والا كان الخاص عين العام هذا خلف لامتناع خروج العام
عن كونه عاما واذا لم يكن نفيا كان ثابتا لعدم خروج شيء ما عن النقيضين فيصدق
الثبوت على المعدوم والمعدوم صادق على المنفي لوجوب صدق العام على الخاص
والصادق على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء فالثابت صادق
على المنفي فاحد المتناقضين صادق على الآخر هذا خلف فوجب ان يكون مساويا
للمنفي او اخص منه واياما كان يصدق كل معدوم منفي وكل منفي ليس بثابت فكل
معدوم ليس بثابت وهو المطلوب قال وفيه نظر لانا نسلم ان الحكم
شيء بالمعدوم المعدوم الممكن بل سيما بانه وان عني بها المعدوم المطلق
فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون نفيا محضا قوله لو كان نفيا محضا لم يبق فرق بين العام
والخاص قلنا لا نسلم بل لم لا يجوز ان يكون الخاص بانه يمتنع وجوده في الخارج دون
العام لجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود سلمناه لكن القياس
قولنا بعض المعدوم ثابت وهو لا يصح ان يكون كبرى في الشكل الاول
... اي ان المعدوم ... من حيث هو ممكن الوجود ومن حيث ...

فالمعدوم صريح ... سوى ان الصفات صح



مطلقا شاملا للممكن والممتنع فان اراد بالمعدوم في مورد القسمة الممكن منعنا الحصر
اذ لا يصدق عليه انه مباين للمنفي ومقابل له اذ كل معدوم ممكن ثابت وان عني به الشامل
للممكن والممتنع اخترنا ان يكون اعم من المنفي قوله وجب ان لا يكون نفيا والا
لم يبق فرق بين العام والخاص قلنا ممنوع لجواز ان يكون نفيا ويكون الفرق بينهما من
حيث ان الخاص وهو المنفي يمتنع وجوده في الخارج والعام لا يمتنع لامكان تحققه في
المعدوم الممكن الوجود سلمنا عدم الفرق وان المعدوم يجب ان يكون ثابتا لكن لا نصدق
كليا بل الصادق حينئذ بعض المعدوم ثابت وهو الممكن وحينئذ لا ينتظم القياس وهو
قولنا كل معدوم منفي معدوم وبعض المعدوم ليس بثابت لان كبرى الاولى يجب
ان يكون كلية وفيه نظر لان المنفي اذا كان اخص وكان صادقا على المعدوم وجب ان
يكون المعدوم ممتنع الثبوت اذ كل منفي عندهم مستحيل ثبوته في الاعيان لكن من المعدوم
ما هو ثابت عندهم فلا يكون منفيا وقوله كبرى الاول لا يصلح لكن جزئية على
ان كليته انما وجب ليعلم دخول الاوسط الصادق على الاصغر وان لم يعلم الكلية
وههنا طبيعة العدم اذا لم يكن نفيا وجب ان يكون ثبوتا لعدم الخروج عن النقيضين
واذا صدق الثبوت على الطبيعة وصدقت على الشيء وجب صدق الثبوت عليه
قال احتجوا بان المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت فالمعدوم ثابت والكبرى
ظاهر الفساد اقول هذه حجة القائلين بثبوت المعدوم وتقريرها ان
المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت فالمعدوم ثابت اما الصغرى فلانا نعلم طلوع الشمس
غدا من المشرق وهو معدوم الآن ونعلم ... على الحركة ... وهما معدومان واما الكبرى فلان المعلوم متميز عن غيره
والا لم يتعلق العلم به دون غيره وكل متميز له صفة التميز وكلما له صفة
وجب ان يكون ثابتا والجواب ان الثابت المأخوذ في الكبرى ان عني
الثبوت الخارجي كان ظاهر البطلان لانا نعلم اشياء لا ثبوت لها في الخارج
كالمركبات والاضافيات والممتنعات والاحوال لا وجود ... من هذه الاشياء

عندهم

الكبرى وجب

... كلية الكبرى في الشكل الاول ... صدق الحكم ...

ليست ثابتة عندهم وان اراد به الثبوت النفسي فهو مسلم ولا يتم مطلوبهم وقد
ذكرنا في كتبنا الكلامية فساد مذهبهم بوجوه عديدة المسألة السابعة
في ان المعدوم لا يعاد قال والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر والا
لأعيد مع الاختصاص بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه فيلزم اعادة
الوقت الذي هو في وقت آخر وللزمان زمان وانه محال اقول اختلف الناس هنا
فذهب جماعة الى ان المعدوم يمكن عوده وذهب آخرون الى امتناعه والمصنف
خص هذه الدعوى وقال انه لا يعاد جميع عوارضه في وقت آخر وهو يشعر بجواز اعادته
خاليا عن بعض عوارضه او جميعها ولم يعرف احد بين الامرين واستدل على دعواه
بانه لو اعيد مع جميع عوارضه لأعيد مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه
ابتداء لان ذلك الاختصاص من جملة العوارض لكن اعادة ذلك الاختصاص في وقت
يستلزم وجود ذلك الوقت في وقت الاعادة لان الاختصاص بذلك الوقت نسبة بين
الموجود وذلك الوقت ويستحيل وجود النسبة بدون المنتسبين لكن وجود الزمان
في زمان آخر محال لاستلزامه كون الزمان زمانيا وهو محال وفيه نظر لان الزمان
عبارة عن مقدار الحركة ولا يلزم من عود الحركة المعينة وعود مقدارها المعين
وعود النسبة المعينة الى ذلك المقدار كون الزمان زمانيا لا يقال نحن
اوجبنا كذا حيث قلنا انه لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر والشك في انه لو
اعيد في وقت آخر مع جميع عوارضه التي من جملتها الزمان لزم كون الزمان زمانيا
لانا نقول انه يصير دعواكم ان المعدوم لا يعاد مع وقته في وقت آخر وهذا الحكم
لا يخالف فيه احد لظهوره فلا حاجة الى ذكره للمصنف قال وحكى الامام
عن القائلين بهذا القول وجوها احدها انه لو صح اعادته لصح اتصافه
بامكان العود وهو محال لان الامكان صفة وجودية فاستحال اتصاف العدم
بها الثاني لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد الثالث



لو امكن عوده لامكن عوده مع مثله وانه محال لاستلزامه عدم الامتياز بين الشيئين
اقول لما ذكر الاحتجاج على ما ادعاه شرع في ذكر حجج القائلين
بمقالته وعقبها بالاعتراض عليها وتقرير الوجه الاول ان المعدوم لو امكن
اعادته لكان موجودا حال ما فرض معدوما والتالي باطل بالضرورة فكذا المقدم
بيان الشرطية ان امكان العود امر وجودي على ما يأتي في بيان ثبوت الامكان
ويستحيل قيامه بذاته وبغير ما نسب اليه فيجب قيامه بالمعدوم وقد عرفنا ان
ثبوت الصفة يستدعي ثبوت الموصوف فيكون المعدوم موجودا حال ما فرض
معدوما وهذا خلف والشرطية التي ذكرناها اجود مما ذكره المصنف
لان المقدم فيها عين التالي في الحقيقة وتقرير الثاني انه لو امكن اعادة المعدوم
لامكن اعادة الوقت الذي وجد فيه ابتداء لوجهين الاول انه من جملة مشخصاته
والثاني انه من جملة المعدومات الممكنة وامكان العود مستند الى الامكان الذاتي
فيعم لعموم العلة ولو امكن عود الوقت لامكن عود المعدوم مع ذلك الوقت للوجهين
المذكورين والتالي باطل والا لكان مبتدأ معادا اما كونه معادا فظاهر واما
كونه مبتدأ فلانه وجد في الزمان الذي وجد فيه ابتداء لكن الحكم على الشيء بالابتداء
والاعادة حكم بالمتقابلين وهو محال الثالث لو امكن عوده مع ان وجود مثله
ابتداء ممكن لم يقع الامتياز بينه وبين الآخر لكن المثل ممتاز لحصول احدهما
بالاعادة والآخر بالابتداء قال وفيها نظر لانا لا نسلم اولا
ان الامكان صفة وجودية وانه لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد
فيه ابتداء وانما يلزم ذلك ان لو امكن اعادة كل معدوم ولا نسلم انه لو امكن
عود كل منهما وجب ان يمكن عودهما معا سلمناه لكن لا نسلم انه يلزم
ان يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت
معادا واما الثالث فلا نسلم صدق الشرطية المذكورة وانما يصدق
ان لو امكن وجود مثله وهو ممنوع اقول تقرير الاعتراض على الوجه الاول

لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية ومبنى البحث فيه قد مر امتنع محله ثابتا
لجواز اتصاف المعدوم به وعلى الثاني بالمنع من الملازمة من امكان عود المعدوم
وامكان الوقت الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك لو قلنا بامكان عوده مع معدوم
ونحن انما ادعينا امكان اعادة بعض المعدومات وهذا المنع ليس بجيد لما قررناه اولا
حكمنا امكان عودهما معا لكن لا نسلم انه يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك لو لم
يكن ذلك الوقت معادا لانه يكون مبتدأ وهو ضعيف لانا فرضناه موجودا في الزمان الذي لم يوجد
فيه ومعنى المبتدأ هو هذا فيكون مبتدأ بهذا الاعتبار ومعادا من حيث الفرض و
الاجود ما يمنع به هاهنا ان يقال يجوز ان يكون مبتدأ معادا من حيثيتين اذ الامتناع
في صدق المتقابلين على شيء واحد وعلى الثالث بمنع الشرطية القائلة بانه لو امكن
عوده لم يقع الامتياز بينه وبين مثله لان هذا انما يتم ان لو امكن وجود مثله
وهو ممنوع وليس بجيد لان طبيعة ذلك الشيء قابلة للوجود والا لما وجد المعاد
ابتداء والاجود ما يمنع به ان يقال لم لا يقع الامتياز بكون احدهما كان له وجود سابق
دون الاخر قال احتجوا على امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان
كان لما هو هو وجب ان لا يوجد اصلا وان كان لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود
وجوابه ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من كونه لذاته الا امتناعه
لما هو هو ان لا يوجد اصلا بل اللازم منه ان لا يوجد بالوجود الثاني لا بالوجود
المطلق قال الامام وربما احتج المنكرون بالحجة على الضرورة اقول
احتج القائلون بامكان اعادة المعدوم بانه لو امتنع اعادته لكان ذلك الامتناع اما
ان يكون لذاته اي لما هو هو او لغيره فان كان الاول يجب ان يكون ذلك الشيء في نفسه ممتنعا
لذاته لان كل ماهية يصح امتناع الوجود لها لذاتها يكون لا شك ممتنعة لذاتها
وكان وجوده المبتدأ ممتنعا وقد فرضناه موجودا هذا خلف وان كان
الامتناع عارضا ثبت المطلوب اذ الماهية لا يستحيل عليها الوجود بعد العدم
وانما الاستحالة بسبب عارض ونحن لا نمنع ذلك فانا ادعينا



لامكان العود بالنظر الى الذات وان امتنع لخارج واعترض المصنف بان الموقوف
امتناع عوده اعني وجوده الثاني بعد الوجود السابق الملحوق بالعدم ولا يلزم
من استناد امتناع الوجود الثاني الى الذات فلا يلزم ان يكون ممتنعا لذاته وللقائل
ان الامتناع المنافي للوجود خاص ونحن نسلم ان الذات لا توجب الوجود الثاني
مطلقا ولا يلزم ان لا توجد بالوجود المطلق فهذا المنع ليس بجيد لان الوجود الثاني
كالوجود المبتدأ والا لزم تغاير الوجودات بالذات باعتبار الازمنة وهو باطل
بالضرورة وكون الوجود الثاني عن عدم مسبوقا بالوجود المبتدأ امر عدمي ايضا
فاذن التغاير بين الوجودين ذاتي وان اختلفا بعارض وكل ما يجب لاحدهما يجب
للاخر لان حكم المتساويين في اللوازم واحد ولا شك في كون الامكان لازما للاعادة
وكما ثبت للوجود المبتدأ كذا ثبت للمعاد قال فخر الدين الرازي وقد يحتج المنكرون
لامكان العود الى الضرورة ويدعون ان الحكم بامتناع العود ضروري لا
تنازع فيه وقوى الامتياز في المعدومات قال والمعدوم فيه تعدد وامتياز
لان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط ولا يستلزم عدم غيرهما
ولا يوجب ذلك وعدم الضد عن المحل يصحح حصول الضد الاخر وعدم غيره
لا يصحح ذلك اقول اعدام الملكات متمايزة وملكاتها متعددة
تتعدد بحسب الذهن دون الخارج فانه ليس في الخارج شيء هو عدم ولهذا البحث
عنه بشيء في مواضعه وللقائل ان يعلم وقوع التعدد والامتياز الذهني
ان عدم العلة والشرط يستلزم عدم المعلول والمشروط وعدم الضد عن المحل
يصحح وجود الضد الاخر وعدم غيره لا يصحح ذلك وهذا يدل على الامتياز
في العدمات قال الشيخ العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل
المضاف الى الملكات ونحوه فظهر ان هذا القول اجاد عن العدم المطلق
ولان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يعلم الا
بعد العلم بالعدم المطلق بل الحق ان الاول كل واحد من العدم المطلق

الذي هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني
الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن وهو في الذهن
تعرض لمفهوم اللاكون في الذهن ان له كونا في الذهن الا انه نفس الكون في الذهن ان
يمر التبعيض معنى الاعم اقول ـــ قال الشيخ ابو علي ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر اه
عنه لا يشار اليه بهو اشارة عقلية وانما يعلم ويخبر عن العدم المضاف الى الملكة وهو العدم
الخاص وهذا ظاهر فان الاخبار انما يكون عن شيء ثابت في الذهن وكذا الاشارة انما تتعلق
بمتميز في الذهن وكل هذا منتف في العدم المطلق فانه لا صورة له عقلية يشار اليه با
عتبارها والمصنف اعترض عليه بما ذكره في التذنيب لا اذكره وهو وجهان الاول
ان هذا اخبار عن العدم المطلق بانه لا يخبر عنه فقد اخبر عن العدم المطلق
الثاني ان العدم المطلق لو لم يكن معلوما لم يعلم المضاف لان العدم المضاف هو
العدم المطلق ماخوذ معه الاضافة الى الغير فاذا كان المطلق غير معلوم لم يكن
اضافته معلومة فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق
لانه جزء منه وهذان ضعيفان اما الاول فلان العدم المطلق قد يوخذ من حيث
هو عدم مطلق اعني هذا الاعتبار وقد يوخذ من حيث صدق عليه هذا الاعتبار
والاول معلوم ومخبر عنه والثاني غير معلوم ولا مخبر عنه والاخبار بعدم الامكان
الاخبار هو عن الثاني باعتبار الاول فلا تناقض لاختلاف الموضوعين
واما الثاني فلان العدم المطلق ليس جزءا من غيره فلا يتوقف معرفة المضاف
عليه فان التركيبة الجزئية من خواص الوجود ثم ان المصنف قرر ما اختاره في
هذا المقام وهو ان كل واحد من العدم المطلق الذي هو اللاكون المطلق
والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني هو اللاكون
في الذهن صورة في الذهن نعلم بها كل واحد منها ولا استحالة في كون العدم
الذهني اعني اللاكون في الذهن له ثبوت في الذهن فان الذهن
مصور الاشياء وعدمها حتى عدم نفسه ولا نقول ان اللاكون في الذهن يحكم

١٣

المصنف
كون في الذهن ممتنع عن ان يكون احد الشيئين بعين الاخر وبين الامرين فرق وظهر من كلام
انه توهم ان العدم الذي يقابل الكون المطلق عدم مطلق وليس كذلك فانه عدم مضاف الى ملكة
وهو الوجود المطلق انتفائه ـــ فالعدم المطلق ما هو الا ما نقول ان الماهية له
حتى يسال عنه بما هو المسئلة العاشرة في نفي الواسطة بين الوجود والعدم قال ـــ
لا واسطة بين كون الشيء موجودا وبين كونه معدوما وبعضهم اثبت الواسطة وسماها
بالحال وهو ضلال ظاهر لان العلم بما ذكرنا من المقدمة ضروري اقول ذهب جماعة من
المتكلمين الى ثبوت واسطة بين الموجود والمعدوم وسموها بالحال وهي صفة لموجود
لا توصف بالوجود ولا بالعدم فيما من شانها الذوات وقد مر تقاريره في كتاب المناهج فلا نعيده
وبيان ضلاله فليطلب من هناك والمصنف نبه في ضلاله الى الضرورة وهو حق
فان العلم بما ذكر من المقدمة العامة بان الماهية اما ان تكون موجودة او معدومة
ضروري قال ـــ البحث الثاني في الماهية ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة
لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي هي لا واحد ولا كثير
على ان يكون الواحد كلا داخلا في مفهومها بل الواحدة صفة منضمة اليها فتكون الفرسية
معها واحدة وكذلك الكثرة اذا انضمت اليها كانت معها كثيرة فالفرسية
من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية اقول ـــ هذا البحث يشتمل على مسائل
المسئلة الاولى في حقيقة الماهية وعوارضها اعلم ان الماهية من حيث هي هي
مغايرة لكل ما عداها من الاعتبارات سواء كانت لازمة للماهية او للوجود او مفارقة
حتى ان كون الماهية ماهية من الاعتبارات اللاحقة بالماهية وهي من
المعقولات الثانية وموضوعها هو المعقول الاول وهو الذي يعرض له فاذا
اخذت الفرسية من حيث هي فرسية لا باعتبار كونها واحدة ولا باعتبار كونها
لا واحدة ولا باعتبار عدمها اخذت الفرسية من حيث هي هي كانت مغايرة
للواحدة والا لم تصدق على الكثير ومغايرة للا واحدة والا لم تصدق على الواحدة

لا على معنى ان الفرسية تركب منهما بل على معنى ان الواحدية واللاو[احدية]
وصفان متغايران للفرسية ليسا مقومين لها ولا احدهما والفرسية انما تكون واحدة
اذا اخذت موصوفة بالواحدية فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية
ولو سئلنا عن الفرسية بطرفي النقيض كان الجواب هو السلب دالا على ان يكون السلب
قبل من حيث لا بعد من حيث فنقول ح [illegible] الفرس العام ليس الفرس ليس من حيث
هو الف ولا هو الفرس من حيث هو [illegible] كذا افيد من الاصول قال ——
والماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها جزء من شخصها الموجود في الخارج
وبشرط لا شيء لا وجود لها في الخارج لان الموجود في الخارج لحقه التعين
فلا يكون مجردة اقول —— لما بين ان الماهية مغايرة لعوارضها اللازمة
والمفارقة يمكن ان الماهية موجودة مع بعض تلك العوارض وغير موجودة
مع البعض الآخر فالماهية اذا اخذت من حيث هي لا بشرط شيء من العوارض
ولا بشرط التجرد عنه كانت موجودة في الخارج لانها جزء من الاشخاص الموجودة
في الخارج وجزء الموجود موجود وانما كانت جزءا لان [illegible] الاشخاص
اما الماهية من حيث هي او الماهية المقيدة بامر زائد والاول هو المطلوب
والثاني يستلزم المطلوب فان الماهية من حيث هي جزء من الماهية المقيدة
وجزء الموجود موجود واذا اخذت الماهية مجردة عن العوارض [illegible] وهي الماخوذة
بشرط لا شيء لم يكن موجودة في الخارج لان كل موجود في الخارج معين
ومتشخص فلا يكون مجردا واذا اخذت بشرط انضمامها الى غيرها من العوارض
كانت ايضا موجودة في الخارج فالحيوان اذا اخذ من حيث هو لا بشرط
النطق ولا بشرط عدمه كان جزءا من الانسان وهو الحيوان الطبيعي
واذا اخذ بشرط التجرد عن النطق وغيره لم يكن موجودا في الخارج
واذا اخذ بشرط الناطق كان هو الانسان بعينه المسمى —— [illegible]
في اعتقاد [illegible] الماهية في كونها ماهية عن الفاعل قال —— [illegible]



الفاعل انما اثر في الماهية لان الانسانية لو كانت بجعل جاعل للزم من الشك في وجوده
الشك في كون الانسانية انسانية بل تاثيره في وجودها فقط اقول —— الفاعل انما اثره في
جعل الماهية ماهية فالانسانية ليست بفعل فاعل على معنى ان الانسانية في كونها انسانية
ليست بفعل فاعل وان كان الفاعل مؤثرا في وجودها لان الانسانية لو كانت انسانية
بالفاعل للزم من الشك في وجود الفاعل الشك في كون الانسانية انسانية لكن
الانسانية بالضرورة انسانية سواء كان هناك فاعل او لم يكن فلم يكن الانسانية بالفاعل
وانما تاثير الفاعل في كون الانسانية موجودة وفي هذا التعليل مغالطة ظاهرة لان
الانسانية مغايرة لكون الانسانية انسانية والمدعى ان الانسانية ليست بجعل جاعل والدليل
دل على ان كون الانسانية انسانية ليست بفعل فاعل وهذا الحكم ظاهر لانه [illegible] الانسانية
محققة مفروضة فلا يجوز استنادها الى الفاعل في ان يجعل لها صفة انسانية
اخرى ولا فرق بين ما ادعي استحالته وما ادعي امكانه وهو ان تاثير الفاعل في الوجود
فان قيل ايضا لانا نقول لو كان كون الوجود وجودا بالفاعل للزم من الشك في وجود
الفاعل الشك في كون الوجود وجودا ولو اخذ عوض الوجود اتصاف
الماهية بالوجود ننقل الكلام اليه قلنا لو كان كون الاتصاف اتصافا بالفاعل
للزم من الشك في وجود الفاعل الشك في كون الاتصاف اتصافا بالفاعل وان جعل المفتقر
الوجود لا بعد فرضه وجودا ولا اتصافا وكذلك قلنا فليكن المفتقر الماهية لا بعد
فرضها ماهية قال —— وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول [illegible] بانه
لو كان كذلك لكان ممكنا لان المحوج الى السبب هو الامكان [illegible] قبل الوجود فكان
كيفية نسبة الوجود الى الماهية متقدمة عليها [illegible] بعد الوجود كان الامكان
الشيء متاخرا عن وجوده وهو باطل منع الحكم لجواز ان يكون صفة عدمية فلا تفتقر
الى الفاعل [illegible] اقول —— ذهب قوم الى ان البسائط [illegible] اعني البسيطة الحقيقية
الماهيات [illegible] عن الوجود اما لذاتها او لاحوالها [illegible] المحوج
الى السبب انما هو الامكان [illegible] حالة اضافية لا يمكن [illegible] الا بعد وجود كليهما

بل لابد من اعتبارات اخر منسوبة اليها كالوجود فما لم يعقل الماهية مع الوجود لم يعقل انها
او لبعض احوالها لم يعقل الامكان واذا لم يعقل الامكان لم تعقل الحاجة الى السبب
واذا انتفت الحاجة انتفى الجعل فالمصنف فهم غير هذا المعنى واستدل على ما فهمه
ثم اعترض ونقرر استدلاله ان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا اذ المقتضي للمجعولية هو
هو الامكان والتالي باطل لان الامكان اما ان يقوم بالبسيط قبل وجوده او بعده
والقسمان باطلان اما الاول فلانه كيفية نسبة الوجود الى الماهية فيكون متاخرا عن
نسبة الوجود اليها المتاخرة عن الوجود واما الثاني فلان الامكان لاحقا
لا متقدما على الوجود فان الشيء يمكن فيوجد واجاب المصنف بمنع الحصر فان القسمة
انما تتم على تقدير كون الامكان وجوديا اما على تقدير كونه عدميا فلا لانه حينئذ
مستغنيا عن المحل لانه لا يقوم بالذات قبل وجودها ولا بعده وهذا الاعتراض
لا يرد على ما قصده القوم لانه وان كان عدميا الا انه يعقل اضافة بين شيئين
فلا يعرض للواحد منفردا قال واحتج من زعم انه مجعول بان المركب يتركب
من البسائط فلو لم يجعل البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا ضرورة وجوب تحقق المركب
عند تحقق البسائط وذلك يوجب نفي المجعولية بالكلية وفيه خطاء لجواز ان يكون المركب
مجعولا حينئذ بان يكون حصول وجوده لماهيته مجعولا او انضمام البسائط بعضها الى بعض
مجعولا اقول احتج من زعم ان البسائط مجعولة بانها لو لم تكن كذلك لم يكن
المركب مجعولا وذلك يستلزم نفي المجعولية والمقدم كالتالي باطل اما الملازمة
ان الماهية والوجود واتصاف الوجود الى الماهية بسائط فلو كانت مستغنية
عن الفاعل كانت الماهية الموجودة مستغنية عن الفاعل لوجوب تحقق المركب
عند تحقق بسائطه واعترض المصنف بجواز كون المركب مجعولا على تقدير استغناء
بسائطه بان يكون حصول الوجود للماهية بالفاعل او انضمام البسائط بعضها الى
البعض بالفاعل وفيه نظر لان حصول الوجود للماهية لو كان زائدا عليها لكان
بسيطا غير مجعول على ما مر وكان غير الغرض الذي قرره المصنف وهو استغناء

البسائط



البسائط لا جميع عروض الحاجة للمركبة وكذا البحث في الانضمام المسألة الثالثة
في نسبة الاجزاء الى الماهية ونسبة بعضها الى البعض في الحاجة والاستغناء قال
والكيفية التي تلتئم من امور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور فارتفاعها على ارتفاع
واحدها عينا وذهنا اقول الماهية المركبة معلولة لكل واحد من اجزائها
ومفتقرة اليه افتقار المعلول الى علته الناقصة والعلة متقدمة بالذات على المعلول
فتحقق تلك الماهية انما يكون بعد تحقق اجزائها ولما كان عدم العلة علة لعدم المعلول كان
عدم اي جزء كان متقدما على عدم تلك الماهية فعدمها يحصل بعدم اي جزء كان
هذا في الوجود الخارجي ولما كان الذهن حكاية عنه ومثالا له كان وجود الماهية
في الذهن ايضا متوقفا على وجود اجزائها الجميع فيه وعدمها متوقفا على عدم اي جزء
كان فلهذا كان الجزء متوقفا على الكل في الوجودين والعدمين قال والحكم بالتقدم
يقتضي الاتحاد مستغنيا عن سبب جديد وهذا الاستغناء ان اعتبر في الوجود
العيني يقال له الغني عن السبب وان اعتبر في الوجود الذهني يقال له البين الثبوت
والاستغناء عن السبب اعم من الجزء لتقدمه لان الثاني من الحصول لا نفس التقدم
والاول مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان معلول الماهية
حاصل معها وغير متقدم عليها وعلم منه انه لا يلزم من كون الوصف مستغنيا عن
السبب الجديد وكونه بين الثبوت كونه جزءا اقول لما ذكر ان الجزء متقدم
في الوجود الذهني والخارجي ذكر ما يتبع ذلك وهو الاستغناء عن السبب الجديد اي
السبب المغاير لسبب الماهية انه مستغن عن السبب مطلقا وهذا ظاهر فان
المتقدم على شيء لا يفتقر الى ما يتاخر عنه وهذا الاستغناء قد يعتبر بالنسبة الى الوجود الخارجي وقد يعتبر بالنسبة
الى الوجود الذهني فالاول يقال له الجزء غني عن السبب والثاني
يقال الجزء بين الثبوت للماهية والاستغناء عن السبب الجديد اعم من
الغني عن السبب الخارجي اعم من الجزء لان الجزء هو الحاصل على سبيل التقدم والاول
هو الحصول المطلق ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان معلول الماهية

من غير

حاصل منهما وهي متفرعة عليهما ولهذا كانت هذه الخاصة اخص من الجزء فلا يلزم
الوصف بها عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت للموصوف كونه جزءا قال
والهيئة المركبة لابد ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى الباقي والا لامتنع التركيب
فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة واعترض عليه بان
العشرة مركبة من الاحاد والمعجون من الادوية والعسكر من الاشخاص ان الهيئة
الاجتماعية التي هي الجزء الصوري في كل واحد منها مفتقر الى الباقي الا يمكن ان
يحتاج كل منهما الى الاخر لاستحالة الدور اقول التركيب الاجتماع
المفردات والا لكان كل مجتمعين مركبا فالحجر الموضوع الى جانب الانسان مع الانسان
مركب هذا خلف فلابد من حصول صورة تعرض المجموع الاجزاء فيكون الصورة
معلولة لاجتماع الاجزاء فيفتقر الى تلك الاجزاء فما لم يكن اجزاء المركب افتقار
لم يحصل التركيب والعشرة المركبة من الاحاد لا يمكن في حصولها انضمام اجزائها الى
صورة العشرة التي هي جزء منها مفتقرة الى الاحاد وكذا المعجون المعد من الادوية
والعسكر المتقوم من الاشخاص فان الهيئة الاجتماعية في كل واحد من اجزائه
مفتقرة الى الباقي فيصدق ان بعض اجزاء الهيئة مفتقر الى الباقي والاعتراض بان بعض
المفتقر مفتقر اليه والا لزم الدور مدفوع بالتحول بينه لان المحتاج الى التمام
الى الشي محتاج الى ذلك الشي المسئلة الرابعة في كيفية امتياز بعض الاجزاء
عن البعض والفرق بين الاجزاء والمواد قال واجزاء الهيئة قد يكون
بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج كالتفوق والبدن والنوع والاجزاء
الاخان وقد يكون بحيث لا يتميز الا في الذهن كالسواد فان وجوده حصوله
يتميز عن وجود فصله في الخارج والا فان لم يكن مع منهما محسوسا بانفراده
فعند الاجتماع ان لم يحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان
حدثت تلك الهيئة معلولة لاجتماعهما فيكون خارجه عنهما عارضة
لهما فلا يكون التركيب في السواد بل في فاعله وقابله لا مما لا يخفى بالسواد



نسخة

لان تلك الهيئة المحسوسة وان كان احدهما فقط محسوسا كان الاحساس بالجنس اعني الباقي اللون
او بنا بقية البصر وان كان كل منهما محسوسا كان الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين بينت
ان حصول السواد لا يتميز وجود جنس فصله التي في الذهن فقط وذلك يستدعي الامتياز في الخارج
من ماهيتيهما لان كان حكم الذهن بالتركيب بينهما لا بد فيه خطا فاذن هما
متمايزان في الوجود وبحسب الماهية اما بحسب الوجود فالامتياز الحاصل في الذهن فقط
وقد فصلنا اما لا نسلم لزوم التركيب قد يكون في قابل السواد وفاعله اليه اللزم من شي
منهما محسوسا بانفراده وعند الاجتماع يحصل هيئة محسوسة والتمايز من ذلك ان لا يمكن
تلك الهيئة هي المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع اقول اجزاء الماهية
قد يتميز بعضها عن البعض في الخارج كالاحاد في العشرة وكالسقف والحائط
في البيت وكالنفس والبدن في الانسان فان كل النفس والبدن جزء الانسان والنظر
ما ان النفس شي مجرد والبدن مفارق له يعني ان كل واحد منهما قد يتميز
في الخارج بانه الذهن كجنس السواد وفصله فانهما لا يتميزان في الخارج اذ لو تميزا فاما
ان لا يكونا محسوسين او يكونا محسوسين والكل باطل اما الاول فلانهما والاجتماع
ان لم يحدث هيئة محسوسة كان السواد غير محسوس هذا خلف وان حدثت هيئة محسوسة
كان مجموعهما معلولا لاجتماع الجزءين فيكون خارجه عنهما ضرورة وجوب خروج
المعلول عن العلة ويكون عارضة لهما لكونها [illegible] ماهية السواد
الى قابله وفاعله [illegible] بالسواد [illegible] وقد حصل [illegible]
الحصول الجزءين وعرضة لهما فيكون [illegible] علة السواد وعلة الية
[illegible] السواد [illegible] بل [illegible]
[illegible] الفصل [illegible]
السواد [illegible]
عدم الامتياز بين [illegible] والفصل [illegible]
[illegible] في الذهن يستدعي الامتياز

في نفس الامر ولا انتفى التركيب في الماهية فيكون الذهن حكم بالتركيب فيها
التركيب فيه وهو جهل فان ذلك الجنس والفصل مسمى ان في الوجود الذهني والخارجي
عن الماهية اتاحت للوجود فالتمييز ذهني لا غير واعترض المصنف بالمنع
من التركيب فيما عدا السواد وقابلية دونه لو حصل بعد الاجتماع هيئة مجموعية
لم يكن حال الافراد لجواز ان يكون تلك الماهية هي المجموع الحاصل من الجميع وانما
ينتفي التركيب لو قلنا ان الحاصل امر مغاير للمجموعية الحاصلة من الجميع
وهذا المنع ليس بجيد لان الحاصل ان كان هو نفس الاجتماع لم يكن السواد
محسوسا اذ الاجزاء غير محسوسين والاجتماع امر عقلي لا تعلق للحس به البتة
فيخرج السواد عن الاحساس وان حصل امر مغاير للاجتماع محسوس فهو السواد
بالحقيقة لانا نعني بالسواد الا هو وبعض الدليل يتوجه منع عليه
قال وجزء الماهية اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة مشخصة كان
جزءا ومادة ان كان جنسا وصورة ان كان فصلا وان اخذ من غير الالتفات
الى ان يكون معه زيادة او لا يكون كان محمولا اقول الذاتي محمول على
ما هو ذاتي له والجزء غير محمول على كله ويطلق على الذاتي لفظ الجزء مجازا
اذ هو وهما واحد لكن باعتبارين ولنمثل بالحيوان مثلا ان اخذ بشرط
ان لا يكون معه غيره داخلا في حصته ما يكون مقارنه زائدا عليه ومنضما اليه
ولا يكون معناه الاول مقولا على الكل المجموع بل هو جزء منه واذا قدرنا الناطق
صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق كان الحيوان مادة وجزءا وكذا الناطق
ان اخذ بشرط عدم مقارنه كان صورة وجزءا وان اخذ الحيوان لا بشرط ان يكون
معه غيره بل مع تجويز ان يقارنه الناطق وعدمه كان جنسا ومحمولا على النوع
قال لا يقال لو جاز حمل الجزء على الكل فاذا قلنا الانسان حيوان
فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا وان كان المراد ان الانسان
موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم والشيء لا يتصف بالمتقدم
وان



وان كان المراد امرا ثالثا فبينوه لانا نقول المراد انهما متحدان في الوجود لان
الحيوان المطلق لا مدخل له في الوجود الا بعد تقييده بقيد فانه ما لم يصر ناطقا او صاهلا
او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فاذن الوجود لا يعرض الا للحيوان المركب والحيوان
الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الجزء اقول
تقرير الاعتراض انا اذا قلنا الانسان حيوان فاما ان يكون المراد منه ان ذات الانسان هي ذات الحيوان
وهو كاذب قطعا اذ الجزء ليس هو الكل وان كان المراد منه ان ذات الانسان موصوفة بالحيوان
كان كاذبا ايضا لان الصفة متأخرة والمقوم متقدم فلا يكون الحيوان مقوما للانسان وصفة له
دائما له وان كان المراد شيئا ثالثا فبينوه والجواب ان الحيوان والانسان متحدان
في الوجود متغايران بالذات وبيان اتحادهما في الوجود ان الحيوان من حيث هو مبهم
لا يوجد فان كل موجود معين والحيوان المطلق لا مدخل له في الوجود الا اذا تقيد بفصل
فانه ما لم يصر ناطقا او صاهلا او غيرهما من الفصول لا مدخل له في الوجود فاذن الوجود
انما يعرض للحيوان المركب لا المطلق والحيوان الناطق مركب من جهة الماهية من الحيوان
والناطق وفي الوجود هما متحدان فوجود الفصل هو وجود الجنس قال
اعترض الامام عليه بان الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه
فلو حصل لهما مع المركب وجود اخر كان له وجودان وانه محال وهو سؤال مشكل والجواب
عنه صعب اقول لما ذكر ان وجود الجنس بعينه وجود الفصل نقل اعتراض
فخر الدين الرازي عليه وهو ان الجزء له وجود مغاير لوجود المركب لانا قد بينا ان وجود
الجزء متقدم على وجود الكل والمتقدم على الشيء مغاير له قطعا فلو حصل مع
المركب وجود اخر كان له وجودان وهو محال واستصعب المصنف هذا الاعتراض وهو
في غاية الضعف ناشئ من عدم التمييز بين الامور الذهنية والخارجية فان الجنس
والفصل جزءان ذهنيان يفصلهما الذهن وليس في الخارج للجنس وجود بانفراده
وللفصل وجود اخر بانفراده وللمركب وجود ثالث بل في الخارج وجود للمركب
فلا يمكن للشيء وجودان واذا حكم العقل بوجود الجنس فانما يشير به الى وجود

في ضمن المركب ثم العقل يرتب المركب على المفرد فيحكم بالمسلم ولمن هنا كوجود قائم
بانفراده مستقدم المسئلة الخامسة في الاجزاء المتداخلة والمتباينة قال
والاجزاء الماهية ان كان بعضها اعم من البعض يسمى متداخلة والا متباينة والمتداخلة
ان كان بعضها اعم من الاخر مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به فهو
كالحيوان والناطق فانه متقوم بالناطق لكونه جنسا له ومتصف به وان لم يكن موصوفا به
فهو كالموجود المقول على المقولات العشر وان كان الخاص متقوما بالعام فهو كالنوع الاخير
المتقوم بالخواص التي لا توجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الاخر من وجه فهو كالحيوان
والابيض واما المتباينة فهي كهيئة الشيء اما بعلة الفاعلية كالعطار فانه اسم للفاعل يعرفونه
بالفاعل او بالصورية كالافطس اذ جعلناه اسما للانف الذي فيه التقعير او بالمادية
اذا جعلناه اسما للتقعير التي في الانف او بالغاية كالخاتم فانه اسم لحلقة ما يتزين
بها واما لمعلولية كالرازق والخالق بالنسبة الى علة والمعلول فهي اما ان تكون
حقيقية او اضافية او ممتزجة والاول اما ان يكون كلها متشابهة كالعدد المركب من
الاحاد او مختلفة اما معقولة كتركب الجسم من الهيولى والصورة او محسوسة كتركب البلقة
من اللون والشكل والثاني كالاقرب والابعد والثالث كالنحو الذي يعتبر في تحقق
ماهيته نوع من النسبة اقول اذا نسبنا بعض اجزاء الماهية الى البعض
فاما ان يكون بينهما عموم اولا والثاني يسمى متباينة والاول يسمى متداخلة لدخول
الخاص تحت العام والمتداخلة اما ان يكون العموم بينهما مطلقا او من وجه والاول
يسمى العام جنسا للخاص ان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به كالحيوان
فانه متقوم بالفصل وموصوف به اذ يقال الحيوان ناطق وان كان العام متقوما
بالخاص غير صفة فهو كالموجود المتقوم بالمقولات العشر وموصوف بها اذ يقال
جوهر موجود وان كان الخاص متقوما بالعام فهو كالنوع الاخير كالانسان
المتقوم بالخواص التي لا توجد الا فيه كالكاتب والضاحك فانهما اخص من
الانسان ومتقومان له هذا اذا كان العموم مطلقا وان كان من وجه



مسه
فهو كالحيوان والابيض اذا اخذ منهما العقل وركب منهما حقيقة واما المتباينة
فهو كتركب الشيء اما بعلته الفاعلية كالعطار فانه اسم لعامل حصل من الفاعل
او بالصورية كالافطس اذا جعل اسما للانف المقترن بالتقعير كالصورة الحالة
في الانف او بالمادية كالافطس اذا جعل اسما للتقعير الذي في الانف فان الانف
كالمادة للتقعير او بالغاية كالخاتم فانه اسم للحلقة التي يتزين بها واما بمعلولاته
كالرازق والخالق فانهما اسمان للفاعل باعتبار المخلوق والمرزوق او بها اي يكون
علة ومعلولا واما بها معه ان يكون كلها حقيقية او كلها اضافية او ممتزجة
والاول اما ان يكون متشابهة كالعدد المركب من الاحاد او مختلفة اما معقولة
كالهيولى والصورة او محسوسة كاللون والشكل في البلقة فانها مركبة منهما والثاني
منها محسوسان والثالث كالاقرب فانه مركب من قرب مع قرب وكذا الابعد والثالث
كالنحو فان له اجزاء حقيقية كالخشب واضافية وهي النسبة كحاصل الخشب التي
باعتبارها حصلت صورة السريرية اذ الخشب ليس كافيا في تحقق ماهية السرير
دون اعتبار النسبة قال والماهية ان كانت نوعا محصلا في الحقيقة وجزؤها
يجب ان يكون موجودا لان جزء الموجود موجود وان حصلت باعتبار العقل فهي الاعتبارية
كالحيوان والابيض ولا يجب ان يكون جزؤها موجودا لجواز تركيبها من الموجود والمعدوم
كالجاهل والاعمى اقول من الماهيات ما يركبها العقل ويعتبرها العقل
ومنها ما هي في انفسها ذوات وحقائق من غير اعتبار المعتبر والثاني هو الماهية
النوعية المحصلة كالانسان والفرس وغيرهما من الانواع ومثل هذه يجب ان يكون
اجزاؤها موجودة لانها موجودة وجزء الموجود يجب ان يكون موجودا والاول
هو الماهية الاعتبارية كما اذا ركب الذهن ماهية من الشيء وعارضه كالحيوان
والابيض ومثل هذه الماهيات لا يجب ان يكون اجزاؤها وجودية اذ الذهن
لم يأخذها موجودة في الاعيان فجاز تركيبها من الموجود والمعدوم كالجاهل
الذي احد جزئيه عدمي وهو عدم العلم وكالاعمى الذي هو احد جزئيه عدم البصر

المسئلة الثالثة في الجنس والفصل قال والماهيتان المتفقتان في بعض الوجوه
اذا اختلفتا في الباقي كان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف والاول هو الجنس والثاني
هو الفصل اقول الماهيتان اذا اتفقتا في بعض الاجزاء واختلفتا في
الباقي كانتا مركبتين من الجزء المشترك والجزء المميز لاستحالة كون ما به الاشتراك
عين ما به الامتياز بل يجب ان يكون مغايرا له بالضرورة ولا نعني باشتراك الاجزاء
واتفاقها وجود جزء واحد بالشخص في الماهيتين فان ذلك معلوم البطلان
بل ان الجزء الذي حكمنا بمساواته للجزء الآخر مثل له وهو اتصاله في الحقيقة فاذا
عرفت هذا فالجزء الذي وقعت الشركة فيه يسمى الجنس كالحيوان والذي وقع
به الامتياز يسمى الفصل كالناطق والصاهل وعبارة المصنف قاصرة اذ قد تتفق
الماهيتان المتباينتان في الحقيقة في بعض الوجوه من العوارض وقد تتفق الماهيتان
في الحقيقة وتختلف في العوارض ولا يقتضي شيء من ذلك التركيب على ما يأتي قال
قال الشيخ ان الفصل علة لوجود الجنس والجنس ان كان علة له فاينما وجد
الجنس وجد الفصل وان لم يكن علة استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب
والجواب منع الشرطية الاولى ان اريد بالعلة العلة المحتاج اليه والثانية ان اريد
بها العلة التامة لجواز ان لا يكون شيء منهما علة تامة لكن يحتاج احدهما الى الآخر
فيصح التركيب اقول ادعى الشيخ ابو علي ان الفصل يجب ان يكون علة
لوجود الحصة من الجنس لانه لولا ذلك لزم احد الامرين وهو اما استغناء كل من الجزئين عن
الآخر واما كون الحصة علة للفصل والقسمان باطلان اما الاول فلامتناع التركيب
حينئذ لما بينا انه لا بد في بعض اجزاء المركب من الحاجة الى البعض الآخر واما
الثاني فلاستلزامه وجود الفصل في جميع صور الجنس اذ العلة تستلزم معلولها
اينما وجدت والتالي باطل بالضرورة فكذا المقدم والجواب ان العلة
قد تطلق على المؤثر التام وقد تطلق على المحتاج اليه سواء كان علة تامة
او جزء علة فان كان المراد في المقدم هو الاول لم يطرد انتفاء اللازم في
احد



احد الامرين على تقدير عدمه لجواز ان يكون الحصة علة ناقصة والملزوم وجود الفصل
اينما وجدت والملزوم من نفي علية الحصة بهذا المعنى الاستغناء وبطل الشرطية
الاولى وان كان المراد هو الامر الثاني فكذلك ايضا لجواز ان يكون الحصة علة ناقصة
كما قلنا والملزوم من نفي الاستغناء العلة التامة على ما قررناه وهذا كلام جيد
نشأ من عدم فهم كلام ابي علي وتقرير مذهبه ان الجنس امر مبهم لا يتعين ولا
يتميز الا بفصل له الذي يقيده ويعينه والمبهم لا وجود له وانما الوجود للمتعين
فالجنس مفتقر في وجوده الى ما يعينه كان هو المعين علة له بهذا المعنى قال
قال الشيخ في ابطال قول الشيخ ان الابيض فصل للجسم الابيض وليس علة لوجود
و الفصول الثابتة فصل للجسم الثابت مع ان الجسم يبقى بعد زوالها جواب
ان كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكرتموه اعتباري وبقاء الجسم الثابت بعد زوال
الثبوت عنه ممنوع اقول احتج فخر الدين الرازي على ابطال قول الشيخ بان قوله
ههنا فصولا يمتنع ان يكون علة للاجسام فان الاسود اذا ركب مع الجسم هناك
جنس هو الجسم وفصل هو الابيض مع ان الفصل هنا يمتنع ان يكون علة للجنس لانه عارض
والعارض لا يقوم معروضه وايضا القوى الثابتة فصول للجسم الباقي مع
زوال القوى الثابتة ووجود الجسم ولو كانت علة لم يوجد بعد عدمها وهذا
غير وارد على الشيخ لان كلام الشيخ في الماهية الحقيقية لا فيما يعمله الذهن من الماهيات
ويركبه من الذوات والجسم الابيض ليس ذاتا محصلة في الاعيان بل تركيبه من الجسم والابيض
باعتبار عقلي ويركبها الذهن من ذات وصفتها ويسمى الصنف فقط مجازا واما الجسم
الباقي فيمتنع بقاؤه بعد زوال القوى الثابتة عنه قال والمتفقتان في
بعض الذاتيات اذا اختلفتا في اللوازم دل ذلك على التركيب لامتناع استناد اللازم
الا الى الامر المشترك اقول الماهيتان اذا اشتركتا في بعض الذاتيات
واختلفتا في اللوازم كانتا مركبتين كالاربعة والخمسة المشتركتين في ماهية العدد
وبما تختلفان باللوازم كالزوجية والفردية وبما الازمان ان اختلاف اللوازم يدل
على اختلاف الملزومات

الا من المشترك

لا مناح امتناد المعلولات المختلفة الى العلل المتعددة فان كان الملزوم هنا
كان مختلفا من حيث انها تقتضي اختلافه وان كان جزءا آخر فان كان شيئا كلازم المحدود
وان كان كمضايفة المطلوب وهو تركيب كل منهما من الامر المشترك والمختص
ومن جواز استناد اللزوم الى غير المتلازمين كالفاعل لا يتم هذا الدليل
عليه قال واما اشتراك المختلفات في السلوب واختلاف المشتركات فيها
فلا يوجب التركيب اما الاول فلان كل بسيطين شيء كان في سلب ما عداهما
عنهما واما الثاني فلمشاركة البسيط المركب الذي احد اجزائه هو ذلك [illegible]
اياه في بعض السلوب مع انه لا تركيب فيه اقول الماهيات المختلفة قد
تشترك في الصفات الثبوتية والسلبية ولا تستدعي ذلك التركيب ايضا اما
الاول فلان كل بسيطين شيء كان في الوجود وهو وصف ثبوتي وفي سلب ما عداهما
عنهما وهو وصف سلبي ولا يستدعي كونهما مركبين واما الثاني فلان افراد النوع
الواحد تختلف في العوارض الثبوتية والسلبية وليست مركبة مما به الاختلاف والاشتراك
وكذلك كل بسيط يشارك المركب منه ومن غيره في طبيعة ذلك البسيط ويخالفه في
حد الجزء الآخر عنه مع ان البسيط ليس بمركب وهذا الاشتراك ليس بمقتضي اذ المراد بالـ
الاشتراك بين الشيئين التعلق المشاركين عنهما وفيه الشركة بينهما مع نوع الاختلاف
فيما لا اشتراك فيه بين كل اثنين وغيره قال والاولى ان يكون التعين عدميا
اذ العدم لا ثبوتية لمعنى الاختصاص فلا يتعين به غيره ولانه جزء من المعين الموجود
فيكون موجودا وفيهما نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما
الثاني فلا نسلم انه جزء من المعين اذ المراد بالمعين مجموع التعين والماهية
المركبة منهما فلا نسلم انه موجود اقول المعين من الامور التي يقع
التشخص والامتياز بها وهو امر ثبوتي اذ الامور العدمية لا ثبوتية لها ولا تحقق
وما لا تحقق له لا يجوز ان يقتضي تعين غيره وامتيازه فلو كان التعين عدميا
لم يكن تعينا هذا خلف وهو امر ظاهر وايضا التعين جزء من المعين

وكذا كل [illegible] في الصفات الثبوتية والسلبية [illegible] لا يستدعي [illegible]

٢٠

الوجود اذ الموجود ليس هو الماهية الكلية بل الماهية مع جزء الموجود هو وجود
وكان التعين موجودا واعترض عليهما المصنف بان الاول مصادرة على المطلوب
فان البحث وقع في انه هل هو عدمي او ثبوتي فلا يجوز الاستدلال فيه بما يبتني على
كونه ثبوتيا وليس بجيد فان العقل قاض بما تقتضيه التعين والهوية عن العدم
وان كان لا تعين له والعدمية لانه يستحيل استناد تعين غيره اليه وبان
المراد بالمعين ان كان مجموع التعين منضما الى التعين جزءا منه فان الجزء
لا يعرض الكل وان كان هو المركب من التعين والموضوع منضما كونه موجودا [illegible]
على وجود التعين وليس بجيد فانا قد بينا ان المطلوب وجوده ولان الوجود
انما يعرض للمعين ويكون التعين جزءا من الموجود فينتظم البرهان وان كان بالماهية
فقط او بالفاعل فقط او بقابل الحكم يقتضي تشخصه اذ مقتضى ذلك وجود
ذلك التعين في صورة وجود الماهية فان وجدت الماهية وجد ذلك المعين فلا يكون
للماهية تشخصان متعددان وكذا ان كان مستندا الى الفاعل فقط لانه ولـ
العف متى وجد ذلك المعين فحصر النوع في الشخص ايضا وكذا ان استند الى القابل
حصر نوعه في شخص فان المتعين ايضا حصر نوعه في شخص لا غاية فان وجد ذلك
المعين ان استند التعين الى قوابل مختلفة والى استعدادات مختلفة لقابل
واحد كان النوع وتعددت اشخاصه في الخارج بحسب تعدد القوابل والاستعدادات
قال فان الطبيعة ان كانت لذاتها محتاجة الى المحل كان وجودها
في المحل ابدا وان كانت غنية عنه لذاتها والغني عن الشيء لذاته لا يعرض
له الحاجة لعارض وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم حاجتها الى المحل
لذاتها استغناؤها عنه لذاتها اقول الطبيعة ان كانت لذاتها محتاجة
الى المحل لزم دوام حلولها في المحل لان مقتضى الذات يدوم بدوامها
وان كانت غنية عنه لذاتها لم يكن حلولها فيه لان الحلول يستدعي احتياج الحال
الى المحل واحتياج [illegible] لذاته على ما في ذاته [illegible] عارض بسبب الغني [illegible]

فكم الغنى عن الشي لذاته تعرض له الحاجة بسبب عارض وهو باطل واعترض المصنف
بانه لا يلزم من عدم حاجتنا الى الحل لذاتنا استغناؤنا عنه لذاتنا وهذا الكلام في
غاية السقوط اذ معنى استغنائنا عن الحاجة لذاتنا انتفت الحاجة ثم الاستغنا
بالضرورة وهذا الاعتراض وامثاله حصل بسبب عدم التعمق في المسائل العقلية وقد كان
شيخنا الاعظم نصير الملة والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه يقول ان عز الدين
وامثاله كانوا الحمقو اعني شيئا قال لا يقال لو كان التعين ثبوتيا لكان
له ماهية كلية فيحتاج الى تعين اخر ولزم التسلسل ولكان انضمامه الى الماهية
موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين اخر ولكان تعين الشخص الذي له مثال
في نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين اخر لحصر
نوعها في الشخص وان كان بالقابل بتعين القابل ان كان بقابل اخر لزم التسلسل
وان كان بالمقبول لزم الدور لانا نقول اما الاول فلا نسلم امتناع التسلسل
اللازم فانه من جانب المعلول لا برهان على امتناعه واما الثاني فلا نسلم
صدق الشرطية لجواز امتياز الماهية عن غيرها بشخصها واما الثالث فلا نسلم
الحصر لجواز ان يتعين بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب حادث
تشخصه ويكون قبل كل حادث حادث الى غير نهاية سلمناه لكن لا نسلم لزوم الدور
فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة لتعين الاخر او
نقول الاعتراض الاول التعين لو كان ثبوتيا لكان له ماهية كلية فيندرج تحتها
ما هو التعينات الشخصية فيحتاج كل تعين الى تعين اخر ويتسلسل وعن الثاني
انه لو كان ثبوتيا زائدا على الماهية المتعينة لكان انضمامه الى تلك الماهية
دون ما عداها متوقفا على امتياز تلك الماهية عن غيرها اذ لو لم يتميز لم
يحصل انضمامه اليه لكن امتيازها عن غيرها ان كان بهذا التعين كان الشي
شرطا لنفسه وان كان بتعين اخر نقلنا الكلام اليه وتسلسل ويعرض الدور
الذي هو منحصر واحد من افراد النوع ان كان بالماهية لزم انحصار النوع في الشخص
اذ كلما وجدت الماهية وجد ذلك الشخص وكذا ان كان بالفاعل وان كان بالقابل



متعين
فمتعين بك القابل ان كان لماهية لزم انحصاره في شخص واحد فلا يوجد فالمعلوم من نوع واحد
فيجب وجود نوابلها الاشخاص الممكنة الوجود في الجسم لكن تلك الاشخاص غير متناهية
فيجب قبول ذلك الجسم للانقسامات فيجب وجود ما لا يتناهى من القوابل وهذا خلف
وان كان تعينه بقابل اخر تسلسل وان تعين بالمقبول لزم الدور والجواب عن الاول
بالمنع من بطلان التسلسل هاهنا فانه من جانب المعلول الممتنع انما هو التسلسل
من جانب العلة وهو ضعيف لان برهان التطبيق يدل على استحالة ما لا يتناهى من طرفي العلة
كذا كذلك يدل على امتناعه من طرف المعلول بل الحق في الجواب ان يقال تلك التعينات
من حيث انها متعلقة بالمتعينات لا تشترك في شي معنوي متقوم حتى يفتقر الى تعين
اخر بل في لفظ التعين وفي عارض ومن حيث انها مشتركة في شي فليست متعينات وعن ٥
الثاني بالمنع من كون الامتياز مستندا الى تعين اخر بل الى نفس الماهية فلا يلزم افتقار التعين
الى تعين اخر وهذا المنع في نهاية السقوط لان التعين والامتياز شي واحد فهما
من الالفاظ المترادفة ولو جوزنا استناد الامتياز الى الماهية جاز استناد
التعين اليها والحق في الجواب ان التعين وهو وصف في الخارج شي واحد انما يتميز بان
في الذهن يحكم الذهن بالانضمام بعد تعين المعروض بذلك التعين ولا دور اذ
المتأخر هو الحكم بالانضمام لا الانضمام وعن الثالث بالمنع من الحصر لان الفاعل
او القابل والمهية لجواز ان يكون متعينا بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض
للقابل بسبب حادث تشخصه ويكون قبل كل حادث حادث الى غير نهاية
سلمنا الحصر لكن لا نسلم لزوم الدور ولو استند تعين القابل الى المقبول فانه يجوز
ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة لتشخص الاخر والدور من جهة الاضافة
الجهة وفي التشخص هذا المنع الثالث هو الاول بعينه اذ القابل لا يكون فاعلا
للتشخص لهو قابل له فان القابل لا يكون فاعلا والمصنف توهم ان هذا المنع مغاير
للاول وليس كذلك قال وتنبيه الكلي بالكلي لا يوجب الشخصية فاذا قلنا زيد
انه الانسان العالم الورع او انه الذي تكلم في يوم كذا في موضع كذا فلا يمنع الشركة
بحثنا

لو قلت الكلي اذا تقيد بالكلي لم يخرج الى التشخص فانا اذا قلنا لزيد انه
فقيه مشترك فاذا قلنا انه الانسان العالم فهو مشترك ايضا فاذا قلنا انه الانسان
العالم الورع او انه الذي تكلم بكذا في يوم كذا او في موضع كذا لم يمنع الشركة ايضا
فعلم ان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد التشخص وان التشخص اما ان يكون بالذات كما
اذا وجد شخصان من نوع واحد واما ان يكون بواسطة الوضع كالاشخاص
المتعددة من الانواع الاخيرة قال البحث الثالث في الوحدة والكثرة بحث وحدة وكثرت
الوحدة مغايرة للوجود لان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير
من حيث انه كثير بواحد وللتشخص ايضا لان البسيط اذا جزئي ذاته وحدته
و ... انه ثبوتيه والا لكان التشخص نوعا عدما و فيه نظر اقول في هذا البحث
مسايل المسألة الاولى في ان الوحدة مغايرة للوجود وللتشخص الوحدة
والكثرة من المتصورات البديهية وقد ذهب قوم من القدماء الى ان الوحدة
عين الوجود لانهم لما اعتقدوا ان كل موجود واحد حكموا باتحادهما باعتبار الذات
وهو خطاء لان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه
كثير بواحد وهو منتج من الشكل الثالث حكما جزئيا وهو سلب الواحد عن بعض الموجود
وذلك يدل على تغايرهما والوحدة ايضا مغايرة للتشخص لان البسيط اذا جزئي
ذاته وحدته ولم تزل هويته اعني تشخصه والا لكان التشخص نوعا عدما لذلك
الجسم الواحد اعلى الجسم الاخر ... الحق بقاء الجسم على حسد
بعد القسمة وفيه نظر لانا نمنع بقاء الجسمية بعد الانقسام والتجزية و
سياق البحث في ذلك قال المسألة الثانية في ان الوحدة وجودية
من الامور الزائدة على الماهيات قال وهي وجودية والا لكانت
عبارة عن سلب الكثرة والكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية
والمقدر خلافه وان كانت وجودية لزم تقومها بالامور العدمية او لو
كانت الوحدة عدمية لم يكن عدما مطلقا والعدم اي مطلقه كانت ماهيتها



ليست عدما للجوهر او للعرض بل لو كانت عدما كانت عدم ما يقابلها ومقابلها انما
هو الكثرة فالمتقابل اعني الكثرة اما ان يكون وجوديه او عدميه فان كانت وجوديه
وهي متقومة بالوحدات لزم تقوم الامور الوجودية بالعدميات وهو باطل
وان كانت عدميه كانت الوحدة عدما للعدم وعدم العدم ثبوتي فيكون الوحدة
ثبوتية وهو المقدر انها ليست ثبوتية هذا خلف فثبت بطلان كونها عدمية
فيكون وجودية وفيه نظر لجواز ان يكون الكثرة من الامور الاعتبارية التي انما
توجد في الذهن لا في الخارج فلا يلزم ان يكون عدمها ثبوتيا في الخارج كما في
الامتناع ونقيضه قال وزائدة على الماهية والا لكانت اما نفسها او
داخلة فيها وهما باطلان لما مر في الوجود ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد
لا تقابلها اقول ذكر على ان الوحدة من الامور الزائدة على الماهية
وجهين الاول انها لو لم تكن زائدة عليها لكانت اما نفس الماهية او جزءا منها
والقسمان باطلان لما مر في باب الوجود من انه لو كانت الوحدة نفس الماهية
لزم من تصور كل ماهية تصور كونها واحدة وكان قولنا السواد كثير باطل
لبطلان قولنا السواد الواحد كثير ولو كانت جزءا من الماهيات كانت جنسا لها
لانها اعم الذاتيات ... بعضها عن البعض بفصول واحد فيستمر الفصل
الى فصل اخر لكان واجب الوجود تعالى منتقل الى الفصل لاندراجه تحت الواحد
فيكون مركبا هذا خلف الثاني ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا
تقابل الكثرة ينتج من الشكل الثاني ان الوحدة ليست هي السواد قال والا تسلسل
لو كانت وجودية لكان لها وحدة اخرى ولزم التسلسل ولانها لو كانت لعدمت
وحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالمحال الكثيرة
وان قام بكل جزء منها شيء منها لزم انقسامها وان قامت بجزء واحد كان
صفة الماهية قائمة بغيرها لانا نقول اما الاول فامتناع التسلسل
ممنوع واما الثاني فلا نسلم الحكم بجواز قيامها بالماهية من حيث هي او ...

ذكر اعتراضين احدهما على كونها وجودية والثاني على كونها زائدة على الماهية على تقدير كونها وجودية ونقرير الاول انها لو كانت وجودية لكانت واحدة لان كل موجود فله خصوصية وتعين لا تشاركه غيره فيها وذلك هو معنى الوحدة فيلزم ان يكون للوحدة وحدة اخرى ويتسلسل وتقرير الثاني انها لو كانت زائدة على الماهية لكانت وحدة الماهية المركبة اما ان يكون قائمة بكل جزء منها وهو محال لاستحالة قيام العرض الواحد بالمحال المتعددة واما ان يكون قائمة بالمجموع على معنى ان كل واحد من اجزاء المحل محل لجزء من الوحدة وهو محال والا لكن للوحدة وحدة لانها منقسمة وهو محال والا تسلسل الكلام الى وحدة تلك الاشياء المنقسمة واما ان يكون قائمة بجزء واحد من الماهية ولا شك في ان الجزء مغاير للكل فيلزم قيام صفة الماهية بغيرها وهو الجزء وهذا محال اذ لا يعقل قيام الصفة بغير الموصوف واجاب عن الاول بمنع بطلان التسلسل ههنا وهو منع ضعيف لان تلك الوحدات مرتبة لانها صفات وموصوفات وموجودة معا لان وحدة الماهية موجود وانما يكون موجودة لو كان لها وحدة اخرى فيتحقق شرطا التسلسل محال والوجه لهذا المنع ان ان يقال ان التسلسل من طرف المعلول جائز وقد بينا بطلانه او ان الوحدة من الامور الاعتبارية تنقطع بانقطاع الاعتبار لكن ذلك ينافي دعواه من كونها وجودية فلا وجه لهذا المنع اليه واجاب عن الثاني بمنع الحصر لجواز ان يحل في الماهية من حيث هي هي وهو ضعيف لان الماهية المركبة انما يتصف هي هي باتصاف الوحدة مكون الشيء ظا في نفس الامر في الجواب ان يقال الاجزاء اذا اجتمعا حصلت الهيئة الاجتماعية وحصل للمركب بواسطتها وحدة ولا ينقسم بانقسام المركب لانها لا تحل فيه من حيث هو منقسم بل من حيث عروض الهيئة الاجتماعية لتلك الاجزاء قال وهي عرض لانه لا يمتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض



اقول كل موجود ممكن فاما جوهر واما عرض وقد ثبت ان الوحدة موجودة ولا يجوز ان يكون جوهرا لانها عارضة للعرض والجوهر لا يعقل عروضه للعرض والا لزم الاتحاد فبقي ان يكون عرضا وهو ظاهر المسالة الثالثة في اقسام الواحد قال والكثير اذا كان له وحدة من وجه بجهة كثرة غير جهة وحدته فجهة الوحدة اما مقومة او عارضة فان كانت مقومة فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت على مختلفات الحقائق او النوع ان كانت على متفقاتها وان كانت مقولة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع كالكاتب والضاحك او بالمحمول كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد ليست مقومة ولا عارضة للنسبتين بل للنفس والملك اما الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا للقسمة فهو الوحدة ان كان غير عرض والا فهو الانقسام مفهوميها وان كان عرضا فهو النقطة وان كان له وضع والا فهو المفارق وان قبل القسمة فان كانت اجزاؤه متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله القسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط والا فهو الواحد بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمام وهو اما وضعي كالدرهم الواحد او صناعي كالبيت الواحد وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير اقول الوحدة قد تعرض لجميع الاشياء حتى لما تقابلها كالكثير ولنسبتها فيقال وحدة واحدة وكثرة واحدة ولكن يستحيل عروضها للكثرة من حيث هي كثرة بل لا بد من تغاير الجهتين لامتناع صدق المتقابلين على ذات واحدة من جهة واحدة فاذن الكثير انما يعرض له الواحد اذا كان له جهة اخرى بجهة الوحدة اما ان يكون مقومة لجهة الكثرة او عارضة فان كانت مقومة فاقسامها ما مر

احدها اما ان يقال في جواب ما هو او في جواب اي ما هو والاول اما ان يكون الكثرة مختلفة
بالحقيقة او متفقة فالاول الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوانية
والثاني الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية والثاني الواحد بالفصل
كاتحاد زيد وعمرو في الناطقية وان كانت عارضة فلها اقسام الاول ان يكون
جهة الاتحاد موضوعا لمحمولين كاتحاد الكاتب والضاحك المحمولين على الانسان
في موضوعهما وهو الانسان وهو موضوع لهما اذ يقال الانسان كاتب وضاحك
الثاني ان يكون جهة الاتحاد محمولا لموضوعين كاتحاد القطن والثلج في حمل الابيض
عليهما والثالث ان لم يكن جهة الوحدة مقومة لجهة الكثرة والعارضة يسمى الواحد
بالعرض كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد
وهو التدبير ليست مقومة للمنتسبين والعارضة بل للنفس والملك فاتحد النسبتان
بالعرض هذا كله اذا كان الواحد عارضا لامور كثيرة واما اذا كان عارضا
لشيء واحد فانه يقال له الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا للقسمة بوجه اما
فهو الواحد الحقيقي ثم ان لم يكن لمعروض عدم الانقسام مفهوم وراء الوحدة
فهو نفس الوحدة فان مفهوم الوحدة كون الشيء لا ينقسم فاذا فرض الواحد
عارضا لهذا المفهوم فهو نفس الوحدة وان كان هناك مفهوم آخر فان كان ذا وضع
فهو النقطة فان النقطة لها مفهوم وراء كونها شيئا غير منقسم وان لم يكن
ذا وضع فهو المفارق كالعقل فان له مفهوما وراء كونه شيئا غير منقسم مفهوما
غير ذي وضع وان كان الواحد بالشخص قابلا للقسمة فان كانت الاقسام التي
تحصل بالقسمة متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كانت قبول القسمة
لذاته كالمقدار فانه لذاته يقبل الانقسام والتجزي او لغيره كالجسم البسيط
فانه ينقسم الى اجزاء متشابهة مع انه واحد بالشخص لكن قبوله القسمة ليس لذاته
بل بواسطة المقدار وان كانت الاقسام مختلفة كالبدن المنقسم الى
الاعضاء المختلفة فهو الواحد بالاجتماع والفرق بين الاول والثاني



ان الاقسام الاول موجودة بالقوة لان المتصل هناك شيء واحد وفي الثاني موجودة بالفعل
وليست متصلة وان كانت متماسة وكل واحد من هذين ان حصل له جميع ما يمكن
هو الواحد بالتمام وهو اما وضعي كالدرهم الواحد او صناعي كالبيت الواحد او
طبيعي كالانسان الواحد وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير لانه فقد عنه شيء اخر
تحصلت الكثرة المسألة الرابعة في ابطال الاتحاد محال
والاثنان لا يتحدان لانهما بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فهما اثنان وان عدما
او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود اقول
الاتحاد قد يطلق بحسب المجاز على صيرورة الشيء شيئا اخر اما بان يخلع
الصاير صورة نوعية او كيفية او بان يحصل صورة لمجموعه نوعية او مزاجية
كما في المركبات وهذان المعنيان جائزان وقد يطلق بحسب الحقيقة على صيرورة الشيء
شيئا اخر من غير خلع ولبس وهذا مما يشهد العقل ببطلانه مع ان جماعة من
القدماء ذهبوا اليه وقد ابطله المصنف في كتب الاسرار والدليل على بطلانه
ان الشيئين اذا اتحدا فان بقيا موجودين بعد الاتحاد فهما اثنان لا واحد وان
عدما او عدم احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود وهو
ظاهر المسألة الخامسة في العدد اقول اما ان الاعداد وجودية
وليست ماهيتها نفس كونها اعدادا لانها قد تكون جواهر وقد تكون اعراضا او غيرها
وكونها اعدادا زائدا عليها وليس العدد عبارة عن عدم الوحدة لتركبه
من الوحدات التي هي امور وجودية اقول العقلاء بوجود الاعداد
في الخارج فان العشرة وامثالها لا شك في وجودها ومعلوم
زيادتها على المعدودات يقول لا يجوز ان يكون العدد نفس ماهية معروضه
لانه يعرض للجوهر والعرض فلو كان نفس معروضه كان جوهرا وعرضا
معا وهو باطل بالضرورة وكذا يعرض للجواهر المختلفة كالجماد والنبات
والحيوان وغيرها فوجب ان يكون العدد زائدا على المعدودات فاما ان يكون

صفة وجودية او عدمية والثاني باطل لانه لو كان عدما لم يكن عدم اي شيء كان بل
يكون عدم الوحدة التي المقابلة له ولا يجوز ان يكون عدما لها لانه مركب من الوحدات
فلا يكون عدما لها والوحدات قد بينا انها وجودية فيكون العدد المتقوم منها وجوديا
لا يقال لا يلزم من تركبه من الوحدات الوجودية كونه وجوديا لجواز ان يكون له جزء
عدمي لانا نقول ليس العدد الا مجموع الوحدات لا شيء اخر ومجموع الوجودات
لا يجوز ان يكون عدميا قال واما الوحدة فعرض والعدد متقوم بها فيكون عرضا
اقول لما بين ان العدد وجودي شرع في تحقيق ماهيته وانه عرض واحتج وبين
عليه وجهان الاول انه متقوم بالوحدات وقد بينا ان الوحدة عرض فيكون هو
اولى بالعرضية الثاني انه يعرض للاعراض كالعرض للجواهر والجوهر لا يمكن عروضه
للعرض فيكون العدد عرضا قال ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتباران
عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورة النوعية
لاختصاصها بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقة الموجبة لاختلافها بالفصول اقول
الاعداد كلها تشترك في كونها كثيرة وهو ظاهر وتمتاز بعضها عن البعض بخصوصياتها
اذ لولا ذلك كانت عددا واحدا ولكل عدد اعتباران احدهما ما وقع فيه المشاركة
وهو الكثرة من جهة هي والثاني خصوصية تلك الكثرة وهي الصورة النوعية
لذلك العدد الخاص فالعشرة يصدق عليها انها كثرة وبهذا الاعتبار تشارك جميع
انواع العدد ويصدق عليها العشرية وهي كثرة خاصة وهي صورة نوعية
لها ليست عارضة لان كل مرتبة من مراتب العدد له لوازم كالصمم والمنطقة والتباين
الاخرية فتلك اللوازم ان كانت فصولا ثبت الاختلاف في النوع وان كانت
لوازم خارجية وجب استنادها الى فصول مختلفة لما تقدم من ان الاختلاف
في اللوازم يدل على الاختلاف في الملزومات قال وقوام كل نوع
من العدد بالوحدات التي فيه فان العشرة ليست متقومة بخمستين اذ ليس
تقومها بهما اولى من تقومها بالثلثة والسبعة او بالاربعة والستة اقول

لا بالاعداد التي فيه صح

قال



مرات
قال ارسطاطاليس ونعم ما قال لا تحسبن العشرة خمستان او واحد عشر
وانما نبه بذلك الى ان العدد انما يتقوم بالاحاد التي فيه فالعشرة لا تتقوم بالخمستين
انما تتقوم بالواحد المتكرر عشر مرات وبطلان ذلك ان تقومها بالخمستين ليس
اولى من تقومها بالستة والاربعة او بالسبعة والثلثة او بالثمانية والاثنين
فاما ان تتقوم بكل واحد من هذه الانواع وهو محال بالضرورة لان كل واحد
منهما كاف في تحصيل الماهية فيستغني عن الاخر او يتقوم بواحد منها دون غيره
فيكون ترجيحا من غير مرجح فوجب ان لا يتقوم بشيء منها وانما تتقوم بالاحاد التي
تبلغها عددها ذلك المبلغ قال والاثنان عدد لانا نعني بالعدد ما زاد
على الواحد اقول ذهب قوم غير محققين الى ان الاثنين ليس من العدد
لانه الزوج الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول وهو خطأ فانا نعني بالعدد
ما يزيد على الواحد والاثنان كذلك فيكون عددا ولان خواص العدد موجود فيه عدا الواحد
المسئلة السادسة في اقسام الكثير قال ومن المثلان ان يشتركا في النوع
والا فهما المتخالفان ومنهما الغيرية اقول المثلان هما الشيئان
اللذان يسد كل واحد منهما مسد صاحبه كالسواد والبياض والسواد والحركة
ويلزمهما السلبين والمتقابلين المتغايران قال والمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد وان كانا وجوديين
فان كان يعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان والا فالضدان
ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف وان كان احدهما وجوديا فقط فان
اعتبر التقابل بينهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي ثابت شخصه
او نوعه او جنسه القريب او البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان او بحسب
الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران وان لم يعتبر فهما
فهما السلب والايجاب اقول المتقابلان عبارة عن المتنافيين وعدم الاجتماع
فالمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة ○

بحث التقابل

في زمان واحد وانما قيدنا باتحاد الجهة والزمان لامكان اجتماع حيثين
وتحدهما بغير غاية منهما في الذات فان كان المتقابلان وجوديين فاما ان يعقل احدهما
بالقياس الى الاخر وهما المتضايفان كالابوة والبنوة وان لم يعقل احدهما
بالقياس الى الاخر فهما الضدان كالسواد والبياض وقد يشترط فيه التحقق غاية
بينهما غاية الخلاف وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر التقابل
بينهما بالنسبة الى موضوع قابل للوجودي منهما اما بحسب شخصه كما للموضوع
كالاكمه او بحسب نوعه كالامرد او بحسب جنسه القريب كالخلد او البعيد كالجماد
فهما العدم والملكة الحقيقيان او بحسب الموضوع بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه
وهما العدم والملكة المشهوران فسلب اللحية عن الطفل ليس عدم ملكة بهذا الاعتبار
فالعدم والملكة على التفسير الاعم منهما بحسب المشهور والتضاد بالعكس وان لم يعتبر في
التقابل ذلك بل اخذ السلب مقابلا للوجود مطلقا من غير التفات الى موضوع
فهما السلب والايجاب كقولنا زيد بصير زيد ليس ببصير قال ويكون احدهما
كاذبا فقط وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا اما المتضايفان والعدم والملكة
فبخلو المحل عنهما واما الضدان فعند عدم المحل وعند وجوده ايضا لاتصافه
بالوسط كالفاتر او الخلو عنه ايضا كالشفاف اقول فرق بين تقابل السلب
والايجاب وبين تقابل غيرهما بخاصة لا توجد في غيره وهي كذب احدهما لا
بعينه فانهما لا يجوز كذبهما لا يجوز خلو المحل عنهما فيصدق سلب الابوة والبنوة الى
معا على خلاف سائر المتقابلات فان المتضايفين يجوز كذبهما اذ يجوز خلو المحل
عنهما فيصدق سلب الابوة والبنوة عن ذات واحدة ولا يمكن الخلو عن
ايجاب الابوة وسلبها عن تلك الذات وكذا العدم والملكة فانه يصدق على
الجدار سلب البصر والعمى لعدم قبوله للبصر وكذا الصدق سلبهما عن السواد ان
اعتبرنا الجنس البعيد ولا يصدق خلو ايجاب البصر وسلبه عنهما وانما نشا
ذلك حيث اشترطنا في العدم استعدادا ما للملكة ولم نشترطه في السلب وكذا
الضدان



على
يجوز كذبهما معا اما عند عدم المحل فانا لو فرضنا عدم الجسم كذب السواد والبياض معا
لعدم الموضوع واما عند وجود المحل اما لاتصافه بالوسط كالفاتر المتوسط بين الحار
والبارد او السواد والبياض يصدق عليه سلبهما فيكذب بان صدقا عليه او للخلو عن الوسط
كالشفاف الخالي عن الاحمر والاصفر المتوسط بين السواد والبياض يصدق عليه سلبهما
فيكذب بان صدقا عليه قال وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع وقد لا يكون وح
اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض عند من لا يثبت الحالة الثالثة او
يكون وح اما ان لا يحصل هناك وسط كقولنا للفلك لا ثقيل ولا خفيف او يحصل
ولا يخلو اما ان يعبر عنه باسم محصل كالفاتر او بسلب الطرفين كقولنا العادل والجائر و
اقول احد الضدين بعينه قد يلزم الموضوع في الوجود فلا ينفك عنه كالسواد
للقار وقد لا يكون احدهما بعينه لازما بل يكون احدهما لا بعينه لازما فلا يجوز خلو المحل
عنهما كالصحة والمرض اذا لم تثبت حالة ثالثة متوسطة بين الصحة والمرض او لا يكون
احدهما بعينه ولا لا بعينه لازما بل يجوز خلو المحل عنهما وح اما ان لا يحصل
متوسط بينهما كالانفصال للفلك لا ثقيل ولا خفيف وليس هناك حالة متوسطة بين
الثقل والخفة او يحصل حالة متوسطة فاما ان يعبر عنها باسم محصل كالفاتر
فانه متوسط بين الحار والبارد او بسلب الطرفين كقولنا فلان لا عادل ولا جائر
مع اتصافه بالمتوسط بينهما قال ولا تنافي التقابل من حيث انه متقابل
والسواد من حيث انه سواد ضد فهما مضافان بحملهما الاول اعم من المضاف
والثاني فيبطله انا نقول الضدان والعدم والملكة داخلان تحت التقابل
وغير داخلين تحت التضايف والسواد من حيث انه سواد مضاد للبياض
وغير مضاف له فالتضايف غير التقابل وغير التضاد نعم التضايف عرض
لهما لعارض وهو احد المتقابلين من حيث انه متقابل والسواد من حيث انه ضد
فالتقابل والتضايف عرض لهما بحسب الذات والتضايف بحسب العارض و
لا امتناع في كون الشيء اعم من غيره او مقابلا له بحسب الذات واخص بحسب العارض

اقول هذان اشكالان اوردهما القدماء واجابوا عنهما وتقرير الاول
ان يقال التقابل من جهة انه متقابل نوع من المضاف فان المتقابل انما يعقل بين
شيئين يكون كل منهما [illegible] للمضاف الذي هو اعم منه وتقرير الثاني ان يقال
السواد من جهة انه ضد البياض مضاف اليه فالتضاد من جهة انه تقابل نوع
من المضاف فلا يكون قسيما له وتقرير الجواب عن الاول انا لا نسلم ان المتقابل
من جهة انه متقابل [illegible] منه فالعدم والملكة نوعان
من المتقابل وليسا نوعين للمضاف وعن الثاني ان السواد من جهة انه سواد
لا يصدق عليه انه ضد للبياض ولا يصدق عليه من جهة انه سواد انه مضاف
للبياض فالتضايف غير التضاد وغير التقابل نعم التضايف يعرض للسواد
والتقابل من جهة عارض يعرض لهما اما السواد فالتضايف يعرض له من جهة
[illegible] واما التقابل من جهة انه يعرض له التقابل فالتقابل يعرض
للمتقابلين بالذات والتضايف يعرض لهما بالعرض وكذا التضاد عارض للمتضادين
بالذات والتضايف يعرض لهما بالعرض ولا امتناع في كون الشيء نوعا من شيء
بحسب الذات واخص [illegible] العارض [illegible] اعم من الجنس بالذات واخص
باعتبار الحيثية الخاصة العارضة فكذا هنا المتقابل بحسب الذات اعم من المضاف
واخص باعتبار التضايف [illegible] في كون الشيء مقابلا لغيره بحسب الذات
واخص باعتبار عارض [illegible] المقابل للثبوت الذي هو بحسب الذات
واخص باعتبار [illegible] له فكذا التضاد المتقابل للمضاف بحسب الذات
وهو اخص باعتبار عروض التضاد قال والواحد يقابل الكثير لا بالتضاد
من هذه الاقسام بل لان الواحد من جهة انه مكيال يقابل الكثير من جهة
انه مكيل فالتضايف يعرض لهما لا انهما متضايفان لماهيتيهما اقول
الواحد يقابل الكثير لامتناع صدقهما على موضوع واحد من جهة واحدة
وليس تقابلهما بالذات بل بالعرض فانهما لو تقابلا بالذات لكان من
احـ



احد هذه الاقسام وليس كذلك فان الواحد مقوم الكثير والسلب والايجاب
لا يتقوم احدهما بالاخر وكذا العدم والملكة وايضا ليس كل واحد منهما عدما لان
سلبا للاخر ولا يكونا متضايفين لان احد المتضايفين لا يتقوم بالاخر والعدم للاولوية وكذا
احد المتضايفين لا يتقوم بالاخر لان المقوم متقدم والمضاف معا فلم يبق
التقابل الا لعارض وهو ان الواحد عرض له انه مكيال وعاد للكثير والكثير عرض
له انه مكيل ومعدود بالواحد فالتضايف عرض لهما باعتبار هذا العارض من
المكيالية والمكيلية لا من جهة الذات فعرض التقابل باعتبار عروض العلية
والمعلولية قال ولا تقابل بين الاعدام لامتناع كون العدم المطلق مقابله
للعدم المطلق والمضاف لكونه جزءا منه وكون المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما
على كل معا ومواضعهما اقول الاعدام لا تتقابل لان العدم اما مطلق واما
مضاف فالعدم المطلق لا يقابل العدم المطلق لانه [illegible] والتقابل
المضاف لانه جزء منه فان المضاف هو المطلق مع قيد الخصوصية والجزء لا يقابل
الكل والعدم المضاف لا يقابل المضاف لانهما يصدقان على كل ما عدا ملكتيهما
قال والاضداد منها ما يصح عليها التعاقب كالسواد والبياض ومنها
ما لا يصح كالحركة عن الوسط واليه فانه لابد وان يتوسطهما سكون اقول الاضداد
لا يمكن اجتماعها في ذات واحدة [illegible] واحد مما انتفى الاخر فمنها ما يصح
عليها التعاقب بمعنى انه يمكن وجود احدهما عقيب الاخر كالسواد والبياض
فانه [illegible] عدم السواد يمكن وجود البياض من غير ان يتوسط بينهما ومنها
ما لا يصح عليها التعاقب ولا يمكن وجود احدهما عقيب عدم الاخر كالحركة عن
الوسط والحركة اليه فانهما ضدان ولا يمكن تعاقبهما ولا يجوز وجود الحركة عن
الوسط عقيب [illegible] الحركة اليه لان كل حركتين متضادتين لابد بينهما من
سكون [illegible] قال البحث الرابع في الوجوب
والامكان والامتناع [illegible] مفهوم الامتناع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته وان

امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان امكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته
ولكل واحد منهما اي الثالث وجود في الخارج اما الثاني فلان من الموجودات
ما هو مركب وكل مركب ممكن لافتقاره الى اجزائه واما الاول فلان جملة الممكنات
الموجودة ممكنة فلها علة تامة موجودة ومن لا يجوز ان يكون نفسها ولا جزءا منها
ولا داخلا فيها لتوقفها على كل واحد من اجزائها فلا شيء يكون منها علة تامة
لها فهي موجود خارج عنها والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة
واجب لذاته اقول في هذا البحث مسائل المسالة الاولى في قسمة الماهيات
بالنسبة الى الوجود واثبات الواجب الوجود تعالى واعلم ان قسمة الاشياء
الى الواجب والممكن والممتنع ضرورية يشهد بها العقل فان كل مفهوم اما ان
يقتضي لذاته وجوب الوجود وهو الواجب لذاته او وجوب العدم وهو الممتنع لذاته
او لا يقتضي شيئا منهما وهو الممكن لذاته ولكل واحد من الواجب لذاته والممكن لذاته
وجود في الاعيان اما وجود الممكن فظاهر فان ههنا موجودات كثيرة مركبة
وكل مركب ممكن لان كل مركب مفتقر الى جزئه وكل مفتقر ممكن واما وجود الواجب
فلان ههنا موجودا بالضرورة فاما ان يكون واجبا او ممكنا والاول المطلوب واما
الثاني فلان الممكن لا بد له من مؤثر بالضرورة لان نسبة وجوده وعدمه اليه على السواء
فيستحيل ترجيح احدهما على الآخر الا لمرجح فان كان واجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا نقلنا الكلام اليه فاما ان ينتهي الى الواجب وهو المطلوب واما ان
يدور وهو محال لان العلة متقدمة على المعلول فلو كان المعلول علة لزم تقدم الشيء
على نفسه بمرتبتين وهو باطل واما ان يتسلسل وهو محال لان جملة الممكنات الغير
المتناهية الموجودة ممكنة لاتصافها بالامكان ولافتقارها الى اجزائها
وكل ممكن فله علة تامة فلتلك الجملة علة تامة موجودة فاما ان يكون تلك العلة
التامة نفسها وهو محال لاستحالة كون الشيء علة لنفسه او جزءها وهو محال
لان الجملة متوقفة على كل واحد من اجزائها فلو كان شيء واحد منها علة
تامة



الاجزاء

تامة لان الجزء الذي فرض علة مغاير لبعض الاجزاء مع ان الجملة متوقفة على ما في
فلا يكون الجزء المفروض علة تامة هذا خلف واذا امتنع ان يكون العلة في الجملة
نفسها وما هو داخل فيها تعين الخارج عنها والخارج عن جميع الممكنات
يكون واجبا لذاته لو كان ممكنا لكان داخلا فيها وقد فرضناه خارجا عنها
هذا خلف والخارج عن جميع الممكنات يكون واجبا لذاته قطعا المسألة
الثانية في تحقيق الوجوب وكونه ثبوتيا قال اذا ثبت ذلك فاعلم
ان الوجوب هو استحقاقية الشيء الوجود لذاته والواجب لذاته له صفة
الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره وهذه الصفة معلولة الاول الامتناع
هو استحقاقية الشيء العدم لذاته والممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج في عدمه الى غيره
واعلم ان الممتنع ليس له ذات يقتضي العدم بل تصور ذاته يقتضي ان لا يكون له وجود
في الخارج ولانه كان هو استحقاقه الشيء لذاته لا استحقاقه الوجود والعدم
من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة
لان الذات اذا لم يستحق الوجود ولا العدم لم يتصف باحدهما الا باعتبار مغاير يكون علة
له وهذا حكم ضروري قد يتوقف بعض الاذهان فيه لعدم فهم الممكن وربما احتاجوا
الى التمثيل كما في الميزان قال والوجوب مفهوم ليس الوجود ويكون وجوديا
وهو نفس ماهية واجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول
يقتضي التركيب والثاني يقتضي تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهية يقتضي الوجود
على الوجود اقول الوجوب ما كد الوجود ويستحيل ان يكون عدميا لان
الشيء لا يتاكد بنقيضه فيكون ثبوتيا وقول المصنف انه مفهوم ليس الوجود فظاهر
فانه عبارة عن استحقاقه الشيء للوجود فيكون اضافة الماهية والوجود والاضافات
متاخرة عن المضافين فكيف يجعل الان علة فيه سلمنا لكن الوجود مستند الى
صفة تستدعي احكامه وهذا كله خبط نشأ من عدم التعمق وفهم الامور الذهنية
على الامور الخارجية اذا عرفت هذا فقول المحقق ان الوجوب من الصفات

الاعتبارية لا تحقق لها في الخارج والا لزم التسلسل او خروج الواجب عن كونه واجبا
والثاني نقيضه باطل فكذا المقدم ثم ان المصنف لما استدل على كونه ثبوتيا استدل
على كونه نفس ماهية واجب الوجود لا امرا زائدا عليها ونقريره انه لو كان مغايرا للماهية الواجب
لكان اما جزءا من الماهية او خارجا والقسمان باطلان اما الاول فلاستلزامه التركيب في الواجب
فلا يكون واجبا واما الثاني فلانه لو كان خارجا عن الماهية لكان صفة لها لامتناع
قيامه بذاته وذلك يستلزم تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهية بالذات لان
الوجوب متقدم على الوجود فان الماهية ما لم تجب لم توجد لكن الصفة الوجودية لو تقدمت
على الذات لكانت قائمة بغيرها ومستغنية عنها والثاني محال فكذا المقدم قال
لا يقال لو كان الوجوب ثبوتيا لكان زائدا على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود
فيساوي سائر الموجودات في الوجود ويخالفها في الماهية فوجوده غير ماهيته
فماهيته ان لم يستحق الوجود لماهيتها كانت ممكنة العدم فالواجب ايضا كذلك
وان استحقت فاستحقاقها ان كان زائدا لزم التسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب
ثبوتيا زائدا والمقدر خلافه ولان استحقاق الوجود سابق عليه فلو كان ثبوتيا
لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته ولانه لو كان ثبوتيا لكان خارجا عن الذات
لكونه نسبة بينها وبين الوجود ووجوب مغايرة النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا لانه
فلا يجب الا الوجوب علة فللماهية وجوب قبل هذا الوجوب وانه محال لانا نجيب
عن الاول بان الوجوب نفس الماهية لما بينا فيكون مخالفة لسائر الموجودات
بامر عدمي سلمناه لكن لا نسلم ان التسلسل اللازم على تقدير ان استحقاقها
للوجود يكون زائدا محال وعن الثاني بمنع الشرطية انتقاوما ذكروه لبيانها
وهو ان الوجوب نسبة فهو ممنوع وبعد تسليمه فلا نسلم استلزام وجوب
مغايرة النسبة لكل واحد من المنتسبين خروجها عن كل منهما فان المجموع النسب
له نسبة الى كل واحد من النسب وتلك النسبة مغايرة لكل واحد منهما وداخلة
في مجموع النسب اقول اعترض على ما ادعاه من كون الوجوب ثبوتيا



بوجوه ثلثة الاول انه لو كان ثبوتيا لكان زائدا على الماهيات لانه نسبة بين الماهية والوجود
والنسبة بين شيئين مغايرة لهما واذا كان مغايرا للماهية كان مساويا للموجودات في الوجود
وممتازا عنها بخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوده غير ماهيته
فنسبة وجوده الى ماهيته ان كان بالامكان امكن عليه العدم فيكون الواجب ممكن العدم
لان الواجب انما هو واجب بهذا الوجوب فاذا جاز زواله خرج الواجب عن كونه
واجبا فيبقى ممكنا هذا خلف وان كان بالوجوب كان للوجوب وجوب فوجوب الوجوب
ان كان زائدا على ماهيته تسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب زائدا والمقدر انه زائد
على ما ذهب اليه الثاني ان الوجوب لو كان ثبوتيا وهو سابق على الوجود فان الماهية
انما يوجد بعد ان يجب لها الوجود فالوجوب سابق فيكون الصفة ثابتة قبل ثبوت الموصوف
وهو باطل لاتصال قيامها بغيره كانت الصفة قائمة بغير الموصوف وهو محال
وان قامت بذاتها لم يكن صفة هذا خلف الثالث ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان
زائدا على الماهية خارجا عنها لانه من باب النسب والاضافات بين الماهية ووجودها
والنسبة مغايرة للمنتسبين فيكون الوجوب ممكنا لان النسبة مفتقرة الى المنتسبين
فيكون وجوده متأخرا عن وجود علته لان كل ممكن فانه مسبوق بوجوب الوجود للعلة فانه
لا يوجد الا بعد وجوبه وانما يجب لوجوب العلة والعلة هنا الماهية فيكون لها وجوب
قبل هذا الوجوب وهو محال لادائه الى التسلسل والاستلزامه تحصيل الحاصل والجواب
عن الاول ان الوجوب نفس الماهية لما تقدم من انه لو كان امرا زائدا لزم تركيب الواجب
او تقدم الصفة على الموصوف فيكون مشاركا لسائر الموجودات في الوجود ومخالفا
لها باسعد عدمي وهو كونه غير زائد على موضوعه سلمنا لكن لا نسلم ان ماهيته
لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا فان امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف
فجاز ان يكون الوجوب ممكنا والواجب على جهة وجوبه سلمنا لكن لا نسلم ان
التسلسل هنا محال فانه يجوز ان يكون للوجوب وجوب الى ما لا نهاية وهذا الوجوب
فاقد لشرط اما الاول فلانا قد بينا ان الوجوب لو كان ثبوتيا لكان
من قبيل النسب والاضافات فلا يكون ماهيته مستقلة بالمفهوم منه فتسليم كونه ثبوتيا
مع ادعاء كونه نفس الماهية ...

وانه مشارك لغيره من الموجودات في الوجود كهو بجعل ما يمايزه عدميا فانه ح
يكون عدميا على تقدير كونه ثبوتيا وهو محال اما الثاني فلانا لم ندع امكان الموصوف
على تقدير كونه امكانه صفة كانت بل ادعينا ان امكان الصفة يستدعي جواز مفارقتها
للذات وهو ظاهر فيجوز خلو الذات عن تلك الصفة فلا يكون الوجود موصوفا بالوجوب
ح فيكون ممكنا وهو ظاهر واما الثالث فلان تلك الوجوبات صفات وموصوفات
مترتبة وموجودة معا فيحصل عدم التناهي فيها واجاب عن الثاني وهو
انه لو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوت الموصوف بالمنع من الشرطية
فان اللازم ح هو ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لا ثبوت الصفة للموصوف
قبل ثبوته والفرق ظاهر وهذا الجواب ردي جدا فان الصفة قبل ثبوت الموصوف
كما ثبت لكن الامر مطلقا لامتناع قيامها بذاتها وانه لم يكن صحة ونحوها
لامتناع قيام صفة الشيء لغيره والجواب عن الثالث انه لو كان ثبوتيا كان
خارجا عن الذات فيجب الوجوب عليه بالمنع من الشرطية ايضا فانا لا نسلم انه لو
كان ثبوتيا كان خارجا عن الذات قوله لو كان ثبوتيا كان نسبة والنسبة مغايرة
قلنا نمنع كونه نسبة ح سلمنا كونه نسبة لكن لا نسلم كون النسبة يجب ان يكون خارجة
عن كل من المنتسبين فان مجموع النسب من حيث انه مجموع الى كل واحد من النسب بانه
مجموعه مع غيره وهذه النسبة التي هي المجموعية مغايرة لكل واحد منهما و
داخلة في مجموع النسب ... اذا اخذنا جميع النسب وهذا الجواب في غاية الرداءة
فان منع كونه نسبة اخراج للوجوب عن معناه فان المفهوم من الوجوب نسبة
بين امرين فان جعل الوجوب شيئا اخر فلا بد من بيانه والمنع من خروج النسبة
عن المنتسبين منع امر ضروري معلوم التحقق فان الضرورة قاضية بان
النسبة بين الشيئين مغايرة لهما والمثال الذي ذكره ليس بجيد فان مجموع النسب
وان كان نسبة لكنه من حيث هو داخل في النسب لا يكون مضافا اليهما ومن حيث
هو منسوب اليهما يكون خارجا عنهما وعدم التحصيل اقتضى ايراد هذه الاجوبة ...
المسئلة الثالثة في ان الامكان هل هو ثبوتي قال واما الامكان

ح



فاحتج الامام على كونه عدميا بانه لو كان ثبوتيا لساوى غيره في الثبوت وما يميزه بالمنع
موجودة غير ماهيته فاتصافها بالوجود ان كان واجبا كان واجبا لذاته ولزم منه كون كل من ... بهما
لاشتراط وجود الامكان بوجوده وان كان ممكنا كان له امكان اخر ولزم التسلسل او اداء
الى امكان واجب لذاته ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو متقدم على وجود الممكن لزم تقدم
الصفة على الموصوف ان بعد وجودهما بمعنى ان قبله لغني ولانه نسبة بين الماهية
والوجود فلو كان ثبوتيا لزم تاخره عن الوجود وهو ضعيف لانا نمنع امتناع التسلسل
المذكور وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان هو قبل زمان وجود الموصوف
وامتناع تقديم ما هو له الانتساب الى غيره بحسب الذات عليه اقول استدل
فخر الدين الرازي على كون الامكان عدميا بوجوه ثلثة الاول انه لو كان ثبوتيا لزم التسلسل
او وجوب الممكن والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو كان ثبوتيا
لزم التسلسل لكان مساويا لغيره من الموجودات في الوجود وممتازا عنها بخصوصية
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فماهيته غير وجوده فاتصاف ماهيته
موجودة ان كان ممكنا لزم ان يكون للامكان امكان اخر وتسلسل وان كان
واجبا كان الامكان واجبا وهو محال لانه صفة فتفتقر الى الموصوف ولانه يستلزم
وجوب الممكن لذاته لان الصفة مشروطة بالموصوف وما هو شرط في الواجب لذاته اولى
ان يكون واجبا لذاته فيكون الممكن واجبا لذاته هذا خلف الثاني ان الامكان
متقدم على وجود الممكن فان الشيء يمكن ... فلو كان ثبوتيا لزم
احد الامرين وهو اما تقدم الصفة على الموصوف او قيام صفة الشيء بغيره ان ثبت
لغيره الثالث ان الامكان نسبة بين الماهية والوجود فلو كان ثبوتيا لكان
متاخرا عن الوجود ضرورة توقف النسبة على وجود المنتسبين لكن الامكان
متقدم واعترض على الاول بالمنع من بطلان التسلسل المذكور لانه من قبيل
المعلومات على الشارح بالمنع من امتناع قيام الصفة بغير الموصوف في زمان
قبل زمان وجود الموصوف وعلى الثاني بالمنع من امتناع تقدم الامكان

الثاني عروض النسبة بين الماهية والوجود على الوجود لجواز ان يكون متقدمة على الذات
على الوجود ومتأخرا عنه باعتبار عروض النسبة وهذه الاعتراضات ساقطة
بالكلية اما الاول فلان الامكانات المتسلسلة مترتبة الا ان فيها صفات هو مو
صوفات وهي موجودة معا موجودة فيها شرائط التسلسل الممتنع واما
الثاني فلان الصفة لا تعقل قيامها بغير الموصوف قبل وجود الموصوف وبعده واي
فرق بين وجود الصفة بغير الموصوف قبل وجوده وبعده وانما نشا هذا الخطأ
من عدم الفهم لكلام القدماء فانهم حكموا بوجود المادة قبل الصورة الحالة
لحلول فيها امكان تلك الصورة وهذا الامكان الذي اشار اليه راجع في الحقيقة
الى المادة فانها قبل وجود الحادث ممكن ان يحدث فيها الحادث و مستعدة له
فتوهم ان هذا الامكان صفة لذلك الحادث وانه موجود في المادة وهي مغايرة له
قبل وجود الحادث وهذا الذي فهموا لا يحكم به محصل واما الثالث فهو خطأ ايضا
لان الامكان انما هو نفس النسبة على ما فسر من انه استحقاق الشيء للا استحقاقية
الوجود والعدم واما لزوم لها وعلى المعدوم لا يعقل ثبوته قبل ثبوت المنتسبين
وكيف يعقل تقدم امكان الوجود على الوجود في الخارج قال واحتج الشيخ
على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا لانه لا فرق بين قولنا
لا امكان له وبين قولنا امكانه لا وعينه بانه مناف للامتناع العدمي فيكون
وجوديا والجواب منع ذكر الشيخ منع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان
الاول نفي الامكان بالكلية والثاني اثبات لصفة عدمية بل يسميها منافاة
وتمثيل ذكره عني ان يقال بل هو لكونه منافيا الوجوب الوجودي يكون عدميا
هكذا ذكره الامام وهو معارضة لا حل اقول احتج القائلون
بكون الامكان ثبوتيا بوجهين الاول ما ذكره الشيخ ابو علي وهو ان
الامكان لو كان عدميا لم يكن فرق بين الامكان وبين الامكان المنفي اي استحالة
وقوع الممتنع في العدميات و ح لا يكون الشيء في نفسه ممكنا وهو باطل ۝

اي الشرطان اي الترتب ووجودها
معا والتسلسل في طرف
العلة والمعلول كما
هو هذا التقدير مذهب
الشارح لانه يبرهن
بالتطبيق فهاهنا
التطبيق او عقلي
من فرض الذهن
جملتين حكمه في الموجودات
والعدميات على
السواء ۝



نعم ان يكون وجوديا الثاني ان الامكان مقابل للامتناع والامتناع عدمي
فيكون الامكان ثبوتيا لان مقابل العدمي ثبوتي والجواب عن الاول انه
مغالطة لان الفرق واقع بين نفي الامكان وبين الامكان المنفي فان الاول
نفي الامكان وعدمه والثاني اشارة الى ثبوت امكان عدمي بين نفي الامكان
وثبوته منافاة وعن الثاني ان الامكان كما يقابل الامتناع كذا يقابل الوجوب
وهو وجودي فان اقتضى مقابلته للامتناع العدمي كونه وجوديا اقتضى مقابلته
الوجوب الثبوتي كونه عدميا وهذا اجاب فخر الدين الرازي وهو معارضة
لا حل واما الحل فهو ان مقابل المقابل للامتناع هو عدم الامتناع وهو شامل
لامرين الوجوب والامكان ومقابل العدمي يجوز ان يكون منقسما الى وجودي
وعدمي المسئلة الرابعة في كيفية عروض الامكان للماهيات قال
وكيف كان انما يعرض للممكن اذا اخذ ماهية مع قطع النظر عن وجوده وعدمه لانه
اذ لو اخذ مع الوجود كان واجبا وان اخذ مع العدم كان ممتنعا اقول
الامكان سواء كان وجوديا او عدميا فانه عارض لغيره وانما يعرض لغيره مع
قطع النظر عن كون ذلك الغير موجودا او معدوما او وجودا او عدما ملحوظا
لذلك الامكان لان الموجود من حيث انه موجود يجب ان يكون موجودا ويستحيل
عليه العدم لامتناع الاتصاف بالنقيض فاذا صدق احدهما امتنع الاخر فلا
يكون له امكان ع الوجوب ينافي الامكان والمعدوم من حيث انه معدوم يجب ان يكون
معدوما ويمتنع عليه الوجود لامتناع اجتماع النقيض والامتناع منافي الامكان
فاذن الشيء من حيث انه موجود او معدوم لا يعرض له الامكان فشرط عروض الامكان
للماهية خلو الماهية عما ينافيه من الوجود او العدم المستلزمين للمنافي بالذات
وهو الوجوب والامتناع وانما شرط منافي الوجود والعدم كونهما ملحوظين
لذلك الامكان لان الامكان قد يعرض للماهية بالنسبة الى وجود شيء اخر
او عدمه فلا يشترط فيه خلو الماهية عن وجودها وعدمها قال وهو قد
يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره والاول اعم لان

لماهيته
كالامكان
الوجود بالنسبة الى البياض
الجسم

لان المفارقات ممكنة الوجود لذواتها وممتنع حصولها لغيرها اقول الممكن
قد يكون ممكن الوجود في ذاته من غير اعتبار الغير كامكان وجود الجسم في ذاته وقد
يكون ممكن الوجود لغيره كالسواد للجسم والصورة للمادة وهو النوع الثاني
فان كل ممكن لغيره فانه ممكن في ذاته لامتناع كونه واجبا لذاته او ممتنعا لذاته
وليس كل ممكن لذاته ممكنا لغيره فقد لا يكون واجبا لغيره كالصور والاعراض وقد يكون
ممتنعا لغيره كالمفارقات فانها ممكنة لذواتها وممتنعة الحصول لغيرها فان
المجرد يمتنع عليه المقارنة المسئلة الخامسة في كيفية نقصان الممكنات قال
والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها عن واجب الوجود
لذاته او عدمه وجب ان يكون ما دامت موجودة بعد واحد وان توقف على
شرائط فيكون امكانان احدهما الامكان اللازم للماهية والثاني الاستعداد
التام الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع اقول الامكان
يقال بالاشتراك على الذاتي وهو اللازم لماهية الممكن من حيث هو هو والذي
يقال لنفي مقابله الوجوب والامتناع وهو اعتبار عقلي وامر ذهني لا تحقق
له في الخارج والثاني الامكان الاستعدادي وهو الذي يعد المحل لقبول الحصول
ويقبل الشدة والضعف والقرب من الفعل والبعد وهو الذي يقابل
الوجوب والامتناع [illegible] نوع من الكيفية وقد اختلفوا في تحقيقه في
الاعيان وقد مضى البحث فيه اذا عرفت هذا فنقول الامكان الذاتي ان
كان كافيا في فيضان الاثر عن موجده من غير احتياج [illegible] كالعقل الاول
او توقف الفيضان على شيء [illegible] الواجب عنه كالعقل الثاني [illegible] دوام الاثر
بدوام المؤثر وان لم يكن الامكان الذاتي كافيا افتقر الى شرائط من
حصول قابل او زوال مانع او غير ذلك من الشرائط فيكون هنا امكانان
احدهما اللازم للماهية والثاني الاستعداد التام الذي [illegible] عند حصول
جميع الشرائط وارتفاع الموانع وهذا البحث لا يمشي على المذهب الحق
فانه مبني على بيان كون واجب الوجود موجبا فلا يجب دوام اثاره بدوامه

نظرا الى المادة
نظرا الى العلة الموجدة له دون النظر الى المادة
له
القابل
ذلك
بنفسه



قال وهذه الشرائط لا محالة حادثة مسبوقة بحوادث اخر الى غير نهاية لكون
كل سابق مقربا للعلة الموجبة الى المعلول بعد تبعيدها عنه وذلك انما يكون بحركة دائمة اقول
لما كان الاستعدادي حادثا كان متوقفا على شرائط حادثة والا لم يختص بوقت
دون اخر وتلك الشرائط الحادثة مسبوقة باخرى حادثة لان المؤثر التام في تلك الشرائط
ان كان قديما لزم قدمها او بعضها حادثة وان كان حادثا تسلسل فوجب القول بكون
الحوادث غير متناهية لكون كل سابق مقربا علة للعلة الى معلولها بعد ان كانت بعيدة
عنه وهذا انما يكون بحركة متصلة دائمة وهذا الكلام عندنا باطل لان كل شرط
حادث اما ان يكون شرطا بوجوده او بعدمه والاول يستلزم وجودها باسرها في
دفعة واحدة مع انها مترتبة وذلك محال لبرهان التسلسل والثاني يستلزم
قدم المشروط لان عدم الشروط حاصل قبل حدوثه وكذا البحث في الحركة فانها
لو كانت علة فاما بوجودها فيلزم وجود حوادث لا متناهية الحركات دفعة وهو
باطل لما تقدم ولان اجزاء الحركة لا يمكن وجودها دفعة واما علة بعدمها
فيلزم وجود الحادث قبل الحركة كما وجد بعده لا يقال الشرط العدم اللاحق
لانا نقول العدم اللاحق كالعدم السابق فلو كان احدهما علة كان الاخر كذلك
قال ولا بد لتلك الحوادث من محل ليتخصص الاستعداد بوقت دون وقت وبحادث
دون حادث وذلك المحل هو المادة وكل حادث فله مادة وحركة سابقتان عليه
اقول قد بينا الخلاف في كون الامكان الاستعدادي وجوديا والقائلون
به اوجبوا لكل حادث مادة سابقة عليه لان امكانه سابق عليه ويستحيل
قيامه بذاته فلا بد له من محل والحادث معدوم يستحيل قيامه به فلا بد من محل اخر
هو المادة [illegible] ذلك الاستعداد ويتخصص الاستعداد بحادث دون حادث
وبوقت دون وقت اخر باعتبار ذلك المحل فكل حادث لا بد له من مادة وحركة
سابقتين عليه وهذا الكلام عندنا باطل لان الامكان قد بينا انه ليس ثابتا
في الاعيان فلا يستدعي محلا [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] ان يوجد عنه هذا الحادث في وقت معين قال

قال ـــــ والممكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة بالوجود والا لبقي ممكنا
فيصح ان يجوز وجوده في وقت دون وقت آخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان
لا لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بل جزءا منها هذا خلف اقول ـــــ لما تبين ان
الممكن لا تقتضي الوجود ولا العدم وانما يتخصص باحدهما بامر خارج عنهما فاذا
فرض كل ما يتوقف عليه الوجود من شرط او زوال مانع موجودا وجب وجود ذلك الممكن
لانه لو بقي على امكانه كان اختصاصه بالوجود وقت وجوده دون ما قبله او بعده
ان لم يستند الى مرجح خارج عن العلة التامة كان ترجيحا من غير مرجح وهو محال
وان استند الى مرجح آخر لم يكن ما فرضناه علة تامة علة تامة هذا خلف وهذا الكلام
على اطلاقه عندنا باطل فان المؤثر انما يجب دوام اثره معه لو كان موجبا اما
اذا كان مختارا فلا قال ـــــ ويعلم منه انه ما لم يجب لم يوجد امتناع ان
يكون مع السبب التام لكون العدم ولا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به لذاته والا لم يستلزم حاجة
التعيين الى الطرف الآخر ان امتنع وقوعه كان الطرف الاولى منتهيا الى حد التعيين
وان الممكن توقف حصول تلك الاولوية على سبب عدم ذلك الطرف فلا تكون ذات الممكن كافية
في حصولها اقول ـــــ لما بين ان الممكن يجب عند وجود العلة التامة
لزم منه انه ما لم يجب الممكن لم يوجد لانه لا يوجد الا مع المؤثر التام لما بينا ان ماهيته
لا تقتضي الاتصاف باحد الطرفين فاذا فرض المؤثر التام فان كان معه يجوز عدمه لم يخرج
عن حد الامكان لعدم استحالة وجوده فلا يستلزم الترجيح من غير مرجح وان خرج عن
هذا الامكان فان انتهى الى الوجوب فهو المطلوب واللازم بقيه الى الوجوب امكن وجود
الطرف المرجوح فلنفرض وقوعه في وقت فاختصاص احد الوقتين بالوقوع دون الآخر
ان كان لا لمرجح لزم ترجيح الممكن لا عن مرجح هذا خلف وان كان لمرجح لم يكن
المؤثر التام تاما هذا خلف اذا عرفت هذا فنقول لا يجوز ان يكون احد طرفي الممكن
اولى به لذاته بحيث لا ينتهي الى حد الوجوب لانه لو كان اولى به تلك الاولوية ان
لم يمكن وقوع الطرف المرجوح كانت الاولوية وجوبا هذا خلف وان امكن جاز
وقوعه في وقت وجود الاولوية فتخصيص احد الوقتين بالوقوع دون الآخر
ان



ان كان لا لمرجح لزم ترجيح الممكن لا لمرجح وان كان لمرجح توقف حصول تلك الاولوية
على عدم سبب ذلك الطرف فلا تكون ذات الممكن كافية في حصول الاولوية وقد
فرضناها كافية هذا خلف قال ـــــ وكل ممكن فهو محفوف بضرورتين احدهما
سابقة على وجوده وهي وجوبه فيما فيه من علته التامة والثانية متأخرة عنه
وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول والاسلوبين من الموجود انما هي هذه الضرورة
اقول ـــــ قد مر ان الممكن ما لم يجب لم يوجد وايضا فكل موجود فانه بالضرورة
موجود حال كونه موجودا لاستحالة اتصافه بالعدم حينئذ فيجب اتصافه بالوجود
فكل ممكن موجود على الاطلاق فله ضرورتان احديهما سابقة عليه وهي وجوبه نفسه
عن علته التامة التي باعتبارها يوجد والثانية متاخرة عنه وهي التي حصلت
له بعد حصول الوجود وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول فان الانسان لا يجب ان
يكون كاتبا مطلقا ولو فرض انه كاتب وجب ان يكون كاتبا وهذه التي بشرط المحمول
لا يخلو عنها قضية فعلية فان كل ما فرض له الوجود فانه واجب له الوجود حال
فرض الوجود له قال ـــــ وبقوة الامكان للممكن واجب والا لجاز زواله عنه
فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا اقول ـــــ كل واحد من النسب الثلاث اعني
نسبة الوجوب والامكان والامتناع امكنى انه كلها كما نسب اليه لامتناع انقلاب
الممكن من الامكان الذاتي او الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي او غيره كذا الا
يمكن انتفاء امر الوجوب الذاتي الى غيره من النسب وهذا حكم ضروري قال
البحث الخامس في الحدوث والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان مضى
فهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده
الى غيره ذاتيه الحاجة او لم تدم وللقدم معنيان مقابلان لمعنيي الحدوث
اقول ـــــ في هذا البحث مسائل الاولى في تعريف ماهية الحدوث والقدم اعلم
ان الحدوث عند الاوائل يطلق على معنيين احدهما الحدوث الزماني وهو كون
الموجود بعد العدم في زمان مضى وبهذا الاعتبار لا يكون الزمان حادثا

الى غير

لاستحالة ان يكون للزمان زمان والثاني الذاتي وهو كون الشيء محتاجا في وجوده
هو اذا دامت تلك الحاجة او لم تدم وكذا التقدم له معنيان احدهما الزماني وهو
كون الشيء ليس مسبوقا بالعدم في الزمان الماضي والثاني كون الشيء غير محتاج الى غيره
وهو القدم الذاتي قال ـــ وكون الممكن يستحق من ذاته لا استحقاقية الوجود
والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي وهو متقدم على استحقاقية احدهما من غيره لان
ما بالذات اقدم مما بالغير اقول ـــ انما كان المحتاج الى الغير محدثا لان معنى
الحدوث هو كون الشيء بعد عدمه وستعلم ان من جملة اقسام البعدية البعدية بالذات
فسمي المحتاج الى الغير محدثا حدوثا ذاتيا لا زمانيا اذ البعدية هنا ليست زمانية
وكل ممكن فانه محدث حدوثا ذاتيا وهو اعم من كونه زمانيا او اتفاق كل ممكن يستحق
من ذاته عدم استحقاق الوجود والعدم وانما يستحق احدهما باعتبار الغير الذي
هو المؤثر وما بالذات اقدم مما بالغير فلا استحقاقية احدهما سابق على استحقاقية
احدهما فيكون استحقاقية احدهما حادثة حدوثا ذاتيا المسئلة السابعة في
علة الحاجة الى المؤثر قال ـــ والحدوث لا يكون علة الحاجة الى المؤثر لاجل
تعينها واشتراطها لتأخره عن وجود الشيء المتأخر عن تأثير المؤثر فيه المتأخر
عن حاجة اليه المتأخرة عن علتها اقول ـــ ذهب قوم غير محققين الى ان
الحدوث علة الحاجة الى المؤثر وقال اخرون انه جزء العلة وان العلة
هي الامكان والحدوث وقال اخرون ان العلة هي الامكان بشرط الحدوث
وقال اخرون هم المحققون انها الامكان لان العقل متى حكم على شيء بتساوي نسبة
الطرفين اليه حكم بحاجته في اتصافه باحدهما الى السبب وان لم يتصور الحدوث
ولو جزم العقل بوجوب الحادث جزم باستغنائه عن السبب فعلمنا ان
المحوج الى السبب انما هو الامكان وبه يبطل تعليل [illegible] بطلان كون الحدوث
علة الحاجة او جزءا من علتها او شرطا في العلة ان الحدوث كيفية
لوجود الحادث وصفة له فيكون متأخرة عنه لوجوب تأخر الصفة



عن الموصوف والوجود الحادث متأخر عن تأثير المؤثر فيه والتأثير متأخر
عن حاجة اليه اذ لولا الحاجة لما صح التأثير والحاجة متأخرة عن علتها فلو كان
الحدوث هو العلة والشرط لتقدم الشيء على نفسه بمراتب هذا خلف المسئلة
الثالثة في ان الحدوث زائد على الوجود قال ـــ وهو كيفية زائدة على وجود الحادث
والا لكان الشيء حال بقائه حادثا وعلى العدم السابق والا لكان قبل حدوثه
حادثا اقول ـــ الحدوث كيفية زائدة على وجود الحادث وعلى عدمه
اما على وجوده فلانه لو كان الحدوث هو الوجود لكان الشيء حال بقائه حادثا لا
نه موجود حالة البقاء والتالي باطل فالمقدم مثله واما على الثاني
فلانه لو كان الحدوث نفس العدم السابق لكان الشيء قبل حدوثه حادثا لان
العدم متحقق قبل حدوث الشيء والتقدير ان الحدوث نفس العدم فظهر من ذلك
ان الحدوث ليس هو العدم السابق ولا الوجود المتجدد بل هو عبارة عن الوجود
بعد العدم لو حدوثه نفسه ليلزم تسلسل اقول ـــ لما بين ان الحدوث
كيفية زائدة على الوجود ورد عليه الشك وهو ان الحدوث لو كان ثبوتيا لكان
اما قديما او حادثا والاول باطل لان صفة الحادث متأخرة عنه فيستحيل قدمها
والثاني كذلك لاستلزامه التسلسل اذ حدوث الحدوث زائد عليه والجواب
ان حدوث الحدوث نفس الحدوث لا زائد عليه فلا تسلسل وفيه نظر فان الحدوث
كيفية اعتبارية نسبتها الى الوجود والعدم واحدة ولهذا نصف الوجود
والعدم بها فلبيان ما قلنا في الاعيان ولا لزم التسلسل ولا يندفع بما ذكر لان
حدوث الحدوث امر نسبي بين الحدوث وبين الوجود فيتغايران وانما نشأ هذا
البحث من عدم تحقيق الفرق بين الامور الاعتبارية والماهيات الخارجية
المسئلة الرابعة في تقدم المادة والمدة على الحادث قال ـــ والحادث
الزماني تتقدم عليه المادة والمدة اقول ـــ اما تقدم المادة فقد تقدم واما
تقدم المدة فلما تقرر من وجوب تقدم الحركة عليه المستلزمة لوجود الزمان
وقد احتج الشيخ على تقدم المادة عليه بان المحدث قبل حدوثه ممكن

وهذا الامكان ليس هو القابل الى الفاعل لجواز تعلقه بهذا الامكان وهو ثبوتي لما مر
تستدعي محلا ويكون قديما والا لكان له محل آخر وقد عرفت ما فيه اقول هذا منهج الاستدلال
خالفا للمتكلمين وتقاسيمه لو اعلى تقدم المادة على كل حادث مما ذكره المصنف
اولا وهو ان الحادث قبل حدوثه ممكن فلا بد من مستعد ذ تخصصه بوقت دون وقت
ولابد لذلك الاستعداد من محل وقد بينا بطلانه ايضا واحتج ابو علي بتقدم المادة
بان الحادث قبل حدوثه ممكن لاستحالة كونه واجبا او ممتنعا وهذا الامكان ليس هو
قدرة القادر عليه لانا نعلل تعلق القدرة بهذا الامكان ولعله مغاير للمعلول
وليس عدميا لما تقدم ولا جوهرا قائما بذاته لانه نسبة واضافة لا تعقل مجردة
عما ينسب اليه فلا بد له من محل وذلك المحل ان كان حادثا افتقر امكانه السابق عليه
الى محل آخر ويتسلسل فيكون قديما والجواب ان نقول لم لا يجوز ان يكون هذا الامكان
هو قدرة القادر عليه قوله لانا نعلل القدرة عليه به قلنا القدرة معللة
بالامكان الراجع الى الماهية لا بالامكان الاستعدادي وانت تسلم ان ذلك الامكان
امر اعتباري لا تحقق له في الخارج والا لزم التسلسل سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون
عدميا وقد بينا فيما تقدم دليله على كونه ثبوتيا سلمنا انا نقيم الدلالة على امتناع
كونه ثبوتيا والا لزم التسلسل ولان حلوله في المادة يستدعي جواز اتصاف
الغير بوصف غايره وذلك غير معقول سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون محله
الفاعل ويكون حاصلا امكان صدور هذا الحادث عنه قال المقالة الثانية
في العلل والمعلولات وفيها مباحث البحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشيء
كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه تسمى علة وهي اما تامة وهي جملة ما يتوقف عليه
وجود الشيء واما غير تامة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده اقول علة الشيء
ما يحتاج الشيء في وجوده اليه وهي اما تامة او ناقصة فالتامة جميع ما يتوقف
عليه وجود الشيء من الفاعل والقابل والشرط وعدم المانع وكل ما له مدخل
في التاثير والناقصة بعض ما يتوقف عليه وجود الشيء كالفاعل والمادة على انفراده
والمادة له صورة والصورة والغاية كل واحد يقال له علة ناقصة

(margin: منها)

(margin: ۲ يعني صفة الشيء قبل هذا الشيء ثابت لغير هذا الشيء)

(margin: مقاله دوم در علل ومعلول)



(margin: في المعلول)

لانه لا يجب في وجوده الشيء والمادة خارج عنه انما قال وهي ان كانت داخلة
فهي المادة ان كان بها وجود الشيء بالقوة والا فالصورية وهو اذا حصلت
كان الشيء موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها وان كانت خارجة فهي الفاعلية
ان كان منها وجود الشيء والغائية ان كان لاجلها الشيء اقول العلة المطلقة
تنقسم اقساما اربعة العلة الفاعلية والمادية والصورية والغائية لانها اما
داخلة في المعلول او خارجة عنه والاول ان كان الجزء الذي باعتباره يحصل المعلول
بالقوة فهو المادة كالخشب للسرير فانه لا يحصل السرير بالفعل بمجرد حصول الخشب
بل لابد من صورة زائدة عليها حتى يحصل السرير وان كان الجزء الذي يحصل
المعلول مع حصوله فهو الصورة كالصورة السريرية ولهذا السرير حاصل معها لا بغير
لم يوجد حاصلا معها وانما كان السرير يحصل معها قطعا دون المادة لان المادة لابد من
حصولها حصول صورة معينة ويلزم من حصول صورة معينة حصول مادة معينة
يحصل مركب معين مع الصورة لا مع المادة وان كانت العلة خارجة فان كان
حصول المعلول منها فهي العلة الفاعلية فان وجود المعلول مستقل منه وان
كان حصول المعلول لاجلها فهي العلة الغائية قال وهي علة لعلية العلة انما
ومتاخرة الوجود عن وجود الشيء في الخارج لكن تتقدم عليه في العقل اقول
العلة الغائية لها اعتباران احدهما بالنسبة الى الفاعل والثاني بالنسبة الى المعلول
فاذا نسبت الى الفاعل كانت علة فاعلية لوصف العلية الحاصل له فان الفاعل
انما فعل لاجل الغاية ولولاها لم يفعل فهي علة في تاثيره واذا نسبت الى المعلول
كانت غاية له بمعنى ان المعلول وجد لاجل تلك الغاية فهي علة له اذ لولاها
لم يوجد المعلول ثم العلة الغائية لها وصفان متقابلان باعتبارين فانها
متقدمة على المعلول ومتاخرة باعتبار الماهية والوجود فان الفاعل يتصور
ماهية الغاية ثم يفعل ثم تحصل الغاية بعد وجود المعلول فماهية الغاية
متقدمة على المعلول ووجودها متاخر عنه ولما لم يكن للماهية تحقق دون وجودها

الا في العقل لم يشترطها وصف المتقدم الآتية قال والشرط ان لم يكن كذلك
وعدم المانع داخل في الشروط وجزء من العلة التامة اقول لما جعل العلة
كل ما يتوقف عليه وجود المعلول دخل فيها الشروط لتوقف وجود المعلول
عليه وعدم المانع ايضا لكنهما خارجان عن الماهية ولبيان الشرط منه وجود الشيء
ولا اجل الشيء بل هو خارج عن المعلول يتوقف عليه وجود المعلول فقوله
والشرط ان لم يكن كذلك يعني ان لم يكن لتحصل الشيء وعدم المانع داخل في الشرط
واعلم ان العلة التامة تسمى المادة والصورة والفاعلية والغائية
والشرط وعدم المانع وكل هذه جزء منها قال والمادة بالنسبة الى المركب احد من جزء
تسمى عنصرية وبالنسبة الى الصورة قابلية اقول للعلة المادية نسبتان
احدهما الى المعلول المركب منها ومن الصورة والثاني بالنسبة الى الصورة
وباعتبار الاول تسمى عنصرية فان المادة عنصر ذلك المركب اي عنصر الصورة و
باعتبار الثاني تسمى قابلية فانها انما تقبل الصورة لحالة فيها الا مركبة والصورة
لها اعتباران احدهما بالنسبة الى المركب وبهذا الاعتبار كالصورة له والثاني
بالنسبة الى المادة وتسمى بهذا الاعتبار فاعلية قال والمعلول الخ
ان تقدمت العلة التامة لا بد بلا ان المعلول لا يوجد الا وقد كانت العلة التامة مع تقدمه
قبله وان تخلف المعلول عن العلة التامة اقول علة الوجود وعلة العدم
واحدة لكنها علة الوجود مع حضورها ووجودها وعلة العدم مع عدمها فان
العلة ان حضرت اثرت الوجود وان عدمت اثرت العدم لكن الذي فيه كلام ارتفاع
العلة اذا ارتفع المعلول لان ارتفاع العلة بارتفاع المعلول بل هو حاصل معه
فان العلة هي التي اذا ارتفعت ارتفع المعلول بها واذا فرض ارتفاع المعلول
وجب فرض رفع العلة قبله لانها لو لم يكن مرتفعة قبل ارتفاع المعلول لكانت
موجودة حال ارتفاع المعلول فيلزم وجود العلة التامة حال عدم المعلول
فلا يختلف قال البحث الثاني في نقل ما قاله الامام في اثبات واجب الوجود
لذاته قال لا شك في وجود موجود فان كان واجبا لذاته فقد حصل المرام
الآن



ابقا
وان كان ممكنا فلا بد له من علة وعلته ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب
وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام في هذه فيدور او يتسلسل
وكلاهما محالان اما الدور فلانه لو توقف وجود الشيء على ما يتوقف على وجوده
لزم توقفه على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء اما
التسلسل فلان الجملة المركبة من الاحاد الغير المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها فلها علة
وهي لا تستقل الا بكونه نفسها لامتناع تقدم الشيء على نفسه ولا جزؤها لان المؤثر
في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه بل امر خارج عنها
والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته اقول ذكر في شرح الانصاف
ما استدل به المتقدمون على اثبات واجب الوجود وذكر فخر الدين الرازي ونقرره ان نقول
ههنا موجود بالضرورة فذلك المؤثر ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان
ممكنا لذاته افتقر الى مؤثر فان كان هو الاول لزم الدور وان كان غيره فان كان واجبا
ثبت المطلوب وان كان ممكنا افتقر الى مؤثر فمؤثره ان كان هو الاول لزم الدور
وان كان غيره نقلنا الكلام اليه فاما ان يدور او يتسلسل او ينتهي الى الواجب
لذاته والاولان باطلان فتعين الثالث اما بطلان الدور فلان العلة لو توقفت
على معلولها مع ان معلولها متوقف عليها لزم ان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف
على ذلك الشيء فيكون الشيء متوقفا على نفسه وهو محال واما بطلان التسلسل
فلان جملة المعلولات التي لا تتناهى ممكنة لافتقارها الى اجزائها فيكون لها علة
فتلك العلة اما ان يكون نفسها او ما هو داخل فيها او ما هو خارج عنها
والاول باطل بالضرورة فان الشيء لا يكون علة في نفسه والا لتقدم عليها
والثاني باطل ايضا لانه لو اثر في الجملة مؤثر في احاد تلك الجملة فيلزم ان يكون
ذلك الجزء مؤثرا في نفسه وهو محال فتعين الثالث وهو ان يكون المؤثر امرا خارجا
عن مجموع الممكنات ولا شك في ان الخارج عن مجموع الممكنات لا يكون ممكنا
والا لكان داخلا فيها وما ليس ممكنا في الموجودات فهو واجب بالضرورة

بل ان كان واجبا ثبت المطلوب وان كان ممكنا فلا بد من مؤثر بالضرورة حم

قال
منتهى الموجودات الى واجب الوجود لذاته فينقطع التسلسل هذا اقرب يوما فالوهم
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الموثر في الجملة موثر في كل جزء منها فانه يجوز ان يكون الجملة
مفتقرة الى الموثر ويكون بعض اجزائها غنيا عنه او حاصلا للموثر اخر وان الوجوب
كما في المعلول الذي تقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير وعلته التامة
ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان كانت
مع الجزء المتاخر لزم تقدم المعلول على علته التامة سلمنا ذلك لكن لم قلتم
بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يلزم ذلك
ان لو شملت هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة وهو ممنوع فانه يجوز
ان يكون في الوجود جمل غير متناهية سلمناه لكن لا يلزم من ان يكون الخارج الى
كل واحد منها مشتملا على موجودات ممكنة غير متناهية سلمناه لكن لا يلزم من ان يكون
الخارج عنها واجب الوجود وبطلان التسلسل ليتبين به المطلوب ان الذي ... ان كان
هو الذي وهو باطل وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يبين وايا ما كان يلزم المطلوب الى
وعند ذلك ظهر ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبل قول المصنف وما ذكره
الاوائل على اثبات واجب الوجود وكان مشتملا على مقدمات من جملتها ابطال التسلسل
شرع في الاعتراضات على الدليل الدال على ابطال التسلسل وهو من وجوه الاول
لم لا يجوز ان يكون الموثر في الجملة بعض اجزائها قوله يلزم ان يكون موثرا في نفسه وفي علله لان الموثر
في المجموع موثر في جميع اجزائه فكذا المجموع قلنا لا نسلم ان الموثر في المجموع موثر في جميع
اجزائه لجواز ان يكون الجملة مفتقرة الى الموثر ويكون بعض اجزائها غنيا عنه فان المجموع
المركب من الواجب والممكن مفتقر الى الواجب وهو بعض اجزائه وهو غني عن الموثر
او نقول انه مفتقر الى موثر غير الموثر في الجملة والجواب ان الجملة قد
توجد بحيث يحصل بعد انضمام الاجزاء هيئة او صورة وهناك لا يجب ان يكون الموثر
في الجملة موثرا في كل الافراد وقد توجد بحيث لا يحصل سوى الاجتماع والانضمام و
هناك لا يزيد الجملة على الافراد فالموثر في الجملة يكون موثرا في تلك الافراد بالضرورة اذ تلك
الجملة



الجملة هي تلك الافراد هكذا ذكره بعض المحققين وفيه نظر بل الاولى في الجواب
ان نقول العلة التامة في الجملة لو لم يكن علة في كل الافراد وكان بعض تلك الافراد مستغنيا عنها
والجملة متوقفة على ذلك البعض لم يكن ما فرضناه علة تامة لها هذا خلف الثاني المنع
من كون الموثر في المجموع موثرا في كل جزء ايضا من طريق اخر وهو ان المعلول الذي يتركب
من جزئين احدهما يتقدم على الاخر زمانا لو جعلنا مع الجزء الاول او مع الثاني فان
كان الاول وهو علة تامة في الجزء الثاني لزم ان يتخلف المعلول المتاخر عن العلة التامة
بالزمان وهو محال وان وجدت مع الجزء الثاني وهي علة تامة في الجزء الاول لزم تقدم
المعلول على العلة وهو ايضا محال والجواب ان نقول اشتمل هذه العلة يجب ان يكون مركبة من
جزئين احدهما يكون علة تامة للمتقدم ويوجد معه والثاني يحصل مع المتاخر وح
ينتظم ما قلناه فان العلة التامة توجد مع المتاخر وجزؤها يوجد مع المتقدم
٥ ويكون الموثر في المجموع موثرا في كل واحد من اجزائه الثالث سلمنا ان الموثر خارج
عن هذه الجملة لكن لا نسلم انه يكون واجبا وانما يلزم ذلك لو اشتملت هذه الجملة
على كل الممكنات وليس كذلك لجواز ان يكون ههنا جمل غير متناهية كلها ممكنة
خارجة عن هذه السلسلة وكل واحد منها مشتمل على احاد غير متناهية فلم يلزم
اثبات الواجب والجواب ان الخارج عن هذه السلسلة لو كان ممكنا لكان
داخلا فيها لانا اخذنا جميع العلل والمعلولات التي في هذه السلسلة الخارج
الذي فرضته بعد اخذ الجملة الممكنة لو كان علة لها ممكنا لكان داخلا فيها ونقلنا
البحث اليه سلمنا ان ههنا واجب الوجود لكن لا يلزم منه اثباته ابطال التسلسل
وانتم في بيان ابطاله لانه مطلوبكم والجواب ان التسلسل ههنا
غير معقول لان المعلول الاخير طرف والواجب طرف اخر وكل شيء له طرفان يكون
متناهيا لا متناهيا لكونه الا متناهي محصورا بين حاصرين فيثبت الجملة يجب ان يكون
متناهية سلمنا لكن التسلسل ليس مطلوبا لنا فانه انما هو مقدم في اثبات واجب الوجود
فاذا حصل المطلوب من دون اثباتها لم يبق حاجة الى اثباتها وهذه الايرادات

التسلسل
٤ الرابع
[illegible]

كلها خارجة عن النفس من قبيل الجدليات ثم ان المصنف الفاني دفع الايراد بنفس صح
الاخير بعينه لمدعي على تقدير نقيض المطلوب بان يقال لو لم يكن هناك
واجب الوجود لزم الدور او التسلسل او الدور كان التسلسل اما ان يكون محالا او
لا يكون وعلى كلا التقديرين يلزم اثبات واجب الوجود اما اذا كان محالا فظاهر
واما اذا لم يكن محالا فلان واجب الوجود قد مر ثبوته وان كان التسلسل واقعا التعكس
ولا يدعي استحالة التسلسل على النقيض حتى يرد السؤال الاخير وهذا كلام حسن
لا طائل تحته ولما استضعف المصنف هذا الدليل بما ذكره من الاعتراضات
ذكر ان التعويل تماما على الدليل الذي ذكره اولا في اول بحث الوجوب والامكان الذي صح
والامتناع وفي المحصول ايضا قال لا يقال لا نسلم سلامة ما ذكرتم على ما بيناه صح
عن المنع فانا لا نسلم ان العلة التامة للشيء استحال ان يكون نفسه لانا نقول العلم
بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود والشيء
استحال ان يتقدم على نفسه بالوجود لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة
الموجودات الممكنة ممكن وعلته التامة نفسه فانتقض ما ذكرتموه من المقدمة
لانا نقول بين الراس هذا المجموع اما ان يكون موجودا او لم يكن واياما كان يلزم
بثبوت واجب الوجود لذاته اما اذا كان موجودا فظاهر ضرورة استلزام وجود المجموع
وجود جزءه واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرناه من الدليل السالم عما ذكرتم من
النقيض اقول هذا اعتراض على ما اختاره من الطريق بالمنع من احدى
مقدماته وهو انا لا نسلم استحالة تاثير الشيء في نفسه واجاب المصنف بادعاء
الضرورة في ذلك ثم مثل هو في الاستدلال عليها بان العلة التامة للشيء يجب
تقدمها عليه بالوجود ويستحيل ان يتقدم الشيء على نفسه وقد كان غنيا عن
هذا الدليل بادعاء ضرورة العلم بالمدلول ثم نقض بالمجموع المركب من
واجب لذاته وجملة الممكنات فان ذلك المجموع ممكن لافتقاره الى اجزائه وكل
مفتقر ممكن مع ان المؤثر في ذلك المجموع نفس ذلك المجموع ليس شيئا خارجا عنه
فانتقض ما ذكرتموه من المقدمة القائلة بان الشيء لا يكون علة لنفسه واجاب



عنه بانا نقول هذا المجموع المركب من الواجب والممكن اما ان يكون موجودا او
لم يكن وعلى كلا التقديرين يلزم المطلوب وهو وجود واجب لذاته اما اذا كان موجودا
فظاهر لان احد اجزاء ذلك المجموع الواجب وان لم يكن موجودا فوجب اثبات
واجب الوجود بالدليل الذي اقمناه ابتداء السالم عن النقض المذكور وفي هذا الجواب
تسليم لما ادعاه الخصم من تجويز كون الشيء علة في نفسه مع انه ادعى بطلانه بالضرورة
وهذا يدل على اضطرابه قال لا يقال لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لحصلت
جملتان احديهما من المعلول الحقيقي الى غير النهاية والثانية من الذي قبله بمرتبة الى
غير النهاية فالثانية اذا انطبقت على الاولى بحيث تقابل الجزء الاول منها
بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا كان الناقص
كالزائد وان لم تنطبق انقطعت فتناهت والاولى زادت عليها بمرتبة واحدة
فتناهت ايضا او نقول الثانية اما ان تصدق على الاولى على تقدير التطبيق
او لا تصدق فيها او نقول الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاول او لا يصدق عليها ذلك ولانه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول
وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا وان كان بينه وبين
واحد من علله علل غير متناهية لزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وانه محال
بالضرورة وهذا الوجه ذكره صاحب الاشراق اقول قد ذكر القدماء
في تناهي العلل وجوه التطبيق وتقريره ان يقال لو تسلسلت العلل والمعلولات
الى غير النهاية لامكننا فرض جملتين احديهما من المعلول الاخير الى ما لا نهاية صح
والثانية من المعلول الذي قبل المعلول الاخير بمرتبة واحدة ثم نطبق
احدى الجملتين بالاخرى بان نجعل الجزء الاول من هذه الجملة مقابلا للاول
من الجملة الناقصة والثاني من الاول مقابلا للثاني من الثانية وهكذا
فان استمر التطابق الى غير النهاية كانت الجملة الزائدة مثل الناقصة
وهو باطل بالضرورة وان انقطعت الناقصة تناهت لكونها محصورة بين مبدأ ومنتهى
منها فينقطع الزائدة ايضا لانها زادت عليها بمقدار متناه وهو معلول واحد

والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا قطعا وبعبارة اخرى يقول الجملة
اما ان يصدق على الجملة الزائدة على تقدير التطبيق ان يكون الزائدة كالناقصة
او لا فان صدق فهي تتناهى بتناهي الاخرى وبعبارة اخرى نقول الجملة التامة
وهي الناقصة اما ان يصدق عليهما انهما قابلتان للتطبيق على ان لا يكون كل جزء
منهما مقابلا لكل جزء من الاخرى فيكون الناقصة كالزائدة هذا خلف والا يصدق
يتناهى الجملتان وقد ذكر صاحب التلويحات برهانا اخر على ابطال التسلسل
وهو ان يقال لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية فان كان بين هذا
المعلول وبين كل واحد من علله عللا متناهية كان الكل متناهيا وان كان بينه
وبين واحد من علله عللا غير متناهية كان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وهو باطل
بالضرورة قال ـــــ وكلاهما ضعيفان اما الاول فلا نسلم ان الثانية لم تنطبق
على الاولى بالتوهم انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها لعجزنا
عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها واما العبارة الثانية فلا نسلم استحالة كون
الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان التطبيق محال فيجوز ان يلزمه المحال
ولا نسلم انه يلزم من انقطاعها على تقدير التطبيق لو لم يستغرقها انقطاعها
في نفس الامر واما العبارة الثالثة فلا نسلم انقطاعها ان لم يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق لابد له من برهان واما الثاني فنقول لم قلتم بانه اذا كان
بينه وبين كل واحد من علله عللا متناهية كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك
ان لو كان الكل واقعا بينه وبين علة من علله وهو ممنوع وهو اول المسالة
اقول ـــــ فقد استضعف المصنف هذين الدليلين اما الاول فمرجع التعرض
عليه ان نقول على العبارة الاولى لا نسلم انقطاع الناقصة لو لم ينطبق على
الاولى بالتوهم لان عدم انطباقها قد يكون لانقطاعها وقد يكون
لعجزنا عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها وح لا نعلم انقطاعها فلا نعلم تناهيها
وهذا المنع في غاية الرداءة لاستناده الى التطبيق القوة الوهمية ثم منع استحالتها



للاساس فلكي نحكم بالقوة الوهمية على الجملتين بالتطابق وهما غير متناهيتين والتطبيق
لا يجب ان يكون ماخوذا عن القوة الوهمية فان القوة العقلية تحكم على الاساس في حال
الحكم بين الجملتين اذا كانا غير متناهيين بالتطابق ثم اعترض على العبارة الثانية
بمنع استحالة مساواة الناقصة للزائدة لو استغرقت الناقصة الزائدة على تقدير التطبيق
لان التطبيق امر محال والمحال جاز ان يستلزم المحال سلمنا لكن لا نسلم انه يلزم
انقطاعهما على تقدير التطبيق لو لم يستغرقها انقطاعها في نفس الامر فان الثابت على
تقدير ما لا يجب ان يكون ثابتا في نفس الامر وهذان المنعان ساقطان فان التطبيق امر
عقلي فرضه الذهن بين الجملتين كحكمه في الموجودات والعدميات على التساوي انه كون
متحققا في الخارج فلا يجب اليه الاستحالة لانه ثابت في الذهن فرضا كاذبا واي
استحالة في محاذاة اجزاء احدى الجملتين باجزاء الاخرى بالقوة العقلية التي يمكنها
تعقل غير المتناهي وايضا فان امكان التطبيق لازم للجملتين غير المتناهيتين
فاذا كان محالا ادى الى استحالة ملزومه وهو المراد ومنع انقطاعهما في نفس الامر
مع تسليم انقطاعهما على تقدير التطبيق انما يتاتى لو كان في نفس الامر جملتان
متحققتان انطبق العقل بين اجزائهما الخارجية وليس كذلك فان هذه اعتبارات
عقلية اذا استندت الى الحادث حكم العقل بما هو ثابت عنده من التناهي وعدمه
ثم منع انقطاعهما في نفس الامر بعينه فرض التطبيق بينهما فكيف نسلم انقطاعهما
على هذا التقدير وعلى العبارة الثالثة بالمنع من انقطاعهما ان لم يصدق عليهما
انهما قابلتان للتطبيق وهذا المنع ليس بشيء لان الجملتين قابلتان للمقابلة
بمعنى يمكن للعقل محاذاة جزء من احديهما بجزء من الاخرى وهذا الامكان ضروري
ولو لم يثبت التطبيق كانت اجزاء احدى الجملتين خالية عن المقابل فتنقطع الناقصة
بالضرورة واما الدليل الثاني فلانه قلتم بانه اذا كان بينه وبين كل واحد
من علله عللا متناهية كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو كان
الكل واقعا بينه وبين علة وهو ممنوع فانه اول المسالة قال

البحث الثالث في المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لانه ان كان واجبا
بكل واحد منهما لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة لكن وجوبه باحديهما
توجب الاستغناء عن الاخرى فلزم استغناؤه عن كل واحد منهما عند وجوبه بكل
واحد منهما وانه لو لم يكن لكل واحد منهما مدخل في وجوده لم يكن احديهما علة تامة
وان كان لكل واحد منهما جزء العلة التامة وقد فرضنا انهما علتان مستقلتان
هذا خلف اقول احترز بالشخصي ليخرج عنه النوعي فانه يجوز استناده الى
الى علتين واحترز بالاستقلال لان جزء العلة قد يسمى علة ويجوز ان يكون العلة مركبة
كالمادية والصورية وهذا المطلوب ظاهر فان المعلول الشخصي لو اجتمع عليه علتان
مستقلتان كل واحدة منهما كافية في علته لزم المحال لانه من حيث هو ممكن [illegible]
عند وجود علته التامة يكون واجبا بكل واحد من العلتين فيستغني بكل واحدة
منهما عن كل واحدة منهما لكنه محتاج الى العلة فيلزم ان يكون حال حاجته اليهما
مستغنيا عنهما هذا خلف وايضا لو لم يكن لكل واحد من العلتين مدخل في
[illegible] لم يكن احديهما [علة] تامة فان العلة التامة لها مدخل في التأثير وان كان
لكل واحدة منهما مدخل في التأثير كان كل واحدة منهما جزء العلة التامة وقد
فرض انهما علتان مستقلتان هذا خلف وفيه نظر لانا نمنع كون كل واحدة
منهما جزء العلة لو كان لكل واحدة منهما مدخل في التأثير وانما يلزم ذلك لو لم
تستند التأثير الى كل واحدة منهما اما لو كان كل واحدة مؤثرة تامة لم يلزم ان يكون
جزء العلة وهذا التقدير وان كان محالا لكن التزامه وقع فيه قال واما المعلول
النوعي فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان على معنى ان بعض افراده
مع بعلة وبعضها باخرى لان حرارة النار لازمة لها فهي اما علة لها او لها
مدخل في وجودها والا فان لم يكن للحرارة مدخل في وجودها امكن انفكاكها
عنها وان كان لها مدخل في وجودها تقدمت عليها وكذا القول في حرارة شعاع
الشمس بالنسبة اليه وساير جزئيات الحرارة بالنسبة الى ما هي لازمة له

اقول

٤٠

قوله يجوز اجتماع العلل المختلفة على المعلول الواحد النوعي فان استناد المعلولات
المتساوية الى العلل المختلفة جائز على ان العكس فيجوز استناد المعلول الواحد بالنوع
الى علل مختلفة بالنوع على معنى ان بعض جزئيات ذلك النوع يصدر عن علة و
بعضها يصدر عن اخرى لا على معنى ان يكون الصادر عن احديهما هو الصادر عن الاخرى
فان حرارة النار لازمة لها فالنار اما علة تامة او معلولة والا لزم استغناء كل
واحدة منهما عن الاخرى فجاز انفكاك احديهما عن الاخرى فلا تلازم بينهما
مع فرض ثبوته هذا خلف فان كانت النار علة تامة او جزء علة فهو المراد وان كانت
معلولة لزم تقدم الحرارة عليها وهي صفة لها فيتقدم الصفة على الموصوف
وكذا نقول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة الى الشعاع فانها لازمة له فلا بد من
علية بينهما وليست الحرارة علة للشعاع والا لتقدمت عليه فتعين العكس
واذا كانت النار علة للحرارة اما تامة او ناقصة والشعاع علة اخرى اما
تامة او ناقصة لزم استناد المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة لتساوي الحرارات
واختلاف طبيعة النار والشعاع ولا فرق في الاختلاف وعلى التقدير كونهما علتين
تامتين او ناقصتين لان جزء العلة المخالف لجزء العلة الاخرى يسمى اختلافا والعكس
وفي هذا الاستدلال نظر للمنع ولان استلزام النار للحرارة والاحساس لا يعطي الحكم
الكلي سلمنا اعطاء الحكم الكلي لكن نمنع الاستلزام ونجوز ان يكون لعارض
الطبيعة النارية فجاز زوالها عنها ولهذا حكمنا بثبوت الاستحالة سلمنا الدوام
سلمنا لكن نمنع استدعاء التلازم العلية كما في المتضايفين سلمنا لكن لا نسلم تساوي
الحرارتين وكيف يمكن القول بذلك مع اختلافهما في الاحكام فان حرارة الشمس
تسبب انضاج الثمار وصلاحها دون حرارة النار وايضا فان احديهما اشد
من الاخرى والاختلاف بالشدة في الحقيقة اختلاف بالنوع قال
ولقائل ان يمنع امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما مدخل في الاخر اقول
هذا هو الاعتراض الذي ذكرناه ومواته لا يلزم من انتفاء علية احديهما

صح الاحساس متوقف بال[illegible]

بالانفكاك [illegible] لكن قد يلازم صح دائما وليست [illegible]

كالمعانى

للآخر انفكاك احدهما عن الآخر لجواز التشكك بين امرين مع حصول احدهما عن الآخر

قال لا يقال الطبيعة النوعية محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها فلا تعرض لها الحاجة اليها لما تقرر ان اللازم من عدم احتياجها اليها لذاتها غناؤها عنها لذاتها سلمناه لكن لا نسلم ان الطبيعة عرضت لها الحاجة اليها لذاتها بل التى عرضت له الحاجة اليها فرد من افرادها والطبيعة غنية عن كل واحد من العلل المعينة ومحتاجة الى علة ما لكن كل واحد من العلل لما اقتضى وجود جزئى منهما بل من الطبيعة لاشتمال الجزئى عليها اقول هذا نقض والاعتراض انه لو اقتضى استناد المتساويات الى العلل المختلفة فان الطبيعة النوعية لو كانت محتاجة الى هذه العلة المعينة كما لذاتها لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها لان الغنى عن الشئ لذاته لا تعرض لها الحاجة اليه فى ذاته بل ان كان فى عوارضه ولو كان فيه ولو اذا كانت الحرارة غنية عن النار لم يصدر عنها هذا ... واذا اقتضى الحاجة الى هذه العلة لذاتها لم تفتقر الحاجة الى العلة الاخرى لاستحالة اختلاف المتساويات فى اللوازم واذا لم تفتقر الحاجة الى الاخرى لم يصدر عنها فلا تصدر الطبيعة النوعية عن العلل المختلفة فلا تجتمع علتان مستقلتان على معلول نوعى كما لا يجتمعان على معلول شخصى والجواب المنع بالمنع من كون عدم الحاجة لذاته الى الشئ غنيا عنه لذاته فانه لا يجوز ان لا يكون الشئ محتاجا الى الشئ لذاته فانه يجوز ان يكون الشئ غير محتاج الى الشئ لذاته ولا يكون غنيا عنه وهذا المنع ساقط بالكلية فان معنى الغنى عدم الاحتياج ولا يجوز منع استلزام احدهما للآخر من حيث تغايرهما ثم سلم كون عدم الاحتياج غنى ومنع عروض الحاجة للطبيعة النوعية الى العلة المعينة لذاتها بل التى عرضت له الحاجة الى العلة المعينة فرد من افراد تلك الطبيعة وهو الذى صدر عن العلة واما الطبيعة فلانها غنية عن كل واحد من العلل المعينة ومحتاجة الى علة مطلقة لكن كل واحد من العلل المعينة لما اقتضى وجود

مطلقه

جزئى



جزئى منهما بل من الطبيعة لاشتمال الجزئى عليها كانت الطبيعة النوعية صادرة عن علل مختلفة بهذا الاعتبار وهذا الكلام ردى جدا لان الفرد الذى جعل محتاجا الى العلة المعينة اما ان يجعل محتاجا اليها باعتبار شخصيته او باعتبار نوعيته وذاته والاول يقتضى امتناع استناد المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة بل انما تصدر عن العلل المختلفة معلولات مختلفة ومعنى بيان بطلان ذلك والثانى يقتضى مساواة الفرد الآخر له فى الحاجة الى هذه العلة المعينة لتساوى المتساويات فى الماهية فى اللوازم فلا يصدر عن العلة الاخرى والوجه فى الجواب ان المعلول يفتقر لذاته الى علة مطلقة وتعيين العلة جاء من جانب العلة لا من جانب المعلول فاندفع السؤال قال البحث الرابع فى ان البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه امران اذ لو صدر عنه امران لكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للآخر فهما اما احدهما او كلاهما داخل فيه كان مركبا وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لانه لو كانا خارجين وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة ولست كذلك بل هى من الاعتبارات العقلية التى لا يحصل لها فى الخارج فلا تحتاج الى العلة اقول ذهب الاوائل الى ان البسيط اى الذى حيث هو واحد من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه شيئان واستدلوا على ذلك بانه لو صدر عنه شيئان لكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للآخر لانهما كانا فى التعقل واختلفا فى الاعتبار وتغايرهما فى المضاف فاذا كان كذلك فالمصدريتان اما ان يكونا داخلين او خارجين او احدهما داخلا والاخرى خارجة والاول يستلزم التركب فلا يكون بسيطا هذا خلف وكذا الثالث فان كل ما له جزء فله جزء آخر وان كانا خارجين نقلنا الكلام اليهما وعلى ما صدر وهذا العارض عن هذه العلة معا والصدور الاخرى عنها فان تقوم منه بهما او باحدهما لزم التركب وان عرضا نقلنا الكلام اليهما فاما ان يتسلسل او ينتهى الى جزئى الماهية فيحصل التركب وهذا الاستدلال ضعيف جدا لانه مبنى على كون الصدور امرا ثبوتيا فى الاعيان وهو باطل

مصدرا لاحدهما ... او احدهما داخلا ... خارجين

خارجين

كان جزء

والا لزم التسلسل وانما هو امر اعتباري عقلي لا تحقق له في الخارج فلا يقال انه
داخل في الماهية او خارج عنها وعلى تقدير خروجه عنها لا يفتقر الى العلة لعدم
وجوده خارجا وفي هذا الموضع ابحاث جيدة ذكرناها في كتب الاسرار فاقل

البحث الخامس في ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا لشيء واحد لانه باعتبار كونه فاعلا
غير اعتبار كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد وباعتبار الثاني مستفيد
فهذان الاعتباران ان كان احدهما داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين كان
مصدرا لهما فيلزم التسلسل او الانتهاء الى ما يكون احدهما داخلا وهو ضعيف
معلوم مما مر اقول ذهب الاوائل الى ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا معا
لشيء واحد بمعنى انه لا يكون محلا لاثر الفاعل من حيث انه فاعل والقابل
من حيث انه قابل فانه بالاعتبار الاول مفيد وبالاعتبار الثاني مستفيد فهذان
الاعتباران ان كانا داخلين لزم التركيب وان كان احدهما داخلا لزم التركيب
ايضا فان كل ما له جزء فهو مركب والتركيب ينافي البساطة وان كانا خارجين
كان مصدرا لهما وكانت مصدريته لاحدهما غير مصدريته للاخر فاما ان يكون المصدران
داخلين او احدهما فيلزم التركيب او يكونا خارجين صادرين عنه فينتقل الكلام
الى مصدريتهما فاما ان يتسلسل وهو محال او ينتهي الكلام الى ما يكون احدهما او كلاهما
داخلين فيلزم التركيب وهو محال وهذا الوجه ضعيف جدا لانه مبني على كون
الاعتبارين امرين وجوديين وقد بينا بطلانه والا لزم التسلسل فاذا كانا ذهنيين
سقط بالكلية وعلى هذا المطلوب حجة اخرى ضعيفة ذكرناها في كتب الاسرار فاقل — وضعفناها ثم

البحث السادس في ان القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية اما
الطبيعية فلان قوة كل جسم اقوى من قوة بعضه ولنفرض زيادة جسم في — لا اصغر
القدر لا تؤثر في منع التحريك لان قبول الجسم الاكبر للتحريك انما كان لجسميته وهي — لا اكبر
مشتركة بينه وبين الاصغر فلو حرك كل القوة جسما من مبدأ الى غير النهاية
تنصفها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية وحركات الكل ازيد من حركات

الامتناع





لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في العلة فيلزم الزائد على غير المتناهي
من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال فحينئذ التحريك من ذلك المبدأ حركات متناهية
وحركات النصف الاخر اقل منها فيكون متناهية فحركات الكل متناهية لان انضمام المتناهي
الى المتناهي يوجب اللاتناهي اقول القوة هي مبدأ التاثير في اخر
غيره من حيث انه غيره وهي اما جسمانية وهي ما تحل في الاجسام من الصور النوعية
والاعراض المؤثرة واما غير جسمانية وهي ما تحل في الجواهر المجردة من الصفات
المؤثرة والجسمانية اما طبيعية وهي المحركة لمحلها وهي اما قسرية وهي المحركة
لغير محلها وكلاهما متناهي التحريك اما الطبيعية فقد استدل على تناهي تحريكها
بدليل يتوقف على مقدمات احدها ان القوة كل الجسم ازيد واكثر من قوة بعضه لان
قوة الجسم سارية فيه وتنقسم بانقسامه ولا شك في زيادة كل القوة الحالة في جملة الجسم على
بعض القوة الحالة في بعضه الثانية ان زيادة مقدار الجسم على البعض لا تاثير له في
المنع من قبول التحريك الطبيعي لكن قبول كل الجسم للتحريك الطبيعي كقبول بعضه لان
القبول في الجميع انما كان للجسمية وهي مشتركة بين الكل والبعض فتساويا في القبول
والا لكان هناك عائق طبيعي عن الفعل الطبيعي هذا خلف الثالثة ان حركات
الكل ازيد من حركات الجزء لان المعلول يختلف باختلاف العلة في الزيادة والنقصان
والا لكان وجود الجزء الاخر كعدمه مع وجود كونه موثرا في المساواة للجزء الاخر واذ
قد تمهدت هذه المقدمات فنقول اذا فرضنا الكل محركا للقوة من مبدأ مفروض الى
غير النهاية فبنصفه لو حرك للقوة من ذلك المبدأ الى ما لا يتناهى مع ان حركات الكل ازيد
من حركات الجزء فتساوي الزائد والناقص هذا خلف وكون ما يتناهى يزيد عليه غيره في
الطرف الذي هو غير متناه فيه وهو باطل بالضرورة وان تناهت حركات الجزء
تناهت حركات الاخر ايضا وبهما في القوة فتناهى حركات الكل لان المركب من
الاشياء المتناهية يكون متناهيا قطعا وهو المطلوب وفيه نظر سوى ما ذكره على جواز فرض
على غير ما اوله وهو ان تناهي القوة وعدم تناهيها لا بواسطة حصولها بذاتها

لما

فانها انما يعاين للمتناهي ولعدد المتناهي وانما يلزم حصولهما بالنظر الى امارة
المقابلة للزيادة والنقصان باعتبار اقسامه الشدة والعدد والمدة فيتوقف لا يجوز ان
يتساوى الجزء والكل في عدم التناهي باعتبار احد القسمين ويتفاوت باحد الآخرين كما
ان حركات الشمس وعطارد متناهية ويتعب الشدة وان تفاوت باعتبار التناهي وعدم
قال واما القسرية فلانها لو حركت جسمًا مبدأ الى غير النهاية فلنصف ذلك الجسم لو حركته
مثل حركاتها او لى كانت الحركة مع العائق الطبيعي كهي لا معه وان حركته ازيد وقع الزيادة على
غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي انه محال اقول القوى القسرية قد تتفاوت
آثارها باعتبار القابل كما ان القوى الطبيعية يتفاوت آثارها باعتبار الفاعل والمبدأ
ان القوة القسرية معاوقة للطبيعة فكان قبول الكل التحريك القسري اضعف من قبول الجزء
لشدة المعاوق هناك وضعفه هنا والطبيعة لا تعاوق فيها فتساوي فيه الكل والجزء
واذا عرفت هذا فنقول اذا فرضنا قوة قسرية حركت جسمًا من مبدأ مفروض الى ما لا نهاية له
ثم حركت تلك القوة بعينها نصف ذلك الجسم من ذلك المبدأ فان كان الى غير النهاية يتساوى
حركتا الكل والجزء مع ان العائق الطبيعي في الكل اكثر من العائق الطبيعي في الجزء فيكون الحركة
مع العائق الكثير كالحركة مع العائق اليسير وهو باطل بالضرورة وان تناهت حركة الكل كانت
حركات الجزء اقل من حركات الكل مع ان كثرة العائق في الكل فيكون الحركة مع العائق
الكثير ازيد من الحركة مع العائق القليل وهو باطل بالضرورة وان كانت حركات الجزء ازيد
وقعت الزيادة على ما لا يتناهى من الطرف الغير المتناهي انما فرضنا المبدأ واحدا وهو باطل
بالضرورة فان ما لا يتناهى لا يزيد عليه غيره في الطرف الذي هو غير متناه قال
والحجة الاولى ضعيفة لجواز ان يكون حركات كل القوة غير متناهية وان كان حركات
كل واحد من النصفين ومجموعهما متناهية وكذا الثانية لانا لا نسلم وقوع الزيادة
على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل وهو
ظاهر وهذا المنع يرد على الاولى ايضا اقول اعترض المصنف على الحجة
الاولى الدالة على تناهي الحركات الطبيعية بالمنع من تناهي حركات الكل عند تناهي
حركات

حركات النصفين والمجموع فانه يجوز ان يحرك الكل حركات غير متناهية ويكون حركات
النصفين والمجموع منهما متناهية وهذا المنع في غاية الضعف فان القوى الطبيعية
تنقسم بانقسام محلها ولا تحصل لها بواسطة اجتماع الاجزاء كيفية او مزاج او غير ذلك
فالة مضمحل في زيادة تساوي انضمام الجزء الآخر الى الاول فاذا تناهى اثر كل واحد
منهما مع انتفاء موثوعهما تناهى اثر المجموع قطعا واعترض على الحجة الثانية بالمنع
من كون حركات الجزء ازيد على المتناهي لو كانت ازيد وانما يلزم ذلك لو كانت الحركات
مجتمعة في الوجود بالفعل اما اذا كانت منقضية بحيث لا يجتمع فيها حركتان في الوجود
فلا يلزم كون حركات الجزء مزيدة على ما لا يتناهى والاورد هذا المنع في الحركات الطبيعية وهو في غاية
السقوط لان المنع هنا انما يكون باعتبار ان غير المتناهي لا يقبل الزيادة والنقصان
وهو باطل او باعتبار ان الحركات التي لا يمكن اجتماعها لا يصدق عليها عدم التناهي
وهو باطل ايضا قال المقالة الثانية في احكام الجواهر
والاعراض وفيها مباحث البحث الاول في تقسيم الماهية الى الجوهر والعرض كل امرين
حل احدهما في الآخر حصلت منهما حقيقة بحيث لا يبقى ان يكون الشيء منهما حاجة الى الآخر
وان لا يمتنع التركيب بينهما فان كان الحال غنيا عن المحل سمي موضوعا والحال
فيه عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى هيولى والحال فيه صورة والموضوع والهيولى
مشتركان اشتراك الخصيص تحت الاعم وهو المحل فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع فخرج عنه الواجب لانه اذ ليس له ماهية وراء الوجود
ويدخل فيه الصورة الكلية للجواهر لانها وان كانت في المحال الحالة في الموضوع لكن
يصدق عليها اسم الجوهر وكونها في الموضوع لا ينافي جوهريتها لان الكون في الموضوع
اخص من الكون في الموضوع على ما علمت والوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب
ثبوت الاخص له اقول لما فرغ من قسم الموجود الى العلة والمعلول وبحث
عن احكامهما شرع في قسمة اخرى هي الى الجوهر والعرض وبحث عن احكامهما
واعلم ان كل امرين حل احدهما في الآخر بمعنى انه قائم به واختص به اختصاص
الناعت بالمنعوت

وحصل من الحال والمحل حقيقة متحدة فانه لابد وان يكون لكل منهما حاجة الى الاخر
والا لم يحصل منهما حقيقة واحدة على ما تقدم بيانه فان كان المحل غنيا عن الحال فيه مطلقا
سمي موضوعا وسمي الحال فيه عرضا كالجسم والسواد والحال فيه وان كان له حاجة من وجه
سمي هيولى والحال فيه صورة وانما قال من وجه لاستحالة حاجة المحل الى الحال مطلقا
لوجوب احتياج الحال الى المحل فيلزم الدور فلا بد وان يكون الحاجة من وجه مغاير
للوجه الذي احتاج فيه الحال الى المحل فالموضوع والهيولى وان كان شي يعمهما اشتراك
اختص كل منهما باسم واحد فان الموضوع محل والهيولى ايضا محل ولكن فان الموضوع
محل مستغن عن حاله مطلقا والهيولى محل محتاج الى حاله من وجه والعرض والصورة
شملهما شي يعمهما اشتمل الخصيص كل منهما باسم واحد فان العرض حال والصورة حالة
لكن العرض حال محتاج الى المحل مطلقا والصورة حال محتاج الى المحل من وجه
فقد اشتركا في الحاجة الى المحل وامتاز العرض بمطلق الحاجة والصورة بالتقيد
من وجه وفي تركيب الحقيقة من الجوهر والعرض الحال فيه نظر اذا عرفت هذا
فنقول الجوهر هو الموجود لا في موضوع اي الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع اي لا في محل يغنيها ولا نعني به الموجود بالفعل والا لكان الشك في
وجود زيد يقتضي الشك في جوهريته وكانت الجوهرية بالفاعل كما ان الوجود كذلك
فاذن المراد ما قلناه وحينئذ يخرج عنه واجب الوجود لان وجوده نفس حقيقته
وليس له ماهية وراء الوجود فلا يصدق عليه انه الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع فلا يبطل حد الجوهر بمخالفة الصورة الكلية للجواهر المرتسمة في
النفس فانها وان كانت في حال تعقلها موجودة في موضوع هو النفس العاقلة لها
الا انها ماهيات اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فيصدق عليها اسم
الجوهر فتكون جواهر ولا ينافي كونها في الحال في موضوع انها في الحال ليست في الاعيان
وانما لا تكون في موضوع اذا كانت في الاعيان فالكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص والا اعني العموم



والمثال في الحد الجوهرية هو الشخص وهو منفي عن الصورة الكلية والاعم ثابت فجاز ثبوته معه
وهذا الكلام عندي في غاية السقوط فان الصور العقلية الحالة في العقل امثال للجواهر
ليست جواهر في انفسها وانما الجوهر هو ما نسب اليه قال ـــ واما العرض فهو الموجود في
الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا ضرورة ان الصور العقلية للجواهر
الكلية كذلك كما لو فرضنا العرضانية التي اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كانت تلك
الصورة جواهر فقط لا اعراضا ايضا اقول ـــ العرض يرسم بانه الموجود في الموضوع وقد
عرفت معنى الموضوع وهو المحل المقوم لما حل فيه وعلى هذا الرسم يمكن صدق الجوهر والعرض
على شيء واحد فان الصور العقلية للجواهر الكلية اعراض لانها موجودة في موضوع هو
النفس المدركة لها وهي جواهر لانها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولو
فرضنا العرضانية التي اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كما هو الحق فلما في الجوهر ذكر
كانت تلك الصورة جواهر فقط والصدق عليها انها اعراض لانها ليست اذا وجدت
في الاعيان كانت في موضوع وهذا الكلام كله خبط نشأ من عدم التمييز بين الصور
الخارجية والذهنية فانا قد بينا ان الموجود في الذهن ليس هو الصور انفسها
بل امثالها ورسومها قال ـــ ثم الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان كان
محلا فهو الهيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل اقول ـــ اقسام الجواهر
منحصرة في المادة والصورة والجسم والنفس والعقل لان الجوهر وان كان لا في موضوع
الا انه قد يكون في محل فانه لا يلزم من نفي الموضوع نفي المحل فان الموضوع اخص فعدمه اعم
واذا جاز ان يكون حالا فنقول الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان كان محله
فهو المادة والهيولى وان كان مركبا منهما اي الحال والمحل فهو الجسم وان لم يكن حالا ولا محلا
ولا مركبا منهما فاما ان يكون متعلقا بالابدان تعلق التدبير والتصرف فهو النفس او لا فهو العقل
قال ـــ المبحث الثاني في اثبات الهيولى الجسم الذي متصل واحد ان لم يكن
مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام صغار كل واحد منها ... الاتصال

بحث هيولى

الا بحسب الفرض والاوهام او باختلاف عرضين الاول كالاتماس او ضعفنا جزءا بين جزئين
فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فالذي في الوسط به احدهما غير ملاقي الاخر
وان لم يكن مانعا منه فالطرفان متلاقيان فليس هناك وسط ولا طرف والثاني ايضا محال
لان القسمة الفرضية او الوهمية وغيرهما تحدث اثنينية يكون طبيعة كل واحد منهما مثل
طبيعة الاخر مثل طبيعته للخارج الموافق في النوع وما صح بين اثنين منهما يصح
بين اخرين فيصح اذن بين المتباسين ما يصح بين المتصلين وبين المتصلين ما يصح بين المتباسين
اللهم الا لمانع خارجي لازم او زائل وان كان هناك مانع فاما ان يكون طبيعيا كان نوع تلك
الطبيعة في شخص ويسلب الانفصال بالكلية فالقابل لكل منهما ان يكون من الانفصال هو
الجسم لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو امر وراء الاتصال
فالجسم فيه جزءان احدهما قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية
الحالة فيها المسماة بالصورة الجسمية اقول في هذا البحث مسائل الاولى
في ان الهيولى هل هي ثابتة ام لا اختلف الناس هنا وتحقيق المسالك يحل النزاع
ان نقول اختلف الناس في الجسم البسيط هل له اجزاء ام لا فذهب قوم الى انه لا اجزاء له
لا بحسب الافراد ولا مادة وصورة وذهب اخرون الى انه مركب من اجزاء لا تتجزى متفاصلة
في نفس الامر وان اتصلت في الحس اما متناهية او غير متناهية على حالة البحث فيه وذهب
اخرون الى ما هو قريب من هذا وهو انه مركب من اجسام صغار كل واحد منها يقبل القسمة الوهمية
دون الانفكاكية وذهب اخرون الى انه مركب من الهيولى وهي الجوهر القابل المستعد
كالخشب للسرير والنطفة للحيوان ومن الصورة الجسمية وهي الاتصال كالصورة السريرية وهو الذي
اختاره المصنف رحمه الله واستدل المصنف بان الجسم في نفسه متصل كما هو عند الحس ويقبل
الانفصال فهو عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فالقابل للانفصال ليس هو
الاتصال لان الشيء لا يقبل عدمه ولا الجسم الذي هو عين الاتصال لكنه قابل فهناك
شيء اخر يقبل الانفصال تارة والاتصال اخرى وهو الهيولى وهذا الدليل متوقف
على مقدمات الاولى ان الجسم متصل اي واحد لانه لو لم يكن كذلك كان منفصلا فالمنقسم



الى اجزاء متناهية تتركب منها الجسم وتلك الاجزاء اما ان لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه
وهي الجواهر الافراد او لا تقبل القسمة الانفكاكية وتقبل الفرضية والوهمية الواقعة
باختلاف الاعراض كاختلاف لوني الابيض والاسود والفرق بين القسمة الفرضية والوهمية ظاهر فان
الوهمية قد تقف لعدم انضباط الجزء في الوهم لصغره بخلاف الفرضية اذ تعرضها العقل
فانها لا تقف عند حد بل اي حد فرضته امكن للعقل ان يفرض له طرفين وتنقسم الى جزئين
والاول باطل وهو تركبه من جواهر لا تتجزى لانا اذا وضعنا جزءا بين جزئين فالوسط ان
كان مانعا من تلاقي الطرفين وتماسهما فالذي يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الاخر
فيكون منقسما وقد فرضناه غير منقسم هذا خلف وان لم يكن مانعا من التلاقي
فالطرفان متلاقيان فلا وسط هناك ولا طرف ولا ازدياد حجم وذلك ينافي تركب الجسم
من الجواهر والثاني باطل وهو تركبه من اجسام صغار كل واحد منها يقبل القسمة
الوهمية دون الانفكاكية لان القسمة الوهمية والفرضية تحدث اثنينية في المقسوم
وطبيعة كل واحد من تلك الاقسام مساو لطبيعة الاخر ولطبيعة الخارج الموافق
له في النوع والاشياء المتشاركة في النوع متشاركة في اللوازم فما يصح بين اثنين
منها يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين المتباسين ما يصح بين المتصلين ويصح بين
المتصلين ما يصح بين المتباسين فيصح بين المتباسين الاتصال ويصح بين المتصلين
الانفصال اللهم الا ان يكون هناك مانع خارجي لازم او زائل يمنع المتصلين من الانفصال
وذلك جاء بولا بعض تامان المتصل هنا يقبل الانقسام بالنظر الى ذاته وذلك
يكفينا في ... ولا يجوز ان يكون المانع من الانفصال لازما طبيعيا والا لزم
ان يكون نوع تلك الطبيعة في شخصه اذ لو وجد منها شخصان لكانا منفصلين
فيصح على كل واحد منهما من حيث طبيعة الانفصال كما صح على الشخص لو وقع
الشركة في تمام الماهية فيكون الطبيعة يقتضي امرين متنافيين هذا خلف فثبت
ان تلك الاجزاء المفروضة تقبل القسمة الانفكاكية وذلك هو المطلوب المقدمة
الثانية ان الجسم يقبل الانقسام وهو ضروري تحققا من الحس ○
لانفصاله

تمام شانه

المقدمة القائلة أن القابل للانفصال ليس هو الاتصال لان الانفصال عدم الاتصال
ان يكون متصلا والشيء لا يقبل عدمه لامتناع وجود الشيء مع عدمه ووجوب وجود
القابل مع مقبوله فالقابل ليس هو الاتصال بل هو شيء آخر يقبل الانفصال والاتصال للانفصال صح
وهو الملق في كل جسم على الاطلاق فله مادة وصورة هي الاتصال المدعى تعقل الجسم
من حيث الاتصال قال ولم يعنا ان يكون كل جسم لذلك لان طبيعة الامتداد الجسماني
استحال ان يكون غنية لذاتها عن الهيولى في الآن لما حلت فيها فهي محتاجة اليها لذاتها
وفيه نظر لجواز ان لا يكون غنية لذاتها عن الهيولى ولا محتاجة بل يوجد كل منهما لها
بسبب خارجي اقول القائلون باثبات الملق ذهبوا الى ان من الاجسام
ما لا يقبل الانقسام بالفعل وح لا يتمشى الدليل على اثبات الملق لتوقفه
على قبول كل جسم كذلك واجابوا عنه بان كل جسم لكونه متصلا فانه يقبل
الانقسام الانفكاكي لان الاتصال اعني الامتداد الجسماني من حيث ماهيته
محتاجة الى الملق ويستحيل ان يكون لذاته غنيا عنها والا لاستغنا الحال فيها عنها
في موضع ما لان الغني عن الشيء يستحيل عروض الحاجة له واعترض عليه
المصنف بجواز ان لا يكون غنية لذاتها ولا يلزم منه ان يكون محتاجة لذاتها لجواز
ان لا يستند الغنى والحاجة الى ذاتها ويوجد كل منهما بسبب خارجي و
هذا المنع في غاية السقوط لان معنى الغني هو الذي ليس بمحتاج لذاته فاذا
لم يكن الصورة محتاجة لذاتها كانت مستغنية بذاتها بالضرورة واعلم ان
على هذا الدليل وجوها من الاعتراضات ذكرناها في كتاب الاسرار ومن ذلك
فنقول لا نسلم ان الجسم متصل في نفسه وسيأتي بيانه باثبات الجوهر الفرد
سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على
الجسم لا بمعنى انه يجوز خلوه عنهما وكيف يمكن جعل الاتصال الذي لا
يعقل الا بين شيئين جزءا من الجسم الجوهري فان شئتم الاتصال لا هو الامتداد
الجسمي غير الاتصال النسبي لم يكن معقولا اذ المعقول انما هو النسبي والكم ٦-



كذلك
واما غيرهما فلا نقول به سلمنا لكن لم يكن الشيء قابلا لعدمه فان الممكنات كلها
فان اثبتوا الملق مكان محلا لما زعمنا هم فيه المسألة الثانية في التلازم بين
الملق والصورة قال والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى لانها لو كانت
متناهية لما مر فيكون متشكلة وهو محال لان لحوق الشكل اياها ان كان لنفسها
لتشابهت الاجسام في الاشكال ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل وان كان لفاعل
خارجي لكان المقدار الجسماني من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل وان كان
بسبب الهيولى ومشاركتها فهي ما كان المجرد عن الهيولى مقارنا اياها اقول لما اثبت
بحث الهيولى فيما سبق والصورة لا شك في ثبوتها اذ الامتداد ثابت لكل جسم اثبت
التلازم بينهما وبدأ بملازمة الهيولى للصورة الجسمية واستدل عليه بان الصورة
الجسمية لو وجدت منفكة عن الهيولى لكانت متناهية لما بيناه من وجوب تناهي الابعاد
واذا كانت متناهية كانت متشكلة بالضرورة فان التناهي يستلزم الشكل لان
المتناهي ما احاط به حد واحد او حدود مختلفة لكن حصول الشكل للصورة المنفردة
محال لانه ان كان لذات الصورة تشابهت الاجسام في الاشكال لانها
متساوية في الصورة الجسمية متساوي في لوازمها ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل
والتالي باطلان فالمقدم كذلك وان كان حصول الشكل للفاعل الخارجي كان
الامتداد الجسماني قابلا لذاته من غير هيولاه للفصل والوصل اذ الشكل انما
يحصل للاجسام بواسطة انفصالها عن غيرها واتصالها بها لكن الامتداد
الجسماني لا يقبل الفصل لذاته على ما مر في اثبات الملق وان كان لحوقه بسبب الهيولى
او مشاركتها كانت الصورة المجردة عن الهيولى مقارنة لها هذا خلف
ولقائل ان يقول ان التناهي انما يلحق الصورة بواسطة المقدار العارض لها
والتشكل انما يعرض لها بواسطته ايضا لانه هيئة احاطة الحد او الحدود
بالجسم التعليمي ولا نعم القسمة سلمنا لكن الشكل الطبيعي للاجسام هو الكرة
وكذا شكل الجزء هو الكرة ايضا بعد فرض القسمة للجزء عن الكل بالفعل والا

بحسب صورته
لحوقه

طبايعها

لم يكن هناك جزء الا بالفرض واذا كان كذلك تساوت الاجسام في اشكالها مقتضى
كما هو عندهم فاذا اختلفت فلعارض ملتنا[illegible] لكنا نسلم ان استناد الشكل الى الفاعل
يستلزم قبول الصورة للانفصال والاتصال على هذا التدليل اشارة ذكرناها في
كتبنا العقلية قال ـــ والهيولى ايضا لا تنفك عن الصورة والا ان كانت
متحيزة كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلث ضرورة ان كل متحيز فان يمينه غير
يساره واعلاه غير اسفله ولو كان كذلك لكانت هي نفس الصورة او مقارنة اياها
وان لم تكن متحيزة لما قارنتها الصورة والا لقارنتها اما حال كون الصورة
في الحيز او حال كونها لا في الحيز والاول محال لامتناع مقارنتها في الحيز لما لا وجود له
في الحيز والثاني ايضا محال لامتناع وجود الصورة لا في الحيز وفيه نظر لان
المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة اقول ـــ لما بين تلازم الهيولى والصورة
شرع في العكس ليتم التلازم وتقريره ان الهيولى لو خلت عن الصورة لم تخل اما
ان تكون متحيزة او غير متحيزة والقسمان باطلان فخلوها عن الصورة باطل اما الاول
فلان كل متحيز منقسم في الجهات الثلث ضرورة ان يمينه غير يساره واعلاه غير
اسفله وقدامه غير خلفه وكل ما اشتمل على هذه المتغايرات فانه منقسم بالضرورة
فلو كانت الهيولى متحيزة لكانت منقسمة في الجهات الثلث وكل منقسم في الجهات
الثلث فانه امتداد جسماني او ذو امتداد جسماني فيكون الهيولى المجردة اما
صورة جسمانية او ذات صورة جسمانية فلا يكون المجردة مجردة هذا خلف
واما الثاني فلانها لو كانت غير متحيزة لم تقارنها الصورة الجسمانية لانها
لو قارنتها فاما ان تقارنها حال كون الصورة الجسمية في الحيز او حال كونها
لا في الحيز والقسمان باطلان فالمقارنة باطلة اما الاول فلان الهيولى
لا حيز لها لانا فرضناها كذلك والصورة ذات حيز والعقل قاض بامتناع
مقارنتها في الحيز لما لا وجود له في الحيز واما الثاني فلامتناع كون الصورة لها
لا في الحيز واعترض المصنف بالمنع من امتناع كون الصورة لا في الحيز بل

الممتنع

47

الانفصال

كون الجسم لا في الحيز اما الصورة فلا وهو خطأ فان الصورة التي هي الامتداد و
لا يعقل تشخصها الا في حيز بالضرورة بل الحق ان يقال لم لا يجوز ان تقترن الصورة بالهيولى
المجردة امتناع وجود المجردة لجواز ان تقترن الصورة بالمجرد ابدا قال ـــ
وليست علة للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود ولا بالعكس والا لوجدت قبلها ولا
كل منهما عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما فاذن لكل منهما حاجة
الى الاخرى من وجه فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر اليها في
تشكلها وتشخص كل منهما بالاخرى اقول ـــ لما ثبت التلازم شرع في بيان كيفيته
وانه هل هو مع الاستغناء او مع الحاجة الى احد الطرفين وتقريره
ان نقول لا يجوز ان تكون الهيولى علة للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود فان العلة
يجب تقدمها بالوجود على المعلول لا بالزمان بل بالذات لكن الهيولى لا تتقدم بالوجود
على الصورة وبطلان اللازم [illegible] والوجه ما قالوه من انها قابلة للصورة
والقابل لا يكون فاعلا والا لكان الشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد فاعلا له
وقابلا وهو محال ولانها متساوية النسبة الى جميع الصور فلا يكون علة للبعض دون البعض
لعدم الاولوية ولا بالعكس لامتناع اتصافها بصورتين في وقت واحد [illegible]
ايضا وليست الصورة علة مطلقة لوجهين الاول انها قد تعدم والهيولى باقية
والمعلول يعدم بعدم علته المطلقة الثاني ان الصورة محتاجة الى الشكل
المتوقف على وجود المادة فلو كان وجود المادة متوقفا على الصورة لزم الدور
ولا يجوز ان يكون كل واحد من الهيولى والصورة مستغنية عن الاخرى والا لامتنع ان
يتركب منهما جسم واحد لانا قد بينا انه لا بد من حاجة بعض الاجزاء الى البعض
الاخر وهذه الملازمة غير واضحة لان الذي حصل من دليله التلازم احتياج
بعض الاجزاء سواء كان ذلك المحتاج جزءا ماديا او صوريا واذا [illegible]
هذا فنقول لم لا تستغني كل واحد منهما عن الاخرى وتحصل مع اجتماعهما
جزء صوري يفتقر اليهما كما في الاعداد مع احادها والحاجة الاول

للهيولى

ان يقال قد ثبت انه لا بد من الهيولى والصورة لا يستغني كل منهما عن الاخرى فلا يمكن جوده
بدون الاخرى وذلك منافي لما ذكره من ان المصنف استنتج من افتقار كل واحد منهما
الى الاخرى من حيث الاستغناء ثبوت حاجة كل واحد منهما الى الاخرى وهذه النتيجة غير لازمة
مما ذكره لجواز ان يكون المحتاج احدهما الى الاخرى ويكون الاخرى مستغنية عن الاولى مطلقا
فاذا عرفت هذا فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها والصورة تحتاج الى الهيولى تبيانها
في تشكلها لانا قد بينا فيما تقدم ان الشكل انما يحصل للصورة بواسطة المادة مع
ثبوت التلازم بين الصورة والشكل واعلم ان هذه الاحكام التي ذكرها ثبوت
من التلازم وتوقف كل واحد منهما للاخرى وحاجة احدهما الى الاخرى انما هي في الصورة المطلقة
لا في صورة مشخصة اما كلية يتشخص كل واحدة منهما بمواد الاخرى فالهيولى يتشخص
بشخص الصورة لا من حيث انها فاعلة فان الفاعل عندهم لا يكون قابلا بل من حيث
انها قابلة والصورة من حيث انها صورة فاعلة فاعلية لتشخص المادة
المسئلة الثالثة في اثبات الصور النوعية قال ومتى كان ... عن الصورة — صورة نوعية ٢
الجسمية فلا بد له ايضا من صور اخرى نوعية لان الاجسام مختلفة في اللوازم
لاختلافها في قبول الانفكاك بسهولة وعسر وتقدم قبولها اياه وهذه اللوازم
ممتنع استنادها الى الجسمية المشتركة فهي لصورة اخرى لا يقال لم لا يجوز استنادها
الى الهيولى حتى يكون الاجسام مختلفة بالهيولى لانا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة
لما مر وفيه نظر لجواز ان يكون مستندة الى فاعل خارجي وقد عرفت ما
قيل في امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا معا اقول اثبت الاوائل للجسم
صورا اخرى نوعية غير الصورة الجسمية وهي التي تختلف بها الاجسام وتصير
انواعا متباينة بعد اشتراكها في الصورة الجسمية كالنارية والمائية وغيرهما
واستدلوا على ذلك بان الاجسام لا ينفك عن قبول الانفكاك بسهولة كما في
الاجسام الرطبة او بعسر كما في اليابسة او لا يقبل الانفكاك اصلا كما في
الافلاك عندهم وهذه اللوازم ممتنع استنادها الى الجسمية المشتركة
الجسمية



وذلك
لان اشتراك العلل يستلزم اشتراك المعلولات فوجب استنادها الى امور مختلفة
والامور التي يجوز ان يكون مجردة لا تقتضيها لما سبق ان المادة والاعراض اولا وانما
لامتناع ان يكون الجسم غير احدها فهي صورة جوهرية وانها بالملة لا يقال لم لا يجوز
استناد هذه الامور والاعراض الى الهيولى حتى تكون الاجسام المختلفة في هذه
الاعراض مختلفة في هيولياتها فلا يلزم اشتراك الاجسام في الاعراض كما لزم
على تقدير الاستناد الى الصورة الجسمية لانا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة لما مر
واعترض المصنف بجواز كون الشيء قابلا وفاعلا والظاهر استناد هذه الاعراض
الى فاعل خارجي المسئلة الرابعة في تفسير القوى الطبيعية قال والقوة مبدأ — حيث قوة وطبيعة
التغير في اخر من حيث انه اخر وانما قلنا من حيث انه اخر ليدخل في هذا الرسم
القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو مبدأ باعتبار اخر فان الطبيب معالج مثلا اذا
عالج نفسه فانه باعتبار ذاته معالج متغايران باعتبار كونه مستعليا اقول
القوة وضعت اولا بازاء المعنى الذي للحيوان ويتمكن باعتباره من الافعال الشاقة
ولهذا المعنى مبدأ وهو كون الحيوان بحيث اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان
يترك ترك وهذا المعنى القدرة واللازم ومن لوازم الانفعال والضعف فنقلت اليهما — بنفعل
ان القدرة جنسا ومن الصفة المؤثرة واللازم ومن امكان الفعل فنقلت اليهما
ويسمى الحصول بالفعل ... المقابل له ثم وجد المهندسون بعض الخطوط يساوي مربعه
مربع خط اخر فسموه قوته والمراد بالقوة هاهنا الصفة المؤثرة وسميت
بانها مبدأ التغير من شيء في اخر من حيث انه اخر وانما قلنا من حيث انه اخر ليدخل
فيه القوى المؤثرة في محلها فانها مؤثرة من حيث انها متأثرة بل من جهة اخرى
فالطبيب اذا عالج نفسه حصل له تغاير باعتبارين احدهما انه معالج والاخر
من حيث انه قابل للعلاج فالقوة التي بها عالج هي مبدأ التأثير من الطبيب
في غيره لكن من حيث هو غيره قال والطبيعة هي مبدأ قريب للحركات
ما هي فيه وسكناته بالذات واحترزنا بقولنا ... عن المبدأ الذي هو ... ما هي فيه
بالامر

وسكناته بالذات واحترزنا بقولنا اولا عن المبدا الذي بواسطة وبقولنا بالذات
عن الحركات والسكنات بالعرض اقول الطبيعة اخص من القوة فان القوة تطلق
على القوى الشعورية والقوى القسرية بخلاف الطبيعة فلما فرغ من تعريف الاعم شرع
في تعريف الاخص وقد عرفت الطبيعة بانها مبدا اول لحركات ما هي فيه وسكناته
بالذات فالمبدا يراد به المبدا الفاعلي وهو الذي يصدر عنه الاثر وقولنا اول احتراز
عن المبدا البعيد الذي يوثر بواسطة كالنفوس الارضية فانها مبادي لحركات ما هي فيه
وسكناته لكن لا اولا لانها بتوسط استخدامها طبايع والكيفيات وقولنا لحركات
ما هي فيه وسكناته لم نرد فيه انه يكون مبدا للامرين المتباينين فان الموثر الواحد يستحيل
ان يصدر عنه اثران متباينان بل نريد انه يكون مبدا الحركة حالة الخروج عن الحالة
الطبيعية ومبدا السكون حالة الحصول في الامر الطبيعي واردنا بقولنا ما هي فيه
الجسم واحترزنا بذلك عن المبادي الصناعية والقسرية فانها ليست مبادي لما هي فيه
وقولنا بالذات يراد به احد امرين احدهما بالقياس الى المحرك وهي انها تحرك لذاتها
بحيث لو خليت وذاتها لم يكن مانع [illegible] كما في القسرية
والثاني بالقياس الى المتحرك وهي انها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا بالعرض قال
البحث الثالث في اثبات النفس الناطقة وبيانه من وجوه الاول ان القوة العاقلة
تعقل البسايط ضرورة ان معقولاتها اما بسايط او مركبات والمركبات لابد من
تعقل البسايط ويلزم منه ان تكون مجردة والا لكانت قابلة للقسمة فيكون البسيط ايضا
قابلا لها لان الحال في احد جزئيها يكون حالا في الجزء الاخر اقول لما فرغ من البحث
عن المادة والصورة اللتين هما جزءا الجسم شرع في النفس الناطقة التي هي احد
انواع الجوهر وقد استدل على ثبوتها بوجوه الاول ان القوة العاقلة تعقل المعقولات
الغير المنقسمة هي البسايط والتعقل يستدعي الحلول ويلزم من عدم انقسام الحال عدم
انقسام المحل والقوة العاقلة هي النفس فيلزم عدم انقسام النفس فتكون مجردة
فان كل منقسم [illegible] وكل حال في منقسم فهذا الدليل متوقف على مقدمات احدها
عدم



المطلوب

عدم انقسام بعض المعقولات وهو ظاهر فانا نعقل شيئا فاما ان يكون بسيطا غير منقسم وهو
او يكون مركبا منتهيا الى الاجزاء فتلك الاجزاء ان كانت بسايط ثبت المطلوب
وان كانت مركبات تسلسل وهو محال فلابد من الانتهاء الى ما لا ينقسم ولانا نعقل الوحدة
والنقطة والان وواجب الوجود وكل هذه غير منقسمة الثانية ان التعقل
يستدعي حلول المعقول في العاقل وذلك بيّن فيما بعد الثالثة ان المحل لما لا ينقسم
غير منقسم وبيانه ان المحل لو انقسم فاما ان يحل الحال في كل جزء او في بعض الاجزاء او
لا يحل في كل جزء شيء من الحال او يحل هو او شيء منه في اجزاء المحل والاول باطل والا لزم
تعدد الحال بحسب تعدد اجزاء المحل والثاني باطل لانه ان كان منقسما عاد البحث
والا فهو المطلوب والثالث باطل ايضا لاستلزامه انقسام ما فرضناه غير منقسم والرابع
باطل والا لم يكن الحال حالا في ذلك المحل وهو خلاف المقدر الرابعة ان كل منقسم
وكل حال في منقسم [illegible] بعد بطلان الجوهر الفرد فان محل المعقولات
اعني النفس ليست ذات وضع قال الثاني ان المعقولات الكلية مجردة
عن المادة فالقوة العاقلة لها ايضا كذلك والا لكان لها وضع ومقدار مخصوصان
فالحال فيها متعين بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا لكل واحد من المختلفة بالصغر والكبر
فلا يكون كليا اقول هذا هو وجه ثان على تجرد النفس الناطقة وتقريره ان المعقولات
الكلية كالانسانية من حيث هي هي غير مختصة بشخص معين مجردة عن المادة فانها لو كانت
مختصة بمادة لم تصدق على غير تلك المادة فلا تكون كلية هذا خلف واذا ثبت تجرد الصورة
الكلية ثبت تجرد الجوهر العاقلة لانها لو كانت ذات وضع ومقدار مخصوص كان الحال
فيه مخصصا بذلك الوضع والمقدار وذلك ينافي كليتها لانها ان لم تطابق غيرها لم تكن
كلية وان طابقت غيرها لزم مساواة الشيء الواحد للمختلف اعني الاصغر والاكبر هذا خلف
قال الثالث ان القوة العاقلة مدركة للوجود المطلق فتكون مجردة
والا لزم انقسام الوجود المطلق لانقسام محلها فاجزاء الوجود المطلق ان كانت متعددة
كان الشيء متقوما بنفسه وان كانت وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي اقول

مجردة

الحصول

هذا برهان ثالث يدل على تجرد النفس وتقريره انا ندرك الوجود المطلق والادراك يستدعي
حصول الوجود فان لم يكن منقسما ثبت المطلوب اذ كل متحيز منقسم فالغير منقسم لا يكون متحيزا
وان كان منقسما لزم انقسام الوجود بانقسام محله فاجزاء الوجود ان لم يكن وجودا
كانت عدمات فيتقوم الشيء بنقيضه هذا خلف وان كانت وجودات فكانت وجودا
وهي اجزاء من الوجود المطلق فيكون المطلق متقوما بالجزئي الذي هو تلك الاجزاء هذا خلف
قال الرابع ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا فيكون مجردة والا
لزم اجتماع الضدين في جسم واحد اقول هذا برهان اخر يدل على تجرد النفس
وتقريره ان القوة العقلية تدرك الضدين معا كالسواد والبياض فلو كانت جسمانية لزم
اجتماع الضدين في جسم واحد محال لانه [illegible] العاقل هو النفس
قال الخامس ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة في جزء من البدن وهو محال
والا لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل لان صورة ذلك الجزء ان كان كافية في
تعقلها اياه لزم الامر الاول والا توقف تعقلها اياه على حصول صورة اخرى لكن حصول
تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول صورتين متماثلتين في محل واحد فيلزم الامر الثاني
فعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة لكن لها حاجة الى البدن في الآلات تعلقية اقول
هذا برهان اخر وتقريره ان القوة العقلية لو كانت جسمانية لكانت منطبعة في قلب او دماغ
كما يقوله جماعة من العالمين بعدم التجرد ولو كانت منطبعة في جزء من البدن لكانت دائمة التعقل
له او كانت لا تعقله البتة والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التعقل
هو حصول صورة المعقول للعاقل فتلك صورة ذلك المحل الجزئي اما ان يكفي في التعقل او لا
فان كانت كافية لزم دوام التعقل بدوام تلك الصورة في نفسها وان لم يكن كافيا افتقر
الى صورة اخرى منطبعة في القوة العقلية منتزعة من صورة المحل لكن حدوث صورة اخرى
محال والا لكان لزم اجتماع صورتين متماثلتين في محل واحد وهي مادة المحل
وهو محال والموقوف على المحال محال فالتعقل محال واما بيان بطلان القسمين
فظاهر لان النفس تارة تدرك ما يتوهم انه آلة لها وتارة لا تدركه فعلم انها مجردة عن
المادة

العقلية

المحل وفي بعض النسخ ذلك المحل الجارحة



متعلق

لكن منطبعة

واذا ثبت بالبراهين تجرد النفس عن المادة وعلمت حاجتها الى البدن والآلة
به فعلم ان النفس محتاجة الى البدن لا في الحلول بل في تحصيل المعارف والكمالات لحصول الادراكات
قال وهذه الوجوه فيها نظر اما الاول فلان ذلك انما يلزم لو كان
الحلول حلول السريان وهو ممنوع اقول لما ذكر البراهين المنقولة عن القدماء
شرع في الاعتراض عليها وقد اعترض على الوجه الاول بالطعن في المقدمة الرابعة وتقريره
انا لا نسلم ان الحال في المنقسم يجب ان يكون منقسما مطلقا بل اذا كان الحلول على نعت السريان
والشياع بحيث يكون اجزاء ذلك المحل مشغولة بشيء من ذلك الحال مثل السواد في الجسم
اما اذا كان الحلول لا على نعت السريان لم يلزم من انقسام المحل انقسام الحال فان
الابوة حالة في الاب ولا يقال ان نصفها حال في نصفه وكذلك الوحدة والنقطة وكان
لان الحلول لا على نعت السريان فلم لا يكون الحال في المنقسم كذلك قال واما
الثاني فلانه انما يلزم من عدم مطابقة الكلي لما تحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض
عدم مطابقته اياها اصلا فيجوز ان يطابقها بحسب الماهية على معنى ان
المفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم ذلك الكلي اقول
هذا الاعتراض على الوجه الثاني وتقريره ان نقول لم لا يجوز ان يكون الكلي حالا
في الجسم المنقسم ويقترن بعوارض مخصوصة من مقدار وغيره ويكون مطابقا لجميع
المندرجة تحته التي يطابقها في المقدار فانه لا يلزم مطابقة المعقول
افراده في كل وجه وكذا لا يطابقها في العوارض ويكون معنى المطابقة ان المفهوم
الكلي الحاصل في النفس فهذا الاعتراض ليس بشيء فان الصورة العقلية اذا كانت
حالة في المادة تخصصت بوضع مخصوص وعوارض مشخصة لها بحيث تخرج عن الكلية
اصلا فلا يصدق عليها الكلية فان اخذت تلك الصورة صورة اخرى مجردة
عن الوضع والتشخص كما هو المفهوم من كلام المصنف وجعلت تلك الصورة
الثانية مطابقة للمفهوم المنتزع من تلك الافراد وجعلت الصورة العقلية كلية
باعتبار اشتمالها على الصورة الثانية لزم المحال من حيث احدهما يكون كلا
كليا

بهذا الاعتبار وذلك خلف الشارح ان الصورة العائدة هي المطابقة اثباتها وبيان
تجردها فينتقل الكلام اليها الثاني ان كلية الصورة العقلية ليس باعتبار
صورة اخرى منتزعة عنها بل باعتبارها في نفسها ومطابقتها لاي فرد يسبق الى
العقل بحيث لو سبق للسواد من الافراد ما تحقق في زيادة ذلك المعقول ونقصانه بل الاولى ان
يقال كما ان الصورة العقلية الكلية اذا حلت في نفس جزئية تخصصت بها ولا يقدح ذلك في كليتها
حيث ان التخصيص عرضها باعتبار الحلول لا باعتبار الافراد المندرجة تحتها فان الافراد
بعينها تلك الافراد لم يخرج بعضها عن الاندراج باعتبار ذلك التخصيص كذلك اذا كانت
حالة في مادة مخصوصة قال واما الثالث فانه لا يلزم من عدم كون اجزاء الوجود
وجودات ان يكون عدمات حتى يلزم ما ذكرتموه من المحال فنجوز ان يكون امور مفهومها غير
مفهوم الوجود والعدم يحصل من اجتماعها الوجود والعدم لم قلتم بانه ليس كذلك اقول
تقرير الاعتراض على الوجه الثالث ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود المطلق حالا في قوة
جسمانية وينقسم بانقسامها الى اجزاء ليست وجودات ولا يلزم ان يكون عدمات لذاته بنقيضه
الشيء منقسم والجزئية وظاهر انه الحكم من نفي كونها وجودات الحكم بكونها عدمات فان مفهوما
مغاير للوجود والعدم ويحصل باجتماعها الوجود واعلم ان اصل الدليل والايراد الذي
ذكره عليه هنا كلها خارج عن قانون التحصيل لتوقف [illegible]
فان الوجود من حيث هو اذا حل في قوة عقلية وكانت تلك القوة جسمانية لا يلزم انقسا
الا ان يكون حلوله في تلك القوة من حيث هي منقسمة لا من حيث لحوق طبيعة اخرى بها فيكون
حلوله على سبيل السريان ولو حلة فيه وايضا [illegible] نقسم بانقسام محله حصل له مقدار واجزاء
ولا يلزم لعدمه من تلك الاجزاء فان اجزاء المقدار امور تجدد للمقدار بعد تقوم حقيقته
ليست مقومة له قال واما الرابع فلا نسلم لزوم اجتماع الضدين في جسم
واحد وانما يلزم ذلك ان لو كان صورة السواد ومثاله مضادا لصورة البياض ومثاله وهو
ممنوع بل المضادة بين السواد والبياض لا بين مثاليهما سلمناه لكن
لا نسلم اجتماعهما في جسم واحد فانه يجوز ان يحصل الضدان في جزء اخر بان يكون
احدهما حاصلا في بعض اجزاء الجسم والآخر حاصلا في البعض الآخر ويكون

بنقيضه

استمالك



المعقولة

محل احدهما غير محل الآخر اقول تقرير الاعتراض على الوجه الرابع ان انتقال الصورة
من السواد والبياض الحاصلة في الذهن انما هي مثال السواد والبياض وشبحهما لا نفسهما
واذا كان كذلك يمتنع التضاد بينهما وان كان التضاد واقعا في المنسوبين اليهما واذا كان
كذلك جاز اجتماعهما في القوى الجسمانية العاقلة سلمنا وقوع التضاد بين الصورتين
لكن يمنع اجتماعهما في محل واحد لو كانت القوة العقلية جسمانية وانما يلزم ذلك لو حلتا
معا في اجزاء ولا يلزم من اجتماعهما في جسم اجتماعهما في محل واحد فانه لم يمتنع جاز ان
يحصل صورة السواد في جزء منه وصورة البياض في جزء اخر قال واما الخامس
فلا نسلم ان صورة ذلك العضو لم تكن كافية في ادراك القوة العاقلة اياه لتوقف
الادراك على صورة اخرى حتى يمتنع اجتماعهما في تلك المادة بل للازم توقف
الادراك على شيء اخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء امرا يجوز اجتماعه مع صورة ذلك العضو اقول
تقرير الاعتراض على الوجه الخامس ان يقول لم لا يجوز ان لا يكفي صورة العضو الذي جعل
محلا للقوة العقلية في تعقل ذلك العضو فلم يفتقر الى حصول صورة اخرى مساوية
للصورة الاولى حتى يجتمع صورتان في محل واحد سلمنا لا يلزم من عدم الاكتفاء
بالصورة الاولى افتقاره الى صورة اخرى لجواز ان يتوقف الادراك على حصول شرط
غير حصول صورة ثانية فلا يلزم اجتماع صورتين لمعقول واحد وهذا الاعتراض ليس بشديد
لان التعقل عندهم سواء قلنا ان صورة المعقول بالعاقل فتلك الصورة ان كانت هي الصورة
المنطبعة في المادة لزم دوام التعقل بدوام تلك الصورة وان كانت صورة اخرى لزم
اجتماع المثلين ولا يدفعه ما ذكره من الاعتراض لانه يخرج التعقل عن حصول الشيء
الحصول من حيث هو حصول لا باعتبار ذلك امرا اخر ولا باعتبار عدمه بل الوجه ان يقال
الصورة ان كانت حكاية للصورة الاولى ومثالا لها وليست مساوية لها من كل وجه
فان هذه الصورة عرض قائم بالنفس والاول جوهر قائم بذاته فلا يلزم اجتماع المثلين
في محل واحد قال البحث الرابع في اثبات النفوس الفلكية حركات الاجرام
الفلكية ارادية والا لكانت طبيعية او قسرية والاول باطل لان الطبع [illegible]

المنسوبين
اليهما

اقتران

الطبيعي

والاول كان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع والثاني ايضا محال لان القسر على خلاف
مقتضى الطبع فله قسر ولانها لو كانت بالقسر لكانت على موافقة القاسر فيلزم
اشتراكها في الجهة والسرعة والابطاء ويلزم منه ان يكون لها نوع محدد لان حركاتها
ان صدرت عن تخيل صرف لما بقيت على نظام مضبوط مرور الشهور والسنين والدهور
الطويلة فهي اذن عن تعقل فلها قوى مدركة للامور كلية والمدرك للكلي مجرد كما مر
اقول مذهب الاكثر من الاوائل ان السماوات متحركة بالارادة وثبوت الارادة
يستلزم ثبوت النفس ويثبتون بعد ذلك تجردها وتقريره ان نسلم على ما ان نقول حركات
الافلاك دورية فلا تكون طبيعية لان المتحرك بالاستدارة يطلب بحركته الذي تركه فلو كانت
الدورية طبيعية لزم ان يكون احد المتروك طبعا مطلوبا طبعا وهو باطل قطعا
ولا يجوز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فاذا لم يكن هناك طبع لم يكن
هناك قسر فتعين الارادة وايضا لو كانت الحركات بالقسر لزم ان تكون على موافقة القاسر
فلا تختلف بالسرعة والبطء ولا بالجهة بل تكون حركات الافلاك كلها متشابهة وهو الثاني
باطل فكذا المقدم واذا ثبت ان الحركات ارادية فمعلول الارادة لها من نفس هي المحركة
وهو ظاهر فانا لا نعني بالنفس الا المؤثر الذي يؤثر بواسطة القصد والارادة وهو
ان ملكا السماء مجردة لان حركاتها اما ان تصدر عن تصور عقلي كلي او جزئي والثاني باطل
لان التخيلات لا تدوم بل تنقطع بانقطاع الاوقات الخيال قوة جسمانية وقد
بينا ان القوة الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية فتنقطع في مدة منقطعة
فلا يبقى على نظام واحد سرمدا متطاولا وايضا فان الاثار الصادرة من الحركة
تختلف باختلاف الحيلة فلا يمكن ضبطها على قانون واحد لكن الحركات السماوية
لازمة على قانون مضبوطة فهي صادرة عن تصور عقلي فلها مبدأ يصدر عنه التعقل
فيكون مجردا وهو المطلوب قال وفيه نظر لجواز ان تكون حركاتها طبيعية ويكون مطلوبها
نفس الحركة او قسرية ويكون القوام محلها صادرة عن تخيل صرف ومبنى على نظام مضبوط
اقول تقرير الاعتراض ان يقال لم لا يجوز ان تكون حركاتها طبيعية قوله يلزم ان يكون
المطلوب

او اختياري



جعلها

طبعا متروكا طبعا قلنا هذا انما يلزم لو كان المطلوب بالحركة هو الحدود اما لو كان
المطلوب بالحركة هو الحركة اما اذا جعلنا المطلوب هو الحركة نفسها لا يلزم ما قلتموه
سلمنا انها ليست طبيعية فلم لا يجوز ان تكون قسرية قوله يلزم اشتراكها في الجهة والسرعة
والبطء قلنا انما يلزم ذلك لو كان القاسر واحدا فلم لا يجوز ان يكون لكل فلك قاسر يقسر على
حركة المعينة قوله لو كانت صادرة عن تخيل صرف لاختلف نظامها قلنا لا نسلم
فلم لا يحصل تخيل دائم يدوم الانتظام بدوامه وهذا الاعتراض ليس بجيد فان الطبيعة
حينئذ اما ان يمكن ان تكون علة للحركة فان الطبيعة امر ثابت والحركة ليست بثابتة فلا يمكن
صدورها عنها بذاتها بل انما يصدر عنها الحركة باعتبار الخروج عن الحالة الطبيعية
فاذا انتهت اليها وقفت قال البحث الخامس في اثبات العقل الموجد للجسم
ينبغي منه الصورة الحكمية على الهيولى لا شيء من الاجسام كذلك لان الاثر القائم
عن جسم انما يصدر على من له وضع بالنسبة اليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة
فالموجد للجسم لا يكون جسما ولا جسمانيا واجبا لذاته لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة
كان البسيط مصدرا لامرين وان صدر احدهما بواسطة الآخر لزم تقدم الهيولى على الصورة
او بالعكس فهو اما نفس او عقل والاول محال لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما والا لما
تعلقت به فتعين الثاني وهو المطلوب اقول الاوائل ذهبوا الى اثبات
جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام لا بالحلول ولا بالتدبير فسموها عقولا واستدلوا
على اثباتها بان الجسم ممكن لانه مركب فيستدعي موجدا وموجده لا يكون جسما لان المؤثر في
المركب مؤثر في جزئيه ولا شيء من اجزاء الجسم مستند الى الجسم لان الجسم انما يؤثر في شيء بواسطة
الوضع ولهذا فان النار لا تحرق كل جسم بل ما يجاورها فيستدعي التأثير فيه بواسطة
بينهما للفرق منها والهيولى لا وضع لها فلا تصدر عن الجسم ولا الصورة لانها
لو صدرت عن الجسم في الهيولى لكان للهيولى وضع قبل فيضان الصورة عليها لكنه
يستوعبها الصورة هناك لما بينا ان الجسم انما يؤثر على غيره بواسطة
الوضع لكن الهيولى قبل الصورة لا وضع لها ولا يجوز ان يكون المؤثر في الجسم ٥

تحت عون الشارح

واجب الوجود لذاته عندهم انه واحد فلا يصدر عنه الجزآن اعني الهيولى والصورة دفعة
واحدة بلا واسطة ولا يجوز ان يصدر عنه احدهما بتوسط الاخر لانه ان كان الصادر ابتداءً
الهيولى كانت الهيولى علة متقدمة على الصورة وهو محال وان كان هو الصورة
كانت الصورة متقدمة على الهيولى وهو محال ايضا لما بينا ان كل واحدة منهما
متقدمة على الاخرى من وجه فلم يبق الا ان يكون العلة للجسم اما نفس او عقل والجسم
ان يكون نفسا لانها انما تفعل بواسطة البدن فلا تكون علة فثبت ان المطلوب
قال ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر منه واحد منهما
وهو لا يجوز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده فهو جوهر
ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه او نفسا لما مر فهو عقل اقول هذا تقرير آخر
لمطلوبه وهو انه لما قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب الوجود لذاته وان
واجب الوجود واحد من كل وجه فان الواحد لا يصدر عنه الا امر واحد فذلك الواحد
لا يجوز ان يكون عرضا لان المعلول الاول علة لما بعده والعرض لا يمكن ان يكون علة للجوهر
والا لزم الدور فيجب ان يكون جوهرا فاما ان يكون جسما وهو محال لان الجسم مركب
فلا يصدر عن الواحد واما ان يكون مادة وهو محال ايضا والا لتقدمت على الصورة
ولا صورة والا لتقدمت على المادة او نفسا وهو محال لتوقف فعلها على البدن
فلو توقف لزم الدور قال ولقائل ان يمنع ان الانية الفائض عن الحكيم انما هو
على قابل له وضع بالنسبة اليه وبقية المقدمات ايضا ممنوعة لما مر اقول
منع كون الانية الصادر عن الحكيم مشروطا بالوضع والاستقرار الا بعيد البقاء لانه
ضعيف جدا فانا نعلم قطعا ان الجسم انما يؤثر بواسطة الوضع ومنع المقدمات
الباقية على سبيل الاجمال لتقرير ما ذكرنا انما يمنع كون الواجب لذاته لا يصدر عنه الا
وقد تقدم بطلانه ويمنع ايضا مقارنة الهيولى للصورة ويمنع افتقار النفس
تاثيرها الى البدن ولا يلزم من حاجتها اليه في التعقل حاجتها اليه مطلقا والالزامت
متعلقة به ويمنع امتناع كونه عرضا قوله يلزم الدور قلنا ممنوع وانما



يلزم ذلك لو كان الجوهر صادرا عنه اما على تقدير صدور الجوهر عن المبدأ الاول بتوسط العرض فلا
والمتوسط الجوهر كونه علة فان الامكان والوجوب العقلي عندهم اعتبار بتكثر بها
الآثار وليست عللا فيها ولا دور لان العرض يحتاج اليه في فيضان الوجود والعرض
محتاج الى الجوهر في حلوله كما قالوا في المادة والصورة قال البحث السادس
في ان كون الجوهر جنسا لما تحته ليس بيقيني لان الماهيات التي يصدق عليها اسم الجوهر
يجوز ان يكون مختلفة بتمام الماهية اقول اختلف الاوائل في الجوهر هل هو جنس لما تحته
من الجواهر التي هي الجسم والمادة والصورة والنفس والعقل ام لا فقال الاكثرون
انه جنس لانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فيكون جنسا وهذه الصفات
مختصة بالجنس وهي ظاهرة الا مقوليته في جواب ما هو فانه متوقف على كونه ذاتيا
لها وهو ظاهر ايضا فانا لا نعقل انفكاكه عنها وهو متقدم في التصور عليها
وذلك من خواص الذاتي وهذا ممنوع لانه لا يلزم من عدم انفكاكه كونه ذاتيا
والتقدم في التصور ممنوع وذهب اخرون الى انه ليس بجنس والمصنف تشكك في ذلك واستدل
على عدم العلم بجنسيته بان الماهيات التي يصدق عليها اسم الجوهر يجوز ان
يكون مختلفة بالحقيقة ويشترك في هذا اللوازم الخارجي فلا يكون جنسا قال
واحتج الامام على انه ليس جنسا والا لكان ماهية ممتازا بعضها عن البعض
بفصول جوهرية لامتناع ان يكون العرض مقوما للجوهر فتستدعي فصلا اخر الى غير النهاية
وفيه نظر لجواز ان يكون جنسا للانواع دون الفصول اقول احتج فخر الدين الرازي
على ان الجوهر ليس جنسا بانه لو كان جنسا لما تحته لكانت الانواع الداخلة
تحته ممتازة بفصول تعينها وتميز بعضها عن البعض وتلك الفصول لا بد ان تكون
جواهر والا لكانت اعراضا وهو محال لانها مقومات للجنس لما تقدم ان الفصل
علة للجنس ومقوم الجوهر جوهر واذا كانت جواهر كان الجنس داخلا فيها فيفتقر الفصل
وهو محال والا افتقر الفصول الى فصول اخر الى غير النهاية وفيه نظر فانه لا يلزم
من كون الفصول جواهر كونها مندرجة تحت الجوهر اندراج النوع تحت الجنس

فان الاندراج انما يجاز ان يكون الجوهر عرضا عاما للعقول وجنسا للانواع والبدنية كما للفصول
اعراضا لصدق الجوهر عليهما قال لا يقال لو كان جنسا لكان العقل الفائض عن
الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة والاخر صورة فان
صدرا عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الاخر لزم ما قلنا لانا نقول لم لا يجوز ان
يصدر عنه مادة مجردة ثم تفيض عليها صورة فان البرهان ما قام على امتناع اول
حجة القائلون بكون الجوهر ليس جنسا انه لو كان جنسا لما تحته من الجواهر لكان جنسا للعقل
الصادر عن المبدأ الاول فيكون العقل مركبا من الجنس والفصل وهو محال لان الجنس اذا
اخذ جزءا خارجيا كان مادة والفصل اذا اخذ جزءا في الخارج كان صورة فيكون العقل
مركبا من مادة وصورة وهو محال لما بينا من استحالة استناد المادة والصورة الى الواحد
من كل جهة لانهما ان صدرا عنه دفعة صدر عن الواحد امران وهو محال وان سبقت
احدهما الاخرى لزم سبق المادة على الصورة من كل جهة او سبق الصورة على المادة
كذلك وهو محال لان واعترضه المصنف بالمنع من استحالة صدور المادة اولا
بسبب ما قلتموه في المادة الجسمانية هنا لا يمكن فلم لا يكون هناك ان المادة لو سبقت الصورة
فان كانت متحيزة كانت ذات صورة مع فرض عدمها وان لم تكن متحيزة استحال
مقارنة الصورة المتحيزة بها وهذا لا ينافي هنا فان الهيولى هنا غير متحيزة
لا بالذات ولا بالعرض فاذا فرضنا تقدمها ثم قارنتها الصورة لم يحصل محال
فلا يساق ذلك البرهان فيه قال البحث السابع في اقسام العرض المشهور
انما قسمه الكم وهو الذي يقبل القسمة والتجزي لذاته اقول في هذا البحث
مسائل الاولى في عدد الاعراض لما فرغ من البحث عن الجوهر شرع في البحث
عن العرض ولما لم يكن العرض جنسا عاليا تحته شرع في اقسامه الى الاجناس
العالية قبل البحث عنه لان معرفة المعروض سابقة وبدأ بالكم وهو عرض يقبل لذاته
القسمة والتجزي واحترزنا بقولنا لذاته عن الاشياء التي تقبل الانقسام بمعنى
كالجسم والسواد مثلا فانهما يقبلان القسمة والتجزي لا لذاتهما بل باعتبار
حلول

اخذ

بحث عرض

في الكم



حلول المقدار في احدهما وحلول الاخر في المقدار واما الذي يقبل التجزي لذاته
فهو الكم العقلي قال والكيف وهو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا وانما قيدنا الاقتضاء بالاولي ليندرج فيه العلم
بالمعلومات التي لا تنقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم اقول
الكيف احد الاجناس العالية ورسموه بانه الهيئة التي لا يتوقف تصورها على تصور
غيرها ولا تقتضي القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اوليا فالهيئة كالجنس العالي لجميع
الاعراض وقولنا لا يتوقف تصورها على تصور غيرها احترزنا به عن الاعراض
النسبية وقولنا ولا تقتضي القسمة احترزنا به عن الكم وقولنا ولا تقتضي اللاقسمة احترزنا
به عن الوحدة وغيرها من الاعراض التي لا تقسم محلها باعتبارها وقولنا اقتضاء اوليا
ليدخل فيه اقتضاء اللاقسمة فان من الكيف ما يقتضي اللاقسمة وهو العلم بما لا ينقسم
فانه يقتضي اللاقسمة لكن باعتبار وحدة المعلوم لا لذات العلم قال والاين
وهو حصول الشيء في مكان وهو اما حقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه
او غير حقيقي ككونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم اقول
الاين احد الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه الذي هو فيه فهو
من الاعراض النسبية التي لا تفهم الا بين شيئين هما المكان والمتمكن وهذه
النسبة مغايرة للمكان والمتمكن لوجوب تاخر النسبة عن المنتسبين والمتاخر مغاير
وهذا الاين منه حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص بحيث لا يشغله غيره معه
مثل كون الماء في الكوز ومنه غير حقيقي وهو كون الشيء في مكان لا يختص به
ويشغله غيره معه مثل كون زيد في البلد او في السوق قال ومتى وهو حصول الشيء
في الزمان المعين ككون الكسوف في ساعة كذا اقول المتى احد الاجناس
العالية وهو من الاعراض النسبية وهو عبارة عن حصول الشيء في زمانه او في طرفه
فهو نسبة الشيء الى الزمان بالحصول فيه مثل كون زيد في ساعة كذا او في سنة كذا وهو
انما يحصل بالذات للاشياء المتغيرة كالحركة ويلحق ما عداها بواسطة الغير
العارض

لها ولا يلحق ما ليس منتقلة قال والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود اقول الوضع
لفظ مشترك بين معان الى حط قبول الاشارة الحسية والمراد هنا هيئة تعرض للشيء
بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض وبسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام
فانه تعتبر فيه نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض بالاستقامة ونسبة تلك الاجزاء
الى امور خارجة عنها مثل كون الراس من فوق والرجل من اسفل والمكلي النسبة
الاولى في الوضع لانها حاصلة للمستلقي والقائم فيها ما قال والاضافة وهي النسبة
التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس
الى البنوة اقول الاضافة من الاعراض النسبية وهي احد الاجناس العالية
وهي النسبة المتكررة كالابوة المعقولة بالقياس الى البنوة المعقولة بالقياس
الى الابوة وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها
تعرض للاب بالقياس الى البنوة لا الابوة انما تقاس الى البنوة قال والملك
وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتختم اقول
الملك من الاعراض النسبية وهو احد الاجناس العالية وقال الشيخ ابو علي
مقولة الملك لست احققها ونسبة ان يكون عبارة عن النسبة العارضة للشيء بسبب
ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتختم ان قال وينتقل بانتقاله احتراز
عن حائط البيت به والاوجب ان مقولة الملك ليست هنا بل ما ذكره شيخنا الاعظم
نصير الملة والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وهو نسبة الملك الى الشيء
لان هذا معنى كلي متقوم لانواع متعددة تحته ولهذا ما وقع الاشتباه في
هذه المقولة وضع الاوائل لها الفاظا متعددة كالجدة والملك وله قال
وان يفعل وهي هيئة تعرض للشيء حالة تاثيره في غيره كالمسخن ما دام يسخن
والقاطع ما دام يقطع وان ينفعل وهو هيئة تعرض للشيء حال تاثره عن غيره
كالمتسخن ما دام يتسخن والمتقطع ما دام ينقطع اقول

ان



هاتان المقولتان نسبيتان وهما مقولتا ان يفعل وان ينفعل فان يفعل هيئة تعرض
للشيء حال تاثيره في غيره كالمسخن ما دام يسخن والقاطع ما دام يقطع فاذا
انقطع تاثيرهما انتزع الاثر فعلا وان ينفعل هيئة تعرض للشيء حال تاثره عن
غيره كالمتسخن ما دام يتسخن والمتقطع ما دام ينقطع فاذا انقطع تاثره
قيل انفعل وانما عدل الاوائل عن صيغتي فعل وانفعل الى صيغتي ان يفعل
وان ينفعل وفي كون ماهيتي المقولتين وجوديتين زائدتين على المؤثر والاثر نظر
فان ذلك يستلزم التسلسل المسالة الثالثة في تعديد الاجناس العالية قال
ويكون هذه التسعة اجناسا عالية غير بينة لان الماهيات التي يصدق عليها
اسم الكم جاز ان يكون مختلفة بتمام الماهية وكذا غيره من الاقسام اقول
معرفة الاجناس والفصول التي هي ماهيات الحقيقية من اصعب الاشياء واصعبها
لان المذكور جنسا يشتبه كثيرا بالعرض العام خصوصا مع ملازمة البرهان للموضوع
والمذكور جنسا يشتبه كثيرا بالخاصة اللازمة اما بالنسبة الى الماهيات التي
تركبها العقل فانه سهل جدا وكذلك كون هذا الجنس عاليا صعب المعرفة فما كان
الاسم المذكور في تعريف الجنس العالي صادقا على ماهيات مختلفة
الاسم لازما لتلك الحقائق المتباينة لا انه خاصة مساوية لجنسها الشامل
لها لاحتمال ان يكون مشتركة في جنس ما واذا ثبت هذا لم يثبت كون المسمى
جنسا فلم يعرف جنسية المقولات العشر قال فيه الاجناس العالية
من الاعراض اربعة لان العرض ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة والا فان كان مفتقرا بالقياس
الى غيره فهو النسبة وان لم يكن فهو الكم ان قبل القسمة لذاته والا فهو
الكيف وان يفعل وان ينفعل داخلان تحت الحركة وما بواقي النسبة
اقول جعل بعض الناس الاجناس العالية خمسة الجوهر والحركة والنسبة
والكم والكيف لان الموجود اما ان لا يكون في موضوع وهو الجوهر او يكون في موضوع
فاما ان يمتنع عليه الثبات بحيث لا يمكن اجتماع جزئين منه في الوجود كالحركة

وهو الحركة وامّا ان يجوز عليه الثبات فامّا ان يكون معقولا بالقياس الى غيره حيث
لا يمكن تصوّره بانفراده ولا باعتبار محلّه بل بالنظر الى امر خارج عن محلّه وهو النسبة
الشاملة للاين ومتى والوضع والمضاف والملك وامّا ان لا يكون معقولا بالقياس
الى غيره فامّا ان يقبل القسمة والتجزّي لذاته وهو الكمّ او لا يقبلهما وهو الكيف وان يفعل
وان ينفعل داخلان تحتها كما مرّ وهذا القول ليس بعيدا من الصواب قال ومنهم من
جعل النسبة جنسا لما عدا الكمّ والكيف والبرهان على شيء من ذلك اقول ذهب بعض الناس
الى ان الاجناس اربعة الجوهر والكمّ والكيف والنسبة وجعل النسبة جنسا عاليا
شاملا للسبعة النسبية وجعل ان يفعل وان ينفعل داخلين تحتها وذلك لان هذه النسبية
لا يعتقد موجودة في الاعيان ولا متحصّلة في الاذهان الا اذا تصوّرت النسبة اولا
والسبق في الوجودين دليل على الجنسية فيكون النسبة جزءا منها وهو معنى واحد مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون جنسا وكون النسبة عرضا للاعراض النسبية لا جنسا لها
واختلاف السبعة حتى الحقيقة من غير جامع جنسي لها غير معلوم بالبرهان وهذا القول
عندي جيد قال ومنهم من قدح في انحصارها في العشرة بان النقطة والوحدة خارجان
عنها وفيه نظر لانا لا نسلم وجودهما في الخارج وحملهما على محصلات الحقائق
حملا ذاتيا اقول قدح بعضهم في عشرية الاجناس وقال هنا موجودات
غير مندرجة تحت الاجناس العالية فلا تكون الاجناس العالية منحصرة في العشر بيانه
ان النقطة والوحدة امران موجودان غير مندرجين تحت جنس من هذه العشرة
ولا تركيب لهما لانهما بسيطان هذا خلف والجواب من وجهين الاول المنع من كونهما
وجوديين والمقولات انما هي اجناس للموجودات وهذا المنع لا ينافي ما مرّ من استدلاله
في اول الكتاب على كون الوحدة وجودية الثاني انّا نمنع كونهما محمولين على
محصلات الحقائق حملا ذاتيا سلّمنا لكن لا نسلّم انهما يحملان على محصلات الحقائق حملا عرضيا
او انهما يحملان على محصلات الحقائق فلا يكونان اجناسا وكونهما موجودين
غير جنسين لا يقدح في عشرية الاجناس فان النقض انما يرد لو كانا جنسين
قال والعرض ليس جنسا لما تحته لتصوّرنا المقدار مع الشك في عرضيته
اقول



اقول ذهب الاوائل الى ان العرض ليس جنسا للمقولات التسع ليستقيم القول بالعشرة
قالوا لو جعلنا العرض جنسا انحصرت الاجناس في امرين الجوهر والعرض واستدلّوا على كونه
غير جنس بانّا نتصوّر الكمّ مثلا ونشكّ في انه عرض قائم لا في محل والجزء لا يشكّ فيه
فلا يكون العرض جنسا للكمّ وكذا باقي الاعراض وهذا الكلام مدخول من وجهين الاول المنع
من تصوّر الكمّ وغيره بكماله وحقيقته مع الشك في العرضية كما قلتم في النفس انها متصوّرة
ببعض الاعتبارات مع الشك في جوهريتها مع ان الجوهر جنس لها الثاني ان
الشك في العرضية هو بعينه شك في الجوهرية فان اقتضى الشك في العرضية كون العرض ليس
جنسا اقتضى كون الجوهر ليس جنسا قال ومنهم من قال ان الاعراض السبعة لا وجود
لها في الخارج والا لكانت حالة في محلّ وحلولها في المحلّ ايضا نسبة فيكون حالا في المحلّ
ويتسلسل وفيه نظر لان امتناع مثل هذا التسلسل ممنوع اقول ذهب جماعة
الى ان الاعراض النسبية السبعة ليست موجودة في الخارج اذ لو وجدت في الخارج
لزم التسلسل لانها اعراض مفتقرة الى محالّ لوجودها فحلولها في المحلّ نسبة لها
اليه مغايرة لها وهي عرض حالّ في محلّ ايضا فحلوله ايضا حلول نسبة اخرى
ويتسلسل واعترض المصنف بمنع امتناع هذا التسلسل وقد سبق مثل هذا غير مرة
المسئلة الثالثة في مباحث الكمّ قال وللكمّ خواصّ الاولى قبول المساواة
واللامساواة لذاته اذ لولا ذلك لم يتصوّر ان يساوي الجسم الصغير ما ساواه الجسم الكبير
الثاني قبول القسمة في الجسمية الثابتة قبول الانقسام وقد يراد به كونه بحيث يمكن ان
يفرض فيه شيء غير شيء وهو للكمّ المقدار لذاته وقد يراد به الافتراق كل الوجود الانفكاكية
وهو لا يعرضه لذاته لان الملتصق لا يقبله عند الله جوز المقدار الواحد لا يبقى عند
الانفصال الثالثة ممكن ان يفرض فيه واحد عادّ له اما بالفعل كما في العدد
او بالقوة كما في المقدار اقول لما فرغ من المقولات العشر اجمالا شرع في البحث
عنها مفصلة وبدأ بالكمّ لانه مقدّم على الكيف فيتقدّم عليه وهو متقدّم على الاعراض
النسبية وذكر له القدماء ثلاث خواصّ مطلقة الخاصة الاولى قبول المساواة واللامساواة

لذاته وقد تمايزا بذاته لعني جمعية ما يعقلهما باعتبار عارض كالجسم والسواد
وهذا القول ليس للجسمية ٥ ولانه لتساوي الجسم الصغير متساويا وان الجسم الكبير اشتراكهما
في الجسمية وهذا النكتة كرهنا البيان غير واضح لان قبول الجسمها ليس عبارة عن
قبول واحد معين منهما حتى يلزم ما ذكره ولو كان كذلك للزم في الكم ما ذكره
لتساوي الصغير والكبير في المقدارية وهذا الحكم ظاهر لا يحتاج الى زيادة من
البيان الخاصة الثالثة قبول الانقسام والانقسام يعني به امران احدهما
كون المتصل بحيث يعرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق المقدار لذاته والثاني الانفكاك و
الانفصال المقتضي للاثنينية وهو انما يلحق المقدار بواسطة المادة لان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال لانه عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل والشيء لا يقبل عدمه لان
المقبول يجب بقاؤه عند القابل والمقدار لا يبقى عند الانفصال على الوجه الذي كان
سارياً فيهما الاتصال بمعنى الصورة الجسمية التي هي جوهر عندهم فان الامتداد لذاته
يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء الخاصة الثالثة يمكن ان يفرض فيه واحد عاد اما بالفعل
كما في العدد فان العشرة تعد بالواحد وهو موجود فيها بالفعل او بالقوة كما في
المقدار فان المقدار يتقدر بما يفرض عادا كالذرع ان ذلك العاد ليس موجودا فيه
بالفعل بل بالقوة قيل هذه الخاصة في التعريف اولى من الاوليين فان التعريف
بالاولى دوري لان المساواة اتفاق في الكم فلو عرف الكم بها لزم الدور والثاني
تعريف بالاخص فان قبول الانقسام من خواص المتصل بقيت الثالثة ويرد عليها
فانه تعريف للكم الذي هو جنس للمعدود بالعدد فيلزم الدور قال والمقدار زائد
على الجسمية لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته اقول يريد
ان المقدار زائد على الصورة الجسمية اعني الامتداد والاتصال وان كان لازما
بيانه ان الجسم الواحد قد يتوارد عليه المقادير المختلفة ويعدم السابق
بورود اللاحق والجسمية باقية في الاحوال كلها فان الشمعة عند جعلها مكعبا
عقيب جعلها كرية مع ان الجسمية باقية في الحالين والطول المعين والعرض المعين
والعمق

٥٧

والعمق المعين يتجدد طولا آخر وعرضا آخر وعمقا آخر وكذلك يوجد الثخانة قال
والكم متصل ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك ومنفصل ان كان وهو الزمان ان لم
يكن قار الذات والمقدار ان كان قار الذات وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة
والسطح ان قبلها في جهتين والجسم ان قبلها في الجهات الثلث ويسمى الثخن والجسم التعليمي اقول
الكم ينقسم بالقسمة الاولى الى المتصل والمنفصل ونعني بالمتصل ما يكون بين اجزائه
حد مشترك يكون كالخط المشترك بداية لاحد القسمين ونهاية للاخر مثال مقطع النصف
من الجسم حد مشترك بين النصفين يكون بداية لاحدهما ونهاية للاخر وليس هذا الحد المشترك
بداية لاحد القسمين ونهاية للاخر فان مقطع النصف من الجسم حد مشترك بين المنصفين
يكون بداية لاحدهما ونهاية للاخر وليس هذا الحد المشترك جزءا من المتصل والا لكان
التنصيف تثليثا والمنفصل ما ليس بين اجزائه حد مشترك فان الستة اذا قسمت
بقسمين لم يكن بين الثلاثة والثلاثة الاخرى حد متوسط بينهما مشترك والا في السبعة ايضا لان
ما يفرض متوسطا ان كان معدودا في القسمين كانت ثمانية وان حذف منهما كانت ستة
واقسام المتصل اربعة الزمان والخط والسطح والجسم التعليمي لانه ان كان
غير قار الذات بمعنى انه لا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود دفعة فهو الزمان
فان اجزاءه لا يمكن ان يجتمع دفعة واحدة وان كان قار الذات فان كان
منقسما في جهة واحدة لا غير فهو خط وان انقسم في جهتين فهو سطح وان انقسم في جهات
ثلث فهو جسم تعليمي ويسمى ثخنا ايضا قال والطول قد يراد به نفس الامتداد
والامتداد المفروض اولا او اطول الامتدادين والعرض قد يراد به البعد المقاطع
للمفروض اولا واقصر الامتدادين والعمق قد يراد به الثخن والبعد المقاطع
للمفروضين والثخن النازل وهي كميات بالذات ان اريد بها الامتدادات والا
فكميات مأخوذة مع اضافة ما اقول هذه الابعاد الثلثة اعني الخط
والسطح والجسم التعليمي قد يوجد مجردة عن الاضافة فيسمى كميات وقد يوجد مع الاضافة
فيسمى كميات مضافة فالطول قد يراد به نفس الامتداد كيف كان وهذا

هو المأخوذ بالمعنى الاول وهو الخط نفسه وقد يراد به الامتداد المفروض اولا
من اضافة فتخرج الطول عن الكمية المجردة وصار كالمضاف وقد يراد به
الطول الامتدادي وهو عبارة عن امتداد مأخوذ مع اضافة الى امتداد اخر اقصر
منه وقد يراد به الامتداد الآخذ من راس الآدمي الى قدمه ومن مركز العالم الى محيطه
والعرض قد يراد به المقدار الذي فيه بعدان او البعد المقاطع للمفروض طولا وقد يراد به
اقصر الامتدادين او الامتداد الآخذ من يمين الحيوان الى شماله واما العمق فقد يراد به
الثخن او البعد المقاطع للبعدين المفروضين اولا او الثخن النازل او البعد الذي بين قدام
الانسان وخلفه قال والكم بالعرض هو الذي يكون الكم فيه موجودا فيه كالمعدودات
او يكون موجودا في الكم كالشكل او يكون موجودا في محل الكم كالبياض اقول الكم منه
ما هو بالذات وهو الذي لذاته يقبل المساواة واللامساواة ومنه ما هو بالعرض
وهو الذي يقبلهما باعتبار غيره واقسامه ثلثة الاول ان يكون الكم موجودا فيه
كالمعدودات من الاجسام وغيرها فانه يقال لها انها متساوية باعتبار عروض العدد
لها وكالمتصل كما يطلق المساواة واللامساواة على الجسمين باعتبار عروض المقدار
لهما الثاني ان يكون موجودا في الكم كالشكل فانه يقال انه مساو لغيره من الاشكال
او غير مساو له لا باعتبار ذاته بل باعتبار عروضه للكم المتصل الثالث ان
يكون موجودا في محل الكم كما يقال هذا البياض مساو لهذا البياض اي في ماهيته
في طوله وعرضه مثله فان المساواة واللامساواة لم يلحقا البياض لذاته بل باعتبار
عروضهما لمقداره فهذه كلها كميات بالعرض قال والزمان كم بالذات وبالعرض
لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان
والمسافة اللذين هما كم بالذات اقول الزمان هو مقدار الحركة على ما يأتي
تحقيقه من حيث التقدم والتأخر العارضين لها باعتبار المسافة لا باعتبار
الزمان واذا كانت ماهيته كذلك فهو كم بالذات واذا نسب الزمان
الى الحركة والمسافة بعضها الى بعض وجدت متطابقة فان كل واحد منها
الثلثة



تزيد بزيادة الاخرى وتنقص بنقصانه وتتقدر به فكما يقال حركة فرسخ يقال
حركة يوم والمسافة لها كم بالذات والحركة المطابقة لها تتقدر بتقدرها فلها كم بالعرض
والزمان المقدر بتلك الحركة كم بالعرض وانما فائدة في ان يكون الشيء كما بالذات وبالعرض
معا باعتبارين والحركة ليست كما بالذات بل بعرض المقدار لها وهي عارضة للجسم المقدر بغيره
فهي كم بالعرض باعتبارين احدهما حلول الزمان فيها والثاني حلولها مع المقدار
في المسافة قال والابعاد متناهية والا لامكن ان نتوهم خطين يخرجان
من نقطة واحدة وبينهما بعدان بحيث يكون البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه
والثالث ثلثة امثاله وهكذا الى غير النهاية ولو امكن ذلك لامكن ان يكون بينهما
بعد مشتمل على امثال البعد الاول التي هي غير متناهية فيكون غير متناه محصورا بين
حاصرين اقول هذه المسئلة وكثير مما مضى ويأتي من العلم الطبيعي المقصود ذكرها
في الالهي لاشتياق البحث اليها وهذه المسئلة قد اتفق اكثر العقلاء عليها وخالف
فيها حكماء الهند والدليل على ذلك ان نقول لو كانت الابعاد غير متناهية لامكننا
فرض خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان كساقي مثلث الى غير النهاية و
الابعاد التي بين الخطين تتزايد بحسب تباعد الخطين فان الخطين كلما انفرجا
تزايد البعد بينهما ويكون الزيادات التي بين الخطين بقدر واحد كما يكون البعد
الاول مثله ذراعا والثاني زاد عليه بقدر ذراع او ازيد ولو لم يعتبر هذا الفصل
المطلوب وهو عدم تناهي الخط المشتمل على ما لا يتناهى من الزيادات كانا لو
اخذنا خطا وقسمناه بنصفين ثم جعلنا احد النصفين اصلا واضفنا النصف الآخر
ثم اضفنا اليهما نصف المتخلف وهكذا الى غير النهاية لم يبلغ الى مساواة الخط
الاول فضلا عن ان يكون غير متناه اذا عرفت هذا فنقول تلك الزيادات المفروضة
فيما بين الخطين غير متناهية وكل واحد منها موجود فيما زاد عليه فان البعد العاشر
مشتمل على الاول مع الزيادات المنتهية اليه فيجب ان يكون هناك بعد مشتمل على ما لا
يتناهى من الزيادات لانا قد بينا ان نسبة الزائد كنسبة امتداد الخطين فاذا

فاذا كان الخطان غير متناهيين فالبعد بينهما غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصوراً بين
حاصرين وهو معلوم البطلان بالضرورة قال ــــ والان الابعاد لو كانت غير
متناهية لامكننا فرض خط غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه
موازٍ للخط الاول لو امكن فرض ذلك لزم ان هذا الخط بحركة الكرة من الموازاة الى
المسامتة وذلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط الغير المتناهي هي اول النقطة
المسامتة لكن ذلك محال لان كل نقطة نفرضها انها اول نقط المسامتة فان المسامتة
مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معها لان المسامتة انما تحصل بزاوية مستقيمة
الخطين كالزوايا وبينها ذلك يمكن تنصيفها الى غير النهاية وح يكون المسامتة
مع الفوقانية قبل المسامتة مع التحتانية بالضرورة اقول ــــ هذا برهان ثان
على تناهي الابعاد وتقريره ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكننا فرض خط غير
متناه وفرض كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه الى محيطها موازٍ للخط
الغير المتناهي ونعني بالموازاة كونهما بحيث لو اخرجا الى ما لا يتناهى من الطرفين
لم يلتقيا فيهما فاذا تحركت الكرة خرج هذا الخط المتناهي من موازاة الخط
الغير المتناهي الى المسامتة ونعني بالمسامتة كون الخطين بحيث لو اخرجا من
احدى الجهتين تلاقيا ووجود المسامتة بعد الموازاة يستدعي وجود اول نقطة في
الخط الغير المتناهي يحصل معها المسامتة لكن لا يمكن وجود اول النقطة في الخط
الغير المتناهي للمسامتة فان كل نقطة نفرض اولاً فهي مسبوقة بغيرها لان المسامتة انما
تحصل بالزاوية المستقيمة الخط وحركة الخط عن الموازاة الى المسامتة تكون بحركة قابلة
للانقسامات التي لا يتناهى وكذا الزاوية فالخط المتناهي المتحرك الى المسامتة
انما يصل الى هذا الحد بعد وصوله الى منتصفه واذا فرض الخط في المنتصف كانت
الزاوية نصف الزاوية فيكون نقطة المسامتة فوق ما فرض انه اول النقطة وهكذا
الى غير النهاية واذا امتنع وجود اول نقط المسامتة مع وجوب وجودها
لزم المحال لا على تقدير الموازاة الممكنة ولا على تقدير حركة الكرة الممكنة

المستلزمة



بلغ [illegible]

المستلزمة للمسامتة فلم يوجد الا تقدير عدم التناهي فيكون محالاً قال والعامل ان يقول
على الاول لا نسلم امكان توهم خطين خارجين من نقطة واحدة على الوجه المذكور ب ابعاد
على هذا التقدير ولا امكان وجود بعد فيما بينهما مشتمل على الابعاد غير المتناهية
وانما يلزم ذلك ان لو كان هناك بعد هو آخر الابعاد وهو اول المسألة اقول ــــ
تقرير الاعتراض على الوجه الاول ان نقول لا نسلم امكان توهم خطين خارجين من نقطة
واحدة يتباعدان الى غير النهاية كما في مثلثه على تقدير عدم تناهي الابعاد وانما يمكن
ذلك لو كانت الابعاد غير متناهية من جميع الجهات اما اذا كانت غير متناهية من بعض
الجهات دون البواقي لم ينتظم هذا البرهان وتوجه المنع المذكور سلمنا امكان الخطين
لكن لا نسلم وجود بعد بينهما يشتمل على الابعاد غير المتناهية انما يلزم ذلك لو كان
هناك بعد هو آخر الابعاد الغير المتناهية حتى يشتمل ما قبله من الزيادات
الغير المتناهية لكن وجود ذلك البعد هو المطلوب فلا يجوز جعله مقدمة فيه
وهذان المنعان فيهما نظر اما الاول فلان القائلين بعدم تناهي الابعاد
لم يفرقوا بين الجهات ونحن في مقام ابطال مقالتهم فانهم يقولون بعدم تناهيها
من جميع الجهات وادلتهم تعطي ذلك على ما يأتي وايضاً فان البعد بطبيعته احق
اذا اقتضى التناهي من جهة اقتضاه من كل جهة وايضاً تخصيص التعميم ونقول الابعاد
لا تتناهى من جميع الجهات ونسوق الدليل واما الثاني فلانا نقول انه لا بد ان
يكون هناك بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية والا فان كان لزم
المحال الذي ذكرناه وان لم يكن كان كل بعد حاصلاً في غيره فالمجموع حاصل في غيره
لانا قد بينا ان البعد العاشر انما هو البعد الاول مع الزيادات باسرها وح يتم المطلوب
قال ــــ وعلى الثاني لا نسلم توهم الخطين على الصفة المذكورة ح ولا نسلم امكان ح
ان الخط المتناهي اذا تحرك بحركة الكرة لا بد ان يحدث في الخط المتناهي نقطة
هي اول نقطة المسامتة فان الحركة انما تقع في زمان وكل زمان منقسم وكل حركة
منقسمة فوقوع نصفها قبل وقوع كلها وهكذا الى غير النهاية

صح

فلا يوجد في الخط غير المتناهي نقطة هي أول النقطة المسامتة أقول تقرير الاعتراض
على الوجه الثاني أن نقول لا نسلم إمكان توهم الخطين على الصفة المذكورة من
كون أحدهما متناهيا والآخر غير متناه ويكونان متوازيين على تقدير عدم التناهي
سلمنا لكن لا نسلم أن الخط المتناهي إذا تحرك حركة الكرة لابد أن يحدث في الخط
غير المتناهي نقطة هي أول النقطة المسامتة وتوضيح أن الحركة منقسمة إلى ما لا يتناهى
لوقوعها في زمان قابل للقسمة كذلك وإذا انقسمت الحركة كان الجزء الأول سابقا
على الثاني فالمسامتة قبل حدوث نقطة سابقة على ما فرضوه فلم يكن هناك نقطة
هي أول النقط المسامتة والاعتراض الأول ضعيف جدا وأما الثاني وإن
كان فيه بعض القوة وقد ذكره شيخنا الأعظم نصير الملة والدين الطوسي قدس الله روحه
إلا أن الجواب عنه أن انتقال المسامتة لابد لها من أول لحدوثها عقيب الموازاة ومن ثم
يحدث في آن بخلاف الحركة فإذا فرضنا الحركة منقسمة فأول آن يعرض للحركة ليس
فيه حركة بخلاف أول آن يعرض للمسامتة فإنه يجب أن يكون فيه مسامتة ويتم البرهان
قال ومنهم من احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه أقول ذكر الإمام الدليل
في بيان تناهي الأبعاد دليلا آخر وهو برهان التطبيق ونقرره أنا نفرض خطا
متناهيا من أحد الطرفين غير متناه من الطرف الآخر ونفرض خطا آخر
أنقص من الخط المفروض في الجانب المتناهي بعشر أذرع ثم نطبق أول أحد الخطين
بأول الآخر وثانيه بثانيه وهكذا إلى ما لا يتناهى فإن لم يقع الانقطاع كان الزائد — ط / لو الانطباق
مثل الناقص هذا خلف وإن انقطع أحدهما تناهى لانقطاعه في الطرف الذي فرض
غير متناه فيه ويتناهى الآخر والاعتراضات التي ذكرها على هذا البرهان
مما تقدم في باب تناهي العلل أشير هنا والجواب عنها ما ذكرناه ولك
أن تقول لو كانت الأبعاد متناهية ووقف الشخص على النهاية فإن امتنع مد يده
فهناك جسم مانع وإن أمكن كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان
فهو مقدار ولأن الجسم ماهية كلية نفس تصورها لا يمنع من وقوع الشركة



وجود جسم
فيه كلي موجود أجسام غير متناهية وإنما نقول إلا إذا سلم اقتضاء امتناع مد اليد
مانع بل ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مد اليد وإن سلم أن التناهي مع وقوف
الشخص على النهاية إذا كان محالا كان التناهي محالا فإنه لا يلزم من امتناع المجموع
امتناع جزء من أجزائه ولا نسلم أن كون ماهية الجسم كلية تقتضي إمكان وجود
أجسام غير متناهية دفعة لأنه يجوز أن يكون إمكان وجودها في الأزمنة مختلفة
على أنا نقول المقتضي عدم وجود أجسام غير متناهية دفعة لا يقال إن يكون
إمكان وجودها في أزمنة مختلفة على أنا نقول المقتضي عدم وجود أجسام غير
متناهية فإمكان وجودها نفي نهاية لا ينافي حالة عينية أقول احتج العالم
بعدم تناهي الأبعاد بوجهين الأول أن الأبعاد لو تناهت لكان امتداد الواقف
على طرفها إذا مد يده فإن امتنع خروجها فهناك جسم مانع وإن أمكن كان هناك
خلاء تقبل الزيادة والنقصان فهو مقدار وهكذا إلى غير النهاية الثاني
أن الجسم ماهية كلية لا يمنع نفس تصورها من وقوع الشركة فيها وكل أجسام نفرض
يمكن وجود أجسام غيرها إلى ما لا يتناهى فيمكن وجودها لا متناهية من الأول
والجواب عن الأول أنا نمنع امتناع مد اليد إلى خارج العالم قوله يكون هناك
أجسام مانعة قلنا ممنوع بل الامتناع لعدم الشرط وهو الحيز سلمنا امتناع
مد اليد لا لعدم الشرط لكن لا نسلم أن التناهي مع وقوف الشخص على النهاية ممكن
امتناع التناهي الذي هو أحد جزئي هذا الفرض أعني التناهي ووقوف الشخص
على النهاية فإنه لا يلزم من امتناع مجموع مفروض امتناع أجزاء ذلك المجموع
أو امتناع جزء معين منه وهذا المجموع غاية الإرادة فإن وقوف الشخص — المجموع
على النهاية لا شك في إمكان فرضه فإن عرض محال فمن التقدير الآخر وعن الثاني
أن كون الجسم ماهية كلية لا تقتضي وجود أفرادها بل ولا إمكان وجودها بل ولا
وجود فرد منها فإن شريك الباري تعالى أمر كلي يمتنع وجود فرد من أفراده في الخارج
سلمنا أن كون الماهية كلية تقتضي وجود أفرادها في الخارج لكن لا نسلم أن

الافراد يجب وجودها دفعة فلم لا يجوز وجودها على التعاقب في ازمنة مختلفة
لا في زمان واحد فلا يستلزم عدم التناهي في الابعاد لان عدم التناهي انما
يتحقق لو وجد افرادها الاسامي من الاجسام دفعة واحدة سلمنا ان كون
الجسم ماهية كلية يقتضي امكان وجودها دفعة لكن امكان الوجود لا يستلزم الوجود
ونحن ادعينا عدم الوجود وهذا الاعتراض ليس بمتجه فان الاولى ادعوا
عدم التناهي وبرهنوا بما يدل على الامتناع قال والمقدار لا يوجد مفارقا
عن المادة والا لكان غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البتة والمقدمتان ممنوعتان
وعاد بها في التخيل لامكان تخيلنا المقدار مفارقا عن المواد فانا اذا تخيلنا
الشيء من غير الالتفات الى ما عداه يسمى جسما تعليميا ولا يمكننا تخيله الا متناهيا
فيلزمه سطح فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير الالتفات الى ما يقارنه من الكيفيات
كاللون والضوء يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط والنقطة اقول المقدار
عرض لا يوجد مفارقا عن المادة لانه لو وجد في الخارج مفارقا عنها لكان غنيا
بذاته عنها ولو كان غنيا عنها لم يحل فيها والمصنف منع المقدمتين وهو منع ضعيف
اما الاولى فظاهرة فان المفارق للمادة غني عنها في الحلول اما الثاني
فكذلك فان الغني عن غيره لا يمكن ان يحل فيه فان الحلول يستدعي الحاجة وهذا
ايضا ظاهر اذا عرفت هذا فنقول المقدار لا يوجد مفارقا عن المادة
في الخارج وقد يفارق في العقل فانا قد نتخيل طولا وعرضا وعمقا قائما بذاته
مفارقا عن المادة فاذا تخيلنا الشيء من غير التفات الى المادة والى ما يقارنه
من الاعراض يسمى جسما تعليميا ولا نتخيله الا متناهيا فيلزمه سطح وذلك
السطح اذا تعقلناه من غير التفات الى ما يقارنه من الكيفيات كاللون والضوء
وغيرهما يسمى سطحا تعليميا وكذلك الخط اذا تصورناه من غير التفات
الى شيء من الكيفيات يسمى خطا تعليميا وكذا النقطة قال ثم الشيء
يمكن اخذه لا بشرط شيء وبشرط لا شيء واما السطح والخط فلا يمكن

ملا يتاقيه امكان الوجود صح



اخذهما بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن اخذه الا بحيث يعرض فيه جهات والخط
الا بحيث يعرض فيه جهتان والاول جسم والثاني سطح ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول
لانا نتصور الخط ونحكم على كل خط وكذا السطح وذلك انما يمكن اذا كانا ماخوذين
لا بشرط شيء اقول الشيء يمكن اخذه باعتبارين احدهما من حيث هو لا
بشرط شيء والثاني بشرط لا شيء اي يمكن ان يتصور ولا يعتبر معه غيره ويمكن ان يتصور
و[عدم] يعتبر معه غيره والسطح والخط لا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني فان السطح
لا يمكن اخذه مجردا عن الجسم قائما بذاته والا لكان الذهن يعرض له جهة قدام
وخلف فيكون جسما هذا خلف وكذا الخط لا يمكن اخذه بالاعتبار الاول فانه
لو فرض قائما بذاته لكان العقل يعرض له جهات متعددة فيكون جسما ايضا ويمكن
اخذهما بالاعتبار الاول فان كل جسم متناه نتخيل له سطح قائم وكذا كل سطح
متناه نتخيل له خط قائم فالخط والسطح من حيث هما لا باعتبار غيرهما
عن الجسم متصوران ونحكم احكاما على كل خط وسطح وذلك انما يكون اذا اخذ
لا بشرط شيء قال والنقطة والخط والسطح لا يتميز في الوضع لانها
لو تميزت في الوضع لكان ما من النقطة الى جهة غير ما منها الى اخرى وما من
الخط الى يمينه غير ما منه الى يساره وما من السطح الى اعلاه غير ما منه الى اسفله
فلا يكون النقطة نقطة ولا الخط خطا ولا السطح سطحا هذا خلف اقول
النقطة والخط والسطح اعراض موجودة في الجسم وهي غير متميزة في الوضع
لان النقطة لو تميزت في الوضع منفردة عن الخط لكان لها طرفان
احدهما ملاق للخط الذي هو طرفه والاخر مباينه فيكون منقسمة هذا خلف
وكذلك الخط لو كان متميزا في وضعه لكان الذي يلي ما على يمينه غير الطرف
الذي يلي ما على يساره فيكون منقسما في العرض فيكون سطحا هذا خلف وكذا السطح
لو كان له وضع مميز عن وضع الجسم لكان طرفه الذي يلي الجسم غير
الطرف المقابل له فيكون له عمق فيكون جسما هذا خلف فاذن هذه كلها لا
اوضاع

ماخوذين

لها بما تعرفها ولا ينتا ولها الاشارة الحسية ولا باعتبار الجسم الذي هو محلها
المسئلة الخامسة في الكيف قال وانواع الكيف اربعة لانها ان لم تكن مختصة
بالكميات فان كانت محسوسة سميت الانفعاليات والانفعالات وان لم تكن محسوسة فان صح
فان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين او نحو اللاانفعال كالصلابة فهي القوة واللاقوة
وان لم تكن استعدادا بل كمالا فهي الحال والملكة وتسمى بالكيفيات النفسانية وان
كانت مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المختصة بالكميات اقول
قسم الاوايل الكيف الى انواع اربعة الاول الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة
كحلاوة العسل فهي الانفعاليات وان كانت غير راسخة كصفرة الخجل فهي الانفعالات
الثاني الكيفيات الاستعدادية وهي القوة واللاقوة لانها ان استعد بها المحل
للانفعال فهي اللاقوة والوهن كاللين وان استعد بها لعدم الانفعال فهي القوة
كالصلابة الثالث الكيفيات النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم
وان كانت غير راسخة سميت حالات الرابع الكيفيات المختصة بالكميات
اما المتصلة كالاستقامة والانحناء والتربيع او المنفصلة كالزوجية والفردية
وما ذكره المصنف في التقسيم ظاهر وليس فيه دلالة قاطعة على الحصر وانما هي
مستفادة من الاستقراء قال النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي
ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل فهي الانفعالات وان كانت راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر فهي الانفعاليات وسمي بهذا الاسم لانفعال
الحواس عنها اولا اقول سميت الراسخة من الكيفيات المحسوسة
بالانفعالية لوجهين الاول انفعال الحواس عنها الثاني انها حدثت عن
المزاج المستلزم للانفعال وغير الراسخة وان وجدت فيه العلتان
الا انها لسرعة زوالها منعت هذا الاسم وسميت انفعالات وان لم تكن هي
في نفسها انفعالات ومعاني لكنها بنظائرها قال والمحسوسات اما ملموسات
او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات اما الملموسات



فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة
والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة
فغنيتان عن التعريف لكن من شان الحرارة تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
لافادتها الميل المصعد بواسطة التسخين فان المركب الذي لا يكون بسايطه شديدة
الالتحام لما كان مركبا من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة وكلما كان الطف
كان اقبل للخفة من الحرارة فانها اذا عملت في المركب بادر الاقبل الى التصعد قبل
مبادرة الابطا دون العاصي فيعرض من ذلك تفريق تلك الاجسام المختلفة
الطبايع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها واما التي
بسايطها شديدة الالتحام فان كان اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال
فاذا اقول تاثير الحرارة فيه حدوث حركة دورية كما في الذهب فان اللطيف
اذا مال الى التصعيد جذبه الكثيف فحدث حركة دورية وان كان الغالب هو
اللطيف تصعد واستصحب الكثيف وان لم يكن الكثيف غالبا جدا اثرت النار
في تليينه اي تسييله والا عملت فيه على طبيعته ايضا اقول المحسوسات تنقسم
بانقسام الحواس لما كانت الحواس خمسة اللمس والبصر والسمع والذوق
والشم انقسمت المحسوسات الى خمسة فاوايل المحسوسات هي الملموسات واوايل الملموسات
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فالكيفيتان الاوليان فعليتان
والاخريان انفعاليتان وباقي الملموسات منسوبة اليها كاللطافة والكثافة
واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وهذه المحسوسات
غنية عن التعريف لانها مدركة بالحس فلا شيء اعرف منها فان ذكر شيء في تعريفها
فعلى سبيل التعريف اللفظي لا المعنوي ومن شان الحرارة تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات من المركبات دون البسايط لانها تفيد التسخين والسخونة
مقتضية للميل المصعد والمركب مختلف اجزاؤه في سرعة الانفعال وبطوه
فان الكثيف ينفعل بطيئا واللطيف ينفعل سريعا فاذا اسخنت النار المركب

اللطيف

انفعال اللطيف اكثر من انفعال الكثيف وقد قلنا ان الشيخ نفى الصعود قبل اللطيف
الى الصعود قبل الكثيف فان كان التركيب معتدل شديد الالتئام صعد اللطيف
وتخلف الكثيف فعرض من الحرارة تفريق المختلفات في الطبيعة وكما يعرض من
ذلك اجتماع المتشاكلات فان اللطيف لما تصاعد الى ما يشابهه في اللطافة
وتخلف الكثيف هابطا عند ما يشابهه في الكثافة حصل الالتئام بين المتفقات
وان كان المركب شديد الالتئام بين بسائطه فاما ان يكون اللطيف والكثيف
متقاربين او يغلب احدهما الآخر فان تقاربا حدث من غاية الحرارة القوية حركة
دورية لذلك المركب فان اللطيف يطلب الصعود والكثيف يطلب الهبوط
والالتئام لا يمكن انفصاله فيجذب الكثيف اللطيف الى اسفل ويجذب اللطيف الكثيف
الى فوق فيحدث الحركة الدورية كما في الذهب اذا اسيل بالحرارة وان كان احدهما
غالبا فان كان هو اللطيف تصعد لفرط الحرارة واستصحب معه الكثيف لقلته
وان كان هو الكثيف فان لم يكن غالبا جدا اثرت النار في تلطيفه اي تسييله كما في
الحديد وان كان الكثيف غالبا جدا لم تقو النار على تلطيفه ايضا كما في الياقوت قال
ومن اسباب الحرارة الحركة اقول الحركة موثرة في تسخين المتحرك بالوجدان
وقد تحدث الحرارة من اسباب اخرى كالطبيعة النارية والضوء والحركة وكل
هذا محسوس قال واما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة
فيما من شانه ان يكون حارا او التقابل بينهما حينئذ يكون تقابل العدم والملكة
وهو باطل لانها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك اقول البرودة احدى
الكيفيات الملموسة وقد ذهب قوم من القدماء الى انها عدم الحرارة عما
من شانه ان يكون حارا واحترزوا بذلك عن الجواهر المجردة التي لا تقبل
الحرارة ولا البرودة فان عدم الحرارة متحقق هناك وليست باردة و
التقابل بين الحرارة والبرودة على المذهب الحق تقابل التضاد فان
البرودة كيفية محسوسة وجودية مقابلة للحرارة وبينهما غاية التباعد

ما طرا بالبرودة

ومنها قيل انهما على موضوع واحد وعنده هو الرأي المقابل للعدم والملكة وهذا المذهب
فانا نحس من الجسم البارد بكيفية زائدة على عدم الحرارة فتكون الكيفية هي البرودة وتكون
وجودية لان العدم لا يحس به قال اما الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم
سهل التشكل وسهل الترك له وهي غير البلة لانها عبارة عن جسم كان يوجد في
اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس لا يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك
في التراب والرمل كان سائلا واليبوسة هي التي بها يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له
اقول الرطوبة واليبوسة كيفيتان منفعلتان على معنى ان موضوعهما
ينفعل عن غيرهما فالرطوبة كيفية بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك له
وقد يفسر بسهولة الانفصال والاتصال بالغير وتفسر ايضا بالبلة والرطوبة
غير البلة لان البلة عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في نفس الامر
متصلة هنا لكن تدفع بعضها بعضا فتحصل الحركة بواسطة التدافع وقد يحصل
هذا المعنى في الاجسام اليابسة كالتراب والرمل ولا رطوبة هناك وذلك على
المتغاير واما اليبوسة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم عسر التشكل بالشكل الغريب
وعسر الترك له بعد حصوله وتفسر ايضا بالكيفية التي بها يعسر الاتصال
والانفصال عن الغير وكل هذه التعريفات راجعة الى اللفظ لا المعنى فانه
متصور لكل عاقل قال واما اللطافة فيقال على رقة القوام اعني
سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وعلى قبول الانقسام وعلى سرعة التاثر
من الملاقي وعلى الشفافية والكثافة على مقابلات هذه الاربعة واللزج
هو الذي يسهل تشكله ويصعب تفرقه والهش بالعكس والجسم الذي طبيعته
لا تقتضي الرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف وان التصق فان
كان غائصا فيه فهو المنتقع والا فهو المبتل اقول اللطافة يقال
بالاشتراك على معان اربعة احدها رقة القوام والمراد برقة القوام سهولة
قبول التشكل بالاشكال الغريبة وتركها كما في الماء والهواء وعلى هذا يكون النار

فهو

الطف الاجسام وثانيها قبول الانقسام وثالثها سرعة التأثر من الملاقي
والانفكاك عنه ورابعها الشفافية والفلك شفاف فيكون لطيفا بهذا المعنى
دون ما تقدم ولما كانت الكثافة مقابلة لها اطلقت على اربعة مقابلة
لهذه الاربعة فيقال كثيف لما لا يقبل القوام ولما لا يقبل القسمة ولما لا يسرع
تأثره من الملاقي ولعدم الشفافية واما اللزوجة فانها كيفية مزاجية مركبة من
الرطوبة واليبوسة تقتضي سهولة التشكل وصعوبة التفرق فسهولة التشكل
من الرطوبة وصعوبة التفرق من اليبوسة واما الهشاشة فانها كيفية
مزاجية مركبة من الرطوبة واليبوسة تقتضي صعوبة التشكل وسهولة التفرق
واما الجفاف فانها عدم الرطوبة من الجسم نفسه ومن خارج ملاصق واما
الانتقاع فانها [illegible] الرطوبة الحاصلة من جسم خارج عن المنتقع غائص
فيه بحيث تداخل اجزاءه واما الابتلال فهو عبارة عن الرطوبة الحاصلة
للجسم من جسم اخر خارج ملاصق لظاهره غير مداخل له قال والزق المنفوخ
المسكن تحت الماء قسرا يجد فيه مدافعة صاعدة والحجر المسكن في الجو قسرا يجد فيه
مدافعة هابطة والاولى هي الخفة والثانية هي الثقل اقول الثقل والخفة
من الكيفيات الملموسة فانا اذا مسكنا الزق المنفوخ قسرا تحت الماء نجد فيه
مدافعة نحو الصعود وهذا هو الخفة والحجر المسكن في الجو قسرا نجد فيه مدافعة
نحو السفل وهو الثقل وهذا هو الذي تسميه المتكلمون اعتمادا والاوائل
يسمونه ميلا قال واما المبصرات فالبياض متى يتخيل عند مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء كالثلج فانا نراه ابيض
ولا سبب لبياضه الا ذلك وقد يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض
المسلوق وليس ذلك بسبب ان النار احدثت فيه هوائية لانه بعد الطبخ
يصير اثقل واما غيره من الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة اقول
الاوائل ذهبوا الى ان المبصرات بالذات انما هي اللون والضوء وما عداهما
فبواسطتهما



واختلفوا في اللون البسيط فقيل انه واحد هو السواد واما البياض فليس في نفسه
كيفية وجودية قائمة بالجسم وانما هو امر يتخيل للحس عند امتزاج الهواء مع الاجسام الشفافة
المتصغرة الاجزاء المتفاصلة بحيث يحصل هناك سطوح متعاكس الضوء من بعضها الى بعض
فيحصل البياض كما في زبد الماء وكما في الثلج وان دل على حدوث هذا البياض عن هذا
السبب وجود ما يكون كيفية حقيقية ايضا فان بياض البيض المسلوق [illegible] اشد
مع انه بعد الطبخ اثقل فلو كان بياضه بسبب احداث النار فيه اجزاء هوائية مداخلة
كان البياض اخف وليس كذلك فدل على ان البياض كيفية حقيقية قائمة بالجسم واما
غير البياض من الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة ولم ينازع فيها منازع نعم قد
وقع الخلاف في بساطتها وتركيبها قال واما الضوء فان الهواء المقابل
للشمس يصير مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا له فالضوء الحاصل
من المضيء لذاته هو الضوء الاول ومن المضيء بغيره هو الضوء الثاني والذي يدل
على ان الهواء يتكيف بالضوء رؤيتنا الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح
مضيئا والظل هو الضوء الثاني والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يصير مستضيئا
اقول الضوء كيفية قائمة بالجسم مغايرة للالوان وهي محسوسة وهي كمال
للشفاف من حيث انه شفاف والضوء اما ان يكون حاصلا من المضيء لذاته وهو الضوء
الاول او من المضيء بواسطة غيره وهو الضوء الثاني فالهواء المقابل للشمس يستضيء
لا من ذاته بل بواسطة مقابلته للشمس المضيئة لذاتها ثم ان ذلك الهواء المستضيء
لمقابلته الشمس مقابل لوجه الارض فيكون مضيئا لها وانما قلنا ان الهواء يتكيف
بالضوء لانا نرى الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح مضيئا لانه مقابل الشمس
فيستضيء بها ونشاهده على هيئته مع انه لا مضيء هناك [illegible] سوى ان الهواء
الذي يكون مقابل الشمس [illegible] من الافق مستضيء ونشاهد ضوءه والظل
هو الضوء الثاني وهو متوسط بين الضوء والظلمة والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان
يكون مضاء واحترز بما ذكر عن التجرد [illegible] قال ومنهم من زعم ان الضوء

بالطبع

اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء وهو باطل والا لكانت حركتها
الى جهة واحدة فلا تحصل الاستضاءة الا من تلك الجهة واحتجوا على كونه جسما
بانه متحرك وكل متحرك جسم والصغرى ممنوعة فان المضيء لما كان عاليا سبق الى
الوهم ان الضوء متحرك اقول ـــــ ذهب قوم من القدماء ومنهم النظام
الى ان الضوء اجسام منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء شفافة والمحققون على
بطلان هذه المقالة والدليل على بطلان هذه المقالة ان حركة الضوء اما ان
يكون طبيعية او قسرية او ارادية والاخير باطل بالضرورة والثاني ملزوم للاول
والطبيعية باطلة والا لكانت الى جهة واحدة فكانت الاستضاءة مخصوصة بالجهة التي
تتحرك اليها الضوء وليس كذلك واحتجوا على كونه جسما بانه متحرك وكل متحرك جسم
والكبرى ظاهرة وكذا الصغرى فانا نشاهد انحدار الضوء من الشمس ولان
الضوء ينتقل بانتقال المضيء والجواب منع الصغرى فان المضيء لما كان عاليا
سبق الى الوهم انحدار الضوء من عنده وليس كذلك بل هو امر حادث من قبل القسم
عقيب المحاذاة للمضيء وانتقال الضوء ممنوع ايضا بل ينعدم عن الذي كان
محاذيا اولا ويتجدد في المحاذي ثانيا قال ـــــ ومنهم من زعم ان الظلمة كيفية
مانعة من الابصار وهو باطل بالضرورة لانه اذا جلس شخص في غار مظلم وخارج الغار
جماعة واوقد عندهم نار فان القاعد في الغار يراهم دون العكس ولو كانت الظلمة
كيفية مانعة من الابصار لما اختلف الحال اقول ـــــ ذهب قوم غير محققين
الى ان الظلمة كيفية قائمة بالمظلم وجودية مانعة من الابصار والمحققون على ابطال
ذلك فانا عند تغميض العين كالانشاهد شيئا البتة كما عند فتحها في الظلمة
ولانه لو جلس شخص في غار مظلم وخارج الغار جماعة واوقدوا نارا فان
القاعد في الغار يراهم وهم لا يرونه فلو كانت الظلمة كيفية قائمة بالمظلم
مانعة من الابصار لمنعت من في الغار عن الابصار كما منعتهم عن ابصاره قال ـــــ
ذهب الشيخ الى ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها فيها فعدم
الرؤية



68

الالوان

الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار والثاني باطل لما مر فتعين
واجاب الامام عنه بان قال انا نمنع الحصر لجواز ان يكون عدم الرؤية لعدم شرطها
فان من شرط المرئي ان يكون مضيئا لذاته او لغيره اقول ـــــ ذهب الشيخ ابو علي سينا
الى مذهب ردي جدا وهو ان الالوان معدومة في الظلمة يتجدد عند الاضاءة وهذا
المذهب لا شك في مخالفته واحتج عليه بان الالوان غير مرئية في الظلمة فعدم الرؤية
اما ان يكون لعدم الالوان وهو المطلوب او لان الالوان موجودة لكن حصل المانع
من الرؤية وهو الظلمة وهو باطل لانا قد بينا ان الظلمة غير مانعة من الابصار واجاب
عنه فخر الدين الرازي بمنع الحصر فان عدم الرؤية لم ينحصر في عدم المرئي وكون الظلمة
مانعة وههنا قسم اخر وهو ان يكون عدم الرؤية لعدم الشرط فان الاضاءة شرط في
الرؤية اما لذات المضيء او باعتبار غيره ولما انتفت الاضاءة التي هي شرط الرؤية
انتفت الرؤية وهذا ظاهر قال ـــــ واما المسموعات فهي الصوت والحروف
وهو كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
والسبب الاكثري للصوت تموج الهواء وليس المراد منه حركة انتقالية من هواء واحد
بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون
وسبب التموج امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع وبهما
يموج الهواء الى ان ينفلت من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبيها بعنف شديد
ويلزم من ذلك ان ينقاد الهواء المتباعد للتشكل والتموج الواقعين هناك
اقول ـــــ الحروف من الكيفيات المسموعة شرع في الكيفيات المسموعة وهو شيئان
الصوت والحروف فعرف الحرف كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت اخر
مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع كحروف الهجاء والصوت يحدث عن تموج
الهواء وليس المراد من التموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل ما يشبه
تموج الماء فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وكذا التموج في
الهواء الذي هو علة الصوت والتموج يحدث بامرين القلع والقرع

فالقرع امساس عنيف بين قارع ومقروع مقاوم والقلع تفريق عنيف للجسم المتصل
يحصل من هذين انتقال الهواء من المسافة التي تحرك فيها القارع الى جنبيها
بقوة فيحصل للهواء تشكل وتموج على حسب التشكل والتموج الواقعين عند القرع
وشرطنا المقاومة في القرع ولم نشترط الصلابة لوجود الصوت عند ضرب الماء
بالخشبة وعدمه عند وضعها فيه بسهولة قال ويتوقف الاحساس بالصوت
على وصول الهواء الى الصماخ لميلانه من جانب الى اخر عند هبوب الرياح ومن
اتخذ انبوبة ووضع احد طرفيها على فيه والاخر على صماخ انسان وتكلم فيه
بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين وكذلك يرى ضرب الخشبة بالفاس
قبل سماع الصوت وكل ذلك يدل على ما قلناه اقول الاحساس بالصوت متوقف
على وصول الهواء المتموج الى الصماخ واستدلوا على ذلك بوجوه الاول
ان الصوت يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح فقد يتكلم المؤذن في جهة
ويسمع صوته من جهة اخرى لان الهواء تموج حتى انتهى التموج الى تلك الجانب
الثاني ان من اتخذ انبوبة ووضع احد طرفيها على فيه وطرفها الاخر على صماخ
غيره وتكلم فيها بصوت رفيع سمعه ذلك الانسان دون غيره من الحاضرين والسبب
ان التموج وصل الى صماخ ذلك الانسان ومنعت الانبوبة وصول التموج
الى صماخ غيره فاختص التموج به فلم يحصل لغيره سماع الثالث انا نشاهد
ضرب الخشبة بالفاس من بعيد ويتأخر سماع الصوت الى حين وصول التموج
الى الخارج منه ولولا اشتراط وصوله الى الصماخ لكنا نسمعه حال ما نشاهده فلو كنا نسمعه صح
والتالي باطل فالمقدم مثله وهذه الحجج ان لم تكن قطعية فانها تفيد الظن
الغالب بالمطلوب قال والصوت موجود في الخارج قبل وصوله
الى الصماخ والا لما ادركنا جهته اقول ذهب قوم الى ان الصوت
انما يتحقق عند الصماخ اذا وصل اليه التموج وقال المحققون انه
موجود في الخارج قبل وصوله الى الصماخ واستدلوا عليه بانا ندرك
جهته



جهته ولولا ان يكون الصوت موجودا في الخارج لما ادركنا ذلك كما ان الذوق واللمس لما لم يحصلا الا
عند المماسة لم ندرك جهتهما وهذا غير قطعي ايضا قال والهواء اذا تموج
وقاومه جسم كجبل او جدار املس ومنعه حتى انصرف الى جانبه على هيئة
ذلك الشكل حدث من ذلك صوت هو الصدى اقول الهواء اذا تموج
بالقرع او القلع حدث صوت على ما تقدم ثم ان ذلك الهواء المتموج قد يقاومه
في جهة تموجه جسم صقيل كالجبل وجدار املس ويمنعه عن النفوذ فيرجع الى الجهة الاولى
على مثل ذلك الشكل فيحدث صوت اخر من هذا التموج الثاني ويسمى هذا الصوت بالصدى
وهو حاصل لكل صوت وقد لا يدرك لمعاونته للصوت الاصلي اذا كان المانع قريبا من
السامع ولهذا كان صوت المغني في الصحراء اضعف منه في الدار قال واما المذوق فا
فالجسم الذي لا يحس طعمه لشدة تكاثفه اذا احتيل في تحليل اجزائه احس منه
بطعمه لشدة ~~تكاثفه اذا احتيل في تحليل اجزائه احس منه~~ طعم كالنحاس ويسمى
ذلك الطعم تفاهة والتفاهة قد تقال على عدم الطعم ايضا والجسم اما لطيف
او كثيف او معتدل والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة
بينهما فالحار اذا فعل في الكثيف حدثت المرارة وفي اللطيف الحرافة وفي المعتدل الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة وفي اللطيف الحموضة
وفي المعتدل القبض والمعتدل ان فعل في الكثيف حدثت الحلاوة وفي اللطيف
الدسومة وفي المعتدل التفاهة هذه هي البسيطة اقول لما فرغ من الكيفيات
المسموعة شرع في المذوقة وهي الطعوم والمشهور انها تسعة تحصل من تفاعل الحار
والبارد والمعتدل منهما في اللطيف والكثيف والمعتدل منهما على ما ذكره
المصنف وهو ظاهر قال واما المشمومات فليس لها اسم مخصوص الا من جهة
الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او رائحة منتنة او من جهة ما تقارنها
من الطعوم كما يقال رائحة حلوة او حامضة اقول لما فرغ من الطعوم
شرع في المشمومات وهي الروائح ولم يضع القدماء لانواعها اسماء
بانفرادها

بل عبّروا عنها باسماء ماخوذة من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال انه طيبة او رائحة منتنة
او من جهة ما يقارنها من الطعوم فيقال انه حلوة او حامضة ولم يضعوا لها الا المسك
والعود اسما بازائها وكذا غيرها من الروائح قال النوع الثاني الكيفيات
الاستعدادية وتسمى قوة ان كانت نحو اللاانفعال كالمصاحية والصلابة وضعفا ولا قوة
ان كانت نحو الانفعال كالممراضية واللين اقول لما فرغ من الكيفيات المحسوسة شرع
في النوع الثاني من اقسام الكيف الاربعة وهي الكيفيات الاستعدادية وهي الكيفية التي
باعتبارها يقبل المحل الاثر سريعا او بطيئا فان كانت نحو الانفعال كالمصاحة والصلابة سميت
قوة وان كانت نحو الانفعال وقبول الاثر بسرعة سميت لا قوة ووهنا وضعفا كالممراضية
واللين وسمي هذا القسم قوة لانه كيفية يترجح بها القابل في احد جانبي قبوله قال
النوع الثالث الكيفيات النفسانية وتسمى حالا ان كانت غير راسخة وملكة ان كانت راسخة
والفرق بينهما بالعوارض المفارقة لا بالفصول اقول لما فرغ من النوع الثاني
من الكيف شرع في النوع الثالث من الانواع الاربعة وهو الكيف النفساني وقسمه الى
الحال والملكة لانه ان كان راسخا سمي ملكة وان كان غير راسخ سمي حالا والفرق بينهما
بالعوارض لا بالفصول المنوعة فان التفاوت بينهما تفاوت البقاء والحدوث
كما ان الصبي والرجل قد يتحدان بالشخص فضلا عن الحال فيهما بالنوع كذلك الحال
والملكة فقد يكون العلم حالا في اول حدوثه ما دام الحكم في النفس ويصير ملكة قال
والعلم هو حصول ماهية الشيء اعني صورته في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية وهو اما تفصيلي
كمن علم ماهية مفصلة الاجزاء في العقل متميزا بعضها عن بعض واما اجمالي كمن علم
مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر عنده حال بسيطة هي مبدا تفاصيل
تلك الاشياء التي كانت متصورة على التفصيل قال الامام هذه الاجزاء ان لم تكن معلومة
بطل قولكم العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهية وان كانت معلومة تميز بعضها
عن البعض على التفصيل وجوابه منع الشرطية الثانية فانه لا يلزم من العلم
بالشيء العلم بامتيازه عن غيره والا لكن من العلم بالامتياز العلم بامتياز الامتياز
الى



لانه اشرفها

الى غير النهاية اقول العلم من الكيفيات النفسانية فلهذا بحث المصنف عنه وبدا به
ورسمه بانه حصول ماهية الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية وهذا ان
جعل معرفا لماهية العلم فهو خطا لانه من الامور الغنية عن التعريف وان جعل محمولا
عليه فهو حق الا ان قوله حصول ماهية الشيء في العقل يريد به الماهية المعقولة لا الاشخاص
المقترنة بالمواد بل مع حذف المشخصات وتجريدها عن العوارض الخارجية وينقسم العلم
الى تفصيلي واجمالي اما العلم التفصيلي فكمن يعلم ان الماهية المركبة مفصلة الاجزاء بحيث
يتميز في العقل بعضها عن بعض اما بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل بحيث يقدر
في كل حال على استحضار تلك الاجزاء دون ان يعرض عنها باعتبار غفلة او وجب للنفس
الالتفات عن تلك الاجزاء او يكون بحاله لو سئلت عنها لميزتها لا باعتبار جهله
تلك الاجزاء واما الاجمالي فكمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر في
ذهنه القدرة على الجواب عن تلك المسالة وعلمه باقتداره على الجواب عنها يستلزم
علمه بها الا انه لم يتميز تلك المسالة ولا يعرف تفاصيلها كان العلم بها اجماليا والعلم الاجمالي
بالكيفية يشتمل على وجهين احدهما شاملا للمعلوم ولغيره وهو المعلوم منه والثاني
خصوصية ذلك المفصل وهو مجهول فذلك المعلوم الثاني متوسط بين العلم بالمفصل الذي
كان حاضرا عنده ولا متعلق له واعترضه فخر الدين بان هذه الاجزاء ان لم تكن معلومة لم يكن العلم
بالماهية مسبوقا بالعلم بالاجزاء وان كانت معلومة وجب امتياز بعضها عن البعض الاخر
بالتفصيل لان العلم يستدعي الامتياز والجواب المنع من الشرطية الثانية فانه لا يجب
من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره فان الامتياز عن الغير حكم حاصل للماهية بالنظر
الى ذلك الغير ولا يجب من العلم بالماهية العلم بما يتناولها فلا يجب العلم بامتيازها عن ذلك الغير
وايضا لو وجب من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره لزم العلم بامتياز ذلك الامتياز الى
ما لا نهاية قال والعقل قد يكون بالقوة وعدم العقل عما من شانه ان يعقل
ويسمى العقل الهيولاني وقد يكون بالفعل اما للبديهيات مع استعداد النفس لاكتساب النظريات
ويسمى العقل بالملكة واما للنظريات بحيث يكون مخزونة عنده ويقدر على استحضارها

لعقلها

منتقشة وتسمى العقل بالفعل واما للنفس ما تعقل على وجه لا يغيب عن النفس ولكن معقولة يعقل انها
وتسمى العقل المستفاد اقول النفس في مبدأ فطرتها خالية من جميع العلوم وقابلة لها
والكمال فطبيعيان ومكتسب العلوم ويتدرج في السلوك الى تحصيلها من حالة نقص الى حالة كمال
ففي ابتداء فطرتها حيث هي خالية عن العلوم الضرورية والكسبية وقابلة لها تسمى عقلا هيولانيا الذي
هو بالقوة موجود ومعدوم بالفعل اخذا من شأنه حصوله له عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى
المستعدة للصورة ثم انها تستفيد المقدمات البديهية والعلوم الضرورية الكلية
من الفيض الالهي بواسطة الاستعداد الحاصل لها بسبب الاحساس بامور جزئية فان ادراك
كل جزئي بحسب بعد الافاضة تعقل كلية من الله تعالى وتسمى هذه المرتبة عقلا بالملكة واذا حصلت
المقدمات الضرورية استعدت لتحصيلها الامور الكسبية فاذا حصلتها وكانت مخزونة عندها بحيث
تقدر على استحضارها متى شاءت سميت عقلا بالفعل واذا اعتبرتها بهذه النظريات حال
حصولها بالفعل بحيث لا يغيب عن النفس ويكون معقولة بالفعل على معنى ان النفس يعقلها ثانيا
تعقلها سميت عقلا مستفادا واليه ينتهي الكمال قال لا يقال التعقل اذا ادرك ذاتها
كان العاقل عين المعقول فلا يكون التعقل عبارة عما ذكرتم لانا نقول المقدمتان ممنوعتان
اما الاولى فالمعقول صورة كلية والعاقل نفس شخصية واحدهما غير الاخرى واما الثانية فلان تم
فلان حضور ماهية الشيء اعم من حضور ماهية الشيء ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم اقول المغاير
لما ذكر ان التعقل حصول ماهية المعقول للعاقل يستدعي ذلك مغايرة بين العاقل
والمعقول وقد اورد عليه شكا وهو ان العاقل لذاته انما يعقل ذاته بذاته لا بماهية
ولا صورة مغايرة لذاته حاصلة لذاته بل بنفس ماهيته فلا يكون المعقول غير العاقل
لا مغايرة له والا لزم اجتماع صورتين لشيء واحد واذا كان كذلك لم يكن التعقل
مفسرا بما ذكرتم واجاب عنه الرحمن بمنع المقدمتين معا بان قال لا نسلم
ان المعقول هاهنا نفس العاقل بل مغاير له سلمنا ان العاقل عين المعقول لكن
لا نسلم كذب الشرط هاهنا ولقوة سند المنع الاول ان المعقول من الانسان مثلا
صورة كلية والعاقل زيد وهو نفس جزئية شخصية فيكون العاقل مغايرا للمعقول

فلانه

٦٨

للشيء

فلا يلزم الاتحاد وتقرير سند منع الثانية ان التعقل عبارة عن حصول الشيء للشيء وحصول الشيء للشيء
اعم من ان يكون حصول الشيء للشيء المغاير له او من ان يكون حصول الشيء للشيء الذي هو نفسه ولا يلزم من
كذب الاخص وهو حصول الشيء لنفسه كذب الاعم وهو مطلق حصول الشيء وهذا المنعان ...
عندي اما الاول فلان العاقل هاهنا كما ذكر ان هو النفس الجزئية وهو العاقل للصورة الكلية كان
يعقل الشيء بجزئيته لا لنفسه وكلامنا في تعقل الشيء لنفسه لا لجزئيته واما الثاني فلان
الحصول ان كان اعم في العقل فلا يلزم كونه اعم في الوجود بحيث يمكن حصوله في افراد الاخص
كما ان قولنا ان كون الشيء علة اعم من حيث العقل من كونه علة لشيء اخر ومن علة للشيء نفسه ولا يلزم
من ذلك امكان كون الشيء علة لنفسه فكذا هاهنا لا يلزم من كون الحصول اعم من حصول الشيء لنفسه من حيث
العقل امكان وجود هذا القسم فان هذا باطل قطعا قال والعلم فعلي ان كان العلم سببا د
للشيء بعد تصوره وانفعالي ان كان بالعكس اقول قسم الاوائل العلم الى فعلي وانفعالي
وذلك لان العلم ان كان هو المحصل للاعيان الخارجية كما انا نتصور صورة نفعل وجودها في
الخارج ونوجدها النفس في الخارج بحسب ما تصورناه يسمى علما فعليا لان الثانية مستندة اليه
وان كان مستفادا من الخارج كما انا نشاهد صورة شيء في الخارج فيحصل في ذهننا صورة
منتزعة من الامر الخارجي يسمى علما انفعاليا قال والنفس في مبدأ الفطرة خالية
عن جميع المعقولات لكنها قابلة لها والا لما صارت قابلة لامتناع حدوث القابل بالذات
وتتوقف حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع وهو انما يتحقق بملكة الاحساس
بالجزئيات واذا حصلت العلوم في مبدأ الفطرة واذا حصلت حصلت المعقولات بالفعل
فان لم تكن تصورات فيها في جزئها لذهن بالنسبة وقوعها على استخراج الاوسط التي
يحصل به نسبة احدها الى الآخر اقول قد بينا ان النفوس البشرية في مبدأ خلقتها
خالية من جميع العلوم وهي ايضا قابلة لها والا لما صارت عاقلة البتة لان التعقل
المعقول له فاذا لم تكن قابلة امتنع كونها عاقلة ثم ان عدم المعقول يكون عرضا لازما لها
لا مفارقا والا لكانت من حيث هي قابلة ولذا كان عدم الفيض من الاعراض اللازمة
امتنع انفكاكه فكانت النفس لا تعقل البتة ولا في وقت من الاوقات والضرورة قاضية

بطلانه فيه القبول ثم لم لا يجوز ان عدم الفيض عن الماهية مع قبول الماهية لها لاستدعى وجودها
آن لم يكن حصول استعداد لتلك الماهية ويتجدد شرائط وارتفاع موانع ليس يختص الحدوث
بوقت دون آخر والاستعداد ههنا كثيرا ما يحصل بالاحساس بالجزئيات فان بواسطة الاحساس
تدرك النفس كلياتها والمباينات بينها والمناسبات الواقعة بينها لانه لولا ذلك لحصلت العلوم
في مبدأ الفطرة لان القابل هو النفس موجود والفاعل وهو المبدأ الفياض موجود
فلولا توقف التعقل على الاحساس المتجدد لحصل قبول حصوله فاذا حصلت الشرائط و
كثرة الاحساس حصلت التصورات بالفعل فان كفى حصول التصورين في الحكم بالنسبة الايجابية
او السلبية بينهما كان الحكم بديهيا فيتوقف الذهن على نوع من الاعتبار كما في القضايا
التي قياساتها معها وهو كوجهها يستتر الى كثير كسب جديد كما في القضايا الكسبية وقد
وتختلف مراتب النفوس في استخراجها فالتي لها اصابة الاوساط وتوسيطها من غير كلفة هي
القوة القدسية ويقابلها نفس البليد الذي لا يدرك شيئا البتة وفيما بينهما المتوسطات على
اختلاف درجاتها اقول ـــ الناس في مراتب العقل النظري على اقسام منها احدها
المؤيد من الله بنفس ذات قوة قدسية يتمكن من استنباط المجهولات من المعلومات بسرعة وبعض الحدود
الوسطى في اكثر اوقاته ربما يصل الى الكسبيات من غير تجشم كسب جديد ونسبتها الى اكثر
المكتسبات كنسبة نفوسنا الى الفطريات القياس وهذه نفوس الانبياء والاولياء الثاني
مقابل هذا القسم وهو الذي يفتقر في علومه الاكتسابية الى تعب شديد وتجشم كسب وتشتت
مقاصده في اكثر الاوقات ولا يحصل مطلوبه في كثير من الانظار وهو البليد الذي يقابل
معارفه الثالث المتوسطون بين هاتين المرتبتين ومتفاوتون في مراتبهم بحسب قربهم من احد الطرفين
وبعدهم عن الطرف الآخر ولا يستنكر وجود القسم الاول لغايته كما امكن وجود البليد المنافي
امكن وجود الاول لغاية قال ـــ فان اريد بالفكر الحركات المتخيلة فهو لا يجامع العلم لكونها
متتاليات سابقة عليه وان اريد العلوم المترتبة في العقل الموجبة لحصول علم آخر فهي
واجبة الاجتماع معه لانها موجبة لحصوله والموجب يجب حصوله عند حصول المعلول
اقول ـــ لفظة الفكر يطلق على معان محتملة احدها الحركات التخيلية
س

وان لم يكفي صح

خلاف والشاق حصل في ان الفكر هل يجامع العلم النظري ام لا صح

69 حصول كمال

بين المبادي والمطالب وهو بهذا المعنى لا يجامع العلم لان الحركة طلب العلم وطلب الحاصل محال
لامتناع تحصيل الحاصل فيجب سبق الحركة على العلم وعدم مجامعتها له وقد يطلق الفكر على العلوم
المترتبة في العقل الموجبة للنتائج اعني المبادي التي للمطالب وهو بهذا المعنى يجامع العلم لان العلة
حصول عنده لانه علة وسبب للمعلوم والعلة يجب حصولها عند حصول المعلول قال ـــ والعلم بالعلة
لا يوجب العلم بلازمها القريب ولا يلزم من العلم بلازمها العلم بملزوم اللازم الى غير النهاية نعم
تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يوجب الجزم بنسبته الى الماهية وفي الاول نظر لان
ينتهي الى ما لا يكون اللازم قريبا او الى ما يكون اللازم بعض ملزوماته اقول ـــ ان العلم
بالماهية لا يستلزم العلم بلازمها القريب واستدل عليه بان لكل ماهية لازما واقله انها
ليست غيرها فلو لزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب لزم من تصور ماهية واحدة
تصور امور غير متناهية لان تعقل الماهية من الماهيات والاعتبارات غير متناهية نعم
تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يقتضي الحكم باللزوم وهذا الاعتبار اعم من الاعتبار
الاول ومنع المصنف الاول بمنعين جيدين ذكرهما جماعة الاول ـــ لا نسلم ان اللوازم القريبة
غير متناهية بل التي لا يتناهى هي مطلق اللوازم مطلقا فلم لا يجوز ان لوازم الماهية القريبة و
تستلزم تلك اللوازم لوازم اخر غير قريبة وكون الماهية ليست غيرها من الاعتبارات التي يتوقف على المغايرة
المتوقفة على تصور الغير الثاني سلمنا ان لكل لازم لازما آخر بمعنى الملزوم فان الاستلزام
كل من الشيئين يمكن بل واقع فلا يوجب تصور ما لا نهاية له قال ـــ والعلم بما له سبب لا
يحصل الا بعد العلم بوجود السبب لانه ممكن فلا يحكم بوجوده ولا عدمه الا بالنظر الى سببه اقول ـــ
ذوات الاسباب بالنظر الى ذاته ليس بواجب ومتى لم يعتبر تحقق سببه كان في حد الامكان فاذا
فرض وجود السبب وجب وجوده بالنظر الى وجود علته واذا فرض عدمه استحال وجوده
فاذن لا يحصل الجزم بوجود الممكن الا اذا علمنا وجود سببه فالعلم بوجود المعلول انما
يحصل بسببه قال ـــ وما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا علمنا ان الالف موجب للباء فقد
علمنا الباء وصدوره عنه وكلاهما كليان ونقيض الكلي بالكلي لا يجعله جزئيا لكن اذا علمنا
ان الالف المقترن بامور كلية موجب الباء المقترن بامور كلية وعلم منه ان الصورة الحاصلة

في العقل من الجزئي الخارجي تكون كلية لكونها مركبة من ماهية كلية وعوارض كلية وان كان المطابق لها في الخارج
امرا واحدا فقط اقول اذا علم الشيء باعتبار سببه علم كليا مثلا اذا علمنا ان
الالف موجب للباء فكان الالف كليا ونتبدا بايجاب الباء وهو كلي ايضا وتقييد الكلي بالكلي
لا يفيد الجزئية فالكلية باقية وكذا لو علمنا ان الالف المقترن بامور كلية موجب للباء
المقترن بامور كلية لم يخرج عن الكلية لانا قد عرفنا ان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية
فانك لو قلت الانسان فهو كلي فاذا قلت العالم كان كليا ايضا فاذا قلت ابن فلان
كان كليا ايضا وهكذا كل وصف كلي نقيده به وعلم من هذا ان الصورة الحاصلة في العقل
من الجزئي الخارجي كالانسانية المقترنة بكون معين ومقدار معين اذا جرد عن المادة
وتشخصاتها تكون كلية لانها مركبة من الكلي المتقيد بالكلي وان كان المطابق لها في الخارج
امرا واحدا التخصص بالمادة المعينة قال ويجب تغير العلم عند تغير المعلوم
لكونه مطابقا للمعلوم وامتناع مطابقة العلم الواحد لامرين مختلفين والطبائع الكلية
لما امتنع تغيرها امتنع تغير العلم بها دون الجزئيات فانه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها
اقول العلم حكاية ومثال للمعلوم فاذا كان المعلوم متغيرا كان مثاله كذلك
لكونه مطابقا له والا لم يكن علما واذا تغير هذا صار اذ لو لم يتغير العلم يكون ثابتا في الذهن حالة
كونه فيها ثم خرج فان بقي العلم كما كان لزم الجهل وان بطل الشيء ثم [illegible] في الخارج
وان تغير العلم لزم ما قلناه اما الطبائع الكلية فلما امتنع تغيرها امتنع تغير العلم بها
المتغيرة امتنع تغير العلم بها دون الجزئيات فانه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها وفي هذا
الموضع ابحاث دقيقة ذكرناها في كشف الاسرار وغيره قال والعلوم النظرية
اللازمة عن الضرورية ليست ضرورية لان الضرورية [illegible] لا يلزم اول
قال بعض الناس ان العلوم كلها ضرورية لان تصور الطرفين ان كفى في النسبة كانت
نا لتصديق ضرورية وان افتقر الذهن الى وسط فالكلام في نسبة الوسط الى الطرفين
كنسبة احد الطرفين الى الاخر فيتسلسل او ينتهي الى [illegible] ثم نحو عنده المطلوب
فيصير التصديقات كلها ضرورية وكذا التصورات لانها ان لم تكن معلومة

عمقه

٧٠

استحالة كسبنا بها لاستحالة طلب المجهول وان كانت معلومة فهي ضرورية والجواب ان التصور منه كسبي
ولا نسلم استحالة طلبها المجهول بمعنى اعتبار انه واما التصديقات فالنظري منها وان
وجب حصوله عند حصول سببه فانه ليس بضروري وان كان لزومه من مباديه ضروريا لان الضرورة
هنا صفة للزوم لا صفة اللازم وبينهما فرق ظاهر قال وكل مجرد يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها لانه يمكن ان يعقل وكلما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره وكلما يمكن ان
يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل وكلما يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في العقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في الخارج وكلما يمكن للمجرد فهو واجب لحصوله والا كان له تعلق بالمادة المقدمات
باسرها ممنوعة فان الواجب لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل وعلم هذا امتناع تعقله
مع غيره والازم من امكان تعقل المجرد مع غيره اي امكان ان يكون حاضرا مع غيره في العقل
امكان ان يكون [illegible] صور المعقولات في العقل حتى يلزم امكان ان تقارنه صور المعقولات
في العقل والازم من امكان مقارنته صور المعقولات في العقل امكان مقارنتها في الخارج
فان الاول عبارة عن حلولها فيه حال كونها في العقل والثاني عن حلولها فيه حال كونها
في الخارج وما ذكره لبيان المقدمة الاخيرة ايضا ممنوع اقول كل مجرد فانه
عقل وعاقل ومعقول وهذه الثلاثة متغايرة بنوع من الاعتبار وان كانت متحدة في الخارج
واذا عرفت هذا فنقول استدل الاوائل على ان كل مجرد عاقل بان كل مجرد معقول
وكلما صح ان يكون معقولا وحده صح ان يكون معقولا مع غيره واذا كان معقولا مع غيره
كان عاقلا لذلك الغير وهو المطلوب وهذا الدليل موقوف على مقدمات الاولى كل مجرد
يصح ان يكون معقولا وهذه المقدمة ظاهرة فان المانع من التعقل هو المادة
فاذا كان المعقول جوهرا مجردا لم يوجد هناك مانع من التعقل العاقل الثانية كل مجرد جوهر
يصح ان يكون معقولا مع غيره وهذه المقدمة ايضا ظاهرة فان كل معقول لا ينفك
عن مقارنة [illegible] فانه لا ينفك عن الحكم عليه بما هو من الامور العامة
والحكم عليه يستدعي مقارنتهما المقدمة الثالثة انه اذا كان مقارنا لغيره كان
بعده

في العقل مع

عاقلة لا لكن الغير لان معنى التعقل هو المقارنة وهذا المجرد لما صح ان يكون معقولا مع غيره صح
على ما بيّنه مقارنة ذلك الغير وامكان المقارنة لا يكون توقفه على حصول المجرد في
العقل لان حصوله فيه نوع مقارنة فيكون امكان الشيء متوقفا على ثبوته بالفعل وهو
خلف واذا لم يتوقف امكان المقارنة على التعقل ثبت على ما بيّنه ذلك المجرد امكان المقارنة
وهو بعينه امكان التعقل فثبت ان ذلك المجرد امكان التعقل وكل ما ثبت للمجرد
وجب ان يدوم له لانه لو ثبت له بعد فقده والغير كان حادثا فيتوقف على المادة فيكون
العقل المجرد ماديا هذا خلف واعترض المصنف على هذا الدليل بوجوه الاول
لا نسلم ان كل مجرد يمكن ان يكون معلوما فان واجب الوجود لذاته مجرد يمتنع ان يكون
معقولا واذا امتنع ان يكون معقولا وحده امتنع ان يكون معقولا مع غيره وهذا المنع
ليس بشيء لان واجب الوجود في نفسه يصح ان يكون معقولا من حيث انه مجرد فان
امتنع تعقله لتحصيل الآلة فذلك لا من حيث هو مجرد لصلاحه للمعقولية بل من حيثية اخرى
الثاني لا نسلم انه متى كان المجرد يمكن ان يعقل مع غيره بمعنى ان يكون حالا
في قوة عاقلة لزم مع ذلك الغير كان ممكنا ان تحصل فيه صور المعقولات في العقل حتى
يلزم امكان ان مقارنة صور المعقولات في العقل فان المقارنة الاولى عبارة عن اجتماع
المتقارنين في قوة عاقلة لهما والثانية عبارة عن حلول احد المتقارنين في
الآخر حال العقل وهذا المنع ليس بشيء لان الاول ان لم يستلزم امكان تقارنهما
في قوة عاقلة مع محل لهما اي امكان مقارنة احدهما للآخر مقارنة المحل للحال في
العقل فان ذلك معلوم البطلان اذ لا يمكن حضور الصورة المعقولة محلا لصورة اخرى
معقولة في الذهن بل استدلوا بامكان مقارنتهما في القوة العاقلة على امكان
مقارنتهما في الخارج الثالث سلمنا امكان تقارنهما في العقل لكن
لا نسلم مقارنتهما في العقل مقارنتهما في الخارج فان المقارنة الاولى
عبارة عن حلول الصورة العقلية في المجرد حال كونهما في العقل والثانية
عبارة عن حلولها فيه حال كونهما في الخارج وقد بيّنا انهم لم يستدلوا بهذه
المقارنة



ولا يلزم
المقارنة على ما فهم المصنف ثم منع المقدمة الاخيرة وهي ان المجرد يجب له كل ما يمكن له
من عدم الوجوب كون المجرد ماديا على تقدير تجدد الصورة له قال — والقدرة قوة
هي مبدأ الافعال المختلفة ونسبتها الى الضدين على السوية اقول — القدرة نوع من الكيفيات
النفسانية فلهذا ذكرها عقيب العلم والقدرة عبارة عن القوة التي تصدر عنها الافعال
المختلفة وهذا الحد غير مانع لدخول القوى النباتية فيه وخروج الفعل بالملكة عنه والاولى
في التحديد ان يقال انها قوة يصدر عنها الافعال المقترنة بالشعور والادراك وهل القدرة
اذا اخذت من حيثيات الفعل صالحة للصدور عن الذات باعتبارها كان نسبة الضدين اليها
على السواء فيمكن صدور الضدين عنها وقد يطلق القدرة على الصفة الموثرة مع الشعور
واستجماع جهات المؤثرية وشرائطها ولا يكون حينئذ النسبة الى الضدين وهذا
ظاهر ان النزاع هنا لفظي قال — والخلق ملكة يصدر بها عن النفس فعل من غير
تقدم روية اقول — الخلق ايضا من الكيفيات النفسانية وهو عبارة عن ملكة يصدر
بها عن النفس افعالها بسهولة من غير تقدم روية وفكر وهو مغاير للقدرة لان نسبة القدرة
الى الفعل والترك واحدة وللفعل لانه قد يوجد كليهما وهذا الخلق يسمى حكمة عملية وليس
عبارة عن الحكمة العلمية التي يقال في مقابلها الحكمة النظرية لان المراد بهذه الحكمة
العملية الملكة التي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين الرذيلتين اعني رذيلة
الافراط والتفريط وفي الاول يراد بها العلم بالامور التي وجودها مستند الينا وظاهر
وقوع الفرق بين الملكة والعلم قال — واللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم
والالم ادراك المنافي من حيث هو مناف اقول — اللذة والالم من الكيفيات
النفسانية واللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم فالادراك جنس للذة وعرّفها
والتقييد بالملائم لاخراج غيره وقولنا من حيث هو ملائم لان ادراك الملائم
لا من حيث هو ملائم لا يوجب اللذة فان المريض يدرك الحلو ولا يلتذ به لانه لم
يدركه من حيث هو ملائم والصحة وان كانت ملائمة الا انها استقر ادراكها
لم يكن مشعورا بها فلا يقع بها لذة اما اذا عادت بعد زوالها فان الالتذاذ

بلتذ به

بها حاصل لوقوع الادراك ح وذهب قوم الى ان اللذة عدم الالم فان الشبع لا
لانه يندفع به الم الجوع وكذا الشرب والجماع وهذا ضعيف لحصول الالتذاذ
عقيب مشاهدة صورة لم يدركها اولا بحيث لا يقال ان اللذة لدفع الم الشوق
واما الالم فانه عبارة عن ادراك المنافي من حيث هو مناف والقيد الاخير احتراز
عما يدرك من الامور المنافية لها لا من حيث هي منافية فذلك يقع بها الم كجهل المعتقد
قال والصحة حالة او ملكة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة
والمرض حالة او ملكة تصدر عنها الافعال والموضوع لها غير سليمة ولا واسطة
بينهما واما الفرح والحزن والحقد وامثالها فغنية عن التعريف اقول
الصحة والمرض من الكيفيات النفسانية على ما ذهب اليه الشيخ ونازعه جماعة في
ذلك من حيث ان المرض جنس لامور ثلثة سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال
وسوء المزاج يحصل بزيادة احدى الكيفيات او نقصانها بحيث تختل الافعال
الصادرة عن ذي المزاج فان كان المرض هو الكيفية بان يقال الحمى حرارة غريبة
كان من الكيفيات المحسوسة وان كان هو كونها غريبة كان من باب المضاف وان كان
هو اتصاف البدن بها فهو من باب ان ينفعل وسوء التركيب عبارة عن مقدار او عدد
او شكل او وضع او انسداد مجرى مخل باعتباره خروج الافعال البدنية وليس
شيء من هذه بكيف وانما تفرق الاتصال فعدمي فالمرض ليس من الكيفيات وكذا الصحة ط تلك
واذا عرفت هذا فنقول الصحة حالة او ملكة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها
سليمة وانما قال حالة او ملكة ليشمل قسمي الكيف النفساني اعني الحال وهو المتغير
سريعا والملكة التي هي ثابتة والمرض حالة او ملكة تصدر عنها الافعال
من الموضوع لها غير سليمة ولا واسطة بين الصحة والمرض على هذا الاصطلاح
ومن فسر الصحة بسلامة جميع الافعال والمرض بما خالف جميعها يلزم ثبوت الواسطة
بين الصحة والمرض واما الفرح والحزن والحقد وامثالها من الخجل والضحك و
البكاء وغير ذلك فانها غنية عن التعريف لانها من الوجدانيات ولا شيء اعرف
منها



منها قال النوع الرابع الكيفيات المختصة بالكميات وهي اما في المنفصل كالزوجية
والفردية او في المتصل كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم اقصر خط يصل
بين نقطتين فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرناه حتى عاد الى وضعه الاول حدثت
الدائرة واذا اثبتنا الخط المار بمركزها المسمى بالقطر وادرنا نصف الدائرة
الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الكرة واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع
على احد اضلاعه وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا
اثبتنا احد ضلعي المحيطين بالقائمة من المثلث القائم الزاوية وادرناه الى
ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط اقول هذا هو النوع الرابع من
الكيفيات المختصة بالكميات وهو الذي لا يوجد الا مع الكم اما المنفصل كالزوجية
والفردية وفي كون الفردية من الكيفيات نظر فانها عدم الزوجية على التحقيق وفي كون
الزوجية من الكيفيات نظر فانها عدم الزوجية على التحقيق وفي كون الزوجية من الكيفيات
نظر فان الزوجية هي الانقسام الى متساويين وهي في العدد وموضوعها الانفصال
فان جعل الزوجية هي قبول الانقسام فهي من الكيفيات الاستعدادية واما
المتصل فكالاستقامة والانحناء فانهما كيفيتان عارضتان للخطوط والسطوح
وكذا الاستدارة وفي كونها من الكيفيات نظر فان التحقيق يقتضي كونهما من باب الوضع
ولما كانت الاستقامة عارضة للخط عرف المصنف الخط المستقيم بانه اقصر خط
يصل بين نقطتين فان الخطوط الواصلة من احدى النقطتين الى الاخرى
تقع على هيئات مختلفة منها المستقيم ومنها غيره من المنحنيات واقصرها المستقيم
هذا التعريف لاوقليدس وعرفه ارشميدس بانه الموضوع على مقابلة اي نقطة
كانت عليه بعضها لبعض وهو اجود من الاول ولما كان وجود الخط المستقيم
ظاهرا وما لم يستدل عليه وشرع في الاستدلال على وجود الدائرة وغيرها
من الاشكال وقد نازع جماعة في اثبات الدائرة واستدل المصنف عليه
بانه اذا اخذنا الخط المستقيم ووضعناه على سطح مستو ثم اثبتنا احد طرفيه

نصف الذراع

واديرناه على نفسه حتى عاد الى وضعه الاول فانه يحدث دائرة حسية واذا اتخذنا
على قطرها وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الكرة الحسية واذا اخذنا
سطحا متوازي الاضلاع كالمربع واثبتناه على اي ضلع كان من اضلاعه
وادرناه الى وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا اخذنا مثلثا قائم الزاوية
واثبتناه على احد ضلعيه المحيطين بالزاوية القائمة وادرناه الى ان
عاد الى وضعه الاول حدث المخروط واذا اخذنا قطعة من الدائرة اصغر
من نصفها وادرناه على قطرها الى ان عادت الى وضعها الاول حدث الشكل
العدسي فان اخذنا اكثر من النصف حدث البيضي قال والشكل ما احاط
به حد او حدود والزاوية ما يحدث من اتصال احد الخطين بالآخر على الاستقامة
وليست من الكم لانها قد تنتصف عند الازدياد والاشياء من الكم كذلك ولا يتوهم كونها
من الكم لقبولها المساواة واللامساواة لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لا بالذات
اقول الشكل كما عرفه القدماء بانه ما احاط به حد واحد او حدود فالحد
الواحد كما في الكرة والحدود كما في غيرها من الاشكال واذا حقق ماهيته كان عبارة
عن هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم من جهة احاطتها به وبهذا الاعتبار
يكون من باب الكيف على ما عرفه المصنف فيخرج من باب الكيف واما الزاوية فقد
اختلف فيها فقيل انها من الكيفيات المختصة بالكميات وهي هيئة تحصل للوضع
بسبب اتصال احد الخطين او السطحين بالآخر لا على الاستقامة وقيل
انها من باب الكم لانها تقبل المساواة واللامساواة انما يكون كما اذا كان
قبوله بالذات ونحن نمنع قبولها لها بالذات لاحتمال ان يقبلهما بالعرض و
الدليل على بطلان كونها كما انها تنتصف بالتضعيف والاشياء من الكم كذلك
والصغرى ظاهرة فان القائمة والمنفرجة لو ضوعفا لخرجا عن كونهما زوايا
لان الخطين يتصلان حينئذ على الاستقامة او على الانعطاف من غير جهة الزاوية و
كذا الكبرى المسئلة كما سنذكر في مباحث المضاف فنقول

والمضاف



يعني وضعها

والمضاف يقال بالاشتراك على نفس الاضافة وهو الحقيقي وعلى المركب منها ومن
معروضها وهو المشهوري اقول لما فرغ من البحث عن الكم شرع في البحث عن المضاف
وهو ينقسم الى قسمين حقيقي ومشهوري فالحقيقي هو نفس الاضافة كالابوة مأخوذة
مجردة عن المضافات التي تعرض لها والمشهوري هو الماهية التي عرضت لها الاضافة
مأخوذة مع الاضافة كالاب ويقال للمعروض بان يؤخذ الاضافة جزءا من
المأخوذ مضاف مشهوري كذات الاب قال وله خاصيتان التكافؤ في الوجود
ووجوب الانعكاس فانه كما يقال الاب اب الابن يقال الابن ابن الاب اقول
ذكر للمضاف الحقيقي والمشهوري خاصيتين الاولى التكافؤ في الوجود على معنى انه
يستحيل تقدم احدهما على الآخر بل يجب وجودهما معا وهذا حكم ضروري
فان العقل يقضي بوجوب المصاحبة بينهما والعلم بان المتقدم بنفسه سيكون مضافا الى الآخر
المتأخر والمتقدم كذلك الثانية وجوب التعاكس على معنى انه متى نسبنا
احد المضافين الى صاحبه من حيث هو هو مضاف كان صاحبه مضافا اليه من تلك
الحيثية فانه متى قيل الاب اب للابن صدق ان الابن ابن الاب ولو اخذ المضاف
اليه مجردا عن الاضافة لم يجب التعاكس فانه اذا قيل الرأس رأس الانسان لم يصدق
التعاكس بخلاف ما لو قيل الرأس رأس لذي الرأس فانه يصدق ذو الرأس ذو الرأس
بالرأس قال ومتى كانت محصلة مطلقة في احد الطرفين كان في الطرف الآخر
ايضا كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والمعين بازاء المعين اقول
من المضاف ما هو مطلق غير مأخوذ مع المادة المعينة ومنه ما هو معين مخصوص
بمادة معينة فان اخذ المضاف معينا محصلا في احد الطرفين كان الطرف الآخر
كذلك وان اخذ مطلقا كان مقابله مطلقا فالنصف اذا اخذ نصف المعين
كان محصلا فتعين مقابله اعني الضعف وان اخذ نصفا مطلقا كان مقابله
ضعفا مطلقا قال وتحصيل موضوعها لا يقتضي تحصيلها فان الرأسية

حد الرأس

اضافة عارضة لعضو ما بالقياس الى الذي هو الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو حتى صار
لم يلزم من العلم به العلم بالشخص الذي له ذلك الرأس اقول لكنّي يحصل الاضافة في
تحصيل الموضوع اذ مكان اضافة الموضوع الواحد الى موضوعات اساسي
فان الرأسية اضافة عارضة لعضو ما بالقياس الى الذي هو الرأس فاذا حصلنا
ذلك العضو الذي هو موضوع الرأسية المعينة لم يلزم من العلم به العلم بالشخص
ذي الرأس وكذا الابوة اذا وضعت عارضة لزيد لم يجب تعيين ولد لكون موضوعا
للبنوة قال ومن الاضافة ما هو متفق الطرفين ومنها ما هو مختلف اما
محدودا كالنصف والضعف او غير محدود كالزائد والناقص اقول الاضافة
قد تتفق في الطرفين كالاخوة والجوار فان الاخ اخ للاخ والجار جار له
فالمتضايفان وهما الاخوان متفقان في حقيقة الاخوة وكذلك الجوار وقد تختلف
الاضافة في الطرفين كقولك الاب اب للابن والابن ابن للاب فالابوة والبنوة
اضافتان مختلفتان في الحقيقة وهذا المختلف قد يكون محدودا كالنصف والضعف
وقد يكون غير محدود كالزائد والناقص قال والمضافان اما ان يحتاجا في
اتصافهما بالاضافتين الى صفة حقيقية كاليمين واليسار او يحتاجا كالعاشق
والمعشوق او يحتاج احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم اقول المتضايفان
المشهوران قد لا يحتاجان في اتصافهما بالاضافتين الى صفة حقيقية فيهما
بل الى نفس الاضافة كاليمين واليسار فان اليمين انما يتصف بكونه يمينا باعتبار
قيام التيامن به واليسار انما يتصف بكونه يسارا باعتبار قيام التياسر به و
التيامن والتياسر اضافتان محضتان وقد يحتاجان معا الى صفات
حقيقية قائمة بهما كالعاشق والمعشوق فان العشق هو الاضافة المخصوصة انما يتصف
بها العاشق والمعشوق باعتبار قيام صفتين حقيقيتين بهما فهي العاشق
هيئة ادراكية يتوقف العشق عليها وفي المعشوق صفة مدركة كذلك وقد يحتاج
احدهما



حقيقية

احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم فان اضافة العلم الى العالم انما يتوقف على صفة
قائمة بالعالم لم يحتج الاضافة الى المعلوم قال ومنها تعرض للمقولات بأسرها اما
للجوهر فكالاب والابن وللكم فكالعظيم والصغير والقليل والكثير وللكيف
كالاحر والابرد وللمضاف كالاقرب والابعد وللاين كالاعلى والاسفل
وللمتى كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء وللملك كالاعرى
والاكسى وللفعل كالاقطع والاصرم وللانفعال كالاشد تسخنا وتبردا اقول
الاضافة تعرض لكل المقولات حتى لنفسها ففي الجوهر كالاب والابن فانهما جوهران
عرضت لهما اضافتا الابوة والبنوة باعتبار التوليد وفي الكم اما المتصل
فكالعظيم والصغير فان العظيم والصغير عرضا للمقدار المتصل واما المنفصل القار
فكالقليل والكثير فان القلة والكثرة اضافتان عرضتا للاعداد وفي الكيف
كالاحر والابرد فان الحرارة نوع من الكيف وكذا البرودة عرضت لهما اضافة
المغايرة بينهما في الكيف فالاحر حار يزيد على حار آخر فباعتبار عروض الزيادة
حصلت الاضافة وفي المضاف كالاقرب والابعد فان القرب نوع من المضاف فاذا
اعتبر عروض الزيادة له التي هو نوع من المضاف ايضا حصلت له اضافة اخرى
فالاقرب قريب يزيد على قرب آخر وفي الاين كالاعلى والاسفل فان العلو نوع
من الاين فاذا اعتبرت الزيادة فيه حصل له نوع من الاضافة فالاعلى عال يزيد
على عال آخر وفي متى كالاقدم والاحدث فان القدم نوع من المتى فاذا اعتبر
الزيادة فيه واخذ اقدم بالنسبة الى قديم حصل له نوع من المضاف وفي الوضع
كالاشد انتصابا فان الانتصاب نوع من الوضع فاذا عرض له الزيادة فيه
حصل له نوع من الاضافة وفي الملك كالاعرى والاكسى فان المكتسي نوع من الملك
فاذا اعتبرت الزيادة فيه حصل له نوع اضافة وفي الفعل كالاقطع والاصرم
وفي الانفعال كالاشد تسخنا وهذا كله ظاهر قال والمتقدم على غيره
اما بالزمان كتقدم الاب على الابن وبالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وبالعلية

كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما استفاد منها او بالرتبة كتقدم الامام على المأموم
اذا ابتدئ من المحراب او بالشرف كتقدم العالم على الجاهل اقول المتقدم نوع
من المضاف فلهذا ذكره المصنف هنا ويقال عند الاوائل على خمسة معان احدها
التقدم بالزمان وهو ان يوجد المتقدم في زمان متقدم على زمان المتأخر كالاب
والابن الثاني التقدم بالطبع وهو ان يكون المتقدم مستغنيا عن المتأخر
والمتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكفي المتقدم في وجود المتأخر كتقدم الواحد
على الاثنين الثالث المتقدم بالعلية وهو ان يكون المتقدم كافيا في وجود
المتأخر كتقدم ضوء الشمس على ضوء ما استفاد منها الرابع التقدم بالرتبة
اما الرتبة الحسية كتقدم الامام على المأموم اذا جعلت البداية من المحراب
او العقلية كتقدم الجنس على النوع اذا اعتبر العام الخامس التقدم بالشرف
كتقدم العالم على المتعلم والمتكلمون اثبتوا قسما آخر هو التقدم العارض
لاجزاء الزمان بالنسبة اليهما فان امس ليس متقدما على اليوم باحد انواع
هذه المتقدمات اما بالزمان فلاستحالة ان يكون للزمان زمان واما بالعلية
فلاستحالة كون المعدوم علة في الموجود واما بالذات فلما ذكرنا وبهذا الى الطبيعة
تشتغل تخصص بعضها بالتقدم والباقي بالتأخر والان المتقدم بالذات
موجود في المتأخر وباقي انواعه منتفية قال والمتتاليان هما الامران
ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانا متشابهين في النوع كبيتين
او مختلفين كبيت وحجر ويسمى المتتاليان متتابعين ايضا والمتماسان المختلفان اما هما
في الوضع وهو تحد طرفاهما والتام هو الذي حصل له جميع ما ينبغي وهو الكامل
ايضا فان لم يحصل شيء منه فهو فوق التام والمكتفي ما اعطي ما به يمكن
تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية والناقص ما خالفه اقول احترز
بقوله من جنسهما عن الشيئين اللذين يتوسط بينهما شيء من جنسهما
كالبيت الثالث فانه تال للثاني لا للاول وان لم يشترط اتفاقهما في
النوع

والعقلية

اثبتوا



شئ

فان البيت والحجر يقال لهما متتاليان باعتبار ما بينهما وهو الحكمية والحجر في المماسة
باختلاف المداخلة التي هي الوضع عن المتصلين اللذين يتحد الامتداد وصارا
جميعا واحدا كالماء في الباقي ظاهر قال ___ المقالة الرابعة في اثبات الواجب
لذاته اما ان الواجب لذاته فقد مر واما انه واحد فلانه لو كان اثنين اشتركا في وجوب
الوجود الذي هو نفس الماهية فكانا مشتركين في الماهية ولابد من امتياز احدهما
عن الآخر فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل وان كان
مشخصا كان له علة فان كانت هي الماهية كان الاثنان ماهيتها فالواجب لذاته واحد
وان كانت غيرها كان الواجب لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل اقول ___
في هذه المقالة مسائل المسألة الاولى في اثبات الواجب الوجود تعالى وصفاته
هذا هو الجزء الاعظم من هذا الفن وهو اثبات واجب الوجود وبيان صفاته
وما يسمى الكمال اما ثبوته فقد تقدم في ابطال التسلسل واما صفاته
فمنها كونه واحدا وقد يطلق عليه الواحد بمعان منها ما اثبته هنا وهو
الواحد بالعدد اذ لو كان اثنين كان كل منهما واجبا لذاته لاشتركا في وجوب الوجود
وقد بينا ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون زائدا على الماهية والا لكان ممكنا ولا
جزءا منها والا لكان الواجب مركبا فيكون ممكنا هذا خلف واذا كان نفس الماهية فيلزم
انهما قد اشتركا في الماهية فان لم يمتز احدهما عن الآخر فهما واحد وان تميزا
فاما بفصل مقوم فيكون كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل هذا خلف واما
بعرض فيفتقر الى العلة فعلة التعين اما نفس الماهية فيكون الاثنان ماهية فيكون واحدا
واما غيرها فيكون واجب الوجود معلولا لغيره من جهة انه ذلك الواحد هذا
خلف قال ___ والواجب لذاته ليس بجوهر ولا عرض والا لاستحال افتقاره
الى غيره وليس هيولى ولا صورة لهذا بعينه ولا جسما والا لكان ممكنا ولا عقلا
والا لتوقف فعله على الجسم ولا عقلا والا لكان ممكنا اقول واجب الوجود
يستحيل ان يكون جوهرا لان الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان

نفي جسمية

كانت لا في موضوع وهذا انما يكون في ماهية يزيد وجودها عليها وواجب الوجود وجوده
فلا يكون جوهرا بهذا المعنى وان اطلق الجوهر على المستغني عن الموضوع مطلقا دخل
فيه الواجب تع لكن لا يطلق عليه لعدم الاذن ويستحيل ان يكون عرضا لان العرض مفتقر الى الغير
الذي هو المحل وواجب الوجود لا يفتقر الى الغير ويستحيل ان يكون مادة او صورة لافتقار
كل منهما الى الاخرى وواجب الوجود ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جسما والا لكان مركبا
وكل مركب ممكن هذا خلف ولا يجوز ان يكون نفسا والا لافتقر الى الجسم في فاعليته وهو موقوف
فاعليته على الجسم هذا خلف ولا يجوز ان يكون عقلا والا لكان معلولا من حيث انه
جوهر واعلم ان نفي الجوهرية يستلزم نفي انواعها عنه قال وانه عالم بذاته لحضور
ذاته له ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم ذاته التي هي مبدأ تفاصيل الاشياء فيكون عنده امر
بسيط هو مبدأ تفاصيلها اقول واجب الوجود عالم بذاته خلافا لبعض الاوائل
لانا قد بينا ان العلم هو حضور المدرك عند المدرك وكل من حضر عنده شيء فهو عالم
به وذات واجب الوجود حاضرة لذاته لكونها مجردة قائمة بذاتها مستغنية عن الغير فيكون عالما
بذاته لانا قد بينا ان الحضور اعم من الحضور عند الشيء نفسه وعند غيره وهو ايضا عالم
بجميع ما عداه خلافا لبعض الاوائل ايضا لان ذاته حاضرة لذاته على ما بينا وذاته
مبدأ تفاصيل الاشياء فيكون عنده مبدأ تفاصيل الاشياء فيعلم من ذاته كونه مبدأ
للجميع وذلك يتضمن العلم بالجميع وفي هذا الموضع ابحاث عميقة ذكرناها في كتاب الاسرار
قال ولا يتكثر في ذاته صفة والا لكان فاعلا لها وقابلا اقول هذا اعتقاد الاوائل
وجماعة من المتكلمين وانكره الباقون واحتج الاوائل على امتناع تكثر صفة زائدة
على ذاته تع في ذاته بانه لو كان كذلك لكان قابلا لتلك الصفة وفاعلا لها والواحد
لا يكون قابلا وفاعلا على ما سبق البحث فيه قال وواجب في جميع جهاته اي
ذاته كافية في حصول جميع ماله من الصفات وجودية كانت او عدمية والا لتوقف
حال من احواله على غيره وذاته المعينة متوقفة على تلك الحالة فيكون موقوفة على الغير
فيكون ممكنا لذاته وفيه نظر عرفته مما تقدم في التعين اقول واجب الوجود
لذاته

متو



وجودية

لذاته واجب من جميع جهاته بمعنى ان ذاته كافية في حصول جميع ماله من الصفات سواء كانت
او عدمية ويكون مستغنيا عن الغير في حصول تلك الصفات له والا لتوقف حال من احواله على
غيره وذاته المعينة متوقفة على تلك الحالة اذ تلك الحالة جزء من ماهيته المعينة من حيث هي
تلك المعينة فيكون ذاته المعينة متوقفة على الغير فيكون ممكنا لذاته وفيه نظر تقدم في باب التعين
وحاصله المنع من كون تلك الحالة جزءا من معروضها وان اخذ المعروض من حيث جعلت
جزءا من المجموع جوز ما توقف المجموع على الغير ولا يلزم افتقار واجب الوجود الذي هو جزء
من المجموع الى الغير المسئلة الثامنة في كيفية تاثيره قال وهو بسيط لا يصدر
منه الا الواحد الذي هو العقل الاول والعقول متكثرة لان الاجسام ليس بعضها
علة للبعض والا لكان الحاوي علة للمحوي او بالعكس والاول باطل والا لزم من وجوب
وجود المحوي مع وجوب وجود الحاوي مع وجوب وجود الحاوي امكان عدم المحوي
مع امكان عدم المحوي لامكان الخلاء فالخلاء ممكن والثاني ايضا باطل لان الصغير لا يكون
علة للكبير ولكل جسم مبدأ عقلي اقول واجب الوجود بسيط بمعنى انه
غير منقسم البتة لا الى اجزاء مقدارية ولا عقلية وهو واحد بمعنى الاتحاد لانه لو كان
مركبا لكان ممكنا قالوا فلا يصدر عنه الا واحد على ما تقدم ونحن قد ابطلنا ولهم
في ذلك قالوا فذلك الواحد هو العقل لان الجسم مركب والمادة لا متقدمة على الصورة
مطلقا وكذا الصورة والنفس موقوف تاثيرها على الجسم والعرض متاخر مطلقا فتعين
ان يكون عقلا قالوا والعقول متكثرة لان لكل فلك مبدأ عقليا خاصا به لان الافلاك
متكثرة فلا تستند الى الواجب الواحد من كل جهة على ما بيناه ولا الى عقل واحد ولا يجوز ان
يستند بعضها الى بعض لان ذلك انما يكون بان يجعل الحاوي علة للمحوي او بالعكس والاول
باطل لان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان متقدما عليه بالذات فيتحقق امكان المحوي
مع وجوب الحاوي فان العلة يجب اولا ثم المعلول ثانيا واذا اخذ وجوب الحاوي
من حيث وجوب الحاوي كان الامكان عدم المحوي مقارنا لوجوب الحاوي لكن عدم
المحوي مقارن لوجوب امكان الخلاء لتقدم على الخلاء مستلزم لوجود الخلاء

خلف

متقدم على امكان الثالث لتقدمه عليه بدرجة فيكون الثالث ممكنا لذاته ممتنعا لذاته هذا
والثاني وهو ان يكون المحوي علة الحاوي باطل ايضا لان المحوي اضعف من الحاوي والاصغر
لا يصلح ان يكون علة للاكبر فوجب ان يستند كل فلك الى عقل وهذا الدليل غير تام وعليه
اعتراضات ذكرناها في كتاب الاسرار وغيره قال ولان حركات الافلاك ارادية فهي
ان كانت ارادة امر جزئي وجب انقطاعها عند حصوله فهي لارادة امر كلي فمطلوبها استكمال
ان يكون ذاتا مجردة لامتناع حصولها لغيرها بل التشبه بامر مجرد والمشبه به في جميع الافلاك
ليس ذاتا واحدة والا لتشابهت في الحركات وفي الجهة بل ذواتا متعددة ففي الوجود عقول
متعددة اقول هذا دليل آخر وتقريره انه قد ثبت ان حركات الافلاك ارادية
لان المستديرة لا يجوز ان يكون طبيعية ولا قسرية فتعينت الارادية والارادة لا بد ان تنتهي
الى قصد اما جزئي فتسمى ارادة جزئية او كلي فتسمى عقلية ولا يجوز ان يكون ارادة الافلاك جزئية
والا لوجب انقطاعها عند حصول المطلوب فتعين ان يكون كلية واذا ثبت ذلك فنقول
المطلوب بالحركة اما تحصيل ذات مجردة او تحصيل التشبه بها والاول محال لامتناع حصول المجرد
لغيره فتعين الثاني وهو ان يكون الغرض من الحركة التشبه بذات مجردة فان كان المتشبه به في
جميع الافلاك واحدا لتشابهت الافلاك في جهات الحركات وفي سرعتها وبطوئها وهو
محال فتعينت الكثرة في المتشبه به فثبت تكثر العقول وهذا الدليل اضعف من الاول
قال والعقل الصادر من المبدأ الاول يلزمه الامكان لذاته والوجوب من غيره
والماهية جوهرية فيصدر عنه باحد هذه الاعتبارات هيولى الفلك وبواسطتها
الصورة الفلكية ويصدر عنه بالاعتبار الآخر عقل وبالاعتبار الثالث النفس الفلكية
ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل وهيولى فلكية ونفس الى ان ينتهي الى
العقل الفعال فيصدر منه هيولى العالم العنصري وصورها وانواعها ويعرض للهيولى
بواسطة الحركات الجزئية استعدادات مختلفة ويصدر بواسطتها انواع الكائنات
اقول قد تبين فيما مضى ان واجب الوجود واحد وعلم ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد وظاهر ذلك يقتضي ان لا يوجد اثنان الا في سلسلة العلية والمعلولية

على تكثر العقول صح



احترازا بها

والوجوب لكنه لا بد من بيان المخلص من ذلك بان يوجد كثرة في هذه السلسلة يصدر باعتبار واحد
شيء وباعتبار الآخر آخر وليس من الشرح جماعة من احدهما الى الآخر وتقريره ان العقل
الاول له ماهية جوهرية وله امكان لازم وله وجود بالفاعل ووجوب به وتعقل لذاته وتعقل
لفاعله بهذه اعتبارات ستة يتكثر بها المعلول الاول فالصادر عن المبدأ هو الوجود والباقي
باقي الاعتبارات اما بالنظر الى علته كالوجوب وتعقل الاول واما بالنظر الى ذاته كالامكان
وتعقل ذاته واذ قد حصل هذا النوع من الكثرة فنقول العقل الاول بالنظر الى
اشرف حالاته وهي الوجوب والتعقل للمبدأ الاول يصدر عنه اشرف معلولاته وهو العقل وبالنظر
الى وجوده وتعقله لذاته يصدر عنه نفس الفلك وبالنظر الى ماهيته وامكانه يصدر عنه
جسم الفلك المشتمل على المادة والصورة باعتبار كثرة هذه الماهية ثم كذلك يصدر عن العقل
الثاني عقل ثالث وفلك وهكذا الى العقل العاشر وفلك القمر وهناك تنقطع السلسلة
وتنتهي الى سلسلة العناصر فيصدر عن الاحوال المشتمل عليها العقل الفعال هيولى العناصر
وصورها وقواها اعني صورها النوعية البسيطة ثم يصدر بواسطة الحركات الفلكية
استعدادات مختلفة للهيولى وتفيض بواسطة تلك الاستعدادات انواع الكائنات
المركبة من المعادن والنبات والحيوان وهذا الكلام كله ليس بشيء وقد ابطلناه في
كتاب الاسرار قال وفيه نظر لانه لا يلزم من مجامعة امكان الحادث وجوب وجود
الحاوي ان يكون الحادث ممكنا معه فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا للشيء الآخر مع امتناع وجوده
معه يكون محالا الا ترى ان امكان وجود كل حادث حاصل في الازل مع ان وجوده
فيه محال ولا يخفى عليك ضعف بقية المقدمات اقول هذا ايراد على الدليل الاول
من دليلي من اثبات كثرة العقول وهو في غاية الدقة وتقريره ان نقول لا نسلم ان
امكان الحادث اذا كان مجامعا لوجوب وجود الحاوي يكون الحادث ممكنا معه حتى يلزم
امكان الحادث في نفسه لجواز ان يكون الحادث محال الوجود مع وجوب وجود الحاوي وان
قارنه امكان الحادث فان امكان الشيء يجوز ان يجامع آخر ويكون وجود ذلك الشيء معه محالا
كالحادث كل حادث مقارن للازل والا لكان الحادث اما واجب الوجود في الازل

او ممتنعا

فلا يكون حادثا واما ممتنع الوجود في الازل فلا يمكن وجوده فيما لا يزال مع ان الحادث
مستحيل الوجود في الازل فظهر ان امكان الشيء اذا قارن غيره لم يمنع مقارنة
استحالته مع ذلك الغير وهذا الكلام في غاية السقوط فان امكان الشيء وامتناعه
متغايرة فان يمتنع مقارنتهما الشيء واحد والذي تمسك به في امكان الحادث لكن على ما فيه
فان الازلي لو تمسه شيئا ما حققنا مقارنته الاشياء وكاجمعه وليكون كذلك وعبارة تنفي
المسبوقية فاطلاق الحادث عليه بان يكون حادثا ممتنع لان يكون ازليا وكيف كان الحكم بان
الحادث فان الامكان هناك غير متحقق وهذه الاعتراضات نشأت من عدم التمييز
وعدم التعمق في العلوم الحكمية المسئلة الثالثة في ذكر ما بين المطهر قال
ولنذكر الطرق التي سلكها المليون في اثبات مبدأ العالم وصفاته قالوا التي
العالم حادث لانه ممكن وكل ممكن فله مؤثر والثاني فلانه يجوز ان يكون حالة الوجود
لامتناع تحصيل الحاصل ولا حالة العدم لامتناع الجمع بين الوجود والعدم
فهو حالة الحدوث اقول ذهب المليون الى ان العالم حادث وتوصلوا
من ذلك الى اثبات مبدأ للعالم مؤثر فيه وتقريره كما نعلم ان العالم حادث وكل
حادث فله مؤثر فالعالم له مؤثر اما الصغرى فلوجهين الاول ان العالم ممكن
موجود وكل ممكن موجود فهو حادث اما الصغرى فلانه مركب وكل مركب
ممكن لافتقاره الى جزئه وكل ... ممكن لما تقدم من ان الواجب لا جزء له اما الكبرى
فلان الممكن متساوي الطرفين فيمتنع ترجح احدهما على الاخر لذاته فلا بد
له من مرجح خارج وكل ممكن وجد فله بالضرورة مؤثر فنقول تاثير ذلك المؤثر
يستحيل ان يكون حالة الوجود والا لزم تحصيل الحاصل ولا حالة العدم والا لزم
الجمع بين النقيضين ولانه المطلوب فتعين ان يكون الثاني حالة الحدوث فظهر
ان كل ممكن موجود فهو حادث قال ولان الاجسام لو كانت ازلية لكانت
اما متحركة او ساكنة والاول باطل لان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للازلية
منافيتها وكذا الثاني لانها لو كانت ساكنة لامتنعت الحركة عليها لان



ان السكون لا يتوقف على شرط حادث والا لكان حادثا واذا لم يتوقف على شرط حادث
كان جملة ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل فيمتنع زواله فيمتنع الحركة والثاني باطل
لان الاجسام منحصرة عندنا لمنا مثبتة في الفلكيات والعنصريات وان الحركة جائزة على كل واحد منهما
اقول هذا هو الوجه الثاني في بيان الحدوث وتقريره ان نقول لو كانت الاجسام
ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة والتالي بقسميه باطل فكذا المقدم والشرطية ظاهرة لان كل جسم
لا بد له من مكان فان كان لابثا فيه اكثر من زمان واحد فهو الساكن والا فهو المتحرك واما
بيان بطلان قسمي التالي اما الاول فلان الحركة لماهيتها تقتضي المسبوقية بالغير لانها
عبارة عن حصول الجسم في حيز بعد ان كان في حيز اخر والازل ينافي المسبوقية بالغير فالحركة
الحركة ازلية واما الثاني فلهذا الدليل بعينه لان السكون عبارة عن الحصول في حيز
اكثر من زمان فلا يتحقق ماهيته الا بعد الحصول في الزمان الاول فماهيته تقتضي المسبوقية
بالغير فتنافي الازلية كما قلنا في الحركة وايضا لو كانت ساكنة في الازل لدام سكونها
ولم يجز عليها الحركة والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان السكون اذا
كان ازليا امتنع زواله لان القديم اما واجب لذاته فيمتنع عدمه ولما ممكن
فعلته لا يجوز ان تكون حادثة ولا شرط علته والا ما يتوقف عليه وجوده والا لكان
حادثا واذا كان كذلك فنقول تلك العلة ان كانت واجبة الوجود امتنع
عدمها وان كانت ممكنة الوجود انتهت الى علة واجبة الوجود لامتناع
التسلسل والدور ويلزم امتناع عدم العلة فيمتنع عدم المعلول فظهر
ان السكون لو كان ازليا لامتنع عدمه والتالي باطل لان الاجسام اما فلكية
واما عنصرية وهما متحركان عند الفلاسفة واذا ثبت ان الاجسام حادثة او
ثبت ان لها مؤثرا بالضرورة قال ولان العالم متناه لما مر فيختص
بمقدار وشكل معينين فهما ليسا للجسمية ولا لاحد جزئيها والا لزم ... والا
لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل بل بسبب من خارج اقول هذا
برهان ثان على ثبوت المؤثر وتقريره ان نقول العالم متناه في الابعاد

المعين

على مقتضى ان يمتنع بمقدار معين وكل منها فله شكل معين فحصول المقدار المعين والشكل
اما للجسمية او لما له او للصورة او لامر لازم للجسمية او لامر خارج عنها والكل باطل سوى
الاخير لانهما لو حصلا باحد الاسباب الاول لزم تساوي الاجسام في المقدار والشكل
لاتفاق الاجسام في العلة والتالي باطل فان المقدمة تثبت ... العالم في اتصافها
بالمقدار المعين والشكل المعين الى علة مغايرة لذاته ولاجزائه ولوازمه وهو المطلوب
قال ولان المولد في تكون النطفة انسانا ليس هو الطبيعة لان النطفة ان
كانت متشابهة الاجزاء وجب ان يكون الانسان على شكل الكرة لان البسيط يجب
ان يكون شكله كريا اذ لو كان مضلعا او مخلعا لاختص بعض جوانبه بهيئة دون
اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح وان لم تكن متشابهة الاجزاء كانت بسائطها متشابهة
الاجزاء فكان يجب ان يكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض وليس بها
من خارج وهو المطلوب اقول هذا دليل ثالث على اثبات الصانع تقريره
من الاقسام نفسه ان نقول النطفة متشابهة في الحس واما ان تكون متشابهة في
نفس الامر او لا فان كان الاول كان القوة الطبيعية في شكله واحد لان المؤثر الواحد
لا يفعل الا شيئا واحدا والشكل الواحد هو الكرة فان ما عداها من الاشكال ليس بواحد على
شكله من ضلع وزاوية وغير ذلك فلو استند تكون الانسان الى الطبيعة المركوزة في النطفة
كان شكل الانسان كريا وهو باطل بالضرورة وان كان الثاني وجب ان يكون مركبا
من طبائع متكثرة يكون كل واحد منها بسيطا ويجب البسيط فيكون شكل الانسان
مجموع كرات مضموم بعضها الى بعض وهو ايضا باطل فتعين ان يكون السبب
غير طبيعي بل صانع حكيم لما اشتمل عليه الابدان من الآثار العجيبة قال
ثم قالوا لو وجد الهان واراد احدهما حركة زيد والآخر سكونه فان حصل
مراداهما لزم الجمع بين النقيضين وان لم يحصل كان احدهما عاجزا فلا يكون الها
اقول استدل المتكلمون على الوحدانية بوجوه ذكر منها في كتاب المنهاج
وقد ذكر المصنف هنا وجها ثالثا وهو دليل التمانع وتقريره ان نقول

٧٩

في وقت ما

لو فرض في الوجود الهان لكان يمكن تخالفهما ممكنا فيمكن ان يريد احدهما سكون جسم
ويريد الآخر حركته في ذلك الوقت فان وقع مراداهما لزم اجتماع المتنافيين وهذا خلف
وان عدما معا لزم عدم النقيضين هذا خلف وايضا يلزم حصولهما على تقدير عدمهما
لان المقتضي لعدم مراد كل واحد منهما انما هو وجود مراد الآخر فلو عدم مراداهما لزم
وجود المرادين هذا خلف وان وجد مراد احدهما دون الآخر كان من وجد مراده هو الاله
دون الآخر لعجزه قال ثم قالوا الصانع فاعل بالاختيار اي يمكنه ان
شاء فعل وان شاء ترك لا موجب بالذات حتى يجب صدور الفعل عنه لانه لو كان موجبا
بالذات لكان العالم لازما لوجوده فيكون ازليا ولانه لو كان موجبا بالذات للزم
من دوامه دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله فلم يوجد حادث لدوام جميع
الآثار الصادرة عنه اقول المتكلمون يذهبون الى ان واجب الوجود
قادر يفعل بالاختيار على معنى انه اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك
ترك ولا يفعل بالايجاب بل له مشيئة الفعل حالة الفعل وامكان ان لا يكون له
تلك المشيئة وكذا في جانب الترك وقال الحكماء انه موجب بالذات لا مختار
واستدل المتكلمون بانه لو كان موجبا لكان اثره ملازما له فيكون قديما والا لكان
حدوثه عنه في وقت دون آخر ترجيحا من غير مرجح فيلزم قدم العالم وقد بينا
حدوثه فيما تقدم وايضا لو كان موجبا بالذات لزم من دوامه دوام اثره ويلزم
من دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه
وهو محال فان الضرورة تشهد بحدوث الموجودات الممكنة بعضها قال
ثم قالوا والفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء
بدون تصوره محال فهو عالم بالاشياء اقول استدل المتكلمون على انه عالم
بوجهين احدهما انه فعل الافعال المحكمة وكل من فعل الافعال المحكمة فهو عالم وهو
ظاهر والدليل غير ثابت في كتب الكلامية الثاني ما ذكره المصنف وهو انه
فاعل بالقصد والاختيار على ما تقدم والقصد والاختيار انما يتحقق
مع العلم

فان القاصد الى ايجاد الشي انما يقصد الى ايجاده بعد علمه به وهو ضروري قال فلو
لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للبارى تعالى في كونها غير متحيزة ولا حالة في
المتحيز فيلزم تعليل هذا الوصف بعلل مختلفة وانه محال اقول اكثر المتكلمين
انكروا الجواهر المجردة من النفوس والعقول واستدلوا بانه لو كان في الوجود جوهر مجرد
غير متحيز ولا حال في المتحيز لكانت مشاركة للبارى تعالى في الماهية وان كانت مخالفة
له في الماهية فيلزم اشتراك المختلفات في الماهية في لوازمها وهو محال لامتناع
تعليل المتساويات بالعلل المختلفة قال والكل ضعيف لانا لا نسلم ان
التاثير حالة الوجود تحصيل للحاصل وانما يكون كذلك لو اعطاه وجودا
مستانفا وليس كذلك بل يرجح الوجود الحاصل على عدمه ولان لنا تاثيرا لم يكن
حالة الوجود كان حالة العدم اذ لا واسطة بينهما واللازم باطل ولا نسلم ان
حالة الحدوث مغايرة لها لان الماهية في تلك الحالة اما ان تكون موجودة او
معدومة والعلم به ضروري اقول لما فرغ من ادلة المتكلمين شرع في
الاعتراض عليها باجوبة واهية جدا ونحن نقرر ما ذكره ونشير الى ضعفه وقد
اعترض على الدليل الاول للحدوث بالمنع من كون التاثير حال الوجود محالا
وانما يكون تحصيلا للحاصل لو اعطاه المؤثر وجودا مستانفا ونحن لا نقول بذلك
بل ان المؤثر يرجح الوجود الحاصل على عدمه ويجعله اولى من العدم ثم عارض
الدليل الاول بالعلة على ان التاثير يستحيل ان يكون حالة الوجود بانه لو لم يكن حاصلا
حال الوجود كان حاصلا حال العدم اذ لا واسطة بين الوجود والعدم والتاثير
حال العدم محال لما فيه من الجمع بين النقيضين لا يقال لا نسلم انتفاء الواسطة
فان حالة الحدوث متوسطة بينهما لانا نقول ان حالة الحدوث اما موجود
او معدوم بالضرورة فانتفت الواسطة وفيما ذكره المصنف نظر لان المؤثر
حالة الوجود اذا لم يفد وجودا مستانفا كان الوجود المبتدأ مستغنيا عنه
هذا خلف فان استنده الى المؤثر وجب ان يكون معدوما والا لزم تحصيل الحاصل
منع

ح الدال

٨٠

١٢١ م ح

على ما قررناه ثم اذا جعل المستلزم في الفاعل انما هو ترجيح الوجود المجعول
الذي جعله ان كان موجودا حالة تاثير الفاعل فيه لزم تحصيل الحاصل وان
كان معدوما فلم يكن الماهية موجودة لانها انما تكون موجودة اذا كان وجودها كذلك
وهو يؤدي الى اسناد الوجود الى الفاعل والقابل الى سند الترجيح المفتقر اليه
مقبولة قال وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافي ازلية الجسم مع كونه غير خال عن
حركات متعاقبة لا اول لها اقول هذا اعتراض على الدليل الثاني
وهو ان يقال لا نسلم ان ازلية الجسم تستدعي ازلية الحركة لشخصها لجواز ان يكون الجسم
قديما وتتعاقب عليه حركات لا نهاية لها ولا يلزم من حدوث كل حركة حدوث
نوعها وهذا فيه نظر لان حدوث كل فرد من الحركة يستلزم حدوث مجموعها
بالضرورة لتوقف المجموع على الافراد ويستلزم ايضا حدوث نوع الحركة لان
النوع انما يوجد في الخارج متشخصا بشخصياته مع حدوث الاشخاص باسرها
وح ظهر ان افراد الحركة حادثة ومجموعها ونوعها فلا شيء من الحركة بقديم
وبه تم المطلوب قال ولا يلزم من عدم توقف السكون على شرط حادث
امتناع زواله لجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث
فقد زال شرطه فيزول اقول هذا ايراد على الدليل الثاني ايضا
وتقريره ان قوله لا يجوز ان يكون الجسم ساكنا في الازل لانه يلزم دوام السكون
قوله لانه ح يكون غير مشروط بحادث بل انما شرط قديم يمتنع عدمه فيمتنع
عدم المشروط او غير مشروط البتة فيمتنع عدمه ايضا قلنا يجوز ان يكون
مشروطا بعدم بعض الحوادث فاذا وجد ذلك الحادث زال شرط السكون
فيزول لزوال شرطه وفيه نظر لان ذلك الحادث لا بد له من سبب فان
كان قديما فقد لزم قدم الحادث فلا يكون السكون ازليا لانعدام شرطه ازلا
وان كان حادثا تسلسل او ينتهي الى قديم وهما باطلان فيبطل امتناع كون السكون
مشروطا بامر ... ي تقدم

قال ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوصين للجسم بأحد جزئيه أن يكون
كل جسم على تلك المقدار والشكل لاحتمال أن تكون هيوليات الأجسام مختلفة
فيكون لعلة المقدار كل جسم وشكله هيولاه أقول هذا إيراد على الوجه
الثاني الدال على ثبوت المؤثر وتقريره أن يقال لا نسلم أن المقدار والشكل لو كانا
لازمين للجسم باعتبار أحد جزئيه يلزم تساوي الأجسام فيه لجواز أن يكون اللزوم
مستندا إلى هيوليات الأجسام والهيوليات مختلفة فيكون هيولى كل جسم يقتضي مقدارا
معينا وشكلا معينا صح ولا يلزم التساوي وفي هذا نظر أما أولا فلأن الهيولى قابلة ومن مذهبهم
أن القابل لا يكون فاعلا وأما ثانيا فلأن الخصم سلم تساوي هيولى العناصر
فلا يتأتى هنا المنع وأيضا فكل جسم لا يمكن أن يغير شكله ومقداره فإذا أعدم
ثم تجدد له غيرهما فإن لم يتجدد له هيولى أخرى وجد المعلول دون علته هذا خلف
وإن تجدد له هيولى كان لها هيولى قابلة لها وهذا كله باطل على مذهب الخصم
قال ولا يلزم من تشابه بسائط النطفة تكون الإنسان على شكل كرات
مضموم بعضها إلى بعض لاحتمال أن يمنع امتزاج البسائط بعضها ببعض
عن الشكل الكري أقول هذا إيراد على الوجه الثالث الدال على إثبات
المؤثر وتقريره أن يقال لا يجوز أن تكون النطفة مركبة من بسائط مختلفة ولا يلزم
من تشابه كل بسيط كونه على شكل الكرة حتى يكون الإنسان على شكل كرات مضموم
بعضها إلى بعض لأن البسيط إنما يقتضي الشكل الكري لو كان منفردا أما على
تقدير امتزاجه بغيره من البسائط فلا قال ثم بعد التجاوز عن هذه
كلها لا يلزم أن يكون ذلك السبب واجبا لذاته لينتهي إليه الممكنات اللهم
إلا عند العود إلى إبطال الدور والتسلسل فيكون ما ذكروه من التطويل
ضائعا أقول لما سلم الأدلة ما ذكره في إنتاج المطلوب منها وهو وجود
واجب الوجود فإن هذه الأدلة إنما تدل على ثبوت مؤثر مطلقا والاستدلال على كونه
الأجسام

ممكنا
واجبا فإن احتج في إثباته الواجب إلى إبطال الدور والتسلسل بأن يقال ذلك المؤثر لو كان
لافتقر إلى مؤثر فإن كان واجبا فهو المطلوب وإن كان ممكنا نقلنا الكلام إليه وقلنا لا بد له
من سبب فإن كان واجبا فهو المطلوب وإن كان ممكنا افتقر إلى مؤثر فإن كان هو الأول لزم
الدور وإن كان غيره نقلنا الكلام إليه فإما أن يتسلسل أو يدور أو ينتهي إلى الواجب
والدور والتسلسل باطلان كان ذلك تطويلا ضائعا لكون الاستدلال على إثبات الواجب
إنه أشبه الدليل استغنى عن التطويلات التي ذكروها وما قال أقول لو كان الفاعل
موجبا لكان العالم أزليا قلنا نعم ولم قلتم بأن اللازم باطل ولأنه لا يلزم من كونه
موجبا دوام جميع معلولاته فإن من جملتها الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات
وما ذكروه لكونها [illegible] على كونه مختارا وما ذكروه لبيان نفي النفوس
والعقول ضعيف لأنا لا نسلم امتناع استناد ذلك الوصف إلى العلة لكونه عدميا ولا نسلم
امتناع تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه أقول
لما فرغ عن الاعتراض على أدلتهم في إثبات الذات شرع في الاعتراض على أدلتهم
على صفاته وبدأ بالقدرة واعترض على قولهم لو كان الفاعل موجبا لكان العالم أزليا
بمنع بطلان التالي أولا وبالمنع من الملازمة ثانيا لأن كونه موجبا لا يقتضي دوام
جميع معلولاته بل بعضها فإن من جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة للدوام
والثبات فلا يلزم من دوام العلة دوام المعلول وهذا الاعتراض ليس بجيد
لأن المتكلمين بينوا أولا حدوث العالم ثم استدلوا على القدرة بعد وضوح حدوث
العالم فلو كان موجبا لزم [illegible] وكون بعض معلولاته غير دائم لا ينفي
مطلوبهم [illegible] الإيجاب لأن الوجه التام [illegible] معلوله [illegible]
أن يحصل المؤثر التام [illegible] لزم التسلسل [illegible] وجود [illegible] دفعة [illegible]
ما [illegible] العلم [illegible] ذكروه في نفي الجواهر المجردة فلا شك في ضعفه
لا [illegible] في وصف [illegible] الاشتراك في الذات قال

نفس زيد

المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة لو كانت قديمة فان كانت واحدة كان
بعينها نفس عمرو فكل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر وان تعينت واحدة بعد التعلق
والا كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وان كانت كثيرة فالامتياز بينهما
اما بالماهية ولوازمها والاول كان لازما لها لاشتراكها في الماهية واما بالعوارض
الا ان لحوقها اياها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن
كانت متعلقة بالبدن قبل البدن اقول في هذه المقالة مسائل المسألة
الاولى في حدوث النفس اختلف الاوائل فيها فذهب المعلم الاول الى انها حادثة
وذهب افلاطون الى قدمها واستدل المعلم الاول بانها لو كانت قديمة لم يخل
اما ان تكون واحدة او متكثرة والقسمان باطلان فالقول بقدمها باطل والملازمة
ظاهرة وبيان بطلان الاول انها بعد التعلق بالابدان ان كانت على وحدتها كانت
نفس زيد هي نفس عمرو فما علمه احدهما يكون معلوما للآخر وما يريده احدهما يريده
الآخر وذلك باطل بالضرورة وان انقسمت لزم ان تكون قابلة للتجزي فتكون
ذات كم او حالة فيه فلا تكون مجردة هذا خلف وبيان بطلان الثاني ان تكثرها
ان كان بسبب امتيازها بالماهية او اللوازم كان [illegible]
لان النفوس واحدة بالنوع فلا يلزم لاحدها الا ما لزم الآخر وان كان بسبب تكثرها
بالعوارض فلحوق العوارض بها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما لا
عارضا مفارقا لان مقتضى الماهية او الفاعل واحد وان كان بسبب القابل
وهو البدن كانت متعلقة بالبدن هذا خلف قال ولقائل ان يمنع
اشتراك النفوس في الماهية واللوازم وامتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها
بهذا البدن فانه يجوز ان يكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبله باخر
لا الى نهاية كما ذهب اليه اصحاب التناسخ اقول منع اشتراك النفوس
في الماهية واللوازم لجواز ان يكون مختلفة في الماهية وحينئذ لقائل ان يقول

لم لا يجوز



لكن لم لا يجوز

لم لا يجوز ان يكون قديمة متكثرة وهي مختلفة بالماهية سلمنا انها متفقة بالماهية
ان يقال انها متكثرة بالعوارض قوله العارض انما هو بسبب البدن فيكون
متعلقة بالبدن قبل حدوث البدن قلنا لم لا يجوز ان يكون متعلقة ببدن آخر
غير هذا البدن وقبل ذلك البدن ببدن آخر غير هذا البدن لا الى نهاية على سبيل
التناسخ فاذن الحق في بيان حدوث النفس ابتناؤها على حدوث العالم قال
لا يقال لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية في تعينها عنه فلم تعلق
به لجواز استغنائها عنه وتعلقها به لشيء آخر وفيه اقول احتج القائلون
بحدوث النفس بانها لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية في تعينها
ووجودها عنه لان الموجود انما يصح الوجود لو كان متعينا فلو كانت النفس محتاجة
في تعينها الى هذا البدن لما وجدت قبله فلو وجدت قبله لاستغنت في التعين
ولو استغنت في تعينها عنه لم تتعلق به لان نسبتها الى الابدان حينئذ نسبة واحدة
لانها مستغنية عن الجميع في الوجود لما مر ومستغنية في التعين ايضا فلا يختص
نسبتها الى هذا البدن بالتعلق دون غيره واجاب المصنف بجواز استغنائها
عن هذا البدن في وجودها وتعينها معا لكنها تتعلق به بشرط حدوثه ولا يلزم
من ذلك حدوثها بعد البدن وفيه نظر المسألة الثانية في بقائها قال
وهي باقية بعد خراب البدن والا لكان فيها قبول الفساد بعد حصولها ان فعل الكون
وقبول الصورة غير معقول وح يكون فيها شيء يفسد بالفعل وشيء يقبل الفساد
واحدهما غير الآخر فيكون مركبة ولان كان لها قوة الفساد وقوة البقاء والشيء الواحد
لا يكون له هاتان القوتان فيلزم تركيبها وللقائل ان يمنع ان فساد الجوهر
بزوال الصورة غير معقول لجواز فسادها بارتفاعها عن الخارج وان الشيء الواحد
لا يكون له قوتا الثبات والفساد بمعنى الارتفاع عن الخارج اقول
اتفق الحكماء على ان النفس لا تفسد بفناء البدن لان النفس عندهم بسيطة

غير حالة

كون الصورة الاولى ممكنة واذا تقرر هذا فالعدم في الجوهر انما يكون لفساد صورته فيكون في النفس
صورة بينه ومادة تقبل الفساد وهما غير لازم فان لا قابل للفساد يجب ان
يكون موجودا حالة الفساد والشي لا يوجد حال فساده وهذه المغالطة فيكون النفس
موجودة مشتملة على جوهرين صالحين وصورة فيكون مركبة ولا يضا فالنفس موجودة بالفعل
بانه نفسها قوة الثبات فلو كانت قابلة للفساد لكان هناك قوة الفساد وانه يمكن
ان يكون قوة الثبات والفساد لشي واحد على ما تقدم فلزم التركيب واعترض عليهما
المصنف بانه من كون الجوهر منحصرا في فساد صورته فلم لا يجوز ان يفسد بعدمه
بالكلية عند ما بحصا على ان يكون هناك شي باق فيه قبول العدم وبقي بعده بالمعنى
ان الحق ماهية النفس تعدم اصلا ولئن سلم الكلام على الثاني فان قوة الثبات انما تمانع
قوة الفساد على المعنى الذي ذكره اما على ما قلناه من كون قوة الفساد ملحوظة
بمعنى ارتفاع الماهية في الخارج اصلا ان يكون هناك شي يقبل الفساد فلا يلزم
التركيب المسألة الثالثة في التناسخ قال وفي ابطال التناسخ ان النفس
حادثة مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن لابد ان يحدث معه النفس
حالة مادة بتنوعه حدوثها على استعداد المادة ومادة النفس البدن
فالعلة التامة لحدوثها متوقفة على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على انها
تتحقق بعدمه وتتحقق عند تحقق نفيض من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلق به
نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مدبرتان وهو باطل لان كل احد
تجد من ذاته واحدا ... على حدوث النفس المبني على بطلان التناسخ اوليس
اطبق المحققون على ابطال التناسخ ومعناه انتقال النفس من بدن الى بدن آخر
... بحيث تصير مبدأ صورته كما كانت مبدأ الصورة البدنية الاولى استدلوا
على بطلانه بان النفس حادثة مع حدوث البدن بمعنى انه عند حدوث كل بدن
... ان تحدث نفس تصير مدبرة له ومبدأ صورته لانا قد بينا ان النفس حادثة فيمتنع
وقدمه



وقت حدوثها انما يكون لحدوث المبدأ الفاعل عام الفيض فيكون المرجح هو القابل لا غير
فاذا احدث القابل وجب حدوث المقبول وافاضته عن المبدأ الفياض والقابل هو البدن
فاذا حدث البدن وجب افاضة النفس عليه فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ
كان للبدن الواحد نفسان وهو باطل قطعا فان كل عاقل يجد نفسه ان ذاته واحدة وهذا
الدليل لا يخلو من ضعف ظاهر اما اولا فلان الحدوث في نفسه مستند الى المبدأ الفاعل
الجواد اما ثانيا فنمنع انحصاره في التوقف على القابل سلمنا لكن يمنع حدوث نفس لكل بدن
فلم لا يجوز اختصاص الابدان الحادثة من تعلق النفس بما يحدث اما اذا كان البدن قد تعلقت
به نفس مستنسخة فلا يحدث نفس اخرى له وقع ذلك فان هذا البرهان مبني على حدوث النفس
على ما عرفت ودون حدوث النفس مبني على ابطال التناسخ على ما مر قبل فيلزم الدور قال
ولنختم هذه المقالة ببحث الاول في امكان الوحي والنبوة لما كان للانسان القوة المتخيلة
وقوة الحس المشترك فلا يبعد وجود نفس قوية تتصل بالعقول والنفوس الفلكية وتدرك ما
عندها من المغيبات على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصورة جزئية مناسبة لها ثم تنزل
منها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة لصفاء الحس المشترك لقوة النفس على
استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع في حالة النوم وسوى الوحي الرؤيا
المنامات منها صادقة لهذا السبب ومنها كاذبة اما لان النفس لا تجد لضعف حركته
بعد النوم ... الحس المشترك ذاتها الفت صورة واما لانها فعل النوم مشابهة لا ولان
مزاج البدن تغير فتتخيل الافعال المختلفة واما الوحي فلا يكون الا صادقا
اقول الحكماء طرقوا في اثبات النبوة وامكان المعجزات والوحي من ان نعلم
النفس المغيبات وتدرك الامور المستقبلة ويثبتوا على مقدمات احدها ان للانسان
قوة ... يفعل التركيب والتفصيل وهي القوة المتخيلة ومن شانها المحاكاة للامور الكلية
باشباه الجزئية الثانية ان لدى تدرك صور الجزئيات في الحرفة وتستنقش بها
الصورة الجزئية عند ما تقع ... ومن القوة ... بالحس المشترك الثالثة ان
صور الجزئيات

المرتسمة

الكاملة مرتسمة في المبادي العالية ملاكوتها الرابعة أن للنفس الانسانية أن تتصل بالصور
في العالم العقلي بشرط حصول الاستعداد وزوال المانع اذا عرفت هذا فالصور اذا انتقشت
بالعقل الفعال فاذا كانت صورة كلية جعلت المتخيلة صورة جزئية محاكية لتلك الصورة الكلية جعلت
ومناسبة لها ثم تنتقل تلك الصورة الى الحس المشترك فيرتسم فيه فيشاهدها ولولا وجود المانع
لقد كان هذا الحاصل دائما فان القوة المتخيلة لا تنفك عن حديثها والحس المشترك الانتقاش
من الصور المخزونة في الخيال كما في شاهد المرضى والممرورين صور اشباح لا تحقق لها في الخارج
لكن لما كان الحس المشترك مرتسم فيه الصور الماخوذة عن الخارج لم يكن فيها اتساع
الارتسام صور اخرى داخلية فيه واذا صفا الحس المشترك عن انتقاش الصور الخارجية
انتقش بهذه الصور وذلك كما في حالة النوم فان الحواس الظاهرة تتعطل عملها فلا يورد فينجذب
عليه صور خارجية تنجذب الى الباطن وقد يكون للنفس قوة على [illegible] في اليقظة
لكمالها وعدم التفاتها الى الصور الحسية وتعلقها بالامور العجيبة الغيبية مثل
ما في اليقظة فعند النوم يحصل ما يناسب تلك الصورة في النفس من [illegible]
ومنها ان النفس ربما تأخذ الصورة وتنتقش في الخيال عند النوم [illegible]
لها في [illegible] ومنها ان [illegible] مشاهد ما يناسب [illegible]
ذلك [illegible] الوحي قال وانما امكان النبوة [illegible] النفساني
تدبيرها بسبب الحدوث الحادث وانما امكن للنفس تدبير البدن [illegible]
العنصرية مطيعة للتصرف النفساني بوجود نفس قوية نسبتها الى عالم الكون
والفساد نسبة النفس الى البدن حتى يكون تصوراتها سببا لحدوث الحوادث فيصدر
منها الامور العجيبة التي هي المعجزات اقول يريد بيان امكان المعجزات الخارقة
للعادة وصدورها عن الانبياء ونقرره ان [illegible] المتصورات النفسانية وقد
[illegible] سببا لحدوث الحوادث [illegible]
ايضا فان النفس مدبرة للبدن بمجرد التصور [illegible] النفساني
للبدن [illegible] ويلزم من ذلك انفعال الصور العنصرية الخارجية

انفعال

82

النفوس

للتصورات النفسانية اذا جاز ان يكون [illegible] عليه آثار باعتبار التصورات النفسانية لبعض
ان يوجد [illegible] كان لبعض النفوس تبلغ في القوة الى حد توثر
في جميع ابدان العناصر فانها منقادة للاثار العلوية واحوال استعدادها لوجود نفس قوية نسبتها
الى عالم الكون والفساد نسبة النفس الى البدن فيكون تصورها سببا لحدوث [illegible] وتصدر عن تلك النفس
القوية آثار عجيبة من المعجزات قال الثاني في احوال النفوس بعد المفارقة منهم من قال انها تعدم
و[illegible] البدن بعينها [illegible] ومنهم من قال تتوقف وجودها على البدن المعتبر والآلة
وجدت معه ويلزم من انعدامه انعدامها ومنهم من قال ببقائها وامتناع فنائها ثم ان
بعضها يكون لها سعادة وبعضها شقاوة وسعادتها ادراك الملائم من حيث هو ملائم وشقاوتها
ادراك المنافي من حيث هو مناف والملائم لها ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن
ادراكه من الحق الاول [illegible] المنبع لفيضان الخير ثم [illegible] ما يصدر
عنه على الترتيب الواقع في الوجود ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية
الردية التي يوجبها استغراقها في مقتضيات القوى الجسمانية والغفلة عن العالم العقلي
فانها ان يحصل لها الشعور بامكان الكمالات واكتساب العلوم بسبب الاشتغال بالاعمال
الباطلة المنافية للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية الا ان حالة التعلق
بالبدن لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها في تدبير البدن فاذا فارقت زال
العائق وتمت السعادة والشقاوة ويختلف مراتب العقوبات بسبب اختلاف السعادة
والشقاوة وكل ذلك مبني على حدوث النفوس فلا تناسخ وقد عرفت ما فيها
اقول اختلف القائلون بان النفس حادثة فذهب [illegible] الى انها تعدم وتعاد الى البدن
بعينها وتتعلق به كما كانت اولا وذهب آخرون الى ان البدن المعتبر شرط لوجود النفس
فاذا انعدم البدن عدمت النفس [illegible] وذهب آخرون الى ان النفس
باقية [illegible] بعدم البدن [illegible]
فاذا عدم البدن تعلقت [illegible] القائلون بالتناسخ [illegible]
النفوس انها متعلقة ابدا بابدان [illegible]

ادراك الملائم

أن النفس حادثة وإنها باقية بعد البدن ولها سعادة وشقاوة نفسانيتان فسبب السعادة
من حيث هو ملائم وسبب الشقاوة إدراك المنافي من حيث هو منافٍ وذلك لأن السعادة إنما هي
باللذة إذ هي صاحبها واللذة هي إدراك الكمال والخير ووصولهما إليه والشقاوة إنما هي
الألم وهو إدراك المنافي والشر ووصولهما إليه ولكل قوة من القوى إدراك يلائمها ما يليق بها
فالقوة الباصرة تلتذ بالصور المستحسنة لكونها ملائمة لها وكذا السمع وأما القوة العاقلة فالأمر
فالملائم لها إنما هو إدراك المعقولات والعلم بالموجودات على ما هي عليه وإذا ثبت على
هذا المنهاج فإذن السعادة والشقاوة راجعتان إلى إدراك الملائم والمنافي من حيث
هما كذلك وهذا أشار بقوله سبب السعادة ولها سبب آخر وهو اللذة للقوى الإنسانية ثم
التفت إلى الكلام على الهيئات الردية المقتضية لالتفات النفس إلى اللذات الجسمانية
والاستغراق في الأمور المحسوسة والإعراض عن العالم العقلي والغفلة عن الأمور الحقة
العلوية والشقاوة تحصل للنفس بسبب عرفانها بإمكان التكميل واكتساب المعارف والعلوم
من الأمور الجلية مع أنها فاقدة لها فيحصل لها الشوق وعدم المشتاق إليه فيوجد الألم
ويحصل التعذيب بسبب الاعتقادات الباطلة المناقضة للحق والأخلاق الذميمة الردية
البدنية فإن النفس قد كانت ترجو حصول الكمال لها فلم يحصل لها فلما تجلت حصل لها العذاب
لا يقال النفس حال تعلقها بالبدن إما أن يحصل لها الكمال أو لا فإن كان الأول ينبغي أن تلتذ وتحصل
لا يدرك لذة العرفان وأما الثاني فكان ينبغي أن تتألم وتحزن ثم تتألم بالجهل لأنا نقول النفس
يحصل الألم واللذة لعدم إدراك الملائم والمنافي فإن النفس حال تعلقها بالبدن تكون
مشغولة بتدبيره منقطعة النظر عن غيره فلا يحصل لها ألم ولا لذة إلا في بعض الأحيان
ولهذا يلتذ الإنسان بمعرفة بعض المسائل المشكلة لذة عظيمة وإذا فارقت النفس البدن
زال العائق لها عن ذلك فرحت تتألم أو تلتذ واعلم أن مراتب النفوس مختلفة في السعادة
والشقاوة بحسب اختلاف مراتبها في الشقاوة وعدمه وبحسب اختلاف مراتبها في التجرد
عن الملكات الردية والأخلاق الذميمة وهذه النفوس من أحوال النفس مبني على حدوث
وفساد الشارح قال في الاستدلال [illegible] رحمه الله بجمعه
وان



نقول إن النفس إنما تعلقت ببدن لتوقف كمالها عليه فإذا استكملت بواسطته وتجردت
عن الهيئات البدنية الردية لم يبق لها شوق إلى البدن فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب البدن
بل تنجذب بالكمال إلى عالم القدس وتنخرط في سلك الجبروت وإن استكملت ولكن لم تتجرد
عن الهيئات المذكورة لم يبق لها حاجة إلى البدن فلا تتعلق ببدن آخر لكن يبقى بسبب
الهيئات البدنية الباقية معذبة إلى أن تزول لكنها ليست لازمة فإنها عرضت بسبب مباشرة الأمور
البدنية فتزول آخر الأمر وتحصل لها السعادة الكاملة وإن لم تستكمل بقيت بعد خراب البدن
فإن لم يكن لها هيئات ردية احتمل أن تبقى بائسة تتعطل بعد البدن تحصل لها الخلاص
عن العذاب ويحتمل أن تجذبها الحاجة إلى الكمال إلى التعلق ببدن آخر إنساني وإن
كانت فيها هيئات ردية يحتمل أن تبقى معذبة بتلك الهيئات دائما ويحتمل أن
تجذبها تلك الهيئات إلى التعلق ببدن آخر حيواني ثم لا يمكن الجزم بشيء من هذه الأمور
والله أعلم بأسراره أقول ذكر الإمام الدين الأبهري في هذا الموضع أن
النفوس البشرية لها أربع مراتب المرتبة الأولى أن النفوس الكاملة في قوتها العملية
المجردة عن الرذائل والأخلاق الردية البدنية وهؤلاء أصحاب السعادة والنفوس التي
مبدأ خلقتها إنما تعلقت بأبدانها طلبا للاستكمال في المعارف فإذا حصل لها
مطلوبها لم يبق لها شوق إلى البدن فإذا تجردت عنه لم تتعلق ببدن آخر بل انجذبت
كمالها إلى عالمها العلوي وصارت في أعلى عليين لدى الأمين المرتبة الثانية
النفوس الكاملة في القوة العلمية المتلطخة بالأخلاق الردية والملكات الذميمة
فهؤلاء بعد مفارقة أبدانهم لا حاجة لهم إليها لحصول الكمال لهم فلا تتعلق ببدن آخر
لكن تتعذب بسبب الهيئات والأخلاق الردية إلى أن تزول تلك الأخلاق عن ذاتها
لأنها حصلت لها بسبب البدن وقد زال فيتم التعذيب بها ويحصل لها
السعادة الكاملة المرتبة الثالثة النفوس الناقصة في العلوم الحكمية الخالية عن الأخلاق
الردية فإنها تبقى محتاجة إلى الأبدان لتستكمل بها ويحتمل بقاؤها معذبة
بعد الموت

العلمية

العلمية

عمل

وان يحصل لها شيء من العذاب لعدم اتصاف نفوسهم بالعقائد الباطلة والملكات الردية و
ان تعلق ببدن آخر بعد خراب بدنها لانها محتاجة الى الكمال وانما يتم بالعلوم الحقيقية وانما في الكمال الذي
يحصل ذلك بواسطة الالات والآلة هي البدن ح المحمول على ما تقدم المرتبة الرابعة المتصفة بالملكات
النفوس الناقصة في الكمال اللاتي المتصفة بالملكات الردية يحتمل ان تتعذب بالسبب
تلك الهيئات الردية المتمكنة من جوهر النفس ويحتمل ان تتعذب بها الهيئات المرتسمة المتمكنة
فيها الى التعلق ببدن آخر فيجوز في الحكم الجزم بشيء من هذه وفي هذا الكلام موضع طعن
ذكرناه في كشف الاسرار وتنقيح الابحاث قال

القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه مقالات المقالة الاولى في احكام

الجسم وما يتعلق بها لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء آخر وماسه وتداخلا لم يكن
في الوجود ذو مقدار والا فالجانب الذي به يماس الاخر غير الذي لا يماسه به فينقسم اقول
لما فرغ من العلم الالهي شرع في الطبيعي وفي هذه المقالة مسائل المسألة الاولى
في الجزء الذي لا يتجزى اعلم ان الناس اختلفوا ههنا على خمسة مذاهب ونحن نحكيها وذلك
ان نقول ان الجسم اما بسيط او مركب والمركب انما هو من اجسام مختلفة الطبائع ان شئتها
فالمركب اجزاؤه موجودة بالفعل واما البسيط فلا شك في انه قابل للقسمة فاما ان يقال
انه مركب في ذاته او على تقدير التركيب فاما ان يتركب من اجزاء متناهية او لا وعلى تقدير
عدم التركيب فاما ان يتناهى انقسامه فيه او لا فالاقسام اربعة الاول يتركب من اجزاء
متناهية وذهب الى الاول القول بتركب من اجزاء لا تتجزى ولا تقبل القسمة بوجه البتة
وهو مذهب المتكلمين وعدة جماعة من الاوائل المذهب الثاني انه مركب من اجزاء لا
تقبل القسمة الفكية وتقبل القسمة الوهمية والفرضية وهو مذهب ذيمقراطيس واتباعه
الثالث انه مركب من اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب جماعة من الاوائل وهو مذهب
النظام الرابع انه غير مركب اصلا بل هو في نفسه بسيط كما هو في الحس لكنه ج
يقبل انقسامات متناهية وهو مذهب الشهرستاني الخامس مذهب
انه بسيط لكنه يقبل انقسامات لا نهاية لها وهو مذهب المحققين من الاوائل



الاول

جزء آخر غيره

اذا عرفت هذا فاعلم ان جماعة من الاوائل ابطلوا تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى بوجوه كثيرة
احدها انه لو وجد جزء لا يتجزى فاما ان يماسه جزء آخر او لا يماسه وان ماسه فاما بالكل
او بالبعض فالاقسام ثلثة احدها ان لا يماسه وح لا يتركب منه جسم ذو مقدار لان التركيب
انما يحصل بانضمام بعض الاجزاء الى البعض فاذا لم يحصل المماسة والملاقاة لم يحصل التركيب
وهذا ظاهر الثاني ان يماسه بالكل ويلزم منه ما ذكرناه ايضا لان التداخل
صيرورة الجزئين حجما واحدا فلا يحصل مقدار بانضمام الاجزاء المتداخلة والانضمام
احدا ذا الثالث ان يماسه لا بالكل ويلزم منه الانقسام لان الجانب الذي يماس
احد الجوهرين المحيطين غير الجانب الذي يماس الجوهر الاخر وقد ضعف ... هذا الخلف
قال ولانه لو وجد جزء لا يتجزى فالطرف العظيم من الرحى اذا قطع جزءا
فالصغير ان قطع مثله او اكبر والا كانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل
الذي يقطعها الكبير او اقل فينقسم وكذا الكلام في الرحا ذي الشعب الثلث فينقسم
اقول هذا دليل ثان على ابطال الجوهر الفرد وتقريره ان الدائرة العظيمة
من الرحى هي المفروضة في الطوق اذا تحركت جزءا فالدائرة الصغيرة القريبة من القطب
ان تحركت جزءا فالدائرة الصغيرة القريبة من القطب تحرك جزءا لزم ان يكون مدار
الدائرة الصغيرة مثل مدار الدائرة العظيمة وهو باطل بالضرورة وكذا ان
تحرك اقل من الجزء الذي هو ... لزم زيادة مدارها على مدار الدائرة العظيمة
وان تحركت الصغيرة اقل من جزء لزم الانقسام وكذا البحث في الرحا
ذي الشعب الثلث اذا دير فان كل واحد من شعبه يتحرك دوائر مختلفة
في الصغر والكبر فاذا تحركت الشعبة الخارجة جزءا فاذا تحركت الداخلة
ان كانت [illegible] مثلها وينقض هذا خلف وان تحركت اقل لزم الانقسام
قال ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا تتجزى لكانت حركة [illegible]
جزء ومحال [illegible] بالحركة حال [illegible] ملاقاة الجزء الاول للجزء الثاني

البطيء

الجزء

وحاليها يجوز على المفصل المشترك فيقسم الجزء. أقول: هذا دليل ثالث على إبطال الجزء
وهو أن القول به يستلزم نفي الحركة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله أما بيان الشرطية فلأن
المتحرك من جزء إلى آخر إما أن يوصف بالحركة حال كونه في الجزء الأول وهو محال لأنه بعد لم يتحرك
أو حال كونه في الجزء الثاني وهو محال لأن حركته قد انقطعت فيلزم أن حال كونه
في كل منهما متحرك فيلزم انقسام الجزء الذي عليه الحركة والتالي باطل وهو المطلوب
لا يقال: هذا بعينه لازم على تقدير عدم الجزء لأنه إما أن يوصف بالحركة حال كونه
في المكان الأول أو الثاني ويلزم ما ذكرتم فيما نحن فيه وليس من الأول والثاني مكان
وإن لم يكن ... تاما ... وهو محال لأنا نقول: فهناك مكان ثالث سابق عليه موجود
بالموصول ... بالفعل فإذا اعتبر حكم وصول الجسم إليه قبل المفروض ثانيا وهكذا إلى ما لا يتناهى
قال: ولأن الشمس ظل لا تنفعت جزء لا يتجزى فإن نقص من ظل الخشبة المقابلة
المغروزة في الأرض جزء أو أكثر كان طول الظل مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
أو أكثر وإن لم ينقص ... انتفى الجزء. أقول: هذا دليل رابع على إبطال الجزء
وتقريره أن نقول لو كان الجزء ثابتا لزم مساواة المقدار الصغير للكبير والتالي باطل
بالضرورة فكذا المقدم بيان الشرطية أنا إذا نصبنا خشبة حال طلوع الشمس
فإنه يقع لها ظل ينتقص كلما ارتفعت الشمس فإذا فرضنا ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى
فإما أن ينتقص من الظل شيء أو لا والثاني باطل بالضرورة والأول ... إما أن ينتقص
جزء آخر والظل على حاله لم يتحرك ... هكذا إلى أن صعد الشمس على سمت الرأس ...
باطل بالضرورة فإن ... وإن نقص من الظل شيء فإن كان جزءا لا يتجزى فنقول
إذا تحركت الشمس جزءا آخر فإن لم يتحرك الظل أو تحرك أقل من جزء لزم ما ذكرناه
من المحذور وإن تحرك جزءا لزم أن يكون طول الظل مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
و... الفلك فيلزم مساواة المقدار الصغير للكبير وهو محال فلم ... إذا تحرك
الشمس جزءا تحرك الظل أقل فيلزم الانقسام. قال: وإن تكلف الجزء إن لم يحس (?)
كونه ذا ... جانبيه غير الجانب الآخر وإن كانت كرية فعند انضمام بعضها
إلى بعض



تحدث فرج خالية كل واحد منها أقل من الجزء. أقول: هذه الحجة الخامسة على إبطال الجزء
وتقريره أن نقول الجزء متناه بالضرورة وكل متناه متشكل فالجزء متشكل فإما أن يكون كريا
أو ذا زوايا والقسمان باطلان أما كونه ذا زوايا فلأنه يتميز أحد جانبيه عن الجانب الآخر
فيلزم انقسامه وأما كونه كريا فلأنه إذا انضم بعض كل منهما فرج لاستحالة التداخل (?)
الكريات المضمومة تحدث منها فرج أصغر منها فيلزم الانقسام. قال: ولأن النقطة
موجودة لأنها طرف الخط الذي هو طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود وطرف الموجود موجود
فمحلها غير منقسم وإلا لزم انقسامها لأن الحال في أحد جزئيه غير الحال في الآخر. أقول: هذا
دليل القائلين بالجوهر الفرد وتقريره أن نقول النقطة موجودة لأنها نهاية الخط
والخط موجود لأنه نهاية السطح والسطح موجود لأنه نهاية الجسم الموجود ونهاية الموجود
موجودة فإذن النقطة موجودة وهي غير منقسمة وإلا لم يكن طرفا فإن أحد طرفيها ...
وإذا لم يكن منقسما فإن ... عرضا فإن كانت بجواهر فهو المطلوب وإن كان
منقسما لزم انقسامها لأن الحال في أحد الجزئين لا يجوز أن يكون هو الحال في الآخر وإلا كان
الواحد حالا في المحلين وإن اختلف فيتعين أن يكون غير ... قال: ولأن الحركة الحاضرة
غير منقسمة وإلا لكانت أجزاؤها غير مجتمعة لأن أجزاء الحركة ... فلا يكون الحاضر
حاضرا والمسافة التي يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة وإلا لكانت الحركة إلى نصفها قبل الحركة
إلى كلها. أقول: هذا دليل ثان على ثبوت الجوهر وتقريره أن نقول الحركة ... أجزاء
لا يتجزى فالمسافة كذلك وبيان صدق المقدم أن الحركة الماضية والمستقبلة معدومتان
فالحاضرة إن كانت معدومة لم يكن للحركة تحقق وهو باطل بالضرورة وإن كانت موجودة
فإما أن يقبل القسمة أو لا والأول باطل لأن أجزاء الحركة لا يمكن اجتماعها في الوجود
فالحاضر منها لا ينقسم ... فيه أجزاء الحركة ... النهاية وهو المطلوب
فنقول: المسافة التي قطعها تلك الحركة لا تقبل القسمة أصلا وإلا ...
بالقسمة وإلا لزم انقسام الحركة لأن الحركة إلى نصف المسافة نصف الحركة ...
... غير منقسمة هذا خلف فتعين الثاني وهو عدم انقسام المسافة ...

عرضا محلها ... وإن كان ... فهو المطلوب م

ثان م

بالضرورة صح

المتحرك المجهول اذ نقلنا الكلام اليه الى ان ينتهي المسافة فيلزم تركبها من اجزاء لا تتجزى
قال — انما نقول لا نسلم ان طرف الموجود موجود فان الاطراف امور موهومة لا هوية لها ولا
تحقق لها في الاعيان ولئن سلمنا لكن لا نسلم انقسامها بانقسام محلها وانما يلزم ان لو كان الحلول
حلول السريان وهو ممنوع اقول — اعترض على الوجه الاول بمنع كون النقطة
والخط والسطح امورا موجودة وكونها اطرافا لا يقتضي وجودها فان الاطراف امور وهمية
نعتبرها الوهم ولا هوية لها في الاعيان ولئن تخصص ثم سلم وجودها ومنع انقسامها بانقسام محلها
وانما يلزم انقسام الحال بانقسام المحل لو كان الحلول حلول السريان اما حلول الطرفية فلا
يلزم منه الانقسام ولهذا لا يقال ان في نصف الاب نصف الابوة والا لكان في عشرة
نصف الوحدة القائمة بهما لان الحلول ليس على نعت السريان وفي المنشئين نظر اما الاول
فلان الاطراف انواع الكم الموجود فكيف يكون معدومة واما الثاني فلان الحال اما ان
يحل في كل جزء او في بعض الاجزاء او لا يحل في شيء منها البتة والاول محال والا لزم قيام العرض
بالمحال المتعددة والثاني ننقل الكلام اليه والثالث يلزم فيه عدم الحلول لكن يمنع
وجود الوحدة والاضافات في الخارج وظاهر كونهما ذهنيين والا لزم التسلسل
لا يقال — الحال في المجموع من حيث هو مجموع اما ان يقوم بكل جزء ومعنى اجزاء
وتسلسل قال — واما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام الوهمي فلا نسلم
ان اجزاءها لا تتميز وان اريد به الانقسام بالفعل فلا يلزم من عدمه وجود الجزء لجواز كونها
منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية وعلم منه امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى
غير متناهية اقول — هذا جواب عن الوجه الثالث وتقريره ان التي قلتم
الحركة الحاضرة غير منقسمة والا لزم اجتماع اجزائها في الوجود وهو ينافي الحركة
لعدم اجتماع اجزائها ان اردتم بعدم الانقسام عدم الانقسام الوهمي ممنوعا
لان اللازم فلم لا يجوز ان يقال انها منقسمة بالوهم والفرض وان اجزاءها الوهمية
مجتمعة في الآن الحاضر وان اريد بعدم الانقسام عدم الانفكاك بالفعل فلنسلم
انها غير منقسمة بهذا المعنى قوله — يلزم الجزء قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك

٨٨

لا تقبل القسمة

لو لم تقبل القسمة الوهمية فلم لا يجوز ان يقال انها تقبل القسمة الوهمية دون الانفكاكية ولا يلزم منه
شيء من المعاني اعلم ان هذا الايراد في غاية السقوط فان الحركة لا يمكن اجتماع جزئين منها
في الحال بل لا وجود لها في الحال البتة وانما وجه مطابقته للحجاج انه لو فرض وجودها في الحال
وان كان محالا على ما تقوله لا لم يكن قابلة للقسمة الا قسمة لا بالوهم ولا بالفعل وهذا الايراد
وامثاله يدل على عدم تعمقه في العلوم العقلية وقلة معرفته بلوازم الاشياء التي تبوح
واذا ثبت بطلان الجوهر الفرد ثبت منه بطلان تركب الجسم من جواهر افراد سواء كانت
متناهية او غير متناهية قال — ولانه لو تألف من اجزاء غير متناهية لكان قطعه
في زمان متناه فقطع الاجزاء غير متناهية ولكان قطعها مسبوقا بوجود ابعاض غير متناهية
فعلم ان الجسم ليس متجزئا بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس اقول هذه دلائل
ذكرها الشيخ ابو علي في ابطال مذهب النظام من تركب الجسم من جواهر افراد غير متناهية
وتقريرها ان الجسم المتناهي لو تركب من اجزاء غير متناهية لامتنع قطعه
بالحركة في زمان متناه لان قطعه يتوقف على امكان الابعد قطع نصفه وقطع نصفه يتوقف على الابعد
قطع ربعه وهكذا الى ما لا يتناهى من الاجزاء فيلزم قطعه في ازمنة غير متناهية
وهو باطل بالضرورة فانا نقطع مسافات متناهية للاولاد في ازمنة متناهية الثاني
لو كانت اجزاء الجسم غير متناهية لزم عدم تناهي مقداره وامتداده والتالي باطل بالضرورة
فالمقدم كذلك بيان الشرطية ان ما يتضاعف الاجزاء يفيد للمقدار والا لزم جواز اجتماع اجزاء
غير متناهية ومقدارها يساوي مقدار جزء واحد منها لا يتجزى وهو باطل بالضرورة
واذا كان مفيدا للمقدار زاد بزيادته فاذا كان عدد الاجزاء غير متناهية كان مقدار الجسم
غير متناه وقد اعترضت عليهما في كتاب الاسرار باعتراضين دقيقين واذا بطل تركب الجسم
من اجزاء متناهية او غير متناهية ثبت انه واحد في نفس الامر كما هو كذلك في الحس قال —
والاسباب الموجبة للقسمة اما الفك او الوهم او اختلاف عرضين ولا ينتهي القسمة
الى حد لا ينقسم بل هو قابل للقسمة الى غير النهاية نعم القسمة الانفكاكية ربما تنتهي
لمانع دون القسمة اقول — لما بين اتصال الجسم ثبت انه قابل القسمة واسبابها الفك

وهو ظاهر والوهم وهو كما يقبل اشتمال الطول على طرفين اختلاف عرضين متحققين كالأبلقة
فانها تقتضي انقسام محلها لان بعض محلها قائم في بعض الجسم والبعض الاخر قائم في البعض
فلم يلزم من ذلك قبول المحل لانقسام غير متناه كما في المحاذاة والموازاة بين الجسم
في القسمة الى جزء لا يتجزى ولا يلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى في الجسم وهو محال نعم القسمة
الانفكاكية قد تنتهي عند صغر مقداره جدا الصغر الا ان ذلك لا يقتضي نفي القسمة والامتناع العارض
لا يستلزم الامتناع الذاتي قال ــــ والهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت
الا ما يطابقها لكن المقدار بعد ما لم يقبل الانقسام وانقسامها لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى
لكونها غير متصلة بذاتها اقول ــــ الهيولى تعرض لها المقدار من خارج
لا انها متقدرة بذاتها والا لزم ان لا تقبل الا ما يطابقه الا ان المقدار بعد ما يقبل
الانقسام الا ان ما لا مقدار له في ذاته لا يرد عليه القسمة لذاته لانها [illegible] عن شيء واذا كان
قابلة للقسمة لم يلزم ان يكون لها هيولى لان المقتضي لوجود الهيولى ليس مطلق القسمة بل
القسمة الانفكاكية في قابلها الذاتية وهو المتصل بذاته والهيولى ليس كذلك فلا يكون لها هيولى
المسألة الثانية في المكان قال ــــ ولكل جسم مكان طبيعي وحيز طبيعي لانه لو
تجرد عن العوارض الغريبة لزم شكل وحيز بالضرورة ولا نعني بالطبيعي الا ذلك
اقول ــــ كل جسم لا بد له من مكان تقتضيه طبيعته لكل الجسم وهذا الاطلاق عند القائلين
بكون المكان سطحا وبالبعد [illegible] فان الجسم [illegible] لا مكان له فيجب [illegible] بان يقال
كل جسم ذي مكان فلا بد له من مكان طبيعي ولفظ الحيز مرادفة للمكان فذكر
عقيب المكان للتأكيد والتلميح على اقتضاء الجسم المكان الطبيعي انا نعلم بالضرورة
ان الجسم لو فرض تجرده عن العوارض الغريبة والامور الخارجة عنه فانه
يلزمه شكل معين ومكان معين لان التناهي لازم للجسم فيكون متشكلا بالضرورة
ولا نعني بالطبيعي الا ما تقتضيه الجسم وتستدعيه عند خلوه عن الامور المفارقة
عنه ولما كان الشكل واحدا من مقتضيات الطبيعة وكان دليلهما واحدا
[illegible] فهو [illegible] قال ــــ والشكل الطبيعي للبسيط الكرة لانه [illegible]

طويتهما صح





مختلفة لكانت تفعل في احد جوانبه [illegible] دون اخرى فيلزم الترجيح بلا مرجح اقول الكرة جسم
يحيط بها سطح واحد يكون الخطوط الخارجة من وسطه الى المحيط متساوية وانما
هي مقتضى طبع البسيط لان الشكل الواحد انما هو الكرة اذ لو اختلف فيه كما في المثلث
من الاشكال المضلعة باشتمالها على الخطوط والزوايا يقتضي الواحد [illegible] الطبيعة
الواحدة الاشكال المختلفة لكان يقتضي بعض الجوانب بكونه زاوية والبعض الاخر بكونه خطا ترجيحا
من غير مرجح وهو محال قال ــــ ولا يكون للجسم حيزان طبيعيان لانه اذا حصل فيهما
في احدهما كان الاخر متروكا بالطبع وان لم يحصل في شيء منهما امتنع ان يتوجه في حالة
واحدة اليهما بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا متروكا بالطبع [illegible]
لا يمكن [illegible] مكانان طبيعيان وقيده بالطبيعي لانه [illegible] تعدد الامكنة للواحد اذا كان
بعضها طبيعيا والباقي قسريا وهذه المسألة ينتفع بها في وحدة العالم والدليل على
المكان الطبيعي انه لو كان للواحد مكانان طبيعيان فاما ان يكون في احدهما او خارجا
عنهما اذ لا يمكن ان يكون فيهما معا فان كان في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا
لا سبيل الى الاول [illegible] والا فلا يستلزم كون الطبيعي الذي هو حيز متروكا بالطبع
وان كان خارجا عنهما امتنع توجهه مع خلوه عن العوائق الى [illegible] لانه ان
يطلب احدهما فيكون ترجيحا من غير مرجح واما ان يطلب [illegible] غير مطلوب [illegible]
الجسم عنه وان كان توجهه اليه فلا يكون طبيعيا ولانه [illegible] كان مطلوبا بالطبع
[illegible] يكون طبيعيا ولهذا ان طلب احدهما لم يكن شيء منهما طبيعيا هذا خلف وفي
هذا نظر ذكرناه في كتاب الاشارات قال ــــ والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط
الغالب فيه او ما يقتضيه تركيبه عند استواء الميول بان [illegible] اقول ــــ لما فرغ من
بيان مكان البسيط شرع في مكان المركب ولما كان [illegible] لا يتعين المكان
لم يكن للمركب مكان مقتضى والا لزم الخلاء فاذن مكانه مكان البسائط [illegible]
[illegible] اما ان تكون [illegible] متفاوتة او متساوية [illegible] فالاول يكون مكانه الطبيعي
مكان الغالب فيه والثاني يكون مكانه ما يتفق كونه فيه عند استواء الميول [illegible]

وفي هذا نظر أما أولاً فلأن الامتزاج لا يقتضي عدم الصور النوعية على ما يقتضيه
في المركب فيكون بعض مكان القائم طبيعيا لها فإن قيل انه طبيعي للمركب لا للأجزاء
المغمورة بدليل أن مكان حال كونه مغمورا يعود إلى الملائم وأما ثانيا فلأن التساوي لو كان من مكانه
الطبيعي ما انتفى كثيرة فيه لكان إذا أخرج عنه إلى مكان آخر من أمكنة أجزائه كان طالبا له
قسرا وعاد إلى مكانه الأول مع خلو القائم وذلك محال ولو قيل إن مكانه ما يتفق وجوده
فيه أولا ما يتفق تكثيره فيه لجوزنا أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان ويكون مكانه ما يتفق وجوده
فيه قال والمكان ما يتمكن فيه الجسم ولا يكون نفس المتمكن فيه لما تعالى من الانتقال منه وإليه
يجوز أن يكون معدوما لكونه مشارا إليه فهو إذن موجود وليس خلاء وإلا لكان عدما محضا
أو مقدارا مجردا والأول محال لكونه قابلا للزيادة والنقصان وكذا الثاني لما يأتي أقول
المكان ما يتمكن فيه الجسم ولا يكون نفس المحل أما ما نعلم من الانتقال منه كما في المولد والأجسام التي
هي محل الأعراض وإطلاق على المحل ما يتمكن فيه الجسم مجاز بحسب الاصطلاح وإن كان
في اللغة يطلق على ... المكان أمر موجود ليس عدما محضا لأنه يشار إليه والمعدوم لا يشار
إليه واعلم أن جماعة نفوا كون المكان أمرا وجوديا بأنه لو كان موجودا فإما أن يكون
جوهرا أو عرضا والثاني باطل لأن المتمكن منتقل إلى المكان فلو كان عرضا لزم ...
والأول باطل أيضا لأنه إن كان جوهرا مفارقا لم يكن مشارا إليه وإن كان مقارنا
انتقل إلى مكان وتسلسل والجواب أن نقول لم لا يجوز أن يكون عرضا ولا دور لأن
المكان محتاج إلى حيز المتمكن مسلما لكن لم لا يجوز أن يكون جوهرا مشارا إليه ولا ينتقل إلى
مكان لأنه يكون بعدا مجردا كما ذهب إليه أفلاطون إذا عرفت هذا فنقول ذهب جماعة
إلى أن المكان خلاء صرف والمراد به البعد المجرد عن المادة وذهب آخرون إلى
أن المكان هيولى وآخرون إلى أنه صورة وآخرون إلى أنه السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي قال نوع أنه السطح مطلقا
والمصنف أبطل كون المكان خلاء بأن الخلاء إما أن يكون عدما محضا أو مقدارا
مجردا عن المادة والأول باطل لأنه قابل للزيادة والنقصان فإنا نعلم أن الخلاء
الذي

لا لزام

اي يحل فيه الجسم

نفوا

٩٠

الذي بين جدارين أعظم من الخلاء الذي بين طرفي الطاس والزيادة والنقصان من خواص الكم
فيجب كون الخلاء كما والثاني باطل لما مر من كون المقدار لا يقوم بذاته بل لابد من مادة تمسك
قال والبعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا فيلزمه تشكل في الوجود ولا يجوز أن
يكون لحاق الشكل لمقتضى المقدار وإلا لكان لكل مقدار ذلك الشكل لا لسبب خارج وإلا لكان المقدار المجرد
قابلا للفصل والوصل والهيولى إنما فرضناه مجردا عنها أقول هذا دليل ثان على
امتناع وجود المقدار المجرد عن المادة وتقريره أن نقول لو كان البعد المجرد موجودا لكان
متناهيا لما تقدم في تناهي الأبعاد وكل متناه فله شكل بالضرورة فيلزم ... له شكل
لأن كان لمقتضى المقدار فإن كل مقدار كذلك فيكون الجزء متشكلا بشكل الكل وهو محال وإن كان لسبب من خارج
كان المقدار المجرد عن المادة قابلا للفصل والوصل بذاته لأن الشكل إنما يحصل
للمتناهي بعد انفصاله عن الغير واتصاله به لكن الفصل والوصل إنما يقبلهما المادة لما قد
بينا أن الاتصال لا يقبل الاتصال ولا الانفصال ولا يجوز أن يكون الشكل حاصلا باعتبار
المادة لأنا فرضنا البعد مجردا عنها وهذا الدليل بعينه مبني على الأولى قال وأيضا لو كان
مجردا لامتنع أن يحل فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة واحدة لأن الحكم
أفراد الطبيعة الواحدة باختلاف المواد أقول هذا دليل آخر على امتناع
كون المكان بعدا مجردا وتقريره أن نقول لو كان المكان هو البعد المجرد لامتنع أن يحل
فيه الجسم والثاني باطل قطعا فإن المكان هو الذي يحل فيه الجسم فالمقدم مثله
بيان الشرطية أن الجسم له بعد فلو حل في بعد لزم اجتماع البعدين في مادة واحدة
أحدهما بعد المكان والثاني بعد المتمكن واجتماع بعدين في مادة واحدة محال فإن
أفراد الطبيعة الواحدة إنما تختلف باختلاف المادة قال ولأنه إذا تحرك جسم امتنع
أن يتحرك إلى مكان هو والأول لكان الجسم الذي فيه أن ينتقل إلى مكانه لزم الدور أو إلى مكان
آخر فلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع الأجسام بل إلى مكان خال وأيضا إذا رفعنا
بالطول صفيحا الملاصق لجسم أملس بحيث لا يتخللهما ثالث دفعة فإنه يتم الخلاء لأن
الجسم إنما ينتقل إليه من الأطراف حالة كونه على الطرف يكون الوسط خاليا

الى مكان آخر

اقول — هذان الدليلان ذكرهما اصحاب الخلاء الاول ان الجسم اذا تحرك من مكانه
فالمكان المنتقل اليه اما ان يكون مملوءا او خاليا والثاني هو المطلوب والاول لا يخلو
اما ان يبقى المكان ممتليا حال حصول المتحرك فيه وهو يستلزم اجتماع جسمين في مكان واحد
او يتحرك الجسم الذي كان فيه فاما الى مكان الاول وهو دور او الى مكان غيره فيلزم من حركة البقة
حركة جميع العالم وهو محال بالضرورة الثاني انا اذا رفعنا اصبعنا عن جسم املس ملتصقا
لها بحيث لا يتخللهما ثالث فالوسط لا بد وان يكون خاليا لانه لو كان مملوءا لكان [illegible]
بحصول جسم فيه وذلك الجسم انما يحصل في الوسط بحركته من الطرف اليه وحال حصوله في الطرف
يكون الوسط خاليا لامتناع كون الجسم في مكانين في وقت واحد قال — انا نقول اما
الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام لان تحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل يتكاثف ما قدامه
ويتخلخل ما خلفه لان المادة قابلة للمقادير المختلفة واما الثاني فان ادعيتم بالدفعة
الآن فلا نسلم وقوع الحركة فيه وان ادعيتم بها الزمان الحاضر فيه تحرك الجسم من الطرف الى الوسط
فلا يقع الخلاء اقول — هذا جواب عن الوجهين الاولين اما عن الوجه الاول فانا
نقول انا نختار ان المكان الذي يتحرك اليه الجسم يكون مملوءا فاذا انتقل اليه تحرك ذلك الجسم
عن مكانه الى مكان آخر لا الى المكان الاول قوله يلزم حركة جميع العالم قلنا لا نسلم
لجواز ان يتكاثف الجسم الذي في المكان المتحرك اليه بمعنى انه يخلع مقداره ويلبس
مقدارا اصغر منه [illegible] مكان المنتقل ويتخلخل الجسم الذي هو خلف المنتقل وسط
في كمه بان يخلع مقداره ويلبس مقدارا اكبر لان المادة في ذاتها غير متقدرة ولا يمكن ان يخلع
مقدارا ويلبس ما هو اكبر منه او اصغر في آن واحد او في زمان ولا يلزم من ذلك الخلاء ولا الدور
ولا حركة جميع العالم بحركة جسم واحد واما عن الثاني فان ادعيتم بالدفعة الآن وقوع الرفع
فيها الآن الذي لا يقبل القسمة فهو الآن الذي لا يقع فيه حركة وان ادعيتم بها الزمان
الحاضر فانا نقول — لا نسلم خلو الوسط فيه لامكان تحرك الجسم من الاطراف اليه في
ذلك الزمان هذا الكلام في غاية السقوط فان الرفع وان كان في زمان الحركات
الآنية انتها لا على شيء طرف الاسفل اذ ذاك الآن في آن كان الانفصال بين الوسط في ذلك
الآن

عن الشغل

بينه وفي ذلك الآن اذا كان الطرف مشغولا بالمتد لكون وصول الهواء الى يكون الوسط خاليا
وهو المراد بالحق في الجواب ان يقال سلمنا انه ارتفع احدهما دفعة لا يتبع الاخر معه اذا كان
التماس حاصلا في جميع الاجزاء قال — ومن العلامات الدالة على امتناع الخلاء
الاناء الضيق الرأس الذي في اسفله ثقب ضيقة وقد ملي ماء فان فتح راسه نزل الماء وان
سد لم ينزل والانبوبة اذا وضع احد طرفيها في الماء ومص صعد الماء وارتفاع اللحم في
المحجمة وانكسار القارورة التي ادخلنا راس انبوبة داخلها واحكمنا الخلل الذي في
عنقها بشيء الى داخل ان جذبنا الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخلها الهواء والى خارج
ان ادخلناها فيها اقول — الاوائل احتجوا على نفي الخلاء بالعلامات وهي امور
مشاهدة ومعاينة محسوسة تلازم صفات الاجسام بحيث لا يمكن الخلاء بينهما
فمنها انا اذا اخذنا اناء ضيق الرأس في اسفله ثقب ضيقة وملأناه ماء ثم سددنا
راسه لم ينزل الماء وان فتحنا راسه نزل لانه مع فتح الراس يدخل الهواء من الراس
عقيب هبوط الماء من اسفله ومع سد الراس لا يمكن دخول الهواء فلو نزل الماء
لزم خلو بعض الاناء وهو محال ومنها الانبوبة اذا وضعنا احد طرفيها في الماء
والآخر في الفم ثم مصصنا الماء تصاعد لانا نجذب الهواء فينجذب معه الماء ولو جاز
الخلاء لم يجب صعود الماء اذ لا سبب له وكذا اللحم يرتفع عند مص المحجمة لان الهواء ينجذب
بالمص فلو لم يشغله اللحم خلا المكان ومنها انا اذا ادخلنا راس انبوبة في قارورة
واحكمنا الخلل بينهما حتى صار السد محكما بحيث لا يدخل فيه شيء من الهواء ثم جذبنا
الانبوبة الى خارج فان القارورة تنشق الى داخل لان نجذب الانبوبة بعد
الهواء الى داخل القارورة فاذا تصاعد الهواء مع الانبوبة استصحب سطح القارورة
فانكسرت الى داخل ولو دفعنا الانبوبة الى داخل انكسرت القارورة الى خارج لان
الجسم الذي في داخل القارورة لا يتداخل فيتكسر قال — ولما بطل الخلاء
فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
لا يقال — لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوي ايضا متمكنا في سطح
آخر

لا انفكاك عنهما

لا الى نهاية ولكان الطير الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتوارد
اقول لما ابطل الاحتمالات بطل كون المكان هو البعد فتعين ان يكون هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي كما في الماء والكوز واعترض على القول
اصحاب البعد بوجهين الاول ان المكان لو كان هو السطح الحاوي لوجب ان يكون
للفلك المحيط سطح محوي لكونه في مكان فيلزم ان يتناهى الابعاد وذلك باطل فتعين
ان يكون المكان هو البعد لا السطح الثاني لو كان المكان هو السطح لكان الحجر
الواقف في الماء الجاري والطير الواقف في الهواء السائر متحركين لان الحركة هي
استبدال الجسم مكانا بعد مكان وهذا متحقق في الحجر الواقف في الماء فان السطوح
المحيطة به التي جعلتموها مكانا يتوارد عليه فيكون متحركا وكذا الطير في الهواء
قال لانا نجيب عن الاول بان الاجسام تنتهي الى جسم لا مكان له وهو الحاوي
لجميع الاجسام بل له وضع فقط وعن الثاني بمنع كونهما متحركين لكونهما غير
منتقلين من سطح الى اخر اقول اجاب عن الاول [illegible]
كل جسم في مكان فان هذه قضية مشهورة غير يقينية فلم لا يجوز ان ينتهي الاجسام
الى ما لا مكان له وهو الفلك المحيط نعم له وضع خاص وعن الثاني بالمنع من كون الحجر والطير
متحركين لان المتحرك هو الذي يفارق مكانه الى مكان اخر ويكون مبدأ المفارقة
منه وليسا بساكنين لان الساكن هو الذي يثبت في مكان واحد اكثر من ان
ولا استبعاد في سلب الحركة والسكون معا عن شيء واحد كما في الجسم المأخوذ في ان
واحد ولو جعل المتحرك هو الذي يفارق مكانه سواء كان مبدأ المفارقة منه او من
غيره كانا متحركين وان جعل الساكن هو الذي هي نسبته الى الامور الثابتة
محفوظة فهما ساكنان وبالجملة فهذا راجع الى الاصطلاح قال
والمكان قد يكون سطحا واحدا وقد يكون عدة سطوح يتركب منها مكان كما
للسمك في النهر وقد يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر
الموضوع على الارض الجاري عليها الماء وقد يكون الحاوي متحركا
والمحوي



الجسم الحاوي

والمحوي ساكنا وقد يكونان متحركين اقول القائلون بان المكان هو السطح الباطن من
قالوا بان المكان قد يكون سطحا واحدا محيطا بجميع المحوي بان يكون المتمكن محاطا
بالمكان من كل جهاته كما في قشر البيضة بالنسبة الى ما في داخلها وقد يكون متعددا كما في
سطوح كما في ماء النهر فانه يحيط به سطح الارض من اسفل وسطح الماء من اعلى
ومجموع السطحين مكانه ومثل هذا المكان قد يتحرك بعضه كما في الحجر الموضوع في النهر
فان الماء الجاري عليه يتبدل سطوحه التي جعلت جزءا من مكانه مع ان السطح من
الارض غير متحرك والحاوي قد يكون متحركا والمحوي ساكنا كالساكن في السفينة وقد
يكونان متحركين كما في الاواني المحوية بالمحيطة المسألة الثالثة الجهة
قال والجهة مقصد المتحرك ومتعلق الاشارة فيكون موجودة والا لما
قصدها المتحركات بالحصول فيها اقول لما فرغ من الكلام في المكان
شرع في الجهة لمناسبتهما والمراد بالجهة طرف الامتداد الذي تتعلق به اشارة او
حركة اليه وهي موجودة لان المتحرك يقصد الحصول فيها ولا شيء من الجهة بمعدوم
وايضا فان الاشارة تتعلق بها وكل ما تتعلق به الاشارة فهو موجود ونقول
والا لما قصدها المتحرك بالحصول فيها على جواب عن سؤال يذكر هنا وهو ان المتحرك
قد يقصد ما ليس ثابتا كالمتحرك من السواد الى البياض مثلا والجواب الفرق
فان المتحرك الى الجهة يقصد الحصول فيها لا تحصيلها والمتحرك في الكيف يقصد
التحصيل لا الحصول في المتحرك اليه قال وغير منقسمة في مأخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزئيها فان تحرك كانت الجهة ما وراءه ان كانت حركته
٢ الى الجهة وذلك الجزء ان كان عن الجهة والحصر ممنوع لجواز ان يتحرك لا الى الجهة لا عنها
والا ليها اقول لما اثبت وجود الجهة شرع في البحث عن كيفية وجودها
وبين انها غير منقسمة والدليل على ذلك انها لو كانت منقسمة لكان المتحرك
اذا وصل الى منتصفها لكان متحركا اما الى الجهة او عن الجهة والقسمان
باطلان فانقسامها باطل اما بطلان الاول فلانه يلزم ان يكون الجهة

ما وراء المنتصف لا نفس المنتصف

اما الثاني فلانه [illegible]

ما ورد من المتشقق هو الجهة لا ما اليه واعترضه المصنف بجواز كون المتحرك الى الجهة
واذا اليها فلا تنحصر القسمة وهذا الاعتراض في غاية السقوط لان المتحرك لا بد وان
يتحرك الى غاية ما وتلك الجهة هي الجهة ولكن قوله هذا يعطي انه يفهم من الجهة المسافة
التي يتحرك فيها وهو فاسد لم يذهب اليه محصل قال ووجودها ليس في خلاء والا لما كان
متشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع وبعضها متروكا
بل في اطراف ونهايات وتحددها ليس باجسام لانه ان لم يحط بعضها ببعض كان احدها
حاصلا في جانب الاخر فهو اما طالب لتلك الجهة او متوجه عنها وكيف كان
تكون الجهات متحددة في نفسها لا بها وان احاط كان المحيط كافيا في التحديد لا
دخل في المحاط به وانه جسم واحد غير كري والا لم تتحدد به الا جهة واحدة هي القرب
منه بل الجسم واحد كري ليتحدد بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية البعد لا يقال
انما يكون المحيط كافيا لو كان كريا وهو ممنوع لانا نقول هو اول المحدد
يجب كونه كريا والا لم يتعين من الجهة الا جهة ثم نتمم الدليل المذكور اقول
يريد ان يبين كيفية تحدد الجهات وتبين ما ان المراد من المحدد هو النهاية لا التحصيل
لان تناهي الابعاد تدل عليه واعلم ان بعض الجهات متمايز عن بعض اما بالفرض
او بالتحقيق والاول كاليمين والشمال والقدام والخلف والثاني كالفوق
والسفل اذا عرفت هذا فنقول لو كانت الجهات موجودة في خلاء او ملأ
متشابه لم يحصل بينها تمايز فلا يكون بعضها متروكا بالطبع وبعضها مطلوبا بالطبع
لبعض الاجسام فيجب ان يتحدد اما باجسام او بجسم واحد لان المحدد نسبته
الى الجميع واحدة فلا يختص بعضها بالفوقية دون بعض وتحددها بالاجسام
لا يخلو اما ان يكون مع الاحاطة او بدونها وكذا تحددها بجسم واحد فالاقسام
اربعة الاول ان يكون تحددها باكثر من جسم واحد لا على سبيل الاحاطة وهو
محال اما اولا فلان كل واحد منهما يتحدد جهة واحدة هي القرب منه
واما البعد عنه فلا يتحدده لكن المحدد يجب ان يكون محددا للجهتين معا
الثاني



واما ثانيا فلان حصول احد الجسمين فيهما يكون كل واحد منهما محددا [illegible] لا بهما
وهو خلاف الفرض واما ثالثا فلان كل واحد من الجسمين اما مطلوب للجسم الذي حصل بينهما
بالطبع او متروك له بالطبع وعلى كل تقدير يجب تحصيل الجهة قبل حصول الجسمين فلا يكون التحديد
بهما بل بغيرهما الثاني ان يكون التحديد باكثر من جسم واحد على سبيل الاحاطة وذلك
يقتضي حصول التحديد بالمحيط دون المحاط فان مع الاحاطة يحصل غاية القرب
والبعد وتمام الجهات الطبيعيات الثالث ان يكون التحديد بجسم واحد غير كري
وهو محال لانه يكون محددا للقرب لا للبعد لما مر الرابع ان يكون المحدد جسما واحدا
كريا وهو المطلوب فان بمحيطه تتحدد جهة القرب وبمركزه تتحدد جهة البعد وفي هذا
ابحاث عميقة ذكرناها في كتاب تنقيح الابحاث ومع ذلك نقول المركز غير موجود بالفعل
فكيف تتحدد الجهة التي هي موجودة بالفعل وايضا فان هذا الدليل مبني على اختلاف
الجهتين بالطبع وهو باطل فانا قد بينا ان الجهة طرف الامتداد وهي نقطة اما عدمية او وجودية
على ما ذهب اليه جماعة او وجودية متشابهة في حقيقتها على ما ذهب اليه المحققون فكيف
يحصل التباين بينهما وكون الجهات الفرضية تتبدل دون الحقيقية غير ملحق للتباين
والموجب لصيرورة بعض الجهات مهروبا عنه ومطلوبا [illegible] امكننا سد هذا الباب
بين الاطراف وبين الاجسام الخارجة عنها حكمنا بكون تلك الجهات فرضية ولما
لم تتحقق لنا حالة تميل الجسم الى الاخر مع اتحاد الرأس اسفل دائما والا كثيرا حكمنا
بكونه طبيعيا والتحقيق يقتضي ذلك واما اعتراض المصنف على الاكتفاء بالمحيط بانه انما
يكون كافيا لو كان كريا فانه اذا كان غير كري لم يتحدد به غاية البعد عنه وكذا في عدم الاشكال
انما اذا كان محيطا غير كري لم يكف في التحديد اجاب عنه بانا نمنع الدعوى لان
الامر ونقول ان المحدد كري والا لم يحصل تحديد الجهتين لما سلف اذ الاعمق في حد العالم
ثابت وليس خارج العالم كرة اخرى والا لزم الخلاء سواء كانت مماسة للمحدد او
لم تكن لقبول الجهة فيما بينهما على تقدير المماسة وما بينهما على تقدير عدم المماسة
للزيادة والنقصان ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة لجواز ان
يكون [illegible] الفرجة [illegible] الاحاطة

منتقض

أقول ذهب الأوائل إلى أنه ليس في خارج العالم لا خلاء ولا ملاء أما الخلاء
فلامتناعه في نفسه وأما الملاء فلأنه لو كان موجودا لكان كريا ولو كان كريا لكان لزم الخلاء
سواء أكان مما شتركه العالم أولا إما على تقدير عدم المماسة وظاهر وإما على تقدير المماسة
فلأن الفرج بين الكرتين لما تستلزم ضرورة وتلك الفرج تكون خالية لاستحالة
أن تلك الأبعاد سواء كانت الكرتان متماستين أو لا تكون قابلة للزيادة والنقصان
فتكون كأنه يكون خلاء صرفا واعترضه المصنف بمنع الخلاء على تقدير المماسة وعدمها
لجواز أن يكون تلك الفرج مملوءة بجسم آخر وهذا الاعتراض ضعيف على قواعد القوم لأنهم
يثبتوا الكرة العالم وإثبات أجسام بين الكرتين يستلزم نفي الكروية إلا أن يجعل الكرتين
وما بينهما كرة واحدة فتكون هي العالم وكل واحدة من الكرتين إذا كان فيها أرض وماء
وهواء ونار لزم كون الجسم ذا مكانين وهو محال أيضا ولعل ما أن يمنع استحالة ذلك
على ما تقدم سلمنا لكن لم لا يجوز أن يكون أجسام الكرة الأخرى غير متكثرة الطبائع

مباحث الحركة

قال المقالة الثانية في مباحث الحركة الموجود يستحيل أن يكون بالقوة من
كل وجه وإلا لكان جهة بالقوة بل يكون بالفعل إما من كل الوجوه أو من بعضها وكل ما
بالقوة فحصوله بالفعل إما دفعة أو على التدريج والأول الكون والثاني الحركة فالحركة
هي الخروج من القوة إلى الفعل على التدريج وهي كمالية الحصول للجسم حصولها كمال أول
لأنها تفارق سائر الكمالات من حيث إنه لا حقيقة لها إلا التأدي إلى الغير فتكون
لها خاصيتان إحداهما أنه لا بد هناك من أمر ممكن الحصول ليكون التأدي تأديا إليه
والثانية أن تلك التوجه ما دام موجودا فإنه يبقى منه شيء بالقوة لأن المتحرك إنما يكون
متحركا إذا لم يصل إلى المقصود فالحركة متعلقة بأن يبقى منها شيء بالقوة وما إليه
التأدي إليه حاصلا بالفعل فالجسم إذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في
مكان آخر كان له إمكانان إمكان الحصول في ذلك المكان وإمكان التوجه إليه وهما كمالان
والتوجه متقدم على الوصول وإلا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة فإذن الحركة
كمال أول للشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة أقول هذه المقالة تشتمل على
مسائل



المسألة الأولى في تحقيق ماهية الحركة اعلم أن الموجود إما أن يكون بالقوة أي بالإمكان
من جميع الجهات موجودا بالفعل وإما أن يكون بالفعل والأول إما أن يكون موجودا بالقوة
من كل وجه أو من بعض الوجوه والأول محال فإن كون الموجود بالقوة موجودا بالقوة
موجود بالفعل فلو كان بالقوة من كل الوجوه لم يكن الموجود بالقوة موجودا بالقوة
هذا خلف بقي الوجود قسمان الأول أن يكون موجودا بالفعل من كل الوجوه وهذا
لا حركة فيه فإن الحركة إنما تكون للشيء مفقود عن المتحرك والتقدير أن هذا الشيء لم
يعد عنه شيء حتى يكون بالقوة من تلك الجهة لأنا فرضناه بالفعل من كل الوجوه والثاني
أن يكون مشتملا على الوجود بالفعل ولكن هو موجود بالقوة من بعض الاعتبارات وهو على
نوعين الأول أن يكون خروجه من القوة إلى الفعل دفعة وهذا لا حركة فيه ومثل
هذا الخروج يسمى كونا والثاني أن يكون خروجه على التدريج وهو المسمى بالحركة
فالحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا كانتقال الجسم من مكان إلى مكان
آخر على التدريج بأن يحصل في قريب قريب وبعيد بعيد وكانتقاله من كيف إلى آخر كذلك
تعريف الحركة بالحصول على التدريج أو يسيرا يسيرا لأن ذلك إنما يعقل بالزمان الذي
لا يعرف إلا بأنه مقدار للحركة فيدور التعريف وكذا لا يمكن تعريفها بأنها الحصول
لا دفعة فإن الدفعة هو الحصول في الآن الذي لا يعرف إلا بأنه طرف الزمان فرجع
إلى الدور فنظر المعلم الأول إلى حقيقة الحركة فوجدها لا توجد وعدم عن الجسم وكل
موجود بعد عدمه فهو كمال لذلك الموصوف فالحركة كمال لهذا الاعتبار وهي تفارق سائر الكمالات
بأن حصولها بالفعل يستدعي عدم شيء عن الأفراد فإن المتحرك ما دام في الحركة فله كمال
يطلبه فالحركة لا ذات لها إلا التأدي إلى ذلك الكمال المقصود فهي كمال لما بالقوة حاصل
في المكان المطلوب أو الكيف المطلوب ولما كانت الحركة أسبق الكمالين كانت كمالا
أولا لما بالقوة من حيث هو بالقوة وساق الكلام ظاهر قال لا يقال لو كانت الحركة
موجودة لاستحال أن يكون منقسمة وإلا لكانت المسافة التي تقطعها غير منقسمة
فيلزم الجزء أن يكون منقسمة وإلا لكان أحد جزئيها سابقا على الآخر فلا يكون الحركة حاصلة
حاصلة

لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى قوله اورد قوم من قدماء الاوائل
دليلا على نفي الحركة وتقريره ان الحركة لو كانت موجودة لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والقسمان باطلان فالقول بالحركة باطل والملازمة ظاهرة وبيان بطلان الاول
انها لو كانت منقسمة لم تكن جميع اجزائها حاضرة فان الحركة ليست من الامور القارة
فلا يكون الموجود من الحركة موجودا هذا خلف وبيان بطلان الثاني انها لو كانت غير منقسمة
لزم الجزء الذي لا يتجزى فان المسافة التي يتحرك فيها تلك الحركة لو كانت منقسمة
انقسمت الحركة التي فرضت غير منقسمة والجواب ما اورده المصنف في المقالة
الاولى من ان الحاضر من الحركة منقسم بالقوة لا بالفعل وقد سبق هناك اختلال هذا
الجواب بالكلية والجواب على طريقة الاوائل ان الحركة ليست حاضرة البتة بل هي موجودة
في حد نفسها وهي منقسمة ولا توجد اجزاؤها دفعة واحدة قال والحركة
المتصلة من المبدأ الى المنتهى لا حصول لها في الاعيان بل في الاذهان فقط لان
المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه واخرى الى المكان الذي ادركه فاذا ارتسمت
هاتان النسبتان في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها واما
الموجود في الخارج فهو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى وذلك انما يتحقق اذا
لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة اذ لو استقر في حد ما لكان ذلك منتهى
حركته فيكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى اقول قال الشيخ
ابو علي الحركة يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهو الامر المعقول
الممتد من مبدأ المسافة الى منتهاها وهو بهذا المعنى موجود في الذهن لا في الخارج
لانه لا يوجد الا بعد انتهائها والقطع ومع الانتهاء بطل الحركة وهي المعنى
المتصل وجوده ذهني فان الخيال اذا ارتسم فيه اضافة حصوله في المكان الذي
تركه المتحرك ثم يرتسم في الحس كما المعنى المعقول الممتد بين المبدأ والمنتهى
وهذا المعنى لا يتحقق الا في زمان الثاني الحركة بمعنى التوسط وهي كون الجسم متوسطا
بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض يوجد الجسم فيه بين مبدأ الحركة
ومنتهاها



زمانا منقسما

بين منتهاها في حد من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يوجد الجسم في حد من تلك الحدود
فلا يكون في آنين المنطبق بتلك الآن في تلك الحدود والا لكان ذلك منتهى حركته لا متوسطا
بين المبدأ والمنتهى هذا خلف والحركة بهذا المعنى كالصورة للحركة بالمعنى الاول
وهو جد في آن ولا يعقل وجودها مع الحركة الاولى واذا قالوا الحركة منها يوجد منها
في زمان قائم يسمون بذلك الى الحركة الاولى الثانية وهذه الحركة القائمة لحد بحسب
لا توفي وحدتها كثرة الحدود المفروضة في المسافة وبهذا يجب ان يحقق هذا الموضع
المسألة الثامنة في تشخص الحركة قال والحركة تتشخص بوحدة الموضوع والزمان
وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع
واحد بالشخص في زمان واحد اقول الحركة من الامور الوجودية يعرض لها الوحدة
والكثرة كما يعرضان لباقي الموجودات وماهيتها الكلية لا تمنع نفس تصورها من الشركة
فتشخصها بسبب غير ذاتها ولما تعلقت الحركة بامور ستة كانت وحدتها باعتبار
وحدة احدها فنقول اما وحدة الفاعل في وحدتها لانه يمكن صدور حركتين عن مؤثر
واحد وبالعكس اما وحدة ما فيه وما اليه لانه يمكن ابتداء حركتين من نقطة واحدة وانتهاؤهما
الى نقطة واحدة فلم يبق الا وحدة الموضوع وهو لازم في وحدتها لامتناع قيام عرض الشخص
بمحلين وقيام عرض واحد ... وان تتميز وحدة الزمان ايضا لانه لو كان حركته في زمان على موضوع
واحد وبشرط ايضا وحدة مسافته لانه لو كان حركة جسم واحد حركتين كيفية واينية في زمان واحد
فاذا اجتمعت هذه الامور الثلاثة اتحدت الحركة ويلزم من وحدة الامور الثلاثة وحدة ما
منه وما اليه فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ معين بالشخص ومنتهى معين بالشخص
في زمان واحد لموضوع واحد بالشخص هذا اذا اخذت الحركة بمعنى التوسط وان اخذت
بمعنى القطع فالحركة الواحدة هي المعنى الممتد بالشخص المعقول المتصل بين مبدأ معين
ومنتهى معين لموضوع شخصي في زمان واحد المسألة التاسعة في ان كل متحرك
متحرك عنه قال وكل متحرك فله محرك غيره لانه على تقدير انه لو تحرك لذاته لامتنع
سكونه ولكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية وانه محال لما من محرك ...

وجب سكونه عند حصوله والا كان متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب الوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة والثاني الترجيح بلا مرجح اقول ـــــ قد شاع ان
الحركة تتعلق بامور ستة المتحرك وهو الموضوع لانها عرض فلا بد لها من محل وهو المحرك
وهو العلة من الحركة ولا يجوز ان يكون هو المتحرك لما نذكره هنا والزمان لامتناع وجودها دفعة
وما فيه الحركة اعني المسافة لانها انتقال من حال الى اخرى وما منه وما اليه اذا عرفت
هذا فنقول كل متحرك فلا بد له من علة مغايرة لجسميته تقتضي حركته لوجوه الاول انه لو كان متحركا
لذاته لامتنع سكونه لان مقتضى الذات يدوم بدوامها ودوام الحركة يستلزم امتناع السكون
وبطلان التالي غني واضح في هذه الملازمة لان العالم ما يستند الحركة الى الذات يحصل
السكون فلا يتجه هذه الملازمة والصواب ـــــ ان يقال لو تحرك لذاته لم يجز سكونه لذاته
والثاني لا يحتاج المقدم فيكون المقدم باطلا بيان الشرطية ان استناد الحركة الى الذات
يستلزم استناد كل جزء يفرض منها اليها فيدوم كل جزء بدوام الذات ودوام كل جزء
يقتضي عدم حصول الجزء الآخر فيكون الجسم ساكنا الثاني لو تحرك لجسميته لوجب
في كل جسم كذلك لان الجسمية التي هي علة تامة في الجميع والثاني باطل لانا نشاهد سكون كثير
من الاجسام الثالث لو تحرك الجسم لذاته فاما ان يطلب شيئا معينا او لا فان كان الاول
وجب سكونه عند حصول المطلوب والا كان المطلوب الطبيعي متروكا بالطبع
هذا خلف وان كان الثاني فاما ان يكون طالبا لجميع الجهات فيلزم توجهه في حالة
الواحدة الى جهات مختلفة وهو باطل بالضرورة او لبعضها فيكون توجهها على مرجح
فثبت بهذه الوجوه استناد حركة الجسم الى امر غير ذاته فان كان ذلك الامر داخلا في الجسم
فهو الطبيعة ان لم يكن مع شعور والافعال الارادية وان كان خارجا فهو النفس
قال ـــــ والطبيعة وحدها لا تكفي في الحركة لانها ثابتة فيستحيل ثابتة لا بد من
انضمام امر اليها وذلك الامر زوال الجسم عن حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة
لا يتحرك والا كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع بل اذا خرج عن ملائمة
تحرك بالطبع بشرط وجود حالة العود الى الحالة الطبيعية كذا الكلام في النفس بالنسبة
النفس و

دون آخر
96
الى الحركة الارادية وكذلك الامر المنضم الى التصور الكلي بالنسبة الى الحركات واحدة فلا يكفي بل لا بد
بل امر آخر منضم الى التصور الكلي ليحصل الفعل الجزئي اقول ـــــ يريد ان يبين كيفية
صدور الحركات عن عللها فبين ان الطبيعة وحدها لا تكفي في اقتضاء الحركة لانها امر ثابت فيجب
دوام معلولها بدوامها والحركة غير ثابتة فلا يكون صادرة صدورا اوليا عن الطبيعة بل لا بد
من انضمام امر غير ثابت الى الطبيعة ليكون مجموعهما علة غير ثابتة لمعلول غير ثابت
وذلك الامر خروج الجسم عن حالته الملائمة وطلبه لها والا كان الجسم على حالته الملائمة وكان
يحصل عليه الحركة والا كان طالبا اما للحالة الملائمة فيكون تحصيل الحاصل او لغير الملائمة
فيكون الملائمة طبعا مطلوبا بالطبع هذا خلف فاذن يجب كون الجسم على حالة غير ملائمة
فيستطيعه المتحرك بالطبع فكلما وصل الجسم الى جزء من الامر الطبيعي اقتضى ذلك الوصول
مع الطبيعة الثابتة الوصول الى حد اقرب من الامر الطبيعي ثم الوصول الى الاقرب مع الطبيعة
يقتضي الوصول الى حد آخر الى ان ينتهي المسافة ويحصل الامر الطبيعي لحصوله وكذا
في الحركة الارادية فان النفس امر ثابت والتصور الكلي للحركة انما هو بالنسبة الى الجزئيات
واحدة فيستحيل حصول الجزئيات بالتفصيل فلا بد من امر آخر ينضم الى التصور الكلي
يتجدد شيئا فشيئا بحسب التجددات التي في الحركة حتى يحصل الحركة وذلك ان الارادة وصول الجسم
الى حد معين مع الارادة الكلية بحركة الجسم الى آخر المسافة وتصور وجوده فيه مقتضيات
للوصول الى ذلك الحد ثم الوصول الى ذلك الحد مع مقتضيات الارادة وصوله الى حد آخر وهكذا
المسألة الواقعة في احكام ما منه وما اليه قال ـــــ ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان
بالذات انما مع غاية الخلاف فيهما كالحركة من السواد الى البياض او مع الغاية كالحركة
من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض لا لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط
فانهما متضادان لا لذاتهما لكن لكل واحد منهما نقطة بل لعارضين عرضا لاحدهما القرب
وهو كونه غاية البعد من الفلك والآخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه او غير لازمين كالحركة
من جانب الى الآخر فان احدهما مبدأ والآخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق
وكما في حركة المستديرة فان كل نقطة يفرض فيها فانها تحرك منها واليها

[illegible]

فتكون مبدأ ومنتهى لكن في آنين لا في آن واحد فتلك النقطة واحدة بالعدد واثنان بالاعتبار
وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى أقول: التقابل قد يقع للشيء بالذات وقد
يقع بالعرض كما في السواد والبياض والأسود والأبيض ومبدأ الحركة ومنتهاها كذلك
فإنهما لا يجتمعان في واحد باعتبار واحد وهما أمران وجوديان وبينهما غاية الخلاف
بعد التصال موجودهما فهما متضادان وتضادهما قد يكون بالذات كالسواد إلى البياض إذا
اعتبرنا الطرفين فإن غاية الخلاف موجودة هنا ولو لم يعتبر الغاية كانا متضايفين
ويطلق عليهما التضاد بنوع من المجاز كالحركة من الصفرة إلى النيلية وكالحركة من
الحرارة المفرطة إلى ما يقاربه من البرودة المفرطة وقد يتضادان بالعرض إما لأجل
عروض لعرض لازم لهما كالحركة من المركز إلى المحيط فإن المبدأ والمنتهى هنا ليس
لأنهما نقطتان وقد بينا أن النقط متساوية في الحقيقة لكن لما عرض لإحدى النقطتين
كونها غاية البعد من المحيط والأخرى كونها غاية القرب منه وهذان الأمران متضادان
عرض التضاد للمبدأ والمنتهى بهذا الاعتبار وبهذا لزم أن الإنسان إذا استكمل الذاته
ما هو غاية القرب من الفلك إلى غاية البعد عنه وبالعكس وإما لأجل عرض غير لازم
كالحركة من جانب إلى آخر فإن أحد الجانبين مبدأ والآخر منتهى وهما متضادان بالعرض
لتساويهما في الحقيقة على ما بيناه وتضادهما لكون أحد الجانبين يعرض له أن كان مبدأ
الحركة والآخر منتهاها ولولا كونهما كذلك لم يحصل بين الإثنين لما أمكن انقلاب المبدأ منتهى
وبالعكس وكونهما كذلك بالاتفاق لا بالطبع وقد يعرض للشيء الواحد كونه مبدأ ومنتهى باعتبارين
كما في النقط المفروضة في الكواكب المتحركة على الاستدارة فإن كل نقطة يفرض مبدأ حركة
فإنها بعينها منتهى تلك الحركة لكن لا في آن واحد فتلك النقطة واحدة
بالعدد واثنان بالاعتبار ولا يشترط في كونها مبدأ ومنتهى الاثنينية بالذات
بل يكفي الاثنينية بالاعتبار قال: والمبدأ والحركة ومنتهاها ذاتان ولهما أيضا
مبدأ ومنتهى وهذان العارضان إن اعتبرا بالقياس إلى الحركة كانا من باب التضايف
لأن المبدأ مبدأ لذي المبدأ وبالعكس وإن اعتبر كل واحد بالقياس إلى الآخر كانا من باب
التضاد



التضاد لا التضايف إذ ليس كل من عقل المبدأ عقل المنتهى أقول: مبدأ الحركة ومنتهاها
أمران لاحقان للشيء يعرض له أنه مبدأ ومنتهى فإذا اعتبرنا العارضان أعني المبدئية
والمنتهوية بالقياس إلى الحركة كان من باب التضايف فإن المبدأ مبدأ لذي المبدأ أعني الحركة
وذو المبدأ ذو المبدأ بالمبدأ وهذا هو التعلق الإضافي وإن اعتبر كل من العارضين
بالقياس إلى الآخر كان ذلك من باب التضاد لأنهما أمران وجوديان لا يجتمعان في شيء واحد
وبينهما غاية التباعد فهما ضدان وليسا متضايفين لأنه لا يمتنع أن نعقل أحدهما مع
الآخر وجودا أو ثبوتا وليس كذلك فإنا قد نتصور مبدأ دون المنتهى وبالعكس المسألة
الخامسة في المقولات التي تقع فيها الحركة قال: والحركة تقع في الكم والكيف والأين
والوضع أما في الكم فبالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول أما التخلخل
فهو أن يزداد مقدار الجسم من غير أن يزاد عليه شيء من خارج والتكاثف عكسه
كانقلاب الماء من الجمود إلى الذوبان وعكسه وكالقارورة تكبت على الماء
بعد مصها وليس هناك حصول خلاء فيها لاستحالته بل لأن الجسم الكائن فيها ازداد حجمه
بالتخلخل ثم عاد إلى التكاثف بطبعه عند صعود الماء وهذه الحركة إنما عرضت للجسم لتركيبه
من الهيولى والصورة فإذا استحقت الهيولى المقدار الكبير خلعت الصغير ولبست
الكبير وبالعكس أقول: الحركة لا تقع إلا في أربع مقولات دون ما عداها وبحسب هذا
هل الحركة تقع في مقولة كذا أو لا أنه هل يمكن أن ينتقل الموضوع من نوع من تلك المقولة
إلى نوع آخر على التدريج والمقولات التي تقع فيها الحركة الكم والكيف والأين والوضع
وادعى الشيخ أنه استنبط وقوع الحركة في الوضع وقد ذكره الشيخ أبو نصر الفارابي قبله
أما وقوع الحركة في الكم فعلى وجهين الأول التخلخل والتكاثف والثاني النمو
والذبول أما التخلخل والتكاثف فيراد بهما الحقيقي هنا وهو خلع المادة مقدارا
ولبسها مقدارا أكبر أو أنقص على التدريج من غير ورود شيء من خارج عليها ونقص
جزء منه فالتخلخل ازدياد المقدار والتكاثف انتقاصه والدليل على وقوع هذا النوع
من الحركة أن الماء الجامد يكون له مقدار فإذا ذاب زاد مقداره وبالعكس عند عكس الوصف

واما ما اذا كببنا القارورة على الماء من غير مص لم يدخلها شيء من الماء وكبهما بعد المص
دخلها الماء والسبب فيه ان الانسان اذا امتص استخرج بعض الهواء الذي فيه فدخلها الماء
على تستتبع الباقي من الهواء ان مص ويزداد مقداره بالتخلخل عن المقدار الذي يسعه
طبعا لضرورة الخلاء القوي كوجود الملأ او سواء الهواء وهذه الحجة في الكم انما هي لان الجسم
مركب من الهيولى التي لا مقدار لها في ذاتها ومن الصورة فاذا استعدت الهيولى للمقدار
الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وكذا بالعكس اذا استعدت للصغير خلعت الكبير
ولبست الصغير قال ـــــ واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على
وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزاءه الى جميع الاقطار بنسبة طبيعية كما
يكون في سن الحداثة والذبول عكسه كما للمشايخ اقول ـــــ هذا هو النوع الثاني من
الحركة في الكم وهو بالنمو والذبول فالنمو حركة الجسم في مقداره الى طرف الزيادة
بسبب اتصال جسم آخر به بحيث يكون الزيادة مداخلة للمتحرك حتى تفرق اجزاء المتحرك
ومدافع بعضها عن بعض ليستقر الزيادة عليها في جميع الاقطار على نسبة طبيعية وما به لتناسب
تفارق الكمية فان النمو ابدا فيه من التناسب للتزايد حتى انه اذا كان طول المتحرك عشرة وعرضه
خمسة كان الزيادة في الطول ضعفها في العرض وذلك كما في ابتداء النمو والذبول هو تحلل
الجسم على التناسب المذكور كما في وقت الشيخوخة قال ـــــ واما في الكيف فكانتقال الماء
مثلا من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكانتقال الجسم من البياض الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة اقول ـــــ هذه المقولة من المقولات الاربع التي
تقع فيها الحركة استحالة والذي يسمى كيفا ووقوع الحركة فيها ظاهر فانا نعلم انتقال الجسم من السواد
الى البياض شيئا فشيئا وكذا انتقال الماء من الحرارة الى البرودة كذلك واعلم انه ليس كل
انواع الكيف تقبل الحركة فان الزوجية والفردية لا تقبل الحركة كما ان معروضها
وهو العدد من باب الكم لا تقبل الحركة ايضا قال ـــــ واما في الاين فكالحركة من مكان
الى آخر المسماة بالنقلة واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها فان بها تتبدل نسبة كل
واحد من اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج اقول ـــــ الحركة في مقولة
الاين

فاذا كببناها على الماء طلبا للهواء مقدار ان تضعف المقدار صح

السمن

الحركة وهي الكيف ... يسمى استحالة صح



الاين ظاهرة فانا نشاهد الجسم في مكان ثم ينتقل الى غيره على التدريج وهذه الحركة تسمى النقلة
وهي ضرورية عند كل عاقل واما الحركة في الوضع فكما في الكرة المتحركة على نفسها
فان نسبة اجزائها المفروضة الى الامور الخارجة عنها تتغير وسواء كانت الكرة في مكان
ان الكرة متحركة في مكانها لانها ملازمة له ولا في كيفها ولا كمها بل في النسب الوضعية فهي متحركة
في الوضع لا يقال جميع متحرك في المكان لانا نقول ان تلك الاجزاء المفروضة لا يمكن ان
يكون لها حركة في مكانها الملازمة الكرة ثم لو فرض لها حركة كذلك لا ان الجميع له
اعتبار آخر وقد جمعهما في بعض الاوقات هو متحرك ولا في المكان وفي الوضع قال ـــــ
واما الجوهر فلا يقع فيه حركة لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك
النوع فلا يكون هناك استمرار نعم المادة خلعت صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد اقول ـــــ
لما ذكر المقولات التي تقع فيها الحركة وابتدأ بالجوهر وقد يقع فيها التباس لبعض الناس
حيث شاهد زوال الصورة نوعية او جسمية عن الجسم والصور جواهر فتوهم وقوع الحركة فيه
والحق خلاف ذلك فان الصورة التي يستحيل حال عدمها عن الجسم بعدم ذلك النوع
ونوحد عنه لانها مقومات له والمتحرك من شأنه بقاؤه في الحالتين ولا يمكن بقاء المتحرك
وهو الجسم هنا حال زوال صورته النوعية عنه فلا يمكن وقوع الحركة فيه لان الحال
خلع الصورة الزائلة ولبس الصورة الحادثة دفعة وذلك كون وفساد لا حركة وفيه نظر
لانا نقول المتحرك ليس هو الجسم بل هو المادة وتلك باقية في الحالتين قال ـــــ واما بقية المقولات
فتابعة لمعروضاتها في وقوع الحركة وعدمه اقول ـــــ المقولات الباقية هي المقولات النسبية
وهي دائما عارضة لغيرها لا تنفك عما بذاتها فهي تابعة للمعروضات فان كانت معروضاتها
قابلة للحركة قبلت هي والا فلا وانما ابتنى ذلك على التفصيل فان هنا عند كافة
بعض مقولتي الاين والوضع فانهما من الامور النسبية التي تقع فيه حركة فان
انتقال الجسم من جهة الى اخرى انما يقع دفعة لا على التدريج والا لكان للجهة متى اخر
وسوى الملك ـــــ ان جعلناه هيئة احاطة الجسم بغيره المنتقل بانتقاله كانت
الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط به فلا تنتهي حركة بالذات بل بالعرض وفيه نظر

للمكان صح

الحركة يقع فيها التباس في المقولات التي صح

عرضها

فان حركة المحيط في الاين تسمى حركة الجسم في المكان وهو حركة بالذات للمحاط والسعة
عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكيف تابعة في الحركة في الكم وهي حركة ذاتية
وان جعلناه عبارة عن نسبة التملك لم يكن فيه حركة لانه مما يحصل في الان واما
الاضافة فهي ايضا من الامور التي تحصل في ان فلا يتصور فيها حركة وكذا الفعل والانفعال
فان انتقال الجسم من التبرد الى التسخن يستدعي طلب التسخن والتبرد يستدعي
طلب البرودة فيكون حال طلبه للبرودة في حال طلبه للسخونة وهو محال فلا يقع فيه
حركة المسئلة السابعة في وحدة الحركة قال والحركة انما وحدتها
بالشخص وهي انما تحصل عنده وحدة موضوعها لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين
ووحدة زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينه ووحدة ما فيه لانه يمكن ان
يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل ان يجوز بحيث يكون ابتداء هذه الحركة
وانتهاؤها واحدا اما وحدة المتحرك فغير معتبرة لان محركا لو حرك
جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة ووحدة المبداء
غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والآخر الى النيلية
وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة كاستحالة الجسم من الغبرة
الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقاله من الخضرة الى الشلجمية الى السواد
وكذا وحدتهما لان الانتقال من احدهما الى الآخر قد يكون بطرق مختلفة نعم
وحدتهما لازمة لوحدة الامور الثلثة اقول الحركة قد يعرض لها الوحدة
والكثرة كما يعرض لغيرها والوحدة قد تكون بالشخص وقد تكون بالنوع وقد تكون بالجنس يعرضانها لغيرها
وقد تكون بغير ذلك على ما مر في باب الواحد والحركة انما تكون واحدة بالشخص بوحدة
امور ثلثة الاول وحدة الموضوع فان موضوع الحركة لو تكثر لم تكن الحركة
القائمة باحد الموضوعين عين الحركة القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام
عرض واحد بمحلين واذا تغايرتا لم تكونا واحدة الثاني وحدة الزمان
فانه لو وجدت حركة في زمان ثم وجد في زمان آخر حركة حكم العقل بتغايرهما



الموجودة

اذ الحركة التي في الزمان الاول قد عدمت لاستحالة البقاء عليها فلو كانت
في الزمان الثاني هي الموجودة في الزمان الاول لزم اعادة المعدوم وهو باطل
الثالث وحدة ما فيه الحركة اعني المسافة التي سلكها المتحرك وينتقل
فيها من نوع الى نوع اما في الاين او الكيف او الكم او الوضع فان وحدة الموضوع
والزمان غير كافية مع عدم وحدة ما فيه فان المتحرك الواحد قد يتحرك في زمان
واحد حركات مختلفة كالجسم الواحد اذا ابتدأ في الاستحالة والنمو وقطع مسافة
معينة فلا بد من وحدة ما فيه الحركة ولا تشترط وحدة المحرك فان الحركة
الواحدة قد يصدر عن مؤثرين كما انه اذا حرك جسم محرك وقبل انتهاء حركته
يبتدي محرك مؤثر آخر يحركه فان الحركة الواحدة مع ان المؤثر متعدد اعترض عليه
بان المحرك الثاني ان لم يؤثر شيئا لم يكن مؤثرا هذا خلف وان اثر فاما ان يكون
اثره هو اثر الاول او غيره والاول محال لامتناع اعادة المعدوم واستناد
الاثر الواحد الى مؤثرين تامين على التقدير الثاني فلا اتحاد وهو ضعيف انما
فنختار الثاني ولا يلزم عدم الوحدة انما يلزم لو كانت الحركة اثرا لهما وان اثر الاول
متصل باثر الثاني فلا اتحاد محقق ولا يكفي وحدة المبدأ في وحدة الحركة
فان الجسمين قد يتحركان من مبدأ واحد حركتين متغايرتين كما يتحرك احدهما
من البياض الى السواد والآخر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى غير كافية في
وحدة الحركة فانه قد يكون الاستحالة الى النهاية دفعة كاستحالة الجسم من الغبرة
الى السواد ليس دفعة فان الحركة في الكيف الحق وقد يكون على التدريج كانتقاله من الخضرة
الى الشلجمية ثم الى السواد واعلم ان انتقال الجسم من الغبرة الى السواد
ليس دفعة فان الحركة في الكيف كالحركة في الكم فكما ان بين الحدود المفروضة
في الحركات الاينية حركات كذلك بين الحدود في الكيف حركات ولا يمكن الانتقال
فيها دفعة كما في الاين ووحدة المبدأ والمنتهى معا غير كافية فان الانتقال
من المبدأ الى المنتهى قد يكون في مسافات متعددة نعم وحدة المبدأ والمنتهى

قال

لان متعلق وحدة الامور الثلثة وقد كان يكفيه ما تقدم من وجوب وحدة الموضوع في كل شخص واما واحدة بالنوع ومعناه انما يتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه واما واحدة بالجنس ومعناه انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة اقول الحركة الواحدة بالنوع هي الكثيرة بالعدد مع اتفاق افرادها في الحقيقة وذلك انما يكون اذا كان ما فيه الحركة اعني المسافة واحدة بالنوع او بالشخص بان يتحرك جسمان من السواد الى البياض على مسافة واحدة او يتحرك جسمان في الاين على مسافة واحدة بالشخص او بالنوع واذا كان المبدأ والمنتهى واحدا بالنوع ايضا ولو لم يكن كذلك بل الاتحاد بالجنس لم يكن الحركتان واحدة بالنوع واما الحركة الواحدة بالجنس فان يكون حركتان مختلفتان بالنوع يشملهما جنس الجنس للحركة وتختلف مراتب الوحدة بالجنس القريب والبعيد وذلك انما يكون بوحدة ما فيه الحركة بالجنس كحركة جسمين احدهما من السواد الى البياض والاخر من البياض الى السواد فان الحركتين واحدة بالجنس القريب ولو تحرك الاخر من الحرارة الى البرودة كان الجنس ابعد ولو تحرك احدهما من السواد الى البياض والاخر من الفوق الى السفل كان الجنس ابعد المسئلة السابعة في السرعة والبطوء قال وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر او مسافة مساوية في زمان اقل واما بطيئة وهي بخلافها من المذكور في تعريف السريعة اقول السرعة والبطوء كيفية واحدة قائمة بالحركة تشتد بسببها الحركة وتضعف وهي كيفية اضافية فان السرعة قد يكون بعينها بطوءا عند تغاير المنسوب اليه فقد يكون الحركة سريعة بالقياس الى اخرى وهي بعينها بطيئة بالقياس الى ثالثة ويعني بكون الحركة سريعة انها التي تقطع مسافة اطول من مسافة حركة اخرى في زمان مساو لزمانها او اقصر او التي تقطع مثل مسافة حركة اخرى في زمان اقصر والبطيئة بعكس ذلك وقد ظهر من هذا ان السرعة بازاء الطول في المسافة والقصر في الزمان والبطوء بازاء القصر في المسافة والطول في الزمان قال والبطوء ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة السكنات المتخللة

وكان

السابعة

١٠٠

حركات الفرس التي هي خمسة فراسخ في يوم واحد الى حركاته كنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكن فضل حركات الشمس ازيد من حركاته فسكنات الفرس ازيد من حركاته مع انا لا نحس بشيء من سكناته اقول ذهب القائلون بالجزء الذي لا يتجزى الى ان السبب في بطوء الحركات تخلل السكنات فاذا خلت الحركات من السكنات كانت في غاية السرعة واذا تخللها سكنات كانت بطيئة وتختلف مراتبها في البطوء بسبب زيادة السكنات ونقصانها وذهب النافون الى ان البطوء كيفية قائمة بالحركة لا بسبب تخلل السكنات ومما احتجوا به ان بطوء الحركات لو كان بتخلل السكنات لكانت نسبة السرعة الى البطوء كنسبة السكنات القليلة الى الكثيرة والتالي باطل فالمقدم مثله والشرطية ظاهرة وبيان بطلان التالي انا اذا فرضنا فرسا يتحرك من اول النهار الى اخره خمسين فرسخا فان الشمس في ذلك اليوم تقطع نصف الفلك وذلك اسرع كثيرا من حركة الفرس فيجب ان يكون حركات الفرس قد اشتملت على سكنات بقدر زيادة حركات الشمس على حركات الفرس فيكون سكناته ازيد كثيرا من حركاته مع انا نشاهد حركته في غاية السرعة فضلا عن ان نشاهد زيادة سكناته على حركاته باضعاف كثيرة المسئلة الثامنة في اتصال الحركات قال وايضا الحركات قد يكون متصلة وهي الداخلة تحت جنس واحد كالتسويد والتبييض ونحوهما ليس يتصل الحركتين ان حركة الحجر قسرا وحركته اليها طبعا غير متصلتين مع تضاد الحركتين والانفصال لازمة لكونها غير متصلة وتشتد مع تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض والانفصال ما فيه لان القاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق والحصول في الاطراف والاما كان من الحركات الموجودة تتصل بل تنفصل ما منه وما اليه لكونهما نقطتين بل لان احدهما مبدأ والاخر منتهى والموجود في الاطراف اقول من الحركات ما هو متصل فان حركتي الصعود والهبوط امران وجوديان ومتعاقبان على موضوع واحد بينهما غاية التباعد فهما متضادان كالحركة من السواد الى البياض مع العكس وشرط تضاد الحركة كونهما عن حيز

حم

الثامنة

محذ احس

وكذلك لان التضاد انما يعرض في الانواع الا في الاجناس ويشترط في تلك الانواع دخولها
ولهذا امكن اجتماع حركتي الجسم من السواد الى البياض ومن الحرارة الى البرودة
لانهما داخلان تحت جنس متوسط وهو الكيف المحسوس اما السواد والسواد فانهما
ضدان لدخولهما تحت جنس اخير هو الكيف المبصر اذا عرفت هذا فهو لتضاد الحركات
ليس من حيث انها حركات والا لم يجتمع حركتان البتة فلا بد لتضادها من سبب يتعلق
الحركة به وقد عرفت ان الحركة متعلقة بامور ستة فتضادها بتضادها فهو ليس لتضاد الحركة
المحرك فان المحركين قد يتضادان والحركة واحدة فان الحجر يصعد بالقسر
الى فوق والنار بالطبع وحركتاهما واحدة بالنوع والعلتان متضادتان وليس لتضادهما
لتضاد الازمنة لما قلنا ولان الازمنة غير متضادة فكيف يقتضي التضاد وايضا فانما
فلان الازمنة عارضة للحركات من حيث ان الزمان مقدار الحركة والمقدار عارض
للمقدر وتضاد العارض لا يقتضي تضاد المعروض كالجسم الاسود والابيض ولا لتضاد ما فيه
الحركة لان المسافة قد تكون واحدة والحركتان متضادتان كحركتي الصعود والهبوط فان
المسافة واحدة وهما ضدان ولا للحصول في الاطراف لان ذلك ينقطع الحركة بعدهما
فلا يكون الحركات الموجودة متصلة فلم يبق الا ان تضادها بما منه وما اليه من حيث انهما
متقاطعتان فانهما متساويتان من حيث عروض البداية والنهاية لهما فالتوجه
الى هذا الطرف انما التوجه الى ذلك الطرف المسـلـ القامعة في الحركة المستقيمة
والمستديرة قال ــــ وايضا الحركة اما مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما
كحركة العجلة قال الشيخ بين كل حركتي صاعدة وهابطة سكون لان الميل الموصل
الى ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول والوصول آني
والا كان عند وصول الجسم الى الحد جزء غير واصل فلا يكون الوصول وصولا فذلك
الميل موجود في ذلك الآن واللاوصول ايضا آني فالميل الموجب ايضا موجود
في ذلك الآن والا كانا معا في آن واحد فيمتنع ان يجتمع الميلان الى الشيء مع الميل عنه
في آن واحد استحالة ان يجتمع الميل الى الشيء والميل عنه فلا بد ان يتخلل بينهما زمان يكون فيه الجسم

ولا



مستديرة

لزوم تتالي الآنات اقول ــــ الحركة اما مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم ومنها
وهي المتحركة على خط مستدير اما في الاين او الوضع واما مركبة منهما كحركة العجلة
والكرة المدحرجة اذا عرفت هذا فالحركتان المستقيمتان المتصلتان هل يجب بينهما سكون
ام لا فهو مما اختلف الحكماء فيه فقال افلاطون بنفي السكون بين الحركات المتصلة سواء كانت في الاين
او الكم او الكيف او الوضع واثبت المعلم الاول هذا السكون في الحركات واحتج على حصوله في المستقيمة
بالصاعدة والهابطة من غير وجه سوى الانضاج واحتج الشارحون على اثبات
هذا السكون بان الجسم اذا وصل المنتهى ثم تحرك عنه فاذا اتحد آن المفارقة وآن الوصول لزم
كون الجسم في آن واحد واصلا مفارقا وهو محال وان تغايرا وجد الزمان بينهما ويكون الجسم
في ذلك الزمان ساكنا واستضعف الشيخ هذه الحجة اما اولا فلان الحركة عن المنتهى
لا يقع في آن بل في زمان فجاز ان يكون مبدأ ذلك الزمان هو آن الوصول فانه لا استبعاد في
نفاذ الامرين اللذين احدهما في زمان والاخر في طرفه واما ثانيا فلان هذه الحجة يرد في الحركة
المفروضة في المسافة الواحدة المتصلة ثم استخرج دليله على ذلك فقال ان الحركة
الى المنتهى لا بد لها من علة وتلك العلة هي الميل وهو علة الوصول الى ذلك الحد وعلة الوصول
يجب وجودها عند وجود الوصول فان العلة توجد مع المعلول والوصول من الامور التي
تقع في آن فكذا علته وانما كان الوصول آنيا لانه لو كان زمانيا لانقسم بانقسام الزمان فالجزء
الاول ان تحقق الوصول عنده لم يكن للجزء الثاني مدخل في الوصول وان لم يتحقق لم يكن الوصول
وصولا واللاوصول ايضا آني لان عدم الآني آني فالميل الموجب له ايضا موجود في ذلك الآن
ولا يمكن اجتماع المثلين في آن واحد فلا بد من آنين احدهما يوجد فيه الوصول وعلته والثاني
يوجد اللاوصول وعلته ولا يمكن تتالي الآنين بل لا بد بينهما من زمان فاصل يكون
الجسم فيه غير مفارق فيكون ساكنا قال ــــ وفيه نظر لجواز ان يكون سببهما بالعرض لانا نقول
فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان التالي انما يستلزم الجزء ان لو كان الآن موجودا في الخارج
وهو ممنوع اقول ــــ لما قرر برهان الشيخ على وجوب السكون اعترض بامرين

واحد

وصول الجسم

الاول ـــ ان نقول لا نسلم ان الوصول منقسم بالفعل بل انما بالقوة فانه يكون غير منقسم الى ان ينتهي من انقسام
الى جزء لا جزء له يصل اليه الجسم الثاني سلمنا ان الوصول آني والا وصول آني (احدهما)
لكن يمنع استحالة تتالي الآنات قوله الثاني يستلزم وجود الجزء بالفعل قلنا لا نسلم وانما
يلزم وجود الجزء بالفعل لو كان الآن موجودا في الخارج اما اذا كان موجودا في الذهن
فلا وهذان الاعتراضان ساقطان اما الاول فلان الوصول ح انما يتحقق عند المنتهى و(المنتهى)
طرف غير منقسم وهو المراد واما الثاني فلان الامور الآنية موجودة بالضرورة فاذا وجد شيء
في آن ثم وجد عقيبه آخر في آن آخر فان كان الثاني عقيب الاول من غير زمان فاصل لزم
تركب الزمان من الآنات والجسم من النقط وهو المطلوب بالجزء الذي لا يتجزى فلا وجه للمنع هنا
قال ـــ واحتج الامام عليه بان القوة القسرية غالبة في اول الامر على الطبيعة
وهي لا تزال تضعف بمصاكات الهواء المخروق وتشتد الاخرى الى حد المعادلة وهناك
يجب السكون ثم تضعف القسرية وتستولي الطبيعة وينزل الحجر اقول ـــ احتج
فخر الدين الرازي على ثبوت السكون بين الحركات المتضادة فانا اذا رمينا الحجر الى فوق
فانما يحدث فيه قوة قسرية قاهرة للطبيعة المقتضية للهبوط في اول الامر لا تزال
القوة القسرية تضعف بمصادمات الهواء المخروق لان المسافة مثلا تشتد سيرا الى ان
تبلغ الضعف الى حد المعادلة بين القوة القسرية والطبيعة ولا يترجح احدهما على
الاخرى فيقف المتحرك ح اذ الشيئان متكافيان فلا اولوية لاحدهما بالوقوع
واذا انتفت الحركة كان سكون ثم تضعف القوة القسرية وتستولي الطبيعة
فينزل الحجر وللقائل ان يمنع وقوع المعادلة في زمان لجواز وقوعها في آن فلا تقف المتحرك
قال ـــ لا يقال لو وجب السكون ثمة يلزم وقوف الجبل النازل على تقدير ملاقاته
الخردلة الصاعدة في الحالة التي يجب وقوفها لانا نقول الخردلة ترجع
بمصادمة الهواء المتحرك بنزول الجبل قبل وجوب وقوفها فيكون الملاقاة محالا
ويتعذر وضعها في تلك الحالة يلزم وقوف الجبل وان كان محالا لان المحال جاز ان
يلزمه المحال اقول ـــ هذه حجة القائلين من السكون العشرون انا لو فرضنا
٢٠ المانعين
خردلة



لزم وقوف الجبل

خردلة صاعدة وجبلا نازلا ثم تلاقيا حال انتهاء حركة الخردلة فان وقفت
لزم ان زال الجبل لسكون الخردلة وهو باطل قطعا وان لم تقف حال الانتهاء حركتها لا سكون
بين الحركتين الجواب ـــ ان الخردلة يجب سكونها قبل وصول الجبل اليها فان
الهواء الذي قدام الجبل من الصاعد للجبل ما يقابله فلما ترى الخردلة الصاعدة
وتصادمها فتسكنها ثم ينزل الجبل حال بلوغ العرض من السكون فيهي الخردلة
من غير ان يقف الجبل لما تلاقيا فصار حتى الممانعة سلمنا الملاقاة في تلك
الحالة لكنا نقول ان الجبل يجب وقوفه وليس الحكم بامتناع وقوفه الا بمجرد
الاستبعاد فان قلتم انه محال قلنا جاز ان يستلزمه محال آخر فان المحال
ربما استلزم المحال المسئلة العاشرة في الحركة الذاتية والعرضية قال ـــ
وايضا الحركة قد تكون بالذات وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة عروضها لغيره فان كانت
لقوة في غيره فهي القسرية والا فهي الارادية ان كان لها شعور والطبيعية ان لم يكن
وقد يكون بالعرض وهي التي تعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في السفينة
اقول ـــ الحركة تنقسم الى ما بالذات والى ما بالعرض وتسمى الحركة بالذات التي
يكون مبدا النقلة من المتحرك بين ايها اعتبار عروضها له لاجل عروضها لغيره
كحركة الحجر الصاعد او الهابط من ان يكون محمولا في المتحرك والحركة بالعرض هي التي
تعرض للمتحرك بواسطة عروضها لغيره وفي نفس الصنف للحركة العرضية
نظر فانه خصصها بحركة الجسم المحوي في المحرك بذاته وليس كذلك فان الاعراض
والصور يطلق عليهما الحركات العرضية وليست اجساما فان المتحرك بالعرض
قد يصح عليه ان يتحرك بالذات كالاجسام وقد يمتنع عليه الحركة الذاتية
كالصور والاعراض اذا عرفت هذا فنقول الحركة بالذات قد تكون بقوة في
غير المتحرك وهي الحركة القسرية كما اذا رمينا الحجر الى فوق وقد تكون
لقوة في المتحرك فاما ان يقارنها الشعور وهي الحركة الارادية كحركة الحيوان
الارادية وقد لا يقارنها وهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل

واما الحركة بالعرض كحركة الساكن في السفينة فان التغير بالذات للسفينة
وبالعرض للجالس فيها المسئلة الحادية عشر في السكون قال والسكون عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك ويقابله الحركة عن المكان او اليه اقول اختلف الناس
في المقابلة بين الحركة والسكون لاجل اختلافهم في معنى السكون فقيل انه وجودي
على ما ياتي تفسيره فيكون مقابلا للحركة مقابلة التضاد وقيل انه عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك فيكون مقابلا لها مقابلة العدم والملكة وانما قيد العدم بقوله عما
من شانه ان يتحرك ليخرج عنه الجواهر المجردة فان الحركة عنها معدومة وليست
ساكنة لان العدم فيها ليس عدم ملكة يمكن ان يتصف فيها ما فرض معدوما بل هو عدم
مطلق اذا عرفت هذا فنقول ذهب قوم الى ان مقابل الحركة انما هو السكون
فيما عنه الحركة اي الطارئ عليها وذهب اخرون الى ان مقابلها السكون
فيما اليه الحركة اي الطارئة عليه الحركة والحق ان السكون في المكان مقابل الحركة
اليه وعنه لان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان المتحرك يعني بملكة الحركة
ساكنا بل هو عدم كل حركة لكن ان جعل مقابل السكون هو الحركة الطارئة
عليه فهي الحركة عن المكان وان جعل المقابل هو الحركة التي يطرأ عليها
السكون فهي الحركة الى المكان وان جعل المقابل الحركة التي يمكن طريانها
على السكون او يمكن طريان السكون عليها على البدل فهو غير موجود لانه لا يمكن وجود
تحرك الى المكان وعنه قال وقد يطلق السكون على حصول الجسم في المكان
اكثر من زمان واحد وهو من مقولة الاين اقول هذا معنى ثان للسكون وهو
الماخوذ بالمعنى المصطلح للحركة ويراد به حصول الجسم في مكان واحد اكثر
من زمان واحد ويراد بالزمان هنا الآن الذي لا ينقسم وهو بهذا الاعتبار
من مقولة الاين فانا قد بينا ان الاين هو حصول الجسم في مكانه فاذا اخذناه
باكثر من زمان واحد كان نوعا من الاين المسئلة الثانية عشر في الزمان
قال والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان ههنا وقتا هو حاضر



وماض وابي هو عدميا لقبوله الزيادة والنقصان ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها
اقل من زمانها الى اخرها ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من السرعة
لكن ابتدا احدهما بعد الاخر وتركا معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى
ولا شي من العدم كذلك اقول اختلف الناس في الزمان فنفاه جماعة
واثبته اخرون واستدل المصنف على وجوده بامرين الاول انا نعلم بالضرورة
ان ههنا وقتا هو حاضر وماض وابي هو عدميا لانه قابل للزيادة والنقصان
فانا نعلم ان زمان الحركة الى نصف المسافة اقل من زمان الحركة الى اخرها
والزيادة والنقصان من عوارض الكم فيكون الزمان مقدارا او ذا مقدار موجود
فالزمان موجود الثاني انا اذا فرضنا جسما ابتدا بالحركة حال ابتدا الاخر — وفي بعض النسخ [illegible]
بتلك السرعة وقطعا معا وابتدا معه جسم ابطا منه وجد البطي قد قطع
اقل ولو ابتدا احدهما بعد الاخر وتركا معا وجد احدهما قطع اقل من الاخر
فنقول ظهر ان بين ابتدا حركة الجسم الاول وانتهائها امكان قطع تلك المسافة
وامكان اخر اقل من الامكان الاول فيكون قابلا للزيادة والنقصان
ولا شي من العدم بقابل لهما قال لا يقال لو كان الزمان موجودا فان
كان مستقرا كان الموجود في زمان الطوفان موجودا في الحال وان كان
منقضيا كان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع
الشيء زمانية فللزمان زمان اخر لانا نقول لا نسلم وانما يلزم هذا ان
لو لم يكن القبل زمانا اما اذا كان زمانا فلا نسلم ان يكون قبل كل زمان زمان — فلا
الى نهاية اقول تقرير الايراد ان يقال لو كان الزمان موجودا
لكان اما مستقر الذات بان يكون اجزاؤه مجتمعة في الوجود او يكون منقضيا
والقسمان باطلان فوجوده باطل اما الاول فلانه يلزم منه وجود الثابت
في زمان الطوفان في الحال والثاني باطل بالضرورة فاستقراره باطل
واما الثاني فلان بعض اجزائه حينئذ يكون متقدما على الاخر تقدما ممتنعا

معه وجود المتأخر مع المتقدم وهذا من خواص المتقدم بالزمان فيكون للزمان
زمان آخر ويتسلسل والجواب ان نقول لا نسلم ان المتقدم بالزمان قد يعرض لما ليس بزمان
مستقر الى زمان آخر فان الذات لا توجد فيه المتقدم ويكون التقدم عارضا لذلك الشيء
باعتبار حصوله في ذلك الزمان المتقدم لذاته وقد يعرض للزمان نفسه فلا يفتقر الى
آخر فان اجزاء الزمان متقدم بعضها على البعض الآخر لذاتها من غير توسط زمان
قال لا يقال الزمان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه بعد وجوده
بعدية لا تجامعه فيكون زمانية فبعد عدم الزمان زمان آخر لانا نقول استلزام فرض
عدمه المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده وما هذا شانه
لا يجوز ان يكون واجبا لذاته بل يستحيل الانقطاع هكذا ذكره الامام وفيه
نظر لانه لما سلم الصغرى والكبرى لزم بالضرورة استلزام عدمه المحال والاولى
والاولى ان يقال لا نسلم ان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية وانما كان
البعد والقبل لو كان هو الزمان او عارضه لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية زمانية نعم
لو كان غيرهما لزم ذلك اقول هذا الاشكال اورده الشيخ ابو علي على بعض القدماء
وذكر انه ذهب الى ان الزمان واجب الوجود لذاته لانه لو فرض عدمه لاستلزم المحال
وكلما كان فرض عدمه مستلزما للمحال كان واجبا لذاته وبيان استلزام فرض عدمه المحال
ان عدمه لو فرض بعد وجوده لكان العدم بعد الوجود بعدية زمانية لا تجامع البعد
فيها القبل وذلك من خواص البعدية الزمانية فيكون عدمه حاصلا في زمان متاخر
عن زمان وجوده فيكون موجودا حال ما فرض معدوما وهو محال ففرض عدمه
محال فيكون عدمه مستلزما للمحال فيكون عدمه محالا فيكون واجب الوجود لذاته والجواب
لا نسلم ان عدمه مستلزم للمحال وانما المستلزم للمحال عدمه بعد وجوده ولا
يلزم من كون عدمه بعد فرض وجوده محالا كونه واجبا لذاته فان الواجب هو الذي
يلزم من عدمه محال والبعد الزمان كذلك بل فرض عدمه بعد وجوده مستلزم
للمحال وما هذا شانه لا يلزم منه ان يكون واجبا لذاته بل يكون انقطاعه



مستحيلا فيجب استمراره واعترض عليه المصنف بان هذا الجواب فيه تسليم المقدمتين
اعني الصغرى والكبرى ومع هذا لو فرض عدم الزمان لكان فرض عدمه بعد وجوده بعدية
زمانية ولو كان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية لكان الزمان موجودا
حال ما فرض معدوما وهو محال فيستلزم فرض عدمه المحال فيكون واجبا وهو مراد المعترض
ثم اجاب عن اصل الاشكال بالمنع من كون فرض العدم بعد الوجود بعدية
زمانية فان القبل والبعد لو كان هو الزمان او عارضه لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية
زمانيتين لوقوع الفرق بين القبل والقبلية نعم لو كان الزمان غير القبل والبعد لزم
كون القبلية زمانية وكذا البعدية وهذا الجواب ضعيف لا طائل تحته فان الاشكال
ثم سواء جعل فرض العدم بعد الوجود نفس البعدية الزمانية او مستلزما لها
فان لنا ان نقول عدم الزمان بعد وجوده يستلزم وجود زمان ليتحقق البعدية به
والاولى في الجواب ما تقدم قال وهو مقدار لكونه لانه يقبل الزيادة
والنقصان وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة وهو مطابق للحركة
المطابقة للمسافة فالمسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى بل مقدار وليس قار الذات
والا لكان الموجود في الامس موجودا في الحال وليس مقدارا لهيئة قارة لان مقدار القار
قار فهو مقدار لهيئة غير قارة والهيئة غير القارة هي الحركة اقول المشاؤون
من ماهية الزمان شيء في ماهيته وقد ذهب المعلم الاول الى انه مقدار الحركة
والدليل على ذلك انه يقبل الزيادة والنقصان لذاته فهو كم فاما ان يكون منفصلا
او متصلا والاول محال والا لتركب من الوحدات التي هي غير قابلة للقسمة والزمان
مطابق للحركة فيكون مؤلفة من الاجزاء التي لا تتجزى والحركة مطابقة للمسافة فيكون المسافة مركبة
من الجواهر الافراد وقد تقدم بطلانه فيجب ان يكون مقدارا اي كما متصلا
وليس قار الذات بمعنى ان اجزاءه مجتمعة في الوجود دفعة والا لكان الموجود
بالامس موجودا الآن هذا خلف فيجب ان يكون مقدارا لهيئة غير قارة لانه لو كان
مقدارا لهيئة قارة لكان قارا لان مقدار القار قار والهيئة الغير القارة هي
الحركة.

فالزمان مقدار الحركة قال ــــ ولا بداية لها والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع
وهي الزمانية فتقبل كل زمان زمان ولا نهاية لها بعينه وفي الحق المذكور اقول
لما ثبت كونه مقدارا للحركة ادعى ان تلك الحركة لا بداية لها ولا نهاية لانه لو كان لها
بداية لكان عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا يجامع المتقدم فيها المتأخر وهذا النوع
من القبلية من خواص الزمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما هذا خلف وانما
كان كذلك لان حدوث الحركة يستدعي حدوث الزمان لانه مقدارها ولا يعقل المقدار من
دون المقدر ولا نهاية لهذه الحركة والا لكان عدمها بعد وجودها بالزمان فيكون الزمان
موجودا حال ما فرض معدوما واعترضه المصنف بتوجه المنع الذي ذكره في تقدم الزمان
هنا والاولى ان يقال لا نسلم ان التقدم هنا يجب ان يكون بالزمان فان اجزاء الزمان يتقدم هذا النوع من
من التقدم بعينه لا بواسطة الزمان وعندهم بان اجزاء الزمان يتقدم لذاتها فاستغنت عن الزمان
هنا مع بامر والاول اذا جاز في بعض الموجودات وجود التقدم من غير زمان جاز في
الباقي الثاني ان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فيمتنع وصف بعضها بالتقدم لذاته على الباقي
قال ــــ فهو دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولا بد من حركة حافظة وهي
ليست عنصرية لانها منقطعة بل فلكية وهي اسرع الحركات لانها مقدار جميع الحركات
ولا شيء من غير الاسرع كذلك فاذن الحركة اليومية التي بها تحرك جميع الاجرام السماوية
اقول ــــ لما بين ان الزمان لا بداية له ولا نهاية انتج انه دائم الوجود على سبيل الانقضاء
والتجدد لما بينا انه لا ثبات له وقد يستبان بطلان قولهم بدوامه فلو انه لا بد له من حركة
حافظة له يكون مقدارا لها ويكون تلك الحركة دائمة فلا يكون عنصرية لانها منقطعة فهي
فلكية ومن اسرع الحركات لانه مقدار جميع الحركات بها فلو لم يكن اسرع الحركات لم يتقدر
بها جميع ما هي اذن الحركة اليومية اذ لا شيء اسرع منها وهذه الحركة اليومية متحركة
بها جميع الاجرام السماوية ولقائل ان يمنع من كون الحركة وضعية فان د لسلم لولم لا
على انه مقدار لهيئة غير قارة فجاز ان يكون حركة في غير الوضع من المقولات مثل الكم
منع كونها فلكية لجواز ان يكون عنصرية ويمنع دوام الحركة ولو سلمنا دوامها لكن
منع



منع انقطاع العنصرية ولو سلمنا انقطاعها بسببها لكن لم لا يجوز ان يقال انه مقدار لحركات العناصر
بحيث اذا انقطع حركة عنصر ابتدأ عنصر اخر في الحركة فانهم لم يقيموا دلالة على انه
يجب ان يكون مقدار الحركة جسم واحد قال ــــ انه من حفظ القوم بمحليته ثم نقول
اقول الحق ان القوم بمحليته لو كان عرضا واحدا ونحن نمنع من وحدته لما بينا من عدم استقرار اجزائه
معناه انه مقدار حركة فلكية لكن يمتنع كون مقدار الاسرع الحركات فان بعد موسل الحركات
به لا يستلزم كونه قارا بامرهما فان تقدير الحركات به ليس المراد منه قيامه بها فان المقدار قد
يقدر ما المتباين وهو ههنا كذلك قال ــــ واما الآن فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل ولا
وجود له في الخارج والا لكان في الحركة جزء لا يتجزى وقد يقال الآن على الزمان الحاضر وهو
بهذا التفسير قابل للانقسام اقول ــــ بحث الآن متصل بمباحث الزمان لانه نهايته
وهو حد مشترك بين نهاية الماضي وبداية المستقبل كالآن النقطة حد مشترك بين نصفي الخط
ولا وجود له بعقوبه في الخارج لان وجوده في الخارج يستلزم وجود جزء لا يتجزى في الحركة
فان الحركة الواقعة فيه لو انقسمت لانقسم ولو وجد في الحركة جزء لا يتجزى لوجد في المسافة
ذلك والمصنف في تلك الآن الزمان والحركة والمسافة امور متطابقة اذا انقسم واحد منها
انقسم الباقيان وقد يطلق الآن على الزمان الحاضر المنقسم في نفس الامر لكن الذهن يفرضه
يفرضه حاضرا غير منقسم وهو بهذا المعنى جزء من الزمان منقسم المسألة الثالثة عشر
في الميل قال ــــ ويجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا مدافعة صاعدة وفي
الحجر المسكن في الهواء قسرا مدافعة هابطة مغايرة للحركة وهي الميل اقول الساكن
قائمة بالجسم قابلة للشدة والضعف يسمى الحركة الى جهة من الجهات وهو لا يعقل عند السكون
واثبات الجسم له الطبيعة امر ثابت فلا يصح استناد الحركة اليه فلا بد من
متوسط بينها وبين الحركة وهو الميل والثاني كلام ذكره في كتاب الصراط
وجود الميل ضروري فانا نحس بالمدافعة الصاعدة والهابطة فان الزق
المنفوخ اذا سكن تحت الماء قسرا نحس فيه بالمدافعة الى اسفل وهو الميل الثاني فلو
وهذه المدافعة مغايرة للحركة فانهما موجودان حالة السكون على ما قررناه

اذ لو فرض من الحجر القاعدة المسكن في الهواء قسرا نحس فيه بالمدافعة

قال وهو طبيعي كما في الحجر المنحدر وقسري كما في الحجر المرمي الى فوق ونفساني كما يعتمد الانسان
على غيره اقول الميل منقسم بانقسام الحركة ولما انقسمت الحركة الى طبيعية وارادية
وقسرية انقسمت عليها الى ثلثة فالميل الطبيعي هو الذي يستند الحركة الطبيعية
اليه كالميل المقتضي للحركة الطبيعية كما في الحجر الهابط والميل القسري هو الذي يستند
الحركة القسرية اليه كما في الحجر الصاعد قسرا والميل الارادي هو الذي يجده
النفس كما نعتمد الى غيرنا وهذا التمثيل ليس بجيد لان ذلك الميل الحادث في العضو
بل الحق في التمثيل ان يقال كما يجده الحيوان في نفسه عند انبعاث الارادة قال
ولا ميل في الجسم وهو في حيزه الطبيعي والا لكان منه او اليه والاول باطل لاستحالة ان
يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وكذا الثاني لامتناع تحصيل الحاصل اقول
الجسم في حيزه الطبيعي لا ميل فيه والا لكان اما عنه او اليه اذ لا واسطة بينهما والقسمان
باطلان اما امتناع ثبوت الميل عنه فلاستحالة ان يكون الحيز الطبيعي مطلوبا ومتروكا
بالطبع لامتناع اقتضاء الطبع الامور المتنافية واما امتناع ثبوت الميل اليه
فلانه حاصل له والميل طلب طبيعي فيستحيل توجهه الى الحاصل لامتناع تحصيل الحاصل
قال ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري لاستحالة المدافعة الى الشيء مع المدافعة
عنه ويجوز اجتماع مبدأيهما والا لما كان حركتا الحجرين المختلفين في الصغر والكبر المرميين
من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفتين في السرعة والبطوء لانه حينئذ
لا يكون في الكبير ميل معاوق ازيد مما في الصغير واللازم باطل واجتماعهما ايضا
الى جهة واحدة كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما اذا
تحرك وحده بطبعه اقول ادعى ان الميل الطبيعي والقسري مع اختلاف
جهتيهما لا يجتمعان لان المدافعة الى المكان الطبيعي مع المدافعة عنه امران متنافيان
لا يمكن اجتماعهما ويمكن اجتماع مبدأ الميل الطبيعي ومبدأ الميل القسري مع
اختلاف الجهات لانه لولا ذلك لوجب تساوي حركتي الحجرين المختلفين بالصغر والكبر
اذا حركا بقوة واحدة في مسافة واحدة في السرعة والبطوء لان الكبير المعاوقة

من الصغير

١٠٦

والصغير المعاوقة فيه والقوة القسرية الموجودة فيهما واحدة وكان يجب تساوي الزمن
وهو محال ولقائل ان يمنع تساوي القوتين القسريتين لجواز ان يكون القوة القسرية في الكبير
اقوى منها في الصغير فيحصل الاثر لا لاختلاف الموثر بل لاختلافهما وفيه واعلم
انه يجوز اجتماع الميل الطبيعي والقسري اذا كانت جهتهما واحدة فانا اذا رمينا الحجر
الى اسفل بقوة كان اشد حركة مما اذا رمي بضعف او هبط بطبعه والسبب فيه ان السافل
[illegible] معاونة الحركة الحجر الطبيعية اذا رميناه ازدادت قوته في خرقه للملا فاشتدت
حركته لضعف الممانع الخارجي عن الملا حتى لو فرضنا المسافة خالية لم يكن هناك شدة
لان الطبيعة تؤثر اثرا تاما قال وما لا ميل فيه لا بالقوة ولا بالفعل استحال
ان يتحرك قسرا والا لوقعت حركته في المسافة في زمان فنفرض جسما ذا ميل يتحرك في
تلك المسافة بعينها بتلك القوة فزمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لاستحالة
ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه فبينهما نسبة مخصوصة فنفرض جسما آخر نسبة ميله الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيتقدر انتقاص ميله عن الميل
الاول بقدر انتقاص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول فزمانا حركتي ذي الميل الثاني
وعديم الميل متساويان اقول هذا الدليل المشهور عند الحكماء في اثبات الميل
وتقريره ان نقول لا يمكن ان يتحرك جسم عديم الميل قسرا والا فلنفرض انه تحرك مسافة معينة
وجب ان يتحركها في زمان لكون الحركة امرا ممتدا غير [illegible]
خالية عن العائق ثم نفرض جسما آخر فيه ميل معاوق يتحرك تلك المسافة بتلك القوة بعينها
فيجب ان يزيد زمانها على زمان عديم المعاوقة لانه انما يكون البطوء لو كانت الحركة مع العائق
كهي لا مع العائق وقد بينا ان البطوء بازاء طول الزمان والسرعة بازاء قصره وبين
الزمانين نسبة مخصوصة ولنفرضها نسبة العشر حتى تقع حركة عديم الميل تلك المسافة
في ساعة وحركة ذي الميل في عشر ساعات ثم نفرض جسما آخر ذا معاوقة اقل على النسبة
وهي العشر فيكون معاوقته عشر معاوقة الاول فيكون انتقاص ميله عن الميل الاول
بقدر انتقاص زمانه عن زمان ذي الميل الاول لانا قد بينا ان قصر الزمان بازاء قلة
المعاوقة..

وسرعة حركة ذي الميل الضعيف في عشر زمان ذي الميل المفروض اولا اعني في ساعة واحدة وحينئذ
فنسبة حركة عديم المعاوقة سكون الحركة مع العائق كما يعم العائق في الزمان وهو محال قال
وفيه نظر لان ذلك انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل وذلك ممنوع
فانها تستحق قدرا من الزمان هو محفوظ في الاحوال كلها والذي يزيد وينقص القدر
يستحقه بسبب الميل سلمنا لكن المحال انما لزم مما ذكرتم من المجموع ولا يلزم من استحالته
استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه اقول الايراد الاول مستند من ابي البركات
البغدادي وتقريره ان نقول لا نسلم انه يلزم تساوي حركتي عديم الميل وذي الميل الضعيف
لان ذلك انما يلزم لو جعلنا الزمان كله في مقابلة العائق ونحن لا نقول بذلك بل الحركة بنفسها
تستدعي قدرا من الزمان معينا لا تطرق اليه الزيادة والنقصان وبسبب المعاوق قدرا
آخر وهو الذي يزيد وينقص فاذا فرضنا ان الحركة الخالية عن العائق اذا وقعت
في ساعة كما فرضتم ولا كانت تلك الساعة هي القدر المستحق للحركة من الزمان واذا فرضنا
الحركة الثانية في عشر ساعات كانت الساعة هي المعتبرة في الحركة نفسها والتسع لاجل
المعاوقة فاذا فرضنا معاوقة اخرى بحيث يكون نسبتها اليها العشر وقعت حركتها
في ساعة وعشر ساعة وفي هذا الموضع ايرادات ومباحث حسنة ذكرناها في كتاب
المقاومات واما الايراد الثاني فليس بشيء البتة وتقريره ان نقول المحال الذي لزم
وهو تساوي زمان المعاوقة وزمان عدمها انما لزم من المجموع الذي ذكرتموه وهو
حركة عديم الميل ووجود معاوقة نسبته العشر مثلا الى المعاوقة الاولى فيكون هذا
المجموع محالا ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة جزء معين منه لجواز ان يكون استحالته
لاستحالة الجزء الآخر او استحالة الهيئة الاجتماعية والجواب انا قد بينا ان
الميل من الكيفيات القابلة للشدة والضعف ولا يقف عند حد بحيث لا يوجد ما هو
اشد منه او اضعف فامكان وجود معاوقة ما ولو حركة هذا الجسم ممكنة في نفسها لا يؤثر
في امكانها انضمام حركة عديم الميل لو كانت ممكنة بحيث تخرجها عن الامكان العقلي
الى ان يصير ممتنعة فنعلم ان المحال انما لزم من هذا الجزء بعينه وسبيلها سبيل الخلف
لمن



قال
انما يصدر عن طالب الجدليات والمعاينة بالقياسات المغالطية دون القائلين بالبراهين
المسألة الثالثة في احكام الافلاك المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات
الطبائع ولا يمكن انتقاله من جهة الى اخرى وعوده بسائرها الى اجزائها الطبيعية
وكيف كان فالجهات متحددة به فهو بسيط اقول في هذه المقالة مسائل المسألة الاولى
في ان المحدد للجهات ليس قابلا للحركة المستقيمة وانه بسيط ولما كانت هاتان الدعويان
يلزم نقيضهما محال احدهما جعلهما مسئلة واحدة اما الدعوى الاولى فلانه لو
تحرك على الاستقامة لكان منتقلا من جهة الى اخرى فالجهات تحدد ثبوتها له اولا
لتصح عليه الحركة فلا يتحدد به ويكون حصولها له لا به وكنا قد فرضناه محددا لها هذا
خلف واما الثانية فلانه لو كان غير بسيط مركبا من اجسام مختلفة الطبائع لكانت اجزاؤه
ذوات جهات سابقة عليها والاجزاء سابقة على المحدد فالجهات سابقة عليه فيكون الجهات
حاصلة لا به على ما تقدم وبيان ذلك ان تلك الاجزاء لا بد وان يكون لها امكنة مختلفة
تطلبها طبعا اذا فرقت وانفصلت وطلبها يستدعي السبق على ما قررناه فهو بسيط
المسألة الثانية في شكله قال وشكله كري لان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة
اقول لما بين انه بسيط وهو متناه فلا بد له من شكل والبساطة يستحيل ان تقتضي
شكلا مختلفا بل شكلا واحدا والعلة الواحدة لها معلول واحد وليس من الاشكال
بواحد الا الكرة فان المثلث والمربع وغيرهما من الاشكال تشتمل على نوع من التركيب
من حيث اشتماله على خطوط وزوايا وغيرهما اما الكرة فلا المسألة الثالثة فيما
يمكن اتصافه به وما لا يمكن قال ولا يقبل الخرق والالتيام والا لكانت
اجزاؤه قابلة للخرق والالتيام فيعرض ما ذكرناه اقول لما اثبت ان المحدد
لا يقبل الحركة المستقيمة استنتج منه احكاما احدها انه لا يقبل الخرق والالتيام
لانه لو جاز على اجزائه التفرق عنه والعود اليه والتفرق انما يكون بحركة مستقيمة
فيكون قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا امتناعه والا لكان ذا جهة سابقة عليه
فيكون الجهة حاصلة لا به هذا خلف قال ولا الكون والفساد والا لقبل الصورة

بطلع غير

الكائنة ان طلبت غير ذلك الحيز ففيها ميل مستقيم وان طلبته فلكل حيز فالفاسدة
فالجهات متحددة اقول الكون والفساد يطلقان على خلع الجسم صورة نوعية
ولبس اخرى ويطلقان على الوجود والعدم للجسم وقد اراد هاهنا الاول على المحدد
لانه لو جاز عليه الكون والفساد لجاز عليه الحركة المستقيمة والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الشرطية انه بعد خلع الصورة الفاسدة ولبس الكائنة اما ان يبقى في حيزه او لا
فعلى الثاني يكون للكائنة فان بقي في حيزه فاما ان يكون ذلك الحيز طبيعيا للصورتين معا
وهو محال لان لكل جسم واحد مكانا طبيعيا واما ان يكون طبيعيا لاحديهما فيكون
خارجا عن الطبع بالنسبة الى الصورة الاخرى فحال حصول تلك الصورة له يجب
ان يكون طالبا للحركة الى المكان الطبيعي بالنسبة اليها فيكون قابلا للحركة المستقيمة
وقد سبق بطلانه واما ان خرج عن مكانه فيكون متحركا بالاستقامة لانه يكون في احد مكانين
وحينئذ يطلب احدهما حال خروجه عنه الى الاخر فيكون الحكم متحركا بالحركة المستقيمة وفي هذا
نظر فان المحدد لا مكان له عندهم فلا يتحقق خروجه عما هو عليه عند لبس الكائنة وخلع
الفاسدة قال وقابل للحركة المستديرة اذ ليس له وضع والا لكانت اجزاؤه
مختلفة في الطبيعة لاختلافها في اللوازم ح اقول لما فرغ من بيان كون
المحدد بسيطا اثبت قبوله للحركة المستديرة وتقريره ان اوضاعه بالنسبة الى الامور الخارجة
عنه غير واجبة اذ لو وجب في بعض اجزائه المفروضة محاذاته لبعض الاجسام الخارجة عنه
دون بعض كانت تلك الاجزاء مختلفة بالحقيقة فلم يكن بسيطا هذا خلف واذا لم يكن
واجبة امكن زواله عنها وانما يمكن ذلك بواسطة الحركة بحيث يصير ما ليس محاذيا لذلك
الجسم المفروض محاذيا وعكسه الحال عن الخلاء وقد سموا امتناع الحركة
المستقيمة سكون الحركة المستديرة بجهة كونه قابلا لها وهو المطلوب قال
ومتحرك بالاستدارة والا لكان مختصا بوضع دون اخر [illegible] مخصص
اقول الكلام في القبول الوجوب فلهذا اورد في الاستدلال على القبول
بالاستدلال على ثبوت الحركة المستديرة والدليل على ثبوتها ان وضعه ليس بواجب



على ما بيناه فلو لم يتحرك على الاستدارة لكان ثبوته على ذلك الوضع دون غيره تخصيصا
من غير مخصص وللسائل ان يمنع عدم التخصيص لجواز استناده الى مخصص كما استند
حركته على هيئة معينة وجهة مخصوصة دون غيرها من الجهات التي يمكن حركته اليها
وايضا قبوله للحركة المستديرة لا يستلزم ثبوتها وكون الوضع غير واجب لا يستلزم
وجوب الفعل عند الاسباب خارجة ولم يثبت ذلك ببرهان قال وليس برطب
ولا يابس والا لتقبل الاشكال بسهولة او بعسر فهو قابل للخرق والالتيام وقد تبين
فيما تقدم امتناعه اقول الرطب هو القابل للاشكال بسهولة واليابس هو قابلها
بعسر وقبول الاشكال المختلفة يستلزم قبول الخرق والالتيام وقد بينا فيما تقدم
امتناعهما على المحدد فلا يكون رطبا ولا يابسا وفيه نظر فان القبول لا يستلزم
الوجود فلم لا يجوز ان يكون رطبا وان يكون قابلا للاشكال بسهولة او يكون يابسا
ويكون قابلا لها بعسر لكنه متصف بصورة نوعية اقتضت عدم اتصافه بالاشكال
المختلفة كما انه من حيث انه جسم قابل للفصل والوصل لكنه لما اتصف بالصورة النوعية
المقتضية لملازمة الصورة المخصوصة لم يقبل هذا القبول سلمنا زوال الاشكال
لكن يمنع قبول الخرق والالتيام ح لان الاشكال تابعة للتناهي وهيئاته وله
للمقدار او يلزم من زوال هيئة التناهي لا من زوال المقادير وانفصال الاجزاء
والكلام سوف [illegible] بالفعل والانكار [illegible] وبين القول بالجواهر الافراد
قال ولا حار ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا ففيه ميل صاعد او هابط
فيكون قابلا للحركة المستقيمة اقول الحرارة كيفية تقتضي الميل المصعد والبرودة
كيفية تقتضي الميل الهابط والميل الصاعد والهابط انما يحصلان في جسم قابل
للحركة المستقيمة فلو كان المحدد حارا او باردا لجازت الحركة المستقيمة عليه
فان الحرارة بحيث تقتضي الخفة ومتى توجد الميل الصاعد والبرودة بحيث تقتضي
الثقل ومتى توجب للميل الهابط وما اوردناه وارد على الرطوبة واليبوسة
ايضا ههنا قال المسألة الرابعة في احكام الافلاك قال

وكلما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدا قريب للتحريك
لان حركة الفلك ارادية لما مر وكلما يصدر عنه الحركة الجزئية بالارادة يجب ان يتميز فيه
الصغير والكبير واشتد من المجردات كذلك فلكل واحد منها مبدا حركة مستديرة
فلا يكون في شيء منها مبدا حركة مستقيمة لامتناع اقتضاء الطبيعة شيئين متضادين
فلا يكون مركبا اقول احترز بالمتحرك بالذات عما يتحرك بالعرض منها فانه يستحيل
ان يكون للمحدد حركتان عرضية وذاتية والحركة العرضية ثبوت مبدا
لها وانما يجب في الحركة الذاتية وتقرير ذلك ان الحركة الصادرة بالذات لا بد لها من
موجب لها وليست قسرية ولا طبيعية لما مر فهي ارادية والارادة اما ان يتوجه
الى امر كلي او جزئي والحركة الفلكية صادرة عن قوى جسمانية لان الارادة الكلية
لا يصدر عنها فعل جزئي والحركات الصادرة عن القوى الفلكية امور جزئية فلا تستند
الى الارادة الكلية فلا بد من ارادة جزئية يتبع تصورا جزئيا والتصور الجزئي يستدعي
قوة جسمانية لارتسام المسافة الصغيرة والكبيرة فيها والمجردات ليست كذلك فيجب ان يكون
لكل فلك متحرك بالذات قوة هي مبدا قريب لحركة مستديرة ولا يجوز ان يكون في شيء
منها مبدا حركة مستقيمة لانها اقتضت الطبيعة شيئين متضادين واحدهما يقتضي الحركة
المستديرة والاخرى تقتضي الحركة المستقيمة وهو محال وبيان استحالة ذلك لجواز
اقتضائها المثلين عند حالتين كما يقتضي الطبيعة السكون عند حصولها في حيزها الطبيعي
والحركة عند الخروج عنه واذا لم يقتض حركتين فلا يكون مركبا والا لتحرك بالاستقامة
عند تفرق اجزائه قال وهي شكله كري ولا يقبل الكون والفساد ولا الخرق لد
والالتيام وليس رطبا ولا يابسا ولا حارا ولا باردا وكل ذلك لما مر وفيه نظر
لان بعض هذه الادلة لا يتمشى في غير المحدد اقول لما بين ان كل فلك
بسيط اثبت ان شكله الكرة لان الشكل الطبيعي هو الكرة ولقائل ان يمنع للبسيط
استناد الشكل الى الطبيعة لجواز ان يكون له شكل غير كري ويكون بسبب من
خارج فلا يمكن زواله عنه ولزم من عدم قبول الحركة المستقيمة كونه لا يقبل
الكون والفساد



والا لتحرك بالاستقامة اذا كانت خارجة عنه ولا يقبل الخرق والالتيام لذلك ايضا
ولبس رطبا ولا يابسا ولا حارا ولا باردا والا لكان منفعلا بسهولة او بعسر فكان خفيفا منفعلا
او ثقيلا وكل ذلك يستلزم الحركة المستقيمة وقد ابطلناها فاذن كله في المحدد وفي غيره
اولى قال والجسم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء من المشرق الى المغرب
في اليوم بليلته دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وحركته الحركة الاولى ومنطقته
معدل النهار وقطباه قطبي العالم اقول الفلك الحاوي لجميع الافلاك
يسمى الفلك الاعظم والفلك الاطلس لخلوه عن كوكب وفلك معدل النهار لاشتماله
على دائرة ويتحرك من المشرق الى المغرب ويسمى هذه الحركة الحركة الى خلاف التوالي
ويتم دورة واحدة في اليوم بليلته والاولى ان يقول دورة واحدة الا ان حركته من
المشرق الى المغرب في اليوم بليلته دورة واحدة لان ذلك يبطل الدورة بل يزيد عما
قلناه ويسمى حركة هذا الفلك الحركة الاولى لانها اول ما عرفت من حركات الاجرام العلوية
من غير حاجة الى اقامة البرهان على وجودها لظهورها بالاستقامة البينة ويسمى
منطقته وهي اعظم الدوائر المفروضة بين القطبين معدل النهار وتحقيق ذلك
ان الكرة اذا تحركت فانه يحصل لها بواسطة الحركة قطبان وهما نقطتان
لا يتحركان ويحصل بينهما خط مستقيم هو المحور وهو القطر الذي يمر بالمركز وينتهي
الى المحيط بهما القطبان ومنطقة وهي اعظم الدوائر المفروضة في الكرة وهي قاطعة الكرة
تمر بمركز الكرة وتقسمها بقسمين متساويين وبعدها عن القطبين واحد وهي قائمة على محور الكرة
وقطباها قطبا الكرة وانما سميت هذه المنطقة معدل النهار لانها تقاطع منطقة نقاطع
منطقة فلك البروج على نقطتين وحركة الشمس على فلك البروج فاذا انتهت
وصلت الى هاتين النقطتين اعتدل الليل والنهار فلهذا سميت هذه الدائرة
معدل النهار قال ونجد الشمس والمواضع التي تحاذيها الكواكب تارة ... تارة
مارة بسمت الرأس تارة في الشمال واخرى في الجنوب مع لزوم معدل النهار
السمت فعلم ان لها ميلا عن معدل النهار واذا رافقنا الثوابت ... الى المشرق

علم ان حركتها مغربية والدايرة التي تتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم
يسمى فلك البروج وتقطع معدل النهار على نقطتين احديهما وهي التي اذا فارقتها
حصلت في الشمال يسمى الاعتدال الربيعي والاخرى وهي التي اذا جاوزتها حصلت
في الجنوب الاعتدال الخريفي ومنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب الصيفي وفي الجنوب
الانقلاب الشتوي اقول اصحاب الهيئة لما وجدوا الشمس تتحرك الى المواضع
التي لا تميل منطقة معدل النهار على سمت رؤوسهم وهي التي تكون جميع الكواكب فيها
طلوعها تارة على سمت الرأس واخرى مايلة الى الشمال واخرى الى الجنوب فعلم ان
حركتها مايلة عن حركة معدل النهار وانها تتحرك على دايرة غير دايرة معدل النهار
ولما لازمت منطقة فلك البروج في الحركة دل ذلك على ثبوت فلك لها يحركها
خاصة على قطبين ومنطقة مغايرة لقطبي معدل النهار ومنطقته ولما كانت
وقت مفارقة الثوابت تميل الى المشرق علم ان حركتها مغربية على التوالي من
المغرب الى المشرق وهذه الدايرة التي تتحرك الشمس على موازاتها على سطح الفلك
الاعلى يسمى فلك البروج والاصل فيها حركة الفلك الثامن على التوالي على قطبين
ثابتين غير قطبي الحركة الاولى ومحوره غير محورها بل ما اعتبرها مقاطع له عند مركز العالم
على زاوية حادة وفي كل مائة سنة درجة واحدة على راي بطلميوس وعند المتاخرين بطلع
في كل ست وستين سنة درجة وتتحرك بهذه الحركة اوجات الكواكب وجوزهراتها
سوى اوج القمر وجوزهره وتسمى هذه الدايرة ايضا دايرة فلك البروج و
منطقة البروج وقطباها قطبا هذا الفلك ويسميان قطبي فلك البروج واذا
توهمت هذه الدايرة قاطعة للعالم حدثت في كل كرة من الكرات دايرة على
موازاتها يقال لها الفلك الممثل اي مشتبهة بفلك البروج وحدثت في
سطح الفلك الاعلى ايضا دايرة على موازاة فلك البروج وهي تقطع دايرة
معدل النهار على نقطتين متقابلتين فان كل دايرتين عظيمتين في كرة
فانهما تتقاطعان على نقطتين متقابلتين واحدى هاتين النقطتين يسمى نقطة
الاعتدال



والانتقال
الربيعي وهي التي اذا فارقتها الشمس حصلت في [illegible] الشمال واعتدل الليل والنهار
الزمان من الشتاء الى الربيع والنقطة الاخرى وهي التي اذا فارقتها الشمس حصلت في الجنوب وتسمى النقطة
الاعتدال الخريفي يتساوى عندها الليل والنهار ايضا وانتقل الزمان من الصيف الى الخريف
ومنتصف ما بين الاعتدالين في جهة الشمال يسمى نقطة الانقلاب الصيفي وهي التي
اذا وصلت الشمس اليها انتقل الزمان من الربيع الى الصيف ومنتصف ما بين الاعتدالين في
جهة الجنوب يسمى نقطة الانقلاب الشتوي وهي التي اذا وصلت الشمس اليها انتقل الزمان
من الخريف الى الشتاء قال فاذا قسم ما بين كل نقطتين ثلثة اقسام متساوية وتوهم
ست دواير عظام مارة احديها بنقطتي الاعتدال والاخرى بالانقلابين والاربع
الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي والاعتدالين ومقابلاتها تتقاطع
كلها على قطبي فلك البروج وينقسم الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا
اقول اذا توهمنا دايرة عظيمة في فلك البروج قاطعة لها بنصفين مارة
بنقطتي الاعتدالين ثم توهمنا دايرة اخرى عظيمة قاطعة لها بنصفين مارة بنقطتي الانقلابين
مقاطعة للاولى عند المركز قايمة عليها انقسم فلك البروج اقساما اربعة منها
بين الدايرتين احدها ما بين نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة الانقلاب الصيفي
ونقطة الاعتدال الخريفي والثالث ما بين نقطة الاعتدال الخريفي ونقطة الانقلاب
الشتوي والرابع ما بين نقطة الانقلاب الشتوي ونقطة الاعتدال الربيعي
فاذا توهمنا دايرتين عظيمتين ما بين نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة المنقلب
المنقلب الصيفي اقسام ثلثة متساوية انقسم ما بين نقطة المنقلب الشتوي ونقطة
الاعتدال الخريفي بها ما بين الدايرتين اقساما ثلثة ايضا واذا توهمنا دايرتين عظيمتين
تقسمان ما بين نقطة الاعتدال الربيعي والمنقلب الشتوي باقسام ثلثة متساوية انقسم
بها ما بين الدايرتين ما بين نقطة الاعتدال الخريفي والمنقلب الصيفي اقساما ثلثة متساوية فانقسم
فلك البروج بهذه الدواير الست اثني عشر قسما متساوية يسمى كل قسم منها برجا وهي
الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي
والدلو والحوت

في انها

مأخوذة من صعود نوبهر من كواكب وقعت وقت الشمس بحذائها من الثوابت واذا انتقلت من

هم تلك سميتها ان يسمها بغير طلوع قال ___ والدوائر العاظمة من الظاهر من الافلاك والخفي منه

يسمى الافق والدائرة التي تحدث على وجه الارض من توهمنا معدل النهار قاطعة العالم موازية

لها تقابل كل خط الاستواء افاقهما افاق الفلك المستقيم وبقطع معدل النهار والدوائر

الموازية لها بنصفين فيكون زمان مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها والليل والنهار

ابدا متساويين وافاق المواضع التي فيما بين معدل النهار وقطبي العالم لا يكون اقطابها

على محيط النهار واحد قطبي معدل النهار مرتفع عن الافق والاخر منخفض عنه وتقطع النهار و

الموازية له معدل النهار بمختلفين فالقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب المرتفع فيه القطب

اعظم من الخفية تحتها وفي جانب الاخر بالعكس اقول ___ دائرة الافق هي دائرة عظيمة

تمر بمركز العالم وتفصل الظاهر من الفلك للابصار والخفي منه عنها وهي تنقسم الى حسية

وحقيقية فالحسية ما ذكرنا والحقيقية هي الدائرة المارة على سطح الارض الموازية

للحسية لكن التفاوت الذي بينهما لا يظهر بالقياس الى الكواكب الثابتة والعلوية اذ ليس

للارض قدر محسوس عندها ولا عند هذه الكواكب لكنه يظهر بالقياس الى فلك الشمس وما دونه

ولهذا يختلف الشمس وما دونها من الكواكب اختلاف المنظر دون العلوية وطلوع الكواكب

وغروبها بسائر فاز وبسبب هذه الدائرة فاذا وافاها الكوكب من ناحية المشرق مبتدئا بالظهور

للابصار يقال انه طالع واذا وافاها من ناحية المغرب مبتدئا بالخفاء يقال انه غارب

واذا توهمنا سطح دائرة معدل النهار قاطعا للعالم يحدث على بسيط الارض دائرة

عظيمة على موازاة معدل النهار وتقسم الارض بنصفين ومن يسكن الخط خط الاستواء

لان ما في الليل والنهار متساويان ابدا في هذا الموضع وافاق خط الاستواء

هي افاق الفلك المستقيم وتقطع دائرة افق خط الاستواء معدل النهار والدوائر

الموازية لها بنصفين نصفين ولهذا لا يتصور هناك كوكب ابدي الظهور ولا ابدي الخفاء

بل لكل كوكب شروق وغروب وزمان مكثه فوق الارض يساوي زمان مكثه تحت الارض

فلهذا تساوي الليل والنهار ابدا هنالك ويكون النهار اثنتي عشرة ساعة

مستوية



وكذلك

لان الشمس عند حركة الكل في سطح دائرة من تلك الدوائر المتوازية هي جنبي معدل النهار

الكواكب فاذا كانت القوس العليا التي هي فوق الارض مثل القوس السفلى يكون مكثها فوق الارض

مثل زمان مكثها تحت الارض اما افاق المواضع التي للقطب الشمالي الى ارتفاع وتنال

لها الافاق المائلة لميل معدل النهار عن سمت الرؤوس لميلها الى ناحية الجنوب فانها تقع

فيما بين معدل النهار وقطبي العالم ولا يكون اقطابها هذه الافاق على محيط معدل النهار

والا لكانت موازية لخط الاستواء ومنخفضة مائلة عنه واحد قطبي معدل النهار

مرتفع عن افق هذه المواضع والاخر منخفض عنه وهذه الافاق تقطع دائرة معدل النهار

بنصفين والدوائر الموازية لدائرة معدل النهار بقسمين مختلفين فالقوس الظاهرة

فوق الارض التي يرتفع فيه القطب اعظم من القوس الخفية في الجانب الاخر بالعكس

قال ___ واذا كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب الاخر وهي الشمس في المواضع

التي فيما بين معدل النهار وفلك البروج الى سمت الرؤوس في كل دورة دفعتين

لا بعد سمت الرأس عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم الذي هو غاية بعد الشمس

عن معدل النهار فالمدار المار بسمت الرؤوس يقطع فلك البروج على نقطتين

والشمس الى سمت الرؤوس من المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي الدفعة وفيما

جاوز ذلك لا تصل الى سمت الرؤوس وفي المواضع التي تعدا الانقلاب الصيفي

الى الدورة الابدية الظهور ليس للشمس فيها غروب متى في الانقلاب الصيفي بل تبقى في الدورة

الكاملة فوق الارض وفي المواضع التي ينطبق فيها فلك البروج على سمت الرأس

قطب دائرة البروج على الافق فاذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقي

من فلك البروج دفعة على الافق وانخفض النصف المقابل له دفعة وفي المواضع التي

ينطبق فيها معدل النهار على الافق ينطبق قطب العالم على سمت الرأس ويصير محور

العالم قائما على الافق ويدور الكرة حوله دورة رحوية وتبقى النصف من الفلك

ظاهرا ابدا والنصف خفيا ابدا ويكون السنة كلها يوما وليلة اقول ___

المواضع التي للقطب الشمالي بها ارتفاع يعد منها اعلى في القوس الظاهرة على سعة

اطول

منها فاذا كانت الشمس في البروج التي في الجانب المرتفع فيه القطب كان النهار
من الليل لان القوس التي تتحرك الشمس عليها ظاهرا اعظم من القوس الخفية وذلك
في ناحية الشمال وعلى عكس ذلك اذا كانت حركة الشمس في البروج الواقعة في الجانب
الاخر وهي ناحية الجنوب لان مكثها تحت الارض يكون اكثر فيكون الليل اطول لان القوس
التي قطعتها دائرة الافق منقسمين من الدوائر الموازية لمعدل النهار اذا اخذ
كل دائرتين منها على بعد واحد عن جنبتي معدل النهار فان القوس العليا من احدى الدائرتين
مثل القوس السفلى من نظيرتها ولذلك يكون زمان نهار احديهما مثل زمان ليل
نظيرتها فزمان نهار الدرجة العاشرة من الحمل مثل زمان ليل الدرجة العاشرة
من الحوت وكذلك زمان نهار اول السرطان مثل زمان ليل اول الجدي لتساوي بعديهما
عن معدل النهار في الجنبتين ويكون دور الفلك هناك حمائليا وكان دوائر من مدارات
في ناحية الشمال فان القوس العليا التي هي ابعد من معدل النهار اعظم من التي هي
اقرب اليه على هذا الترتيب الى ان ينتهي الى الدائرة التي تماس الافق
وهي ابدية الخفاء والكواكب التي على سطحها ابدية الخفاء واذا كانت المواضع التي
بين خط الاستواء اعني معدل النهار واقرب من الميل الاعظم الذي
هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار فان الشمس تسامت رؤوس اهلها مرتين مرة
في مسيرها نحو نقطة الانقلاب الصيفي ومرة في عودها عنها الى النقطة
الى نقطة الاعتدال الخريفي واذا كان عرض البلد اعني القوس الواقعة من دائرة
نصف النهار بين قطب معدل النهار ودائرة الافق [illegible] معدل النهار مساويا
للميل الاعظم سامتت الشمس سمت الرؤوس مرة واحدة في السنة عند انتهائها
الى مسامتة نقطة الانقلاب الصيفي [illegible] للمقابل [illegible] منتهى
النهار [illegible] فلك البروج [illegible] الافق [illegible]
[illegible] اجتماعات الشمس [illegible]
النهار [illegible] الشمال [illegible] فلك البروج [illegible]

جنبتي



لم يكن ابدا فوق الارض فاذا انتهت العروض الى تمام الميل الاعظم صار اول المواضع التي
الاظلال لها فيها تدور حولها الى الدائرة الابدية الظهور العظمى مدار اول السرطان كانت
في الدورة الكاملة فوق الارض ولا يكون لها طلوع في ذلك اليوم ساعة من الارض
عند النقطة الشمالية ماخذ في الارتفاع في ناحية المشرق ويكون الظلال دائرة حول المقاييس
[illegible] اليها في اربع وعشرين ساعة وهو اطول نهار لتلك المساكن غاية ارتفاع الشمس
[illegible] في ناحية الجنوب ضعف الميل كله ثم بعد ذلك تبطئ لها طلوع وغروب
حتى اذا انتهت الى مسامتة راس الجدي صار للانقلاب الشتوي لها طلوع
ايضا لان الدائرة الابدية الخفاء في تلك المساكن مدار راس الجدي فيكون السنة دورة كاملة
تحت الارض ويكون ارتفاع عشرين ساعة ثم يبطئ لها طلوع وغروب في هذه المواضع
سطح [illegible] فلك البروج على سمت الراس وينطبق دائرة البروج على الافق
وذلك عند انتهاء راس السرطان الى نقطة الشمال لان قطب فلك البروج
الشمالي عند ذلك ينطبق على قطب الافق اعني سمت الراس فينطبق فلك البروج
على دائرة الافق اعني سمت الراس ومنطقة فلك البروج على دائرة الافق اذا
مال القطب عن المغرب ارتفع نصف دائرة البروج عن الافق نصفها الشرقي دفعة
وانخفض النصف المقابل له دفعة وكلما ازداد القطب ارتفاعا ازداد زمان الليل
والنهار لزيادة عظم الدائرتين الابديتي الظهور والخفاء حتى اذا صار
ارتفاع القطب تسعين كانت الدائرة الابدية الظهور دائرة معدل النهار
وهي مطابقة للافق لان القطب الشمالي منطبق على قطب الافق على سمت الراس
والقطب الجنوبي في [illegible] تحت القدم فانتصب محور العالم قائما على الافق
ودارت الكرة حوله دورة رحوية ونصف البروج الشمالي يكون نصف الفلك
ظاهرة فوق الارض ابدا والجنوبية تحت الارض ابدا وصارت السنة يوما وليلة
وقد ظهر من ذلك ان حركة الفلك بالنسبة الى الافاق على اقسام احدها
دولابية وهي بالنسبة الى الافاق [illegible] خط الاستواء وثانيها حركة حمائلية

وهي النسبة الى الآفاق الحائلة دون بعض قسي ... المشاهدة وجوه ومن ما للنسبة الى
التي عرضها تسعون جزءًا على وضع الدولاب ... قال ـــــ ولو كانت حركة الشمس عند
محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلف اثارة شعاعها باختلاف النواحي التي
بُعدها عن جميع النواحي وعن سمت الرأس بُعدًا واحدًا ... كان ذلك
بالمشاهدة فهي اذن على محيط فلك خارج المركز شامل للارض او على محيط فلك
صغير غير شامل للارض مركزه في فلك موافق المركز فيقرب في احدى الناحيتين
من الارض ويبعد من الاخرى اقول ـــــ يريد ان يبين عدد افلاك الشمس وهيأتها
وقد ذكر القدماء لها فلكين احدهما الممثل وهو فلك محيط بالارض مركزه مركز العالم
محيط به سطحان متوازيان يماس اعلاهما مقعر فلك المريخ واسفلهما محدب فلك [illegible]
ويسمى الفلك الكلي ايضا والثاني الفلك الخارج المركز وهو كري الشكل محيط به
سطحان متوازيان يماس اعلاهما اعلى الفلك الممثل على نقطة مشتركة بينهما
ويسمى فلك الاوج ايضا ومركزه خارج عن مركز العالم والشمس كرة
مصمتة مركوزة في هذا الثاني فيما بين سطحيه المتوازيين بحيث تساوي قطرها ثخنه وتماس
سطحيه اما الفلك الاول فيدل على ثبوته وجود الحركة البطيئة للشمس التي
على التوالي على قطبين مسامتين لقطبي فلك البروج كحركة الثوابت في كل ستة
وستين سنة درجة واحدة ويتحرك بحركته الفلك الثاني ويسمى هذه الحركة حركة الاوج
واما الفلك الثاني فيدل على ثبوته وجود الاختلاف في حركة الشمس فان الشمس تقطع
قسيا متساوية من فلك البروج في ازمنة مختلفة فانها تقطع النصف الشمالي من فلك
البروج في زمان اطول من قطعها النصف الجنوبي وتقطع الربع من الاعتدال الذي
الاعتدال الربيعي ونقطة الانقلاب الصيفي في زمان اطول من قطعها الربع التالي
من الشمالي والاحساس بذلك لا يحصل الا بالحركة الفلكية بحيث تبطئ مرة وتسرع اخرى
تنتهي بسبب الاختلاف في الحركة الى الاختلاف في الوضع من الارض بحسب القرب
والبعد حتى اذا ابعدت عن الارض وجدت حركتها ابطأ واذا قربت وجدت
الحركة

٦٠

١١٢

تحركها

الحركة اسرع والقرب والبعد انما يتم اذا لم تقدم حركتها مع مركز العالم بل يدور حركتها
حول نقطة خارجة عن مركز العالم بسبب في نصف فلك البروج اكثر من نصف فلكها
وفي النصف الاخر اقل فيكون زمان قطع احد نصفي فلك البروج اكثر من زمان الاخر
فيظهر الاختلاف في السرعة والبطء بالاضافة الى فلك البروج ولولا هذا
لما اختلف اثارة شعاعها في النواحي المختلفة لتساوي ابعادها ...
الشالي باطلا لما وجد وهذا الاختلاف يحصل من احد الفلكين اعني الخارج المركز
٢ وفلك التدوير لكن لما كان الخارج ابسط حكموا بثبوته على سبيل حسن الظن ...
قال ـــــ واما القمر فلما كان ... بالنسبة الى جميع اجزاء افلاك البروج تارة وبطيئًا
اخرى دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض حتى اذا كان على
احد جانبيه يرى اسرع وعلى الاخر يرى ابطأ وهذا الفلك ليس مركزه في فلك موافق
المركز والا لما ازداد سرعته اذا كان سريع السير في تربيع الشمس اذ التدوير في
هذا الموضع لا يكون اقرب الى الارض بل هو على فلك خارج المركز ...
... حضيضه فاوج المركز في مقابلته والا لكان في كل واحد من التربيعين في الحضيض
دل على ان لفلكه حركة الاوج الى خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير
الى التربيع يكون الاوج من الجانب الاخر الى مقابلته فيجتمعان عند مقابلتهما
للشمس واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الاخر يصل الاوج الى مقابلته
فيجتمعان ايضا المركز والاوج فيجتمعان في كل دورة دفعتين ويتقابلان
دفعتين والشمس ابدا متوسطة بينهما والفلك المحرك للاوج يقال له الفلك المائل
منطقته ليست في سطح فلك البروج لميل القمر عن فلك البروج تارة الى الشمال
والاخرى الى الجنوب ولان الخسوف كان ... مقابلة الشمس ...
... بينهما بل قاطعة اياه على نقطتين يسمى احدهما بالراس وهي التي
اذا جاوزها ... حصل في الشمال والاخرى بالذنب وهي ما تحركت الى الجنوب اذا جاوزها
خسوفان كليهما الى نقطة الراس احدهما بعد الاخر ... الثاني ... الاول

الشمس

لا الفلك المحرك لها ثابتي القطبين بتمامه فلك الجوزهر ولما فرغ من ذكر هيئة افلاك
انتقل الى القمر وقد اثبتوا له اربعة افلاك الاول شامله الارض وفلك التدوير والفلك الذي يحيط
بجميع افلاكه يحيط به سطحان متوازيان مركزهما مركز العالم الاعلى مماس مقعر عطارد والادنى
مماس محدب الفلك الثاني للقمر ويسمى الفلك الممثل بالجوزهر والثاني يحيط به سطحان متوازيان
ومركزهما مركز العالم السطح الاعلى مماس مقعر فلك الجوزهر والادنى مماس محدب فلك القمر اعني
الثالث وهذا يسمى الفلك المائل والثالث منفصل عن الثاني كانفصال الخارج المركز من فلك
الشمس عن الممثل ومركزه خارج مركز العالم وله سطحان متوازيان مماس اعلاهما الاعلى
من المائل على نقطة مشتركة وادناهما السطح الادنى من الفلك المائل على نقطة مشتركة
بينهما ويسمى الفلك الحامل والخارج المركز والرابع فلك التدوير وهو كرة في ثخن الفلك
الحامل ما بين سطحيه المتوازيين بحيث يساوي قطرها ثخنه ويماس سطحه سطحيه على نقطتين مشتركتين
بينهما وفلك الجوزهر يتحرك الى خلاف التوالي على مركز العالم على قطبين مسامتين
لقطبي فلك البروج في كل يوم ثلث دقائق بالتقريب ويحرك جميع افلاك القمر ويحمل
معه نقطتي الراس والذنب ويسمى هذه الحركة الجوزهر واما المائل فانه يتحرك الى
خلاف التوالي ايضا حول مركز العالم على قطبين غير قطبي فلك البروج ويحرك
معه فلك الحامل في كل يوم احد عشر درجة وتسع دقائق بالتقريب وتسمى حركة الاوج
ويسمى هذا الفلك بالمائل لان حركته ليست موازية لحركة الفلك الثوابت وفلك الجوزهر
بل مائلة عنها حيث ميل فلك الثوابت عن الفلك الاعلى واما الحامل فانه يتحرك على التوالي
حول مركزه في كل يوم اربعا وعشرين درجة وثلث وعشرين دقيقة تقريبا على قطبين غير
قطبي فلك البروج وغير قطبي الفلك المائل ويحمل معه جرم فلك التدوير
وهذه تسمى حركة مركز التدوير لانتقال مركز التدوير بها ويسمى حركة العرض لعلها
غير حركة فلك البروج ومن حيثهما حركة الطول اذا اضيفت الى الفلك البروج
ومنطقة هذا الفلك متباعدان عن منطقة الفلك المائل في جهة واحدة واما
منطقة الفلك المائل متباعدان عن منطقة فلك البروج في خمس درجات تقريبا
واما

١١٤

في كل يوم ثلثة

واما فلك التدوير فانه يتحرك على نفسه الى خلاف التوالي في سفله مع جرم القمر
عشر درجة واربع دقائق تقريبا وتسمى هذه الحركة حركة الاختلاف والحركة الخاصة
للقمر اذا عرفت هذا فنقول لما كان القمر يسرع تارة ويبطئ اخرى في حركته
ولا يختص هذا الاختلاف باجزاء معينة من فلك البروج كما اختص في حركة الشمس
بل يقع هذا الاختلاف في جميع اجزاء فلك البروج يعرف من ذلك ان الاختلاف
ليس بالفلك الخارج المركز بل بالفلك التدوير حتى اذا كان على احد جانبيه
يرى اسرع واذا كان على الجانب الاخر يرى ابطأ وهذا الفلك اعني فلك التدوير
ليس مركزه في فلك مركزه مركز العالم بل فلك خارج المركز اعني الفلك الحامل
والا لكان نصف قطر التدوير في جميع المواضع يرى على مقدار واحد لما رأى
نصف قطره في موضع اعظم وفي موضع اصغر دل على ان مركز التدوير على محيط دائرة
مركزها خارج عن مركز العالم وايضا لما ازداد سرعته اذا كان في موضع الشمس
مع ان التدوير حينئذ يكون اقرب الى الارض عرف انه على فلك خارج المركز ولما
كان اصغر اختلاف قطر الفلك التدوير انما هو عند الاجتماع واعظمه عند التربيع
من الشمس عرف ان مركز التدوير في الاجتماع عند بعده الابعد وفي التربيع عند بعده
الاقرب وهذا لا يتم مع لزوم نقطة البعد الابعد موضعا لانه يلزم ان يكون القمر
قد قطع من الاجتماع مع الشمس الى تسعة ايام نصف الفلك بل على ان فلكا
اخر يحرك الاوج الى خلاف حركته حتى اذا وصل فلك التدوير الى التربيع وصل الاوج
من الجانب الاخر الى مقابلته ليتم كونه في كل واحد من التربيعين في الحضيض فيجتمعان عنده
مقابلتهما لوسط الشمس اذا وصل فلك التدوير الى التربيع الاخر يصل الاوج
الى المقابلة ليجتمعان ايضا فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة دفعتين
ويتقابلان لان معدل الشمس ابدا متوسط بينهما لانا قد بينا ان حامل التدوير
متحرك الى توالي البروج كل يوم اربعة وعشرين جزءا وكسر جزء من ثلثمائة وستين جزءا
من المحيط ويحمل التدوير معه والمائل يحرك الحامل بحركته وحركته ... المثل

مما الى خلاف التوالي احد عشر جزءا او كسر جزء ويحمل الحامل معه فيذهبا ملهما
لاخلاف الخمس وسبع حركة مركز التدوير عن موضعه الاول بثلثة عشر جزءا او كسر جزء
ومركز التدوير عند موافاة الشمس اوج الحامل فاذا تحرك الفلكان من موضع الموافاة
حركتهما المذكورتين صار الاوج مائلا الى جانب الشمس على بعد احد عشر جزءا
وكسر من ذلك الموضع ومركز التدوير مائلا الى الجانب الاخر على بعد ثلثة عشر جزءا وتحركت
الشمس بحركتها الخاصة بها قريبا من جزء الى الجهة التي يلي المركز منه وكانت الشمس
متوسطة بين الاوج ومركز التدوير على بعدين متساويين بين كل واحد منهما اثنا عشر
جزءا وكسر ومجموعهما هو بعد مركز التدوير من الاوج ويكون ذلك البعد ضعف بعد المركز
عن الشمس ويسمى بالبعد المضاعف وبسبب حركة الحامل بذلك القدر يسمى حركة المضاعفة
ثم لا يزال كذلك يوما بعد يوم الى ان يصير بعد المركز عن الشمس ربع دور وبعد الاوج
عنهما من الجانب الاخر ربع دور فيصير ما بين الاوج والمركز نصف دور ويتوافى المركز
مقابلة الاوج اعني الحضيض واذا صار بعد المركز عن الشمس نصف دور واستقبل
الاوج من الجانب الاخر توافقا في استقبال الشمس وكذا في التربيع الاخر فان
المركز موافق الاوج في الاجتماع والاستقبال وفي الحضيض في التربيعين
والفلك الحاوي للاوج يقال له الفلك المائل ومنطقته ليست في سطح فلك البروج
لميل القمر عن فلك البروج تارة نحو الشمال واخرى نحو الجنوب لانه لو كان على
منطقة فلك البروج لانخسف في كل استقبال لوقوعه في مقابلة الشمس وتوسط
الارض بينهما فوجب ان تكون هذه المنطقة عن منطقة البروج متقاطعتين على نقطتين
تسمى احديهما الراس وهي التي اذا جاوزها القمر حصل في الشمال والاخرى بالذنب
وهما يتحركان اعني الراس والذنب الى المغرب لانه اذا حصل كسوفان كلاهما
في نقطة الراس او احدهما بعد الاخر وجد موضع الثاني متاخرا عن الاول والفلك
المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر قال والقمر جرم كمد
نوره مستفاد من الشمس والا لما اختلف هيأت النور فيه بحسب قربه وبعده
منها





منها فاذا سامت الشمس كان وجهه المضيء مضيئا بها مقابلا لها والاخر الينا
واذا ابتعد عنها بقدر مسافة اليومي نرى منه هلالا ويزداد نوره كل يوم الى ان
يحصل في المقابلة فيرى تام النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره عن تلك النسبة
الى ان يمحي عند الاجتماع واذا كان في احدى نقطتي الراس والذنب او قريبا
منها توسطت الارض بينه وبين الشمس وجرم الارض اقل من جرم الشمس فلذلك ينخسف
القمر في كل استقبال فيقع ظلها على شكل مخروط لكونها مستديرة فان لم يكن
للقمر عرض وقع في سهم مخروط الظل وانخسف كله وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف
قطري الظل والقمر فانه يماس المخروط ولا ينخسف شيء منه البتة وان كان
اقل من هذا انخسف بعضه وعند الاجتماع ان لم يكن له عرض كسف الشمس بمقدار
صفحته والا فان كان اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها وان
كان اكثر لم يكسفها وزعم ابن الهيثم ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم
ويتحرك على نصفها نفسها فاذا مال النصف المضيء الينا نراه هلالا او يتحرك بحيث
يصير النصف المضيء كله الينا عند المقابلة وعلى هذا دائما وهو ضعيف والا لما
انخسف في شيء من الاستقبالات اصلا اقول القمر كونه اسود والضوء
الذي فيه مستفاد من الشمس والدليل على ذلك اختلاف هيأت النور فيه بحسب قربه وبعده
من الشمس فانه اذا سامت الشمس وقابلها كان وجه المقابل لها ابيض مضيئا
وكان الوجه المقابل لنا مظلما لا نشاهد له نورا ويحيط بكل واحد من الكرتين اعني المضيء
والمظلم دائرة فاذا انحرف القمر عن موازاة الشمس وصار البعد بينهما بقدر مسير
اليومي نرى منه هلالا لان النصف المضيء يميل الى الجانب الاسفل ويتحرك الظلام
الى الجانب الاعلى فيظهر من جرمه قطعة من سطحه بين دائرتي المحيطتين
بالمضيء والمظلم وهو الهلال ويسمى تقاطع الدائرتين على بسيط الكرة
ان نرى ما بين القوسين منها هلالا ثم كلما ازداد بعده عن الشمس ازداد ضوءه
الى ان يقع الشمس على الطرف الاخر اعني نصف صفحته المواجهة الينا ... ضوءه

من القمر

عن طرفيه خط مستقيم وينصف محيط الدائرة لان الدائرة التي تحيط بالفصل

ازداد

مواجهة لنا نراه كالخط المستقيم ثم اذا ازداد البعد تقدر عاينة صار في استقبال
الشمس فيكون نصفه المضيء مواجها لنا فنرى كله مضيئا مستديرا وباذاته ثم يقرب من الشمس
فينتقص ضوؤه قليلا ثم يزداد ذلك القليل الى ان يصير الى قرب الشمس يرى المضيء كنصف
دائرة ثم كلما ازداد قربه انتقص ضوؤه الى ان يجتمع مع الشمس فيمحي اوله ويمحي ضوؤه
ولهذا اسمي هذه الحالة محاقا واما سبب انخساف القمر فاعلم ان نوره لما كان
مستفادا من الشمس وجب ان يختفي عند حصول الحجاب فاذا كان القمر على سمت احد الراس
او الذنب او قريبا منهما عند الاستقبال توسطت الارض بين الشمس والقمر فيقع القمر
في ظل الارض فيبقى على ظلمته الاصلية فيرى منكسفا وظل الارض انما يقع في الجهة المقابلة
لجهة الشمس فان المضيء اذا اشرق ظله على الكثيف يقع ظله في الجهة المقابلة لجهة المضيء

المضيء

وجرم الارض اصغر من جرم الشمس بكثير والا لحصل الخسوف في كل استقبال واذا كانت
اصغر وقع ظلها على هيئة مخروط الاستدارة قاعدته حيث ينبعث من الارض وراسه
على مسامتة نقطة مقابلة لموضع الشمس فان لم يكن للقمر عرض وهو [illegible]
تمر بنقطتي فلك البروج وبنقطة خط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر

فيها

الى سطح الفلك الاعلى تماس طرفي هذا الخط وبين فلك البروج وقع القمر في
مخروط الظل وانخسف كله وان كان له عرض يقدر بكون نصف قطري الظل
والقمر فانه يماس المخروط ولا ينخسف منه شيء وان كان اقل من ذلك انخسف بعضه
واما سبب كسوف الشمس فهو توسط القمر بيننا وبينها [illegible] جرم القمر
مظلم وفلكه دون فلك الشمس فاذا اجتمع مع الشمس في درجة وكان على مسامتة
احدى نقطتي الراس والذنب او قريبا منهما تحول بين الشمس وبيننا
ابصارنا لان الخطوط الشعاعية الخارجة من الابصار الى الشيء المبصر متصلة على هيئة
مخروط راسه نقطة البصر وقاعدته المرئي فاذا اوجبنا الشمس والقمر بيننا
وبين الشمس اتصل بمخروط الشعاع او قاربا القمر منفذه الى الشمس ما لم يكن للقمر

عرض

116

الشعاع

عرض كسف الشمس باجمعها لوقوع جرم القمر في وسط المخروط وان كان له عرض اخرج مخروط
عن جهة الشمس بقدر ما يوجبه العرض فينكسف بعض الجرم وذلك بان يكون العرض المرئي
اقل من نصف مجموع قطري الشمس والقمر وان كان كثيرا بحيث ساوى عرضه المرئي
المرئي نصف مجموع القطرين ماس جرم الشمس مخروط الشعاع من غير كسوف وزعم ابن
الهيثم ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم ويتحرك على نفسها حركة مساوية
لحركة فلكها الذي حركته حول الارض فيكون عند الاجتماع جزؤها المضيء الى الجانب
الاعلى فاذا تحرك فلكها وبعد عن الشمس تحركت هي على نفسها مثل تلك الحركة فيظهر
الجانب المضيء اولا فاولا الى ان يصير في مقابلة الشمس فيكون هي قد دارت نصف دائرة ويكون
جزؤها المضيء الينا [illegible] مستديرا وهو ضعيف والاولى الخسوف وقد الاستقبال
تمال ـــــــ ويجد كل واحد من الكواكب الخمسة الباقية يعرض لها الرجوع والبطوء
والسرعة في جميع اجزاء فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت [illegible]
الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على انه في فلك صغير شامل
الارض حاملة فلك شامل متحركا الى المشرق فكل واحد من الزهرة وعطارد اذا
بعد عن الشمس نحو المشرق [illegible] الى ان يصير الى حد ما ثم ياخذ
في الانتقاص الى ان يرجع ويقارن الشمس في وسط الرجوع ويبعد عنها
نحو المغرب ويتزايد بعده الى حد ما ثم ياخذ في هذا الانتقاص الى ان يستقيم
ثم يقارنها في وسط الاستقامة ومع بعدهما نحو المشرق فدل على ان مركزي
التدويرين لهذين يسامت مركز الشمس بخلاف الثلاثة الباقية فان رجوعها في مقابلة
الشمس [illegible] العذر في اجزاء
فلك البروج فعلم ان فلك التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد اخرى
وان مركزه على محيط فلك خارج المركز وقد وجد بعد عطارد عن الشمس
في الجوزاء والجدي اعظم مما كان في غيرهما فعلم ان مركز التدوير في هذين الموضعين
اقرب الى الارض ويلزم ان يكون الاوج متحركا الى المغرب لانه [illegible]

سكر
مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدى حصل في الحضيض مكان الاوج في اخر الجوزاء
بعد المركز من اول الحمل الى اول الجدى الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج
ومتى سار مركز التدوير الى اخر الجوزاء حصل في الحضيض سكر الاوج في اول الجدى
فبعد المركز من اول الحمل الى التوالي اقل مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي
فلو كانت حركة الاوج الى التوالي اسرع من حركة المركز تارة وابطا اخرى وانه ركات
محال واذا كان كذلك فمتى صار المركز من اول الحمل الى اخر الجوزاء انتقل الاوج
من اول الحمل الى الجدى على خلاف التوالي واذا انتقل مركز التدوير الى اول
الجدى انتقل الاوج الى اخر الجوزاء على خلاف التوالي فحصل اجتماعهما
في الحمل والميزان ومقابلتهما في اول الجدى واخر الجوزاء والفلك المحرك الى خلاف
التوالي يماسه المدير ثم وجد البعد الصباحي والمسائي في الحمل اعظم من
ما كان في الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز العالم اقول
لكل كوكب من الكواكب العلوية اعني زحل والمشتري والمريخ والزهرة ثلاثة افلاك
اثنان منها [illegible] للارض والثالث فلك تدوير والاول يسمى الممثل مركزه مركز العالم يحيط به
سطحان متوازيان اعلاهما في زحل مماس مقعر فلك الثوابت وادناهما مماس محدب
فلك المشتري مماس محدب فلك المريخ والسطح الادنى من فلك المريخ مماس محدب
فلك الشمس السطح الاعلى من فلكها الذي هو مماس مقعر فلك الشمس والادنى مماس فلك عطارد
والثاني جسم كرى منفصل عن الاول [illegible] محيط به سطحان متوازيان مركزهما خارج
عن مركز العالم السطح الاعلى منهما مماس السطح الاعلى من الفلك الاول على نقطة
مشتركة بينهما وادناهما مماس للسطح الادنى من الفلك الاول على نقطة مشتركة
بينهما ويسمى هذا الفلك الحامل واما عطارد فله افلاك اربعة منها شامل
للارض والرابع تدوير فلك الاول الممثل مركزه مركز العالم مماس سطحه الاعلى
مقعر الذي هو [illegible] والادنى محدب فلك القمر والثاني فلك المدير مركزه خارج عن مركز
العالم



العالم مماس سطحه الاعلى السطح الاعلى من الممثل على نقطة مشتركة بينهما وادناهما
مماس الادنى من الممثل على نقطة مشتركة بينهما والثالث الحامل مركزه خارج عن
مركز العالم وعن مركز المدير منصف ما بين مركزيه العالم والمدير في الجهة التي فيها
مركز المدير مماس اعلى سطحيه السطح الاعلى من المدير على نقطة مشتركة بينهما وادناهما
السطح الادنى من المدير على نقطة مشتركة بينهما وفلك التدوير مركوز في ثخنه
ويدل على ثبوت فلك التدوير انا وجدنا هذه الخمسة تتحرك من المغرب الى المشرق
ثم تتحرك مثل الجهة وهي الحركة القهرية تختلف وتتحرك الى المغرب ومعى على ذلك زمانا ثم
تستقيم ثانيا الى المشرق انه اذا قارن كل منها الثوابت حالة الاستقامة
ثم [illegible] الى المشرق على النظام الاول وهذا لا يتصور الا على محيط فلك
التدوير غير شامل الارض حمله فلك شامل متحرك الى المشرق وكل واحد من الزهرة
وعطارد اذا بعد عن الشمس نحو المشرق [illegible] الى ان يصير
الى غاية ثم ياخذ في الانتقاص الى ان يرجع ويقارن الشمس في حضيض تدويره ثم
[illegible] عنها الى خلاف التوالي الى ان بعد عنهما بمقدار نصف قطر فلك
تدويره ثم يستقيم في سيره ويتحرك على التوالي الى ان يقارن الشمس في ذروة تدويره
فعلم ان مركز تدوير كل واحد منهما مقارن لمركز الشمس حتى لم يكن بعدهما
عنها اكثر من نصف فلك التدوير وانما يقارنان الشمس في الذروة والحضيض جميعا
واما الثلاثة الباقية اعني زحل والمشتري والمريخ فان الشمس متى انتهت
الى مقابلة مركز التدوير انتهى كل من الكواكب الى حضيض التدوير وسكن هناك مقابلة الشمس
من مركز الكوكب ومركز تدويره [illegible] وجد [illegible] بعد [illegible] وعطارد عن
الشمس في الصباحي والمسائي اعني نصف قطر تدويره مختلفا في العدد في اجزاء
فلك البروج فعلم ان مركز التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد اخرى وانه
على محيط فلك خارج المركز مختلف مقدار نصف قطر فلك تدويره في الذروة
[illegible] وجود الفلك الحامل [illegible] وجد بعد عطارد عن الشمس في الحوا[illegible]

واعني الاعظم مما كان في غيرهما فيكون مركز التدوير في حضيض الموضعين اقرب الى الارض
ويلزم ان يكون الاوج متحركا الى خلاف التوالي لانه متى صار مركز التدوير من اول الحمل الى
اول الجدي حصل في الحضيض وكان الاوج في اخر الجوزاء فيكون بعد المركز من اول الحمل
الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج ومتى صار مركز التدوير الى اخر الجوزاء
حصل في الحضيض فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل الى التوالي اقل
مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت حركة الاوج الى التوالي لكانت
اسرع من حركة المركز تارة وابطا اخرى وانه محال واذا كان كذلك فاذا سار المركز
من اول الحمل الى اخر الجوزاء انتقل الاوج من اول الحمل الى الجدي على خلاف
التوالي واذا انتقل مركز التدوير الى اول الجدي انتقل الاوج الى اخر الجوزاء
على خلاف التوالي فحصل اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما في اول الجدي
واخر الجوزاء والفلك المحرك له الى خلاف التوالي يقال له المدير ثم وجد البعد
الصباحي والمسائي في الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن
مركز العالم قال ـــــ ولما كان القمر يكسف عطارد وعطارد الزهرة والزهرة المريخ
والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل الثوابت علم ان فلك الكاسف تحت
فلك المنكسف ولما وجدت الزهرة في بعض اجتماعاتها بالشمس كانها شامة على
وجهها دون المريخ علم ان فلك الشمس فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ هكذا
قاله الشارح ورايت بعض المهندسين ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق
فلك الشمس ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت في الاعتدال 2
الربيعي ثم بعد الدهور الطويلة وجدت على بعد اكثر من ذلك فدل على ان
الثوابت تتحرك الى المشرق وقد وجد ايضا مواضع الاوجات مائلة الى المشرق
بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت اما لان لكل كوكب
فلكا محركا او بحركة مساوية لحركة الثوابت ولان كرة واحدة تماس
سطحها الاعلى مقعر الفلك الاعظم والادنى محدب فلك الجوزهر



وافلاك الكواكب في ثخنها وتحرك جميعها مع الثوابت الى المشرق بحركة الفلك الاعظم
الى المغرب اقول ـــــ استدلوا على ترتيب الافلاك بكسف كواكبها بعضها بعضا فالكاسف
اسفل بالنسبة الى المنكسف ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت
في الاعتدال الربيعي ثم وجدت بعد مدة طويلة على بعد اكثر عرف ان الثوابت متحركة الى
التوالي ووجدت الاوجات مائلة الى المشرق بقدر حركة الثوابت فعلم انها
تتحرك بحركة فلك الثوابت اما بان يثبت لكل كوكب كرة محركة وحدها بحركة فلك الثوابت
نعلم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت واما بان يثبت لكل كوكب كرة واحدة تكون افلاك الكواكب
في ثخنها وحركة الجميع الى التوالي ويعود حركة الفلك الاعظم الى خلاف التوالي قال
المقالة الرابعة فيها خمسة مباحث الاول في العناصر الارض لبست مستتمة في طول المعمورة
في المغرب والا لكان طلوع الشمس على جميع المساكن وغروبها عنها دفعة والتالي باطل
لما انا رصدنا خسوفا فيه لم نجده في البلاد الشرقية والغربية في وقت واحد من الليل
بل متقدما والا لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق
بل بحدبة وكذا في الشمال والجنوب فلانها لو كانت مسطحة لما ازداد للسالك الى
الشمال ارتفاع القطب الشمالي ولا انحطاط الجنوبي ولو كان كذلك لما ظهر له
كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا خفيت عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب
ولو كانت مقعرة لكان للمتوغل في الشمال العجب خفاء القطب الشمالي والكواكب
القريبة منه بل حدبة واما في ما بينهما فلحصول كل واحد مما ذكرناه للسائر في تلك الجهة
وفي ظاهرها تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة خشونات تكون في ظاهر بيضة او كرة
الصغار اقول ـــــ في هذا البحث مسائل المسالة الاولى في احكام الارض ذكر ١
علماء الهيئة ان الارض مستديرة الشكل وكذا ذكر الطبيعيون فهي من المسائل
المشتركة بين العلمين اما الطبيعيون فلعلمهم ظاهر لانها بسيطة وشكل البسيط
الكرة واما الرياضيون فقد استدلوا على استدارتها اما في طول المشرق والمغرب
فلانها لو كانت مستقيمة لكان طلوع الشمس وغروبها في جميع النواحي دفعة واحدة

مقالة الرابعة

خرفا
والثاني باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة وبيان بطلان الثاني انا اذا اعتبرنا
قمراً يأتي المشرق في اول الليل مثلاً فانا نجده في المغرب في اخر الليل فدل على اختلاف
طلوع الشمس وغروبها بالنسبة الى المساكن وانما يتم ذلك باستدارة الارض ولو كانت
مقعرة لكان طلوعهما على اهل المغرب قبل طلوعهما على اهل المشرق والثاني كاذب
فالمقدم مثله بل هي محدبة واما بيان استدارتها في ناحية الشمال والجنوب فانا نجد
السالك الى ناحية الشمال مرتفعاً له القطب الشمالي منخفضاً عنه الجنوبي وظهر له في
ناحية الشمال ما كان خفياً بالعكس ولو كانت مستوية لما حصل هذا الاختلاف
وكذا السالك في ناحية الجنوب يخفى عنه ما كان ظاهراً في ناحية الشمال ولو كانت
مقعرة لكان المتوغل في ناحية الشمال يخفى عنه القطب الشمالي والكواكب القريبة منه
وليس كذلك فهي محدبة وكذا هي محدبة فيما بين هذين والتضاريس التي في الارض
بسبب الجبال والاغوار لا تخرجها عن الاستدارة اذ لا نسبة محسوسة لها بالنسبة الى
الجملة فانا اذا فرضنا جبلاً ارتفاعه نصف فرسخ تقريباً مكوراً كجزء من خمسة وعشرين جزءاً من عرض
شعيرة على كرة قطرها ذراع فكما لا تخرج الشعيرة عن الاستدارة فكذا الجبال
ووضعها في وسط الفلك الاعظم لو جدنا الكواكب في جميع النواحي على قدر
واحد ولعظمها عند الفلك فقد يعتد به الا ما نجد سنة قوس ظاهر وخفية
اقول كون الارض وسط الفلك وهي مركز العالم ويحيط بها الماء ويحيط بالماء
الهواء ويحيط بالهواء النار ويحيط بالنار كرة القمر اذا انا نجد قدر الكواكب في جميع
البقاع قدراً واحداً ولو كانت اقرب الى الفلك من الوسط لرؤي الكوكب حال
كونه مسامتاً للارض في حالة القرب اعظم من حالة البعد فلما تساوت
اقدارها دل على تساوي ابعادها وليس للارض عند الفلك الثامن وما تحته الى
الفلك الشمسي قدر يعتد به فانا نجد سنة بروج ظاهرة دائماً وسنة خفية ابداً
وذلك يدل على صغرها جداً بالنسبة الى الفلك الثامن اعني فلك البروج
وما فوقه بل هي كالنقطة اذ لا فرق بين السطح المار بمركز الكواكب وبين



السطح المار بوجه الارض الفاصل بين الظاهر والخفي من فلك الافلاك الموازي
لذلك السطح قال ومنهم من زعم انها تتحرك الى المشرق وطلوع الكواكب
في المشرق وغروبها في المغرب ليس لحركة الفلك الاعظم فهو ساكن وهو باطل لانه
لو كان كذلك لما كان الطائر الذي يتحرك الى جهة حركتها يلحقها لكون حركة الارض
اسرع من حركته لعودها الى الموضع الاول في اليوم بليلته لان الملازمة ممنوعة لجواز
ان الهواء المتصل بالارض يشايعها في حركتها بل لكونها ذات ميل مستقيم فيمتنع
ان تتحرك على الاستدارة اقول ذهب قوم غير محققين الى ان الارض
متحركة على الاستدارة من المغرب الى المشرق وان الفلك ساكن وبهذه
الحركة تطلع الكواكب في المشرق وتخفى في المغرب لا باعتبار حركة الفلك وقد ذهب عليهم
جماعة من اصحاب المجسطي بوجهين الاول ان هذا يقتضي ان يكون حركة الطائر الى
جهة حركتها ابطأ من حركتها لان الارض اسرع من حركته لعودها الى الموضع الاول
في اليوم بليلته والى خلاف جهتها اسرع الثاني ان حركة تقتضي ان لا يبقى المرمي
في الهواء على موضع الاول بل يجب ان يقع في الجانب الغربي وقد رد عليهم
افضل المحققين نصير الدين الطوسي قدس الله روحه بان ها هنا اعتراض على الدليل
المتصل بالارض يشايعها بما يتصل بها في حركتها كما يشايع الاثير الفلك ولهذا
يتحرك ذوات الاذناب بحركته واحتج بعد ذلك بان الارض ذات ميل مستقيم
فيمتنع وجود ميل مستدير فيها فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة ولقائل
ان يمنع امتناع حركتها بالاستدارة لجواز ان يتحرك بالقسر وهم لا يمنعون
على خلاف الطبع فان الانتقال الطبيعي يستدعي انتقال القسري ممنوع
فان الطبع جاز ان يقتضي حركة ثم يحمل العامل يتحرك على الاستدارة وان
لم يكن الطبع يقتضي حركة مستديرة على خلاف ذلك الحكم واعضاء يقع بكم الشمال
بجميع الكرات المتصلة فانها تتحرك بالتبعية للفلك الاعلى وتتحرك بذاتها
بالحركات الخاصة بها قال وهي باردة بالحس يابسة لان اليبوسة

هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلاً للأشكال وتركها بعسر والارض كذلك اقول
للارض كيفيتان احدهما فعلية وهي البرودة والحس يدل عليها والثانية انفعالية
وهي اليبوسة وهو ايضاً حكم مستفاد من الحس لان اليبوسة هي الكيفية التي بها يصير
الجسم قابلاً للاشكال وتركها بعسر والارض كذلك فهي يابسة ولقائل ان يقول
الاحساس بالكيفية يقتضي ثبوتهما لها كونهما طبيعية فلم لا يجوز اتصاف الارض بهاتين
الكيفيتين على سبيل القسر لا الطبع والدوام ايضاً لا يدل على الاستناد الى
الطبيعة. واعلم ان جماعة ذهبوا الى ان الماء ابرد بالاحساس وهو غير
دال على ان الحس يستبعد كل الضعيف اقوى كما في المسبوق من الرصاص والنار القريبة
المسئلة الثانية في احكام الماء قال ـــــ واما الماء فشكله كري والا ٣
لما ظهر لراكب البحر اذا توجه جبلا اعلاه قبل اسفله ولانا اذا ادمينا الماء الى فوق
قدر لزوال العاصر فهو اذن طبيعي اقول ـــــ استدلوا على كرية الماء بوجهين
الاول ان الراكب في البحر يظهر له عند القرب من الجبل اعلاه قبل اسفله ولو كان
سطح الماء مستوياً لادركناه دفعة الثاني انا اذا ادمينا الماء الى فوق ما القسر
ثم نزل بطبعه الى مكانه وجدناه كرياً ونزوله على هيئة القطرات المستديرة وليس
ذلك بالقسر لانا فرضناه خالياً عن القاسر فهو طبيعي قال ـــــ وهو بارد
بالحس ورطب لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلاً للاشكال وتركها بسهولة
والماء كذلك ومقتضى طبيعة الجمود لاتصافها بالبرد المقتضي للجمود لكن الشمس
اذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك الارض والهواء المجاور لها فصارت
السيلان لذلك واذا بعدت عن السمت عاد الى طبعه اقول ـــــ للماء كيفيتان
احدهما فعلية وهي البرودة والحس يدل عليها والثانية الرطوبة وهي انفعالية
لان الرطوبة كيفية من شأنها اعداد الجسم للاشكال وتركها بسهولة والماء كذلك
فهو رطب وطبيعة الماء تقتضي الجمود لانها تقتضي البرد والبرد مقتضى للجمود
والسيلان الموجود فيه بسبب سخنه العارض له فان الشمس اذا قربت من
سمت



سمت الرأس سخنت الارض بسبب مقابلة الشعاع وتسخن الهواء المجاور لها فيحصل له
من السخونة ما يقتضي السيلان فاذا بعدت الشمس عن سمت الرأس عاد الى طبعه وجمد لان
العائق وهو سخونة الارض والهواء معدوم المسئلة الثالثة في احكام النار قال ـــــ ٣١
واما النار فالذي يدل على وجودها احراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك وهي
بسيطة لاحالتها ما جاورها الى طبعها فشكلها كري اقول ـــــ احتج المصنف
على وجود النار باحراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك والمراد من الدخان
جسم مركب من الارض والهواء لكن حرارة متصاعدة بسببها فان كان المراد منه
الاستدلال على وجود كرة النار فغير تام لجواز استناد الاحراق الى الاشتداد
للاشتعال بسبب الحركة والمصاكة وان كان المراد وجود النار مطلقاً فهو خطأ
لانه استدلال على ما هو معلوم الثبوت ولما استدل على وجودها ادعى انها
بسيطة لانها تقوى على احالة ما جاورها فلو تحقق التركيب لانه انما يحصل بامتزاج
عنصر اخر بها لكن متى تحققت المجاورة تحققت الاحالة والتالي باطل لامتناع
ذلك فان كرة النار لا تحيل الفلك المجاور لها بل ولا عنصر الهواء اما الاول فلعدم
قبوله واما الثاني فلمقاومته اياها وكل واحد من هذين الاحتمالين سعى هنا
فاذا الاستدلال على تحديد الظن في ذلك احتمال واذا ثبت انها بسيطة ثبت ان شكلها
كري لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف قال ـــــ وحارة بالحس
ويابسة لانها بها الرطوبة عن المادة والاشتعال وكونها رطبة بالقابلية للاشكال
وتركها بسهولة لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيطة اقول للنار كيفيتان
فعلية هي الحرارة وانفعالية هي اليبوسة وحرارة النار التي عندنا معلومة
بالحس اما ان كرة النار محرقة فقد ذهب جماعة واستدل المستدلون
بان الطبقة المسخنة وجدت خالية عن العائق فيكون اثرها في غاية الشدة
ولان البسيط اقوى من المركب مع ان النار التي عندنا مركبة وهي محرقة فالبسيطة اولى
والملتهب واحتجاج المانعين بان ذلك يقتضي احالة العناصر على مر الدهور

لان المعاونة موجودة والنار يابسة لانها تعفي افناء الرطوبة عن المادة بسوء مفضل
لها وهو وهم كون النار رطبة لان الرطب هو الذي يقبل الاشكال وتركها
بسهولة لان تحلله في النار التي عندنا لا في الكرة البسيطة وهذا الكلام
غير جيد والتحقيق ان نقول الرطوبة تطلق على البلة وليست النار رطبة
بهذا التفسير وتطلق على سهولة الالتصاق بالغير وليست رطبة بهذا المعنى
ايضا وتطلق على قبول التشكل بالشكل الغريب وتركه بسهولة وهي رطبة
بهذا المعنى ولا ريب ان الكرة البسيطة اشد قبولا من المركب ومنع المعتمد
ذلك في البسيطة خلاف وجدانه المسلم ان ابعد في احكام الهواء ٤
قال واما الهواء فسطحه المحدب صحيح الاستدارة لكونه مماسا لمقعر
النار دون مقعره لما في ظاهر الارض من الجبال والوهاد وهو حار لاقتضائه
الحركة عن الوسط ورطب لالتصاقه ويسم الرطوبة اقول الهواء جسم
كري محيط به سطحان متوازيان الاعلى منهما يماس مقعر النار والادنى
يماس مقعر الارض وكرة الماء فالاعلى صحيح الاستدارة والادنى مماس
لمقعر النار وهي مستديرة اما مقعره فليس بصحيح الاستدارة لان الارض فيها
جبال ووهاد يمنع من الكرية الحقيقية وللهواء كيفيتان احدهما فعلية
وهي الحرارة والاخرى انفعالية وهي الرطوبة اما حرارته فلانه
طالب للصعود عن الوسط واما رطوبته فلان الرطب هو الذي يسهل
قبوله للاشكال وتركها وهو متحقق في الهواء واعترض من منع حرارة الهواء
بان الهواء لو كان حارا لوجب بلوغه الغاية في السخونة والتالي باطل
والا لكان نارا فالمقدم مثله وبيان الشرطية ان الطبيعة المقتضية للسخونة
موجودة وخالية عن العائق الطبيعي والا لما حصل الطبيعة اثره وهو محال
هذا خلف ولان الهواء الذي في قلل الجبال ابرد من الذي على وجه الارض
فعلم ان حرارته مكتسبة من سخونة الارض بسبب الشعاع والكواكب

١٢١

عن الاول ان الحرارة الضعيفة مخالفة بالنوع للشديدة فجاز ان يقتضي الطبيعة الهوائية
احد النوعين دون الاخر لكنه مع كونه خلاف الادلة وعن الثاني بجواز ان يكثر ٥١
البرودة بسبب تصاعد الابخرة ... الحاسة في باقي احكام العناصر
قال والنار يتحرك بحركة الفلك وان لم يتحرك الشهب وذوات الاذناب تحرك
المغرب اقول ذهبوا الى ان النار تتحرك بحركة فلك القمر واستدلوا عليه
بان الشهب المنقضة وذوات الاذناب فشاهد حركتها نحو المغرب وفيه نظر
لان حركة الشهب قد تكون الى غير تلك الجهة ولا تكون بسبب حركة النار قال والبسائط
العنصرية تنحصر في اربعة لان البسيط ان تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان
طلب نفس المحيط والا فهو الخفيف المضاف وان تحرك الى الوسط فهو الثقيل المطلق
ان طلب نفس المركز والا فهو الثقيل المضاف اقول البسائط العنصرية
منحصرة في اربعة النار والهواء والماء والارض لان العنصر اما ان يتحرك الى الوسط
او عنه وعلى كلا التقديرين فاما ان يطلب الغاية اولا فالاقسام اربعة الاول
ما يطلب الصعود الى الغاية وهو الخفيف المطلق وهو النار والثاني ما يطلب الصعود
لا الى الغاية اعني المماسة للمحيط وهو الخفيف المضاف كالهواء والثالث ما يطلب
النزول الى الغاية اعني المركز وهو الثقيل المطلق كالارض والرابع ما يطلب
النزول لا الى الغاية كالماء وهو الثقيل المضاف وهذا التقسيم لا يعطي حصر العناصر
في الاربعة قال والكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة زائدة على الصور الطبيعية لقبولها الاشتداد والتنقص واستحالة
ان يكون الصور كذلك اقول هذه الكيفيات الاربع هي التي بها يقع التفاعل
والامتزاج وباعتبارها تتركب المركبات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وهي مغايرة للصور الطبيعية اعني ان الحرارة واليبوسة كيفيتان
عارضتان للنار والصورة النارية جزء منها فهما مغايران وكذا في الحرارة
والرطوبة مع الصورة الهوائية والبرودة والرطوبة مع الصورة المائية والبرودة واليبوسة

عنه

والبيوسة مع الارضية لان هذه الكيفيات تقبل الشدة والضعف والصور النوعية
لا يستدل عليه قال ـــ وهي قابلة للكون والفساد لانقلاب الماء هواء
عند الانقلاب الماء هواء عند تاثير الحرارة فيه كما في الابخرة الصاعدة عن الهواء
ماء كما في القطرات المجتمعة على ظاهر الكوز اذ ليس ذلك بالرشح والا لما حدثت
الا في الموضع الملاقي ولما تولدت القطرات في داخل الكوز المسدود راسه
الموضوع في الجمد والماء ويتعلق هواء كما في النيران المتولدة عندنا والهواء نارا كما
في كير الحداد والحجر ماء كما يفعله اصحاب الاكسير والماء حجرا كما في كثير من المواضع
والهيولى مشتركة بينها اقول ـــ هذه العناصر الاربعة قابلة للكون
والفساد على معنى ان كل واحد منها يخلع صورته النوعية ويلبس صورة الاخرى
فالماء يخلع صورته المائية ويلبس الصورة الهوائية وذلك عند تاثير الحرارة فيه
فان الماء اذا سخن شديدا يصير هواء كما في الابخرة الصاعدة وكذلك
الهواء يخلع الصورة الهوائية ويلبس الصورة المائية كما اذا وضعنا الجمد في الاناء
فانه يظهر قطرات على الطاسة وذلك انما هو بانقلاب الهواء الملاصق
للاناء ماء لشدة تبرده بالملاقاة للاناء لان ذلك ليس للرشح لوجوه الاول
ان القطرات قد تحصل في اعالي الاناء وليس من شان الماء الصعود الثاني
ان الاناء المسدود الراس اذا وضع في الجمد تولد القطرات في داخل الاناء الثالث
ان الاناء المصمت يظهر عليه القطرات اكثر من المتخلخل والرشح في الثاني اولى
وكذلك النار تخلع الصورة النارية وتلبس الصورة الهوائية فان النار اذا اريد اطفاؤها
صارت هواء ولهذا تحدث شفافيتها وتحيل بعد انفصالها عن المحترق سيافيتها
الى الهواء وكذلك العكس كما في كير الحداد فان الهواء المحتقن فيه يستحيل نارا
وكذلك الصورة الارضية يخلعها الارض ويلبس الصورة المائية كما يفعل اصحاب
الاكسير بالحجر حتى يجعلونه ماء وكذلك العكس فان بعض المواضع ينقلب الماء فيها
حجرا وهذا الكون والفساد يدل على ثبوت هيولى مشتركة بينها قال ـــ

لا يقال



لا نسلم

لا يقال لو كان كذلك لكانت الصورة الجسمية باسرها حالة في هيولى واحدة لانا نقول
استحالته فانه يجوز ان يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار الحال فيها او قربه
من الفلك وبعده عنه استعدادات مختلفة تتبعها صور مختلفة لها كيفيات
مختلفة اقول ـــ لما بين اشتراك الهيولى لانقلاب بعض الاجسام الى بعض ورد عليه
ان ذلك يقتضي حلول الصور الجسمية باسرها في مادة واحدة وهو محال لاستحالة التخصص
لاحدها باتصافه بالصورة النوعية دون البعض الآخر واجاب المصنف بجواز ذلك
والمنع من استحالته وعلة التخصص لبعض الاجسام ببعض الصور ظاهر فانه
يجوز ان يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار المختلف وبواسطة قربه من الفلك
وبعده عنه استعدادات مختلفة فتحصل صور مختلفة لكونها كيفيات مختلفة وفي هذا
الجواب نظر على قواعدهم فان الصور النوعية مقومات للجسم فيمتنع وجود جسم
مطلق خال عنها والاقرب في الجواب ان يقال الهيولى العنصرية واحدة بالنوع مطلق
كالصور الجسمية فيها وانما تختلف انواعها بواسطة الصور النوعية ولا استبعاد
في استلزام الامور المختلفة اشياء متفقة بالنوع قال ـــ وهذه الاربعة
اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه هوائية
ومائية وارضية وظاهر ان اجتماعها لا يكون الا بحرارة طابخة اقول ـــ المركبات
انما هي متركبة من العناصر ونحن قد بينا انحصارها في هذه الاربع فظهر ان هذه
هي الاسطقسات اعني التي تتركب بها المركبات فانها بهذا الاعتبار تسمى
اسطقسات وباعتبار انحلال المركبة اليها تسمى عناصر وباعتبار كونها
جزء من العالم تسمى اركانا ويدل على وجودها في كل مركب انا اذا وضعنا المركب
في القرع والانبيق فانه يحصل منه هواء وماء وارض وهذه العناصر لابد منها من
النار لان الطابخ هو الحرارة وهو من خواص النار وفي هذا نظر اما اولا
فلجواز تركب المعدن من بعض هذه العناصر لا من جميعها واما ثانيا فلجواز كون الطابخ
حرارة الهواء سلمنا لكن الحرارة الغريزية نوع مخالف لحرارة النار فلم لا يكفي
في الطبخ

والحادثة

قال وهاتسع طبقات الارضية القريبة من المركز والطينية التي هي البر والبحر
القريبة من الارض المتسخنة بشعاع الشمس والبخارية الباردة الصاعدة الى الجو
المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية والهوائية
الممازجة للادخنة والنارية الصرفة اقول طبقات العناصر اذا
ممازجة بعضها بعضا واكتساب بعضها من بعض كيفيات خارجة عن طبائعها
فللارض ثلث طبقات الطبقة القريبة من المركز وهي ارض محضة بعدت عن تاثير
الاشعة بها ولم تخالطها غيرها ثم تليها الطبقة الطينية التي امتزجت بعنصر الماء
فبعضها منكشفة وهو البر وبعضها غائر في الماء وللماء طبقة واحدة هي البحر وللهواء
اربع طبقات الاول البخارية القريبة من الارض المتسخنة بشعاع الشمس الثانية
الطبقة الباردة المتصاعدة الى الجو المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس
ويقال لها طبقة الزمهرير وهذا ان قلنا ان حرارة الهواء مكتسبة وان
قلنا انها ذاتية فالقريبة من الارض حارة لذاتها وللمجاورة وطبقة الزمهرير
باردة بسبب تصاعد الاجزاء المائية والثالثة طبقة الهواء الصرف والرابعة
الطبقة الممازجة للادخنة المتصاعدة وللنار طبقة واحدة قال
البحث الثاني في الاثار العلوية والسفلية ما اشرقت الشمس على المياه والاراضي الرطبة
اذا اشرقت عليها اجزاء هوائية ممازجة اجزاء صغار مائية يسمى المركب منها
بخارا ومتصاعد الى الجو فان تحلل عنه اجزاء مائية بشعاع الشمس انقلب كله هواء
والا فان بلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع
وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا
فان وصل الى اجزائه قبل اجتماعها نزل ثلجا وان وصل بعد اجتماعها انجمد ونزل
صار لشدة الحركة مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها البرد صار ضبابا ان
كان كثيرا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم ينجمد
وصقيعا ان انجمد وان لم يتكاثف بقي في الجو اقول الشعاع يسخن فاذا

البحث الثاني

والسفلية

بلغ



وحد الشمس

اشتد تا الحرق ولهذا لو وضع قطن في المرآة المعاكسة على السطوح والذا قوبلها
احترق وهو السبب في تكون النار عندنا فانها لا تنزل عن كره الاثير اذا كان هناك
واذا وقع شعاع الشمس على الماء والارض الرطبة بمجاورة الماء تسخنت منه اجزاء
حتى انها ربما اصالتها الى الهوائية فاذا تصاعدت تلك الاجزاء المائية مع اجزاء
هوائية يسمى ذلك بخارا فان حلل شعاع الشمس منه اجزاء مائية انقلب كله هواء وان
تصاعد فان بلغ الطبقة الباردة ولم يصادف بردا شديدا لان تاثير سبب البرود
الذي اصابه واجتمع وتقاطر فالمجتمع من البخار هو السحاب والمتقاطر هو المطر
وان صادف بردا قويا ووصل الى اجزاء البخار قبل اجتماعها نزل
ثلجا وان وصل البرد اليها بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار مستديرا لشدة الحركة
وهو البرد وان لم يبلغ البرد اليها صار ضبابا ان كان البخار كثيرا وان كان قليلا
وحصل له برد الليل تكاثف منه ونزل طلا ان لم يشتد برده وان اشتد حتى
انجمد نزل صقيعا وان لم يتكاثف بقي في الجو قال وان اشرقت على الارض
اليابسة تحللت منها اجزاء نارية تخالطها اجزاء ارضية يسمى المركب منها دخانا
ويختلط بالبخار ويتصاعدان معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس
الدخان فيه وطلب الصعود ان بقي على طبيعته والنزول ان ثقل وكيف كان يمزق
السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة
فيحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا اقول شعاع الشمس اذا
وقع على الارض اليابسة اثرت فيها حرارة وبسبب تلك الحرارة تصاعد ما اشتد
تسخنه وربما اسخن البقعة [illegible] انصاعد الهواء الحار مع الاجزاء الارضية
المتسخنة ويسمى المجموع دخانا واختلط بالبخار حتى وصلا الى الطبقة الباردة
انعقد البخار سحابا واحتبس الدخان فيه فان بقي على طبيعته المتسخنة [illegible]
دخانا واختلط بالبخار حتى طلب الصعود [illegible]

فان كان لطيفا

وان حصل له حركة شديدة ومحاكة قوية اشد سمع حتى يسمع للصورة النارية
حصل منه البرق وان كان غليظا حصلت الصاعقة قال ـــــ فاذا وصل الدخان
الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فان كان لطيفا فان اشتعل وبقي فيه الاشتعال
يرى كانه كوكب انقض به وان لم يشتعل كله احترق وبقي في الاحتراق يرى كانه ذؤابة
او ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار حدثت منه علامات حمر
وسود وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار ويدور الفلك فان لم ينقطع اتصاله من الارض
يحترق وينزل احراقه الى الارض فيرى كانه نار منزلة من السماء الى الارض ويسمى الحريق
اقول ـــــ اذا صعد الدخان لاجل حرارته الى كرة النار وكان لطيفا
وانقطع اتصاله بالارض وكان لطيفا واشتعل وبقي منه الاشتعال يرى على
هيئة كوكب منقض ويسمى الشهب وان لم يشتعل بل احترق وبقي منه الاحتراق يرى
كانه ذؤابة او ذنب او حيوان له قرون وربما بقي كذلك اياما وشهورا وان كان
غليظا ووصل الى كرة النار واشتعلت النار فيها ظهرت الحمرة فيه ان بقي كالجمر
وربما غلظت المادة اذ حرقت سوداء على هيئة الفحم وقد يقع تحت كوكب
ويدور مع النار ودوران الفلك وان لم ينقطع اتصاله بالارض واشتعلت النار
فيه وسرى الاشتعال فيه لاتصاله يرى كانه نار منزلة من السماء الى الارض
فاذا وصلت النار الى الارض احرقت تلك المادة بالكلية وكلما يحرق ويقرب
منها ويسمى الحريق ـــــ واذا انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة
طلب النزول فيتموج به الهواء فيحدث له الريح وان لم يكن صعدا الى كرة النار فيمنعه
الحركة الدورية للفلك فيتموج به الهواء فيحدث الريح ايضا ولهذا يكون مبادي الرياح
فوقانية وقد يحدث الريح من تخلخل الهواء واندفاعه من جانب الى اخر والزوابع
انما يحدث من التقاء ريحين مختلفتي الجهة ملتقيان فيستدير اقول ـــــ
ذكر لحدوث الرياح اسبابا ثلثة الاول ـــــ نزول المادة الدخانية الصاعدة
الى الطبقة الباردة بسبب انكسار حرها لملاقاة البرودة لها فحصل

لها



لها الثقل واذا نزلت تموج الهواء فحدث الريح الثاني نزول المادة الدخانية
المذكورة بسبب وصولها الى كرة الاثير فترده الحركة الدورية فيتموج به الهواء
فيحدث الريح الثالث ـــــ ان يتخلخل الهواء ويندفع من جانب الى اخر فيحصل الريح
فيتميل ان حركة الغبار الى السفل اشد من حركته يمنة ويسرة الى ان تملك طبيعته وتشتد
اخر الامر ومتوقر به تعرض للاخر مع ان الرياح ربما لم تقبل الاستعداد ولم يعط حرارة السموم
السه واما الزوابع فهي الرياح المتحركة على هيئة حركات تدويرية وقد تكون صاعدة
وقد تكون هابطة اما الصاعدة فسببها ان المادة الدخانية اذا وقعت على الارض لثقلها
ثم رجعت لقيتها ريح اخرى من جهتها وحرفتها حدثت الزوبعة واما
الهابطة فانها اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت النزول وعارضها في طريقها
قطعة من السحاب مع ان ساير اجزاء الريح مدفعها من فوق فوقعت بين دفع الاعلى
الى السفل ودفع السحابة لها الى فوق فحصلت الحركة الدورية وقد يحدث مثلها في البحر
بين ريحين مختلفتي الجهة قال ـــــ وربما يحدث في الجو اجزاء رطبة رشية صقيلة وضعها
كوضع دائرة احاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار فينعكس منها
ضوء البصر الى القمر لان الضوء اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذي وضعه
من ذلك الصقيل كوضع المضيء اذا لم يكن جسمه محاذيا لجهة المضيء ويدل عليه التجربة فيرى
دائرة مضيئة ويقال لها الهالة اقول ـــــ قد يحدث في الجو اجزاء رطبة رشية
صقيلة محيطة بغيم رقيق لطيف لا يحجب عن الابصار لرقته ويحصل منها الهالة وهي
موقوف على مقدمات منها ان الضوء اذا وقع على صقيل انعكس منه الى جسم وضعه من الصقيل
كوضع المضيء منه والشعاع الخارج من العين كذلك فاذا خرج من الحدقة
خط شعاع على المرآة فان كان قايما عليها انعكس الى الرائي وان لم يكن قايما
انعكس الى كل ما وضعه من المرآة كوضع الحدقة وزاويته مساوية لزاوية الشعاع وهي
ما بين الخطين ومنها ان المرايا الصغار لا يؤدي كل واحد منها الشكل الصغير
ولو وقعت منفردة فقد لا يؤدي اللون ايضا انما مع الاجتماع فانها يؤدي

يؤدي اللون والضوء دون الشكل ومنها أن النسبة إذا كانت واحدة بين الرائي
وأجزاء المرآة وبين أجزاء المرآة والمرئي تساوت الزوايا الحادثة من الخطوط المتوهمة
خروجها من البصر إلى المرآة وانعكاسها إلى المرئي مستدير الشكل إذا عرفت
هذا فنقول إذا توسط الغيم الرطب بين الرائي والقمر بحيث لا ينفذ فيه والذي يقابل
القمر منه لا يؤدي خيال القمر فإن الشيء إنما يرى على الاستقامة نعم الأجسام
والأجزاء التي لا تقابل القمر إذا كانت لطيفة شبه دقيقة أدى كل واحد منها الضوء
دون الشكل فيظهر الضوء في كل واحد متساوي البعد من المستدير وهي الهالة
قال ـــ وإذا حصلت في خلاف جهة الشمس حتى كانت قدامه من الغيوم أجزاء
شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل أو سحاب
مظلم ونظرنا إلى تلك الأجزاء المرشة صارت الشمس في خلاف جهة الناظر انعكس
شعاع البصر منها إلى الشمس لكونها صقيلة فأدت ضوء الشمس دون الشكل
لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وهي مختلفة الألوان بحسب كيفية تلك الأجزاء
مع لون السحاب أقول ـــ إذا كانت الشمس قريبة من الأفق إما في المشرق أو
المغرب وكان في خلاف جهتها أجزاء شفافة صافية مرشة وضعها على جهة الاستدارة
وقع عليها الضوء ولصغرها لا يتميز للأبصار عن مثيلاتها ما ولا سيما أحجامها
فأما إذا كان وراءها جسم كثيف كجبل أو سحاب مظلم ونظرنا إلى تلك الأجزاء الشفافة
في المرشة انعكس شعاع الشمس منها لأجل الصقالة لأنها كالمرآة وتؤدي الضوء
دون الشكل على ما مر لصغرها فيرى قوس قزح وأما اختلاف ألوانه فبحسب تركيب
لون تلك الأجزاء مع لون السحاب وقال الشيخ أبو علي في أحواله (?)
قال ـــ والأبخرة التي تحدث تحت الأرض إن كانت كثيرة وانقلبت مياها
انشقت الأرض منها وحصلت حدثت العيون إن كان لها مدد تولد تحت الأرض
بخارا دخانيا كثير المدد وكان وجه الأرض متكاثف المسام لا يخرج
منه تزلزلت الأرض وربما تنشق منه الأرض لقوته فتحدث منه العيون إن تمادى خروج

١٢٥

نارا لشدة الحركة والمواضع التي فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها في الليالي أبخرة على تلك الطبيعة
ويخالط هواءها الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الأدهان
التي يعرض الاشتعال فيشتعل من أنوار الكواكب فيرى مضيئا أقول المياه الحارة
إذا تكونت تحت الأرض وكانت كثيرة قوية على تخليل الأرض بحسب كل جزء منها أجزاء
أخر انشقت الأرض عنها وحدثت العيون السيالة وإن لم يكن لها مدد بحيث أن يحصل
متتابعة جزء منها للآخر حدثت العيون وإن لم تكن قوية على تخليل الأرض حدثت القنى
والسبب في تكون المياه تحت الأرض انقلاب الهواء المحتقن في باطن الأرض ماء وقيل
اجتماع الأجزاء المائية المتلونة تحت الأرض في مواضع متفرقة وأما الزلزلة فسببها
أن البخار الدخاني إذا تكون تحت الأرض وكان كثير المدد فإن كان وجه الأرض متحللا
خرج منها على الشدة وإن كان متكاثف المسام لا يوقت الخروج كان الأرض
متزلزلة لاقتراب الخروج ووجه الأرض يحصل بسببه عن ذلك فيحصل من اشتعال حركة
الأرض وربما يبلغ في القوة إلى أن تشق الأرض فيحدث منه العيون وربما حصل بسبب الحركة
والمحاكة سخونة بالغة فاستعد للاشتعال فخرج نارا وأما الأنوار المشاهدة في الليالي
في الجو فالسبب فيها أن بعض الأراضي فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها في الليالي
أبخرة على طبيعتها فيمتزج بالأجزاء الهوائية الرطبة بسبب برد الليل فيصير تلك
الهواء دهنيا قابل الاشتعال بأدنى تسخين فإذا وقع عليه ضوء الكواكب يحترق ما يسحل (?)
ويصير نارا قال ـــ الثالث في المساكن وما يتعلق بها إذا حصل في جانب
بعض جوانب الأرض جبال وتلال بسبب الأوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفي
بعضها وهاد وأغوار سال الماء بالطبع إلى المواضع العميقة وانكشفت البقعة
أقول ـــ يريد تبيين سبب انكشاف القدر المعمور من الأرض وارتفاعه وتكونه
بعض المواضع من الأرض حصل فيه جبال وتلال بسبب قدرة الله وعنايته ومقتضى
إرادته كما ذهب إليه أو بسبب الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية كما تقوله الحكماء
وحصل في بعضها أغوار ووهاد بسبب أحد الأمرين أيضا سال الماء إلى المواضع
العميقة ٥

البحث الثالث

قال

وطلب المهابط والمعمورة فان وقع ما قال لما عنه من الارض واكثر وصادف
المساكن الموازنة لمعدل النهار اذا عريت عن الاسباب الموجبة لمجاورة البحار والجبال
فهي اشد المواضع اعتدالا لان الشمس اذ سامتتها في الاعتدالين مالت عنها الى جهة سريعة
لتزايد الميول بين ابراج في فلك البروج ومعدل النهار هناك فحدث السخونة
وزمان مكثها فوق الارض مساو لزمان مكثها تحتها فتعتدل حرارة النهار ببرودة الليل
ولما كانت الشمس سامتتها في كل دورة دفعتين كان هناك صيفان ولكل صيف خريف
وشتاء وربيع اقول ذهب الشيخ ابو علي بن سينا الى ان المواضع الموازية لمعدل النهار
وهو اقليم خط الاستواء اعدل المواضع اذا عريت عن الاسباب الخارجة المقتضية
للبرودة او الحرارة كمجاورة البحار والجبال واستدل عليه بان الشمس لا تسامت رؤوسهم
الا عند وصولها الى نقطتي الاعتدالين ثم تنتقل عنها بسرعة لتزايد الميول
بين الابراج في فلك البروج ودائرة معدل النهار ولا يحدث سخونة لبعد الشمس
عن سمت رؤوسهم وايضا فان الليل والنهار متساويان فيعتدل حر النهار
ببرد الليل لتساوي زمان مكثها فوق الارض مع زمان مكثها تحت الارض ومن
خواص هذا الموضع ان له صيفين وشتائين وربيعين وخريفين فاستواء الصيف
الوقت الذي يكون الشمس فيه على سمت الراس او قرب ومبدأ الشتاء الوقت الذي
يكون فيه ابعد الشمس هنا عند كونها في نقطتي الانقلابين فلهم صيفان
احدهما عند وصول الشمس الى نقطة الاعتدال الربيعي والاخرى عند وصولها الى
نقطة الاعتدال الخريفي في وقت كونها في نقطة الانقلاب مبدأ شتائهم وهم
انقلاب فلهم شتاءان ويكون مبادي الفصلين الاخرين اوساط الارباع فيكون لهم في
كل سنة ثمانية فصول قال لكن تسخين الشمس في البلدة التي بعدها عن
خط الاستواء بقدر ضعف غاية الميل كتسخينها في خط الاستواء اذا كانت في
غاية الميل لكن تسخينها في البلدة المفروضة في تلك الحالة شديدة جدا فكذا في
خط الاستواء في غير هذه الحالة اشد لتسخينها في خط الاستواء وتسخينها

في



المفروضة

في خط الاستواء في جميع السنة شديد جدا ثم نقول لا نسلم ان تسخينها في البلد
كتسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة فان احد القطبين فيها مرتفع عن الافق فالقوس
الظاهرة من مدارات الشمس اعظم من الظاهرة من مداراتها في خط الاستواء لان دوائر الفلك
فيها ليس منصفها فمكثها فوق الارض اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه
القطب اكثر من مكثها فوقها في خط الاستواء فتسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة
اقل والمواضع التي سامتت المنقلب الصيفي يكون في غاية السخونة لقلة تزايد الميل
هناك فيكون الشمس كالواقفة على سمت الرأس ونهار يوم الصيفية طويلة ايضا فيزداد السخونة
اقول اعترض فخر الدين الرازي على الشيخ ابي علي وزعم ان خط الاستواء
اشد المواضع سخونة لان البلدة التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت الشمس الى غاية
القرب من سمت رؤوسهم كان بعدها عن سمت رؤوسهم كبعدها عن سمت رؤوس سكان
خط الاستواء فتسخينها في تلك الحالة كتسخينها في خط الاستواء اذا كانت
في غاية الميل لكن تسخينها في البلدة المفروضة ح يكون شديدا جدا فكذا في
خط الاستواء فيكون تسخين هذه البلدة حال قرب الشمس من سمت رؤوسهم كتسخين
خط الاستواء حالة البعد عن سمت رؤوسهم فيكون تسخين الشمس في خط الاستواء
عند القرب من سمت رؤوسهم اشد كثيرا من تسخين البلدة المفروضة مع ان خط الاستواء
لا ينفك عن المسامتة والقرب منها والجواب المنع من تساوي التسخين في الوضعين
لان البلدة المفروضة يرتفع فيها احد قطبي فلك البروج عن الارض فيكون القوس
الظاهرة من منطقة البروج اعظم من الظاهرة في خط الاستواء فيكون مكث الشمس
فوق الارض اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب اكثر من مكثها
فوقها في خط الاستواء فيشتد تسخينها هناك اعظم من تسخين خط الاستواء والمواضع
المسامتة للمنقلب الصيفي في غاية السخونة لقلة تزايد الميل هناك فيكون الشمس كانها
كالواقفة على سمت رؤوسهم ونهارهم الصيفية طويل فيزداد السخونة قال المبحث
الرابع في امتزاج العناصر اذا امتزجت لا تفسد صورها الا عند الكون في الفرع

ولا يبقى لهما ولا سعى كل واحد منهما على صرافة كيفيته انما يحدث في المركب شيء من الكيفيات
كما في البسائط بل يجري بينهما فعل وانفعال ولا يحصل ذلك الا عند تصغر الاجزاء وليس
الكاسر لكيفية كل واحد منهما فاعلا بصورته منفعلا بمادته وح يحصل كيفية متشابهة
في اجزاء المركب متوسطة بين الاضداد اقول المزاج كيفية متوسطة بين
كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض وهو انما يتحقق بتفاعل الاضداد بعضها
في بعض فاذا اجتمعت العناصر وامتزجت لم يفسد صورها النوعية كما ذهب اليه
من لا تحصيل له لان ذلك يكون كونا وفسادا لا امتزاجا ولانا اذا وضعنا المركب في القرع
والانبيق انحل الى ماء وارض وهواء ونار ولو كانت هذه قد فسدت لم يسقط
فاذن الصورة النوعية موجودة حالة الامتزاج ولا يقع التفاعل فيها
مع انه لا بد من التفاعل فوجب وقوع التفاعل على الكيفيات الصادرة عن
تلك الصور فيكسر صرافة كل واحدة منها ويحصل كيفية متوسطة على النسبة
كما اذا امتزج الحار والبارد فانه يحصل الصورة فان تساويا كانت الصورة
الحاصلة متوسطة وان غلب احدهما كانت الصورة خارجة عن الاعتدال
وهذا التفاعل انما يحصل عند تصاغر الاجزاء اذ ربما لا يسري التاثير الى
الاجزاء الباطنة من ذي الحجم الكثير فلا يحصل التفاعل التام اذا
عرفت هذا فنقول ليس الكاسر لكيفية كل واحد منهما كيفية الاخر لان التفاعل
ان وقع دفعة لزم وجود الكيفيتين حال عدمهما معا هذا خلف وان
وقع على الترتيب عاد المغلوب غالبا على غالبه بعد هذا خلف فاذن
الكاسر لكيفية كل واحد منهما صورة الاخر فاذن كل واحد منهما فاعل
بصورته منفعل بمادته ومع حصول التفاعل يحصل الكيفية المتوسطة بين
الاضداد وهي المزاج وفي كون الصورة هي الفاعلة نظر فان الماء الحار
اذا امتزج بالماء البارد انكسر صرافة كل واحد منهما بكيفية الاخر وليس
الكاسر لبرد الماء صورة الماء الحار بل كيفيته قال

الما

١٢٧

حاق الوسط

ولما كانت الكيفيات اربعا كانت المزاجات مركبة منها والمزاج اما ان يكون على حاق الوسط
فهو المعتدل الحقيقي ولا وجود له في الخارج لان المركب من البسائط المتساوية في الكيفيات
لا ميل الى حيز من احيازها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد منها الى حيزه
الطبيعي وان كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر والعائق يعوقه
هناك عنه وان لم يكن فهو الخارج عن الاعتدال الحقيقي قال وهو على الطبع العناصر
بكمياتها وكيفياتها البسيط الذي معه فهو المعتدل وان فهو الخارج عن الاعتدال
اقول كل عنصر من العناصر الاربعة له كيفيتان احدهما فعلية والاخرى
انفعالية على ما سبق فكانت الكيفيات التي بالقسمة الى المحال وهي اربعة
في نفسها الحرارة والبرودة وهما فعليتان والرطوبة واليبوسة وهما انفعاليتان
والتفاعل بهذه الاربعة فالمزاج مركب منها وهو اما معتدل حقيقي او لا
والمعتدل لا يتادى في الخارج لاحاطة احد العناصر به فيفعل بكيفيته تلك
المحيط فيخرج عن الاعتدال فقيل لا وجود له لانه ان مال الى مكان دون اخر
لزم الترجيح من غير مرجح كتساوي البسائط في اقتضاء الامكنة وان مال الكل عدم منه
الى مكانه الطبيعي فاما ان لا عائق له عنه وفيه نظر لجواز توجهه ما اتفق
وجوده فيه كما تقدم هذا ان كان المزاج على حاق الوسط وان لم يكن كذلك
فهو الخارج عن الاعتدال الحقيقي واما معتدل غير حقيقي وهو الذي حصل له
من العناصر ما ينبغي له من الكم والكيف واما غير معتدل وهو ما ليس كذلك قال
والمعتدل بهذا المعنى على ثمانية اقسام لان الاعتدال النوعي اما بالقياس
الى غيره كمزاج الانسان بالقياس الى الانواع الاخر واما بالقياس الى
الداخل وهو الذي يحصل لاعدل اشخاص ذلك النوع كالمزاج الذي يحصل
لاعدل اشخاص الانسان وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج
والداخل والشخصي والعضوي ولكل واحد من هذه الاعتدالات عرض وللعرض طرفا
افراط وتفريط اذا خرج عنهما بطل ذلك المزاج والخارج عن كل ثمانية
اعتدال

والبارد

ثمانية اقسام لان الخروج اما ان يكون عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فقط فهو الحار
او بالكيفية المنفعلة فقط فهو الرطب او اليابس او بهما وهو الحار الرطب والحار
اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس وانما قيد خروج الحار عن الاعتدال
بما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي بل الى المعتدل الذي يوفر عليه
من العناصر بكميتها وكيفيتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه عن
الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا او بالكيفيتين المنفعلتين معا او بكل واحدة
من الكيفيات الاربع نعم لو كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي كانت الاقسام لا تزيد
على الثمانية المذكورة فاعلم ذلك اقول المعتدل بالمعنى الثاني وهو الذي
حصل من العناصر القسط الذي ينبغي له من الكم والكيف على اقسام ثمانية الاعتدال
النوعي اي الذي بحسب النوع والاعتدال الصنفي والاعتدال الشخصي المتعلق ببدن
معين والاعتدال العضوي المتعلق بعضو من البدن وكل واحد من هذه الاربعة
اما ان يعتبر بالنسبة الى الداخل وهو الذي يحصل لاعدل اشخاص ذلك النوع او
الصنف او الشخص او العضو او بالقياس الى الخارج وهو الذي يعتبر بالقياس
الى المزاج الخارج عن ذلك النوع او الصنف او الشخص او العضو كما اذا اعتبرنا
مزاج الانسان بالنسبة الى مزاج الفرس مثلا وكل واحد من هذه الاعتدالات
له عرض اي افراد غير متناهية بحسب كثرة بعض الاجزاء وقلتها اما في الكم
او في الكيفيات لان الجسم قابل لانقسامات غير متناهية لكن لذلك العرض طرفا
افراط وتفريط اذا خرج الشيء عنهما بطل ذلك المزاج والخارج عن كل اعتدال
اعتدال ثمانية اقسام فانه اما ان يخرج عن الاعتدال بغلبة احدى الكيفيات
عن البواقي بحيث يخرج عن المزاج الصالح لذلك النوع او الصنف او
الشخص او العضو فان خرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلية فقط فهو
الحار ان خرج بغلبة الحرارة والبارد ان خرج بغلبة البرد وان خرج بالكيفية
المنفعلة فقط فهو الرطب ان خرج بغلبة الرطوبة واليابس ان خرج بغلبة
اليبوسة



لانه ان خرج

اليبوسة فهذه اربعة ان خرج بغلبة كيفيتين احديهما فعلية والاخرى انفعالية فهو اربعة
بغلبة الحرارة مع غلبة الرطوبة فهو الحار الرطب وان خرج بغلبة الحرارة مع غلبة اليبوسة
فهو الحار اليابس وان خرج بغلبة البرودة مع غلبة الرطوبة فهو البارد الرطب
وان خرج بغلبة البرودة مع غلبة اليبوسة فهو البارد اليابس وفي كون
ما ذكره المصنف من ان الخارج عن الاعتدال لما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل
الحقيقي بل الى المعتدل الذي يوفر عليه من العناصر بكميتها وكيفيتها القسط
الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا او
بالكيفيتين المنفعلتين معا او بكل واحدة من الكيفيات الاربع وذلك بان يكون كل
واحدة من الفاعلتين خارجة عن المزاج المعتدل لنوع ذلك المركب
او لصنفه او لشخصه او لعضوه او بان يكون كل واحدة من المنفعلتين كذلك او بان
يكون الجميع كذلك اما لو كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي فالاقسام ثمانية لا غير قال
البحث الخامس في تكون الجبال والمعادن ان الحر الشديد اذا صادف طينا لزجا اما
دفعة او على مرور السنين عقده حجرا مختلف الاجزاء في الصلابة والرخاوة واذا
جرت مياه قوية الجري او رياح عظيمة الهبوب انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة
وهكذا يفعل السيول والرياح الى ان يغور غورا عظيما وبقي الصلبة حجرا
شاهقا وهو الجبل اقول سبب الجبل ان الحر الشديد اذا صادف طينا
لزجا قد استحكم الامتزاج فيه بين الرطب واليابس بسبب عمل الحرارة يكون حجرا
فاذا كان الطين كثيرا وصادفه حر شديد عظيم اما دفعة او على مرور السنين
والايام انعقد حجرا عظيما ثم ان اجزاء ذلك الحجر العظيم مختلفة في الصلابة
والرخاوة فاذا وجدت مياه جارية او رياح عاصفة مرت على الحجر
الاجزاء الرخوة وسالت مع الماء والرياح وبقيت الاجزاء الصلبة ثم لا تزال
الرياح والمياه تاخذ في تلك الاغوار وعمقها شيئا فشيئا الى ان يغور كل الحفر
غورا شديدا او تصير الاجزاء الصلبة شاهقة وهي الجبال قال
واما المعادن

البحث الثاني

من الاختلاطات

فسببها اختلاط الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض المختلفة في الكم والكيف على ضروب
وهي اما متطرقة كالاجسام السبعة التي هي الذهب والفضة والرصاص والنحاس
والحديد والاسرب والخارصيني واما غير متطرقة اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية
صلابتها كالياقوت وهي قد تنحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر
وقد لا تنحل كالزرنيخ والكبريت اقول المعادن من المركبات من العناصر
تركيبا بعيدا من الاعتدال ولهذا لم تفتقر في تدبيرها الى ان يستفيد لقوة نفس تدبره
وسببها اختلاط الابخرة والادخنة اعني الاجزاء الرطبة الممتزجة بالهواء
والاجزاء اليابسة الممتزجة بالاجزاء الهوائية المحتبسة في الارض المختلفة بالكم
والكيف على ضروب متعددة من الاختلاطات وهي المعادن اما ان يكون
قوية التركيب او ضعيفة التركيب والاول اما ان يكون متطرقا كالاجساد السبعة
او غير متطرقة اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت وان كانت
ضعيفة فاما ان تنحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر
وقد لا تنحل وهي الاجسام الدهنية كالزرنيخ والكبريت قال وتولد الاجساد
السبعة من الزيبق والكبريت فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا
تاما وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة
لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان عرض له قبل استكمال النضج برد عاقد تولد
الخارصيني ان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا وان كان في الكبريت قوة تولد النحاس
وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص وان كانا رديين
فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت محرقا رديا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب اقول اصل الاجساد السبعة الزيبق والكبريت
وتولد الزيبق من ماء خالطته ارضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة وانما جعل
الزيبق اصلا لها لانها عند الذوب مثل الزيبق فان الرصاص اذا اذيب
صار كالزيبق وكذا غيره الا انه يرى احمر واذا اجتمع الزيبق والكبريت يكونت

هذه



تأثر احدهما

هذه السبعة واختلافها اما لاختلاف الزيبق والاختلاف الكبريت او لاختلاف
من الاخر وقد ذكر المصنف الوجوه التي بها يقع الاختلاف وحصل الانواع المختلفة
اصحاب الكيمياء لصحة ان هذه الدعاوي لعقدهم الزيبق بالكبريت على جهات
مخصوصة لهم تغلب على ظنهم ان الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية قال

المقالة الخامسة في النفوس النباتية والحيوانية وفيها مباحث البحث الاول

المقالة الخامسة البحث الاول

في النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتغذى وينمو ويتكمل ويتولد فالكمال
هو الذي يكمل به النوع واحترزنا بالاول عن الكمالات الثانية كالعلم وسائر
الانفعالات وبالطبيعي عن الكمالات الصناعية كالتشكلات التي للسرير وبالآلي عن
كمالات البسائط العنصرية اقول مباحث هذه المقالة من العلم الطبيعي
لان النفوس النباتية والحيوانية متعلقة بالمواد والمراد بالنفس النباتية القوة
المكونة في الجسم النباتي المقتضية للاشياء المختلفة من التغذية والتنمية و
التشكيل من غير شعور ولا ارادة وحدّها بانها كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يتغذى وينمو ويتكمل ويتولد فالكمال هو الحاصل للشيء المستعد له وهو
قسمان متنوع كالفصول والصور النوعية وغير متنوع كالالوان والحياة
اللاحقة بالنبات بعد تقومها بذاتها ويسمى الصنف الاول كمالا اولا
لتقدمه على الانواع والثاني كمالا ثانيا ولما كان النفس من الفصول المقومة للنبات
كانت كمالا اولا لها وانما قيد الجسم بالطبيعي ليخرج عنه الكمالات الصناعية
كالتشكلات التي للسرير فانها كمال اول لجسم لكن ليس لجسم طبيعي بل صناعي وقوله آلي يريد به
ذا الآلات يصدر عنه بواسطتها آثاره كالتغذية والتنمية والتوليد فان
هذه انما يصدر عنها بواسطة آلة التغذية وآلة التنمية وآلة التوليد بخلاف كمالات
البسائط العنصرية فان الطبيعة النارية تفعل الحرارة اذ لا عناية المتوسط
بينها وبين اثرها قال والقوى النباتية فعلها اما لاجل الشخص
او لاجل النوع والاول هي الغاذية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المتغذي

ليتخلف بدل ما تحلل والنامية هي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي
لتبلغ الى غاية النشو وانما قلنا تزيد في اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ مقدارا من الشمع فان زاد في طوله او عرضه نقص
من عمقه وبالعكس وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا عن الزيادات الخارجة عن
المجرى الطبيعي كالورم وقولنا الى ان تبلغ الى غاية النشو احترازا عن السمن
اقول لما كان المركب من العناصر يتحلل منه اجزاؤه لاجل الحرارة السارية التي
فيه والحرارة الغريزية الواردة عليه احتاج في بقائه على مزاجه الى بدل ما يتحلل
يرد عليه ويصير جزءا منه لما كان المتحلل جزءا منه وهذا انما يتم بالقوة الغاذية التي
تحيل الغذاء الذي هو بدل المتحلل والنامية التي تفرقه في اجزاء الجسم على
التناسب الطبيعي وهذا بحسب ما يحتاج المركب اليه باعتبار الشخص اما
بحسب ما يحتاج المركب اليه باعتبار النوع فهو ان المركب قد يتحلل اجزاؤه
ولا تفي القوة الغاذية بما يورد بدل المتحلل فيبطل المزاج فلولا لطف الله تعالى
وعنايته بابقاء شخص من النوع الاول لبطل النوع الاول وعدم بالكلية
ولما كان بعض المركبات ابعد عن الاعتدال من بعض بحيث يمكن وجوده على سبيل
التولد بعضه عن مزاجه وبعضها اقرب الى الاعتدال بحيث لا يمكن وجوده الا على
سبيل التوالد لضيق عرض مزاجه احتاج الصنف الثاني الى قوة يتعلق بها
من الغذاء ما يصلح مادة لشخص اخر وهي القوة الثانية واذا حصلت صورتها القوة
المصورة عدمهم او تخلو الله تعالى الصورة التي استعد لها المركب اذا عرفت
هذا فنقول العلامة هو الذي يحيل الغذاء الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما
تحلل والنامية هي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي لتبلغ
الى غاية النشو وخرج بقوله تزيد في اقطار الجسم الزيادات الصناعية
فانها وان حصلت في بعض اقطار الجسم فباعتبار نقص البعض الاخر وقوله
على التناسب الطبيعي يشير به اذا كان الطول زائدا والعرض
نقص



الى ان يبلغ
نصف ذراع زيدت القوة النامية في الطول ضعف ما تزيد به في العرض وقولنا
الى غاية النشو ليخرج عنه السمن فانه يحصل وقت الشيخوخة الذي هو وقت الذبول
قال والثانية المولدة وهي التي تفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم التام لتصير
مبدأ لشخص اخر والمصورة وهي التي تفيد بعد استحالة المني في الرحم الصور والقوى
والاعراض الحاصلة للنوع اقول فعل النامية بعد فعل الغاذية فان
الغاذية تحصل الغذاء وتحيله وتصرف فيه النامية بتمديده في الاقطار على التناسب
المذكور والمولدة فعلها بعد فعل النامية فانها تفصل جزءا من الغذاء بعد كمال
الشخص منه وتعده لقبول الصورة البدنية والمصورة فعلها بعد ذلك كله فانها
تفيد التخليق والتشكيل والقوى الحاصلة والاعراض الخاصة بالنوع وعندنا ان
استناد التصوير الى الله تعالى ابتداء من غير توسط هذه القوة من المستحيل استناد
هذه الاثار العجيبة المختلفة الدالة على حكمة موثرها الى قوة تفعل من غير توسط
ارادة وشعور قال وفعل الغاذية لا يتم الا بالجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة اما الجاذبة فهي في المعدة والرحم وسائر الاعضاء اما في المعدة
فلان حركة الغذاء من الفم اليها ليست ارادية اذ الغذاء لا ارادة له ولا طبيعية
لان الانسان لو قلب حتى راسه على الارض ورجلاه على الهواء امكنه ان يزدرد
ازدرادا تاما في قوته وليس ذلك فعلا من الاعلى [illegible] المريء والمعدة وقت الحاجة
الى الغذاء تجذب بان الطعام في الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان وان المعدة تجذب
الطعام الموافق بسرعة فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلو واستعمل القيء
يخرج الحلو في اخر وذلك لجذب المعدة اياه الى قعرها واما في الرحم فانها اذا
كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث وخالية عن الفضول يجد الانسان وقت الجماع
ان احليله ينجذب الى داخل واما في سائر الاعضاء فلانه لولا وجود جاذبة
لما اختص كل عضو بغذاء يخصه اقول الغاذية لها خوادم اربع الجاذبة
والماسكة والدافعة لان احالة الغذاء الى الشبيه انما تتم بعد تحصيل

الدماميل

اربع الاولى في الفم فان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحنطة الممضوغة تنفع في انضاج
ما لا تفعله المطبوخة وتمامها عند ما يرد على المعدة وهو ان يصير الغذاء شبيها بما الكشك
الثخين وينحدر الى الكبد والثانية في الكبد وهو ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربع
والثالثة في العروق وهي ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل والرابعة
في الاعضاء فان الاخلاط اذا توزعت على الاعضاء انهضمت انهضاما آخر قوله
فعل الهاضمة تغيير الغذاء الى حيث يصلح لان يصير جزءا بالفعل من المغتذي
وله اربع مراتب بحسب كمال فعله ونقصانه الاولى في الفم عند المضغ لاتصال سطح الفم بالمعدة
ولهذا تفعل الحنطة الممضوغة في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخ في الماء
ويتم هذا النضج عند وصوله الى المعدة ويصير ما بذاته كما في جوارح الصيد او بمخالطة
المشروب كما في كثير من الحيوانات شبيها بما الكشك الحي وهو الكيلوس الثانية
في الكبد فان الكيلوس اذا انجذب الى الكبد انطبخ فيها وبمعرفته خلط الثالثة
في العروق بان يتمم الدم فيها ويصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل
الرابعة ان يتوزع على الاعضاء فاذا حصلت الاخلاط فيها انهضمت انهضاما تاما
آخر قال و للهاضمة فعلان احالة ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة
الى قوام مهيا لان تحيله الغاذية جزءا من المغتذي بالفعل التام وتهيئته للفصل البول
فعل الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة فلانه لولا
وجودها لما وجدنا الامعاء عند الحاجة تنتقل من مواضعها لدفع ما فيها الى
اسفل وكذا الاحشاء اقول للهاضمة فعلان احدهما في الجزء الذي يصير جزءا من المغتذي
والثاني في الجزء الذي يفضله يصلح اما الاول فلان الهاضمة تحيل ما امسكته الماسكة
من الغذاء الى قوام مهيا لان تحيله الغاذية جزءا من المغتذي بالفعل التام وقد
اختلف الناس هاهنا فذهب جالينوس وجماعة من الاطباء الى ان في كل عضو
قوى هاضمة وذهب ابو علي الى تعدد مع ما وتحقيق لان الاخلاط اذا استعد
للتشبه بالعضو الا صورة ذلك الخلط وليس الصورة العضوية وهذا الاستعداد

من المتقدى

المتوقف على جذبه فلا بد من الجاذبة ثم بعد الجذب ان لم على طبعه لم يصر جزءا
بل لا بد من تأثره الى الحالة الشبيهة بجوهر المغتذي وهو متوقف على زمان يحصل فيه
التأثير فلا بد من قوة ماسكة تمسكه وتمنعه عن السيلان والتبدد الى ان تتمم الهاضمة
ثم انه ينفصل منه شيء لم تستعد لفعل الهاضمة اما للكثافة او لمخالفة للغذاء
اما الطبيعة فلا بد من قوة تدفعه عن البدن وهي الدافعة وما في الكتاب ظاهر
قال واما الماسكة ففعلها في المعدة انقباض جوف المعدة على الغذاء احتواء
تاما بحيث يماسه من جميع الجوانب ولا يكون منها وبينه فرجة وليس ذلك لامتلاء المعدة
فان الغذاء اذا كان قليلا والماسكة قوية وافقه المعدة جاد الهضم ومتى لم يكن كذلك
حصل في البطن قراقر وبطوا استمراء ويدل على وجودها في المعدة احتواؤها على
الغذاء في كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه شيء اذا شرحنا بطنه في الوقت في الرحم
كونها منضمة انضماما شديدا بعد انجذاب المني اليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها
طرف الميل ولانه لولم يكن فيها ماسكة لنزل المني لانه ثقيل وكذا في سائر الاعضاء
لهذا السبب بعينه اقول قد بينا ثبوت الحاجة الى الماسكة ودليلها في المعدة
ان تحتوي على الغذاء احتواء تاما حتى يماسه من جميع الجوانب لتهضمه الهاضمة
وليس هذا الاحتواء لامتلاء المعدة بالغذاء وانا لو وجدنا الغذاء قليلا وكانت
الماسكة قوية جاد هضمه ولو لم يكن كذلك بل كان الغذاء كثيرا حصلت القراقر
في البطن وعسر الهضم وابطأ الاستمراء ويدل على وجودها في المعدة انا نجد
معدة الحيوان اذا تناول غذاء رطبا كالاشربة ثم شرحنا في ذلك الوقت بطنه
محتوية عليه من كل جانب لا ترسله ويدل على وجودها في الرحم انها تنضم انضماما شديدا
بعد انجذاب المني اليها حتى انه لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل ولان المني
ثقيل بالطبع النزول بطبعه فلولا حصول قوة في الرحم ماسكة عن النزول لنزل
وبهذا ثبتت هذه القوة في باقي الاعضاء قال واما الهاضمة
فهي التي تغير الغذاء الى حيث يصلح ان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ومراتب

الى

يستدعي امتصاص المقبول بصورة الخلط واستعداده لصورة العضو ثم اذا كان ذلك
الى تمام الاستعداد فتنخلع صورة العضو عن المادة وتفسد صورة الخلط فالازدياد
في الاستعداد والامتصاص فيه مستند الى الهاضمة ولبس الصورة الى العلة وقد
تبين ان الحق استناد ذلك كله الى واجب الوجود تعالى الثاني فعل الهاضمة في الفضلة
فان كانت غليظة حصل منها الرقة ليسهل اندفاعها وان كانت رقيقة غلظتها
لئلا ينشو بها جرم العضو فلا يندفع وان انقلظت لا ينشو بها العضو وان كانت
لزجة قطعها ليسهل الاندفاع واما الدافعة فيدل على وجودها ما نجد الشفاء
عند التبرز اذا كان التبرز معتقلا كانها ستة من مواضعها الى دفع الفضلة الى
اسفل قال واما المولدة فمحلها هو المني وهو فضل الهضم الاخير عند نضج
الغذاء في الاعضاء وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزءا من الاعضاء
لان الضعف الحاصل من استفراغ المني اقوى من الحاصل من استفراغ امثاله من الدم
لاجابة الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية دون الدم والقوى التي بها تستعد
الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية يسمى القوى الحيوانية ومنها انها عدة الشيخ
واحتج على اثباتها بان بقاء العضو المفلوج من العناصر المتصلة المتمايلة
الى الانفكاك على الاجتماع بقاسره يعين على الامتزاج وليس مع المزاج و
توابعه لتاخر هذه وليس قوة الحس والحركة لانتفائها عن العضو المفلوج ولا قوة
التغذية والا لكان النبات مستعدا لقبول الحس والحركة فهو قوة اخرى وجوابه
ان نقول لا نسلم انه لو كان قوة التغذية لكان النبات مستعدا لذلك فانه يجوز ان يكون
غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الانسان اقول العلة المولدة
حالة في المني والمني هو فضل الهضم الاخير اذا استعد استعدادا تاما لان
يصير جزءا من المتغذى لان الضعف باستفراغ المني اكثر من الضعف المتغذي
باستفراغ الدم لان استفراغ المني تنتقص به جوهر الاعضاء الاصلية
بخلاف الدم فانه بعد لم يتشبه بالمغتذي فلا يكون استفراغه موجبا لذلك الضعف
الكثير



لقبول الحس والحركة
تعدم القوة النباتية وخواصها واما القوى الحيوانية فهي التي تستعد بها الاعضاء
للارادة واستدل الشيخ على اثباتها بان العضو المفلوج فيه قوة نفسانية لانه مركب
من العناصر المتضادة المتنازعة الى الانفكاك فلا بد لبقائه على تركبه من قاسر يقسر تلك
العناصر على البقاء على التركيب ويعين على الامتزاج ولا يجوز ان يكون ذلك القاسر هو
المزاج وتوابعه لتأخرها عن القاسر المتقدم ولا قوة الحس والحركة لان العضو المفلوج ليست
هذه القوة حاصلة له ولا قوة التغذية لوجودها في النبات وليس مستعدا لقبول الحس
والحركة فلا بد من قوة اخرى هي القوى الحيوانية والجواب لم لا يكون هو قوة الحس
والحركة وانتفاؤهما لا يوجب انتفاء القوة المؤثرة منهما لان الاثر قد ينتفي مع تحقق
المؤثر لفقد الشرط او لوجود المانع وقد يكون لعدم المقتضي فلا يدل عدمه على احد الامرين بخصوصه سلمنا
لكن يجوز ان يكون هو قوة التغذية ويكون غاذية النبات مخالفة لهذه بالنوع فلا يلزم
من كون هذه الغاذية علة للحس والحركة كون غاذية النبات علة لهما قال الشيخ
الثاني في النفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة والقوى الحيوانية اما ظاهرة او باطنة والظاهرة هي الحواس الخمس
وهي اللمس والذوق والشم والسمع والبصر اما اللمس فهو منبثة في جميع جلد البدن
يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها من الملموسات ويعرف الاتصال
ويعرف اقول لما فرغ من البحث عن النفس النباتية التي هي اولى المعدنية
من النفس الحيوانية شرع في البحث عن النفس الحيوانية التي هي اقرب من النفس الناطقة
وحدها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة ومعنى
تفسير اكثر هذا الحد وانفصل النفس الحيوانية عن النباتية بادراك الجزئيات
والحركة الارادية واحد هذين كاف في التمييز لكنه اوردهما لعدم اولوية تقديم
احدهما بالذكر لصدورهما معا عن التفصيل وادعى كون كل منهما فصلا تاما
وقد علمت ان النفس الحيوانية انما تفعل بواسطة الالات اعني القوى وهي اما ظاهرة
او باطنة والقوى الظاهرة خمس اللمس وهو ابهم الحواس بالذكر لان الحيوان

مركبة من العناصر المتضادة ومن منافية له بمعنى انه اذا اورد عليه واحد منهما ما توجبه
خروجه عن الاعتدال بحسب مزاجه فلا بد وان يكون له قوة حساسة في كل بدنه يدرك
بها الامور المنافية له لتحترز عنه والذوق قوة يستجلب بها الملائم ليستبقى فيكون
اللمس اولى بالتقدم منه لان جلب النفع بعد دفع الضرر بالذات واللمس قوة سارية
في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها
من الملموسات ويدرك ايضا تفرق الاتصال كما في الضرب وعود الاتصال كما في
لذة الجماع فان سببه ان الرطوبة اللزجة الحارة على العضو الشبيه باللحم الروحي
فانه تنفرز نفسه بعده ايصاله وهنا اختلفنا لنا من ان اللمس قوة واحدة او قوى
متعددة تحكم بين المتضادات وليس هذا موضع الاطالة بذكره قال واما الذوق
فهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها مشروطا باللمس والرطوبة
العذبة التي في الفم لتخالطها ما يرد على اللسان وتحصل الاحساس بكيفيته واما
الشم فقوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما
يلاقيهما من الروائح وليس ادراك الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط
الهواء ويصل الحاسة والا لاستحال ان يتحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة
منتشرة انتشارا وامكن ان ينتشر في مواضع كثيرة رائحته مثل الاولى بل ان الهواء
يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها الى الحس اقول الذوق تالي اللمس لان جلب النفع
موافق من باقي الحواس وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراك
هذه القوة مشروطا باللمس اذ ما لم يحصل الملاقاة بين اللسان والمطعوم لا يحصل
الاحساس ولا يكفي اللمس بل لا بد من الرطوبة اللعابية العذبة التي في الفم المنبعثة
عن الملعبة بشرط خلوها عن الطعم لتخالط ما يرد على اللسان من المطعومات
وتؤدي الكيفية الى اللسان فيحصل الاحساس بتلك الكيفية اما بان تخالطها اجزاء
ذي الطعم ثم تغوص في اللسان حتى تخالطه او بان تتكيف نفس الرطوبة بكيفية ذي
الطعم اما الشم فقوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي
يدرك



يدرك ما يلاقيهما من الروائح واختلفوا في ادراك الشم فقيل انه بواسطة تعدي الرا[ئحة]
وتحلل اجزائه وملاقاتها القوة الشامة وبواسطة تكيف الهواء بها وفيه نظر لما مر ان ذا
رائحة قليلا من المسك مع جماعة فانه يحصل لكل منهم رائحة ويستحيل تحلل اجزاء المسك
بحيث تتفرق في ذلك الموضع ليصل الى خيشوم كل واحد منهم شيء منه والا لقل بالكلية خرابا
وبالخصوص مع كثرة الشامين وقيل ان الهواء المتوسط بين الخيشوم وذي الرائحة
يتكيف بكيفية ذي الرائحة ويصل الاستحالة الى الخيشوم فيقع الاحساس وههنا مذهب
اخر بعيد وهو ان الشم متعلق ادراكه بالمشموم حيث هو من غير تحلل والاستحالة للهواء
المتوسط قال واما السمع فقوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ
يدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع الصوت القائم بالهواء
الواصل الى الصماخ لتموجه بضغطه وكذا القائم في الخارج والا لما ادركنا
جهته اقول السمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ ويتعلق
الادراك به لا عند تأدي الهواء المنضغط بين قارع ومقروع الى الصماخ على
ما مر في باب الصوت ولا شك في ان الصوت القائم بالهواء القارع الواصل الى الصماخ
مسموع وكذا الصوت القائم بالهواء الخارج مسموع ايضا على خلاف ما ذهب اليه
القائلون بانه يدرك بالتأثر لما لم نسمعه حيث هو بل عند وصوله الى الصماخ لما ادركنا
جهته قال واما البصر فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج جسم شعاعي
من البصر وملاقاته المبصر وهو باطل والا لوجب ان يرى بعض ما ليس متقابلا
عند هبوب الرياح لتشوش الشعاع وانتقاله الى جهات المخالفة ولتحرك
الافلاك عند رؤية الكواكب ولتداخلت الاجسام عند رؤية ما في باطن الزجاج
والتوالي باطلة ولان حركته اما طبيعية او قسرية او ارادية والاول
باطل والا لكانت الى جهة واحدة وكذا الثاني لان القسر على خلاف الطبع
ولا طبع فلم يتصور القسر وكذا الثالث والا لكان الخارج حيوانا متحركا وكان الادراك
حاصلا له لا لنا اقول انه يخرج من ذلك ما

وهو الحق

مجوفتان ويتقاطعان قبل وصولهما الى العين ثم يفترقان فينتهي كل عصبة الى عين
تقع عند ملتقى العصبتين واختلف الناس في كيفية الابصار فذهب جماعة من القدماء
كافلاطون ومن تابعه الى ان العين يخرج منها شعاع على هيئة مخروط رأسه عند العين
وقاعدته عند المرئي وبملاقاته هذا المرئي يقع الاحساس وذهب قوم اخرون
منهم الشيخ ابو علي الى ان الابصار انما يكون بانطباع صورة المرئي في العين
الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك والقول الاول مردود باطل ان بطلان القول
بالشعاع من وجوه الاول انه كان يجب ان لا نرى المقابل وان نرى ما هو في خلاف
جهة المقابلة لان الشعاع الخارج لطيف فاذا وصل اليه هبوب الرياح وجب
ان يتموج ضعفه وان يقع في غير المقابل وتقع قاعدته عليه والتالي باطل فكذا المقدم
الثاني انه لو كان الابصار بخروج شعاع ملاقي المبصر لوجب ان لا نرى الافلاك
لانا نشاهد الكواكب الثابتة في الفلك الثامن فيجب خروج شعاع من العين متصل
بها يخرق الافلاك حتى يصل اليها والتالي باطل قطعا الثالث انه لو كان الابصار
بخروج الشعاع لتداخلت الاجسام عند مشاهدة ما في وسط الزجاج والتالي
باطل فكذا المقدم الرابع ان الشعاع الخارج اما ان يكون جسما او عرضا والثاني
يستحيل عليه الانتقال والخروج بذاته والاول باطل لان حركته اما طبيعية او ارادية
او قسرية والاقسام كلها باطلة اما الاول فلان الطبيعية انما تكون الى جهة واحدة
والشعاع ليس كذلك واما الثاني فلانه يلزم ان يكون الشعاع الخارج من العين
حيوانا ذا ارادة وهو باطل قطعا والثالث كذلك لان القسر على خلاف الطبع
وحيث لا طبع فلا قسر الخامس انا نعلم بالضرورة امتناع ان يخرج من العين
على صغرها جسم يملأ نصف الكرة قال ___ وذهب الشيخ الى ان الابصار انما
يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة الجليدية التي في العين وتأديتها
الى الحس المشترك التي هي في مقدم الدماغ لان الاقرب يرى اعظم والابعد
اصغر وما ذلك الا لان الاقرب يرتسم في جزء اعظم من الجليدية والابعد
اصغر



كان
اصغر والثاني اختلاف مقدار الزاوية عند القرب والبعد وكيفية ذلك ان المرئي اذا
على بعد مفروض فان الخطين الخارجين من الناظر المنتهيين على طرفي المرئي يحيطان
بزاوية عند البصر ويرتسم صورة المرئي فيهما ثم اذا بعد عن ذلك الموضع كان الخطان
الخارجان من البصر المنتهيان على طرفي المرئي يحيطان بزاوية اصغر فيرتسم صورة المرئي
فيهما فيرى اصغر اقول ___ هذا هو المذهب الثاني وهو القول بالانطباع وقد
احتج ابو علي عليه بان المرئي في حالة القرب من العين اعظم مما يرى
حالة البعد فانا نشاهد العظيم يصير صغيرا مع البعد وانما يحصل ذلك لانطباع
البعيد في جسم اصغر من الرطوبة الجليدية والقريب في جسم اعظم والصورة المنطبعة
في الاعظم اعظم فيدرك القريب اعظم وكيفية ذلك انه يخرج من العين خطان
متوهمان [illegible?] كساقي مثلث رأسهما عند العين وقاعدتهما عند المرئي فاذا كان
المرئي قريبا احاط الخطان بزاوية عظيمة واذا كان بعيدا احاطا بزاوية
صغيرة ويكون الصورة المنطبعة حالة القرب منطبعة في زاوية اعظم فيكون
الصورة اعظم وانما كان هذا القول باطلا لاستحالة انطباع العظيم في
الصغير فان العقل قاض بامتناع انطباع صورة السماء في الرطوبة الجليدية
مع كون تلك في غاية العظم وهذه في غاية الصغر وما اعتمدوه عن هذا فقد ابطلناه
في كتبنا العقلية وبينا وجه الحق في الرؤية قال ___ واما القوى الباطنة
فاما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط واما مدركة ومتصرفة
والمدركة فقط اما مدركة للصور وهي الحس المشترك وحافظها وهي الخيال
وهي التي تتخيل صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس واما مدركة للمعاني
الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهي القوة الوهمية وحافظها وهي التي
تحفظ المعاني الجزئية والمدركة المتصرفة وهي التي تتصرف في المدركات الجزئية
في الخيال بالتفصيل والتركيب بان يركب صورة انسان ذي رأسين او يفصل رأسه
عن بدنه حتى يحصل لها صورة انسان عديم الرأس وهذه القوة تسمى
مفكرة

اما مدركة واما

ان استعملها النفس الناطقة ومتخيلة ان استعملها القوة الوهمية اقول القوى الباطنة
محركة والمدركة خمس الحس المشترك ويسمى بنطاسيا وعنده تجتمع صور المحسوسات
واذا وصلت الصورة الى بصر محسوسة ولا تقع الاحساس الا عندها فان الابصار لا
يحصل عند حصول الصورة في العين وكذا باقي الحواس الثانية الخيال وهي حافظة
الحس المشترك فان الصورة اذا غاب المحسوس عن الحس ينتقل الى الخيال وهو حافظ الحس
المشترك للصور الجزئية الثالثة الوهم وهي قوة مدركة المعاني الجزئية كصداقة زيد
وعداوة عمرو الرابعة الحافظة للوهم وهي التي تحفظ المعاني الجزئية بعد الغيبوبة
ونسبتها الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس المشترك الخامسة المتخيلة وهي قوة تركب بعض الصور
مع بعض وبعض المعاني مع بعض الصور وتفصل بعضها عن بعض فان استعملتها النفس الناطقة
سميت مفكرة وان استعملها الوهم سميت متخيلة وهذه القوة مدركة ومتصرفة معا م
قال ويدل على وجود الحس المشترك وجوه احدها انا نحكم على هذا الحلو بانه
هذا الابيض والحاكم على الشيئين لا بد ان يحضرهما وليس ذلك الحاكم للنفس الناطقة لان
مدركاتها كلية فهو لقوة اخرى اقول لو كان الحكم على الشيء يستدعي تصورهما
لكان لنا قوة تدرك الكلي والجزئي معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان بانه
انسان والتالي كاذب لانا نقول لا نسلم كذبه فان النفس لا تدرك الكلي فقط بل
تدرك الجزئي على وجه كلي بان يدرك مثلا ماهية الانسان موصوفة بعوارض كلية
يحصل من مجموعها صورة مطابقة لافراد الشخص ولقائل ان يقول لو صح هذا
الجواب لبطل اصل الدليل وثانيها انا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس ذلك في الخارج بالضرورة ولا في العين الباصرة لان البصر لا يدرك الا ما يقابله
فهي في قوة اخرى تسمى الحس المشترك وثالثها ان النائم يشاهد صورا جزئية
وليست موجودة في الخارج والا لشاهدها كل من كان سليم الحس ولا في الحس
الظاهر لتعطله بالنوم بل في قوة اخرى تشاهدها لا على سبيل التخيل بل على
سبيل المشاهدة اقول استدلوا على وجود الحس المشترك بوجوه ثلثة
الاول



والقاضي
الاول انا نحكم باحد الجزئين على الاخر فنحكم على صاحب هذا اللون بانه صاحب هذا الطعم
على الشيئين لا بد وان يحضره المقضي عليهما لامتناع الحكم بالمجهول وعليه ويستحيل ان
يكون الحاكم احدى القوتين اعني البصر او الذوق لان كل واحد منهما انما تدرك
ما نسب اليه فالبصر لا يدرك الطعم بل اللون والذوق لا يدرك اللون بل الطعم
ويستحيل ان يكون الحاكم هو النفس الناطقة لانها لا تدرك الجزئيات فهي لقوة اخرى
وهي الحس المشترك واعترض عليهم بانه لو وجب ان يكون الحاكم على الشيء يحضره النفس
عليهما لوجب ان يكون هناك قوة واحدة تدرك الكلي والجزئي لانا نحكم
على الجزئي بانه الكلي كما نقول هذا انسان وليس هناك قوة تدركهما لان مدرك الكلي
هو النفس ومدرك الجزئي هو البدن وقواه واجاب عنه بعضهم بان النفس تدرك الكلي
والجزئي معا لكن تدرك الجزئي على وجه كلي فان النفس تدرك ماهية الانسان
والصفات العارضة له المتخصصة بها وذلك المجموع اعني الانسان والعوارض كلي او كلي
يصدق على كثيرين ومع ذلك كان تلك الصورة تنطبق على الشخص فتتعلق الادراك بالشخص
المعين واعترض المصنف بانه لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل لانا لنا
ان نقول ان النفس تدرك هذا اللون وهذا الطعم على وجه كلي وتحكم بان احدهما للاخر
وهذا كله خبط نشأ من عدم التحقيق وقصور الفهم لكلام القوم والتحقيق ان النفس كما
تدرك الكليات كذلك تدرك الجزئيات والا لوجب ان يكون الانسان الواحد مشتملا على
ذاتين وهما شيئين باحدهما مدرك الكلي وبالاخرى مدرك الجزئي وبطلانه بين
بين الجزئي والكلي لكن ادراكها للكلي بذاتها من غير توسط الة وادراكها للجزئي
بتوسط الة فالحاكم فيهما الجزئي والحاكم على صاحب هذا اللون بانه صاحب هذا
الطعم هو النفس لا الحس المشترك فان الحس لا يصح منه الحكم بنسبة احد الشيئين الى
الاخر ايجابا او سلبا فان ذلك من خواص النفس لكن حكم النفس بهذين يستدعي
حصولهما لقوة واحدة ولا يمكن حصولهما فيها الا انهما جزئيان محسوسان
فيهما وهي الحس المشترك واذا حكمنا على زيد بانه انسان فان الحاكم هو النفس

وهي مدركة لهما لكن الاحرى بها انها ولا في غيرالة كما قلناه وقوله انها تدرك الجزئي
على وجه كلي وتفسيره ذلك بان النفس تدرك ماهية كلية مقرونة بعوارض كلية خطا
ايضا فان ذلك الكلي يكون جزئيا والاصوب ان يقال بالتقييد عن الكلية اقتضاء في اثباتها انه
صادر خصوصها اقتصار جوهرها فلا نعم على قول الاول كلام ذكرناه في كتاب الاسرار
الثاني انا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما والشعلة الجوالة كالدائرة
وليس في الخارج خطا ولا في البصر لانه لا يدرك الا ما يقابله فوجب ان يكون قوة
اخرى هي الحس المشترك وسبب ذلك ان النقطة حال كونها في مكان اذا ادركها
البصر فيه ارتسمت تلك الصورة في الحس المشترك ثم ان النقطة تزول عن
مكانها الى مكان اخر فيدركها البصر في المكان الثاني ويرتسم في الحس المشترك
ايضا قبل انمحاء الصورة الاولى عنه فيكون منه كالخط الثالث
ان النائم والمبرسم يشاهدان صورا وليست تلك الصور في الخارج والا
لادركها كل من كان سليم الحس ولا في القوى البصرية لانها انما تدرك المقابل
وان هذه الصور تحصل حالة النوم عند تعطل الحواس وتحصل للمبرسم الاعمى
ومع اختلال صحة فدل على وجودها في قوة اخرى وليست هي الخيال لان الصورة
مشاهدة وما في الخيال ليس كذلك قال وبها الخيال فهو قوة تحفظ الاشياء
وتدركها بعد الغيبوبة وهي مغايرة للحس المشترك لان الصور المنطبعة في
الحس المشترك مشاهدة دون المنطبعة في الخيال واما القوة المتخيلة
فمغايرة لهما لان فعلها التركيب والتفصيل والاخرى ليس فعلها ما يأتي القوتين
واما القوة الوهمية فهي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة وهي مغايرة
لما تدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها والحافظة هي التي تدرك
المعاني الجزئية وتحفظها والاخرى ليس كذلك البواقي وهي مغايرة لها اقول
الخيال قوة تحفظ الصور الجزئية بعد غيبوبتها عن الحس المشترك واستدل
على مغايرتها للحس المشترك بان الصور الجزئية اذا كانت في الحس
المشترك



كانت مشاهدة واذا كانت في الخيال كانت غير مشاهدة فوجب التغاير بين الحس والخيال
ولان الحس قابل والخيال حافظ والقابل غير الحافظ فان الماء له قوة القبول
دون قوة الحفظ ولانهما اثران فلا يصدران عن شيء واحد واما القوة المتخيلة
فهي مغايرة للحس المشترك والخيال لان هذه تركب وتفصل وتصرف في الصور المنطبعة في الخيال
والحافظة وهي من القوى لا يصدر عنه هذا الاثر لما بينا من ان الفاعل الواحد
لا يصدر عنه اثران واما القوة الوهمية فانها تدرك المعاني الجزئية فهي مغايرة
للحس المشترك لانه تدرك الصور المحسوسة وللخيال لانه يحفظ ما ادركه الحس المشترك
وللمتخيلة لان المتخيلة متحركة وهي مغايرة وللقوة العقلية
لانها لا تدرك الجزئي بذاتها واشار المصنف بقوله وهي مغايرة لما يدرك
الصور الى ان المتخيلة مغايرة للحس المشترك لانه يدرك الصور لا المعاني
وبقوله يحفظها الى مغايرتها للخيال الذي من شانه الحفظ للصور دون
ادراك المعاني وبقوله يتصرف فيها الى مغايرتها للمتخيلة التي من شانها
التصرف في الحافظة الصور واما الحافظة فهي تحفظ المعاني الجزئية
بعد الغيبوبة عنها ولا شيء من القوى المتقدمة يصدر عنه ذلك فهي مغايرة
لها قال ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال
موخره ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط والحافظة البطن الموخر وانما
علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع لان الافة لو تطرقت الى احد
هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسبناها اليه اقول المشهور ان
محل هذه القوى ما ذكره المصنف فان في بعضها خلافا فان الحس المشترك
لكونه طليعة جعل في مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال الحافظ
له جعل في موخر البطن الاول لتنتقل الصور منه الى الحس المشترك واما
الوهم والمتخيلة فجعلها البطن الاوسط لان المتخيلة تنتقل من الصور الى المعاني
ومن المعاني الى الصور فجعلت متوسطة بين محل الخيال وبين الحافظة

وجعلت

الثانية ما جعل الحفظ للصور والمعاني لتركيب صورة مع مثلها او مع بعض المعاني الجزئية
الحافظة في البطن المؤخر من الدماغ وانما عرف اختصاص هذه القوى بهذه المعاني
المواضع لان الآفة اذا تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي جعلت
حالة فيه قال واما المحركة فباعثة او فاعلة والباعثة هي الشوقية وتسمى نزوعية
ان كانت حاملة على جلب النافع والضار وغضبية ان كانت حاملة على دفع المكروه
والغلبة والفاعلة هي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب
وارخائها وهي المبادي القريبة للتحريك اقول قد بينا ان النفس مجردة وان
لها تعلقا بالبدن فلها اعتباران احدهما باعتبار الاول اعني الذي بحسب
ذاتها هو الادراك المتعلق اما بالمعاني المعقولة او بالامور الجزئية لتنتقل
منها الى الامور الكلية وان كان هذا الثاني نافعا في الاول الثاني وهو التفاتها
الى البدن لتدبيره فان تدبيره متعلق باحداث الحركات كثيرا وبهذا الاعتبار تسمى محركة
فلا بد لها من قوة باعتبارها يصدر التحريك كما ثبت لها قوة باعتبارها يصدر
الادراك وتلك القوة اما باعثة على الفعل او فاعلة والباعثة هي القوة
الشوقية وهي الشهوة والغضب لانها ان كانت باعثة على جلب النفع فهي الشهوانية
وان كانت باعثة على دفع الضرر فهي الغضبية والفاعلة هي التي يصدر عنها تحريك
العضلات وتمديد الاعصاب وارخاؤها لتحريك الاعضاء نحو البسط والقبض
وهي المبادي القريبة للحركات البدنية والقوى البعيدة هي المدركة للنافع والضار
اعني الوهم او الخيال ومتوسطها الشوق والارادة قال واما النفس
الانسانية فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل الافعال الكائنة بالاختيار
الفكري والاستنباط بالرأي الانساني وتسمى قوة نطقية باعتبار ادراكها
للامور الكلية وحكمها بنسبة بعضها الى بعض وقوة عملية باعتبار تحريكها
البدن واستنباطها الصناعات المخصوصة بالانسان كالفلاحة والصناعة وتحدث
منها في القوة الشوقية هيئات انفعالية كالضحك والبكاء والخجل والحياء

ومن



الحمد لله نهاية

ومنها قوة مجردة عن المادة ناطقة ولكن هذا آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله الواجب الحمد
والصلوة على محمد وآله نبيه عدد ونهاية اقول النفس الانسانية
هي اكمل النفوس السفلانية وقد سبق بيان انها كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يفعل الافعال الكائنة بالاختيار الفكري فقولنا كمال اول لجسم
طبيعي آلي قد عرف معناه فيما تقدم وقولنا من جهة ما يفعل الافعال الكائنة
بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي الانساني يفصلها عن غيرها من النفوس
فان النفس النباتية لا يصدر عنها شيء بواسطة الفكر وكذا النفس الحيوانية فان
الصادر عنها انما هو بواسطة الوهم واما المدرك للامور الكلية التي يحكم
فيها فهو الانسان لا غير وللنفس الانسانية قوتان علمية وهي التي بها تدرك الامور
الكلية وتنسب بعضها الى بعض بالايجاب والسلب وعملية وهي التي باعتبارها
تحرك البدن وتستنبط الصناعات المخصوصة بالانسان وهي قوة تدرك الامور
الجزئية المتعلقة بافعالنا وتحدث من هذه النفس هيئات انفعالية من الضحك
والبكاء والخجل وغير ذلك من الآثار المخصوصة بالانسان وهذه النفس مجردة عن المادة
بمعنى انها ليست جسما ولا حالة في جسم على ما تقدم والله اعلم بالصواب

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين
فرغ من تصنيف هذا الكتاب مؤلفه ومصنفه مولانا الامام الهمام شيخ الاسلام ملك العلماء والمناظرين
افضل المتقدمين والمتأخرين لسان الحكماء والمتكلمين جمال الملة والدين ابو منصور الحسن بن المطهر
قدس الله روحه في ثامن شوال سنة اربع وتسعين وستمائة

ووقع الفراغ من استكتابه [illegible] الكتاب
بعون الملك الوهاب [illegible]
على [illegible] في [illegible] رحمه الله
المبارك رمضان عظمه الله بركته
على كافة المسلمين في يوم السبت [illegible]
سنة [illegible]
على يد [illegible]

الوجد يطرب من في الوجد راحته
والوجد عند وجود الحق مفقود
قد كان يطربني وجدي فغيبني
عن رؤية الوجد من في الوجد موجود

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي انقذنا من الحيرة والضلال وهدانا الى منهاج [illegible]
والاستدلال وصلى الله على خير من هدى الى الرشاد محمد وآله وصحبه خير صحب وآل وبعد
فهذه مقدمة في معرفة الجدال مجموعة لتشحيذ الاذهان وتوجيه المقال مرتبة على [illegible]
[illegible] خاتمة [illegible] للاصول [illegible] العرف والعصمة [illegible] وما هو الفصل
الاول في التعاريف والتقسيم وفيه ابحاث [illegible] في التعاريف المناظرة هي النظر
من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب والبحث هو [illegible]
والجدل [illegible] على اقامة الدليل على المطلوب او حفظ
[illegible] الالزام [illegible] والدليل
هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول والامارة هي التي يلزم
من العلم بها الظن بالمدلول والحجة قول مؤلف من اقوال يتوصل بها الى تحصيل مطلوب
مجهول والنظر ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول والعلم اعتقاد
جازم مطابق ثابت وقيل حصول صورة الشيء عند العقل والظن تغليب
احد المجوزين على الآخر من غير جزم والاستدلال ذكر الدليل على وجه [illegible]
تسليم الحكم والتعليل تبيين علة الشيء والمستند هو الذي [illegible] الدليل [illegible] على
[illegible] المسؤول [illegible]
من الاصول ويسمى [illegible] والملازمة هي كون الحكم مقتضيا للآخر [illegible]
امتناع تحقق الملزوم [illegible] الملازم [illegible] والثاني
هو اللازم والدور توقف الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية اما [illegible]
او [illegible] فالاول [illegible] والثاني [illegible] والتسلسل [illegible]
[illegible] وما يتوقف عليه وجود الشيء
ان كان داخلا فيه يسمى ركنا وان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده يسمى علة والا فشرطا
والعلة التامة جملة ما يتوقف عليه الشيء والشرط امر خارج يتوقف
عليه الشيء [illegible] والسؤال كلام يستدعي الجواب [illegible] والجواب
كلام